أيمن البوغانمي

الشعب يريد

حين تأكل الديمقراطية نفسها









الشعب يريد

حين تأكل الديمقراطية نفسها



الشعب يريد

حين تأكل الديمقراطية نفسها

أيمن البوغانمي

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

البوغانمي، أيمن

الشعب يريد: حين تأكل الديمقراطية نفسها/ أيمن البوغانمي.

280 ص.؛ 24 سم.

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 249-270) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-461-9

1. الديمقراطية. 2. النظم السياسية. 3. المشاركة السياسية. 4. نظم الحكم. أ. العنوان.

321.8

العنوان بالإنكليزية

The People Want: When Democracy is Eroded

by Aymen Boughanmi

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 00961 1991839
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، نيسان/ أبريل 2022

الإهداء

إلى ريم وشمس وسيف



المحتويات

شكر 11
ملاحظة أساسية 13
مقدمة 15
أولًا: من أجل ثورة غاليلية في السياسة 15
ثانيًا: زمن الرقيّ والإحباط 23
ثالثًا: الدمقرطة وحلقتها المفرغة 27
رابعًا: المنهجية ومحتوى الكتاب 36
الفصل الأول: تقاسم السلطات: من مبدأ التوازن إلى سيادة العطالة 41
مدخل 43
أولًا: النظام الرئاسي الأميركي ومعضلة الفيتوقراطيا 45
1 - النجاح الأميركي: رغم نظام الحكم لا بفضله 45
2 - الركود التاريخي والحاجة إلى الصدمة: مثال العبودية 50
3 - سيادة الهروب من المسؤولية السياسية 55
4 - عسر العمل الجماعي 59
5 - الانتخابات الأولية وهيمنة المنافسة الحزبية الداخلية 64
6 - التمثيل الشكلاني: من التقدمية إلى الرجعية 67

7 – الدمقرطة وتعاظم تأثير المال السياسي.................... 70
8 – القيادات السياسية: بين حصانة المواقع وعجز الفعل........ 74
ثانيًا: النظام الرئاسي الفرنسي:
بين الصعود البرلماني والتهديد الشعبوي........................ 77
1 – الملكية الانتخابية.. 77
2 – في قوة الحلقة الأضعف.................................... 80
3 – المد البرلماني والجزر الرئاسي........................... 84
4 – في انتظار الأسوأ.. 87
ثالثًا: تجارب أميركا اللاتينية:
رئاسيون أكثر من الولايات المتحدة............................ 90
1 – في إضعاف الأحزاب....................................... 90
2 – البرازيل وانعكاسات القوائم الانتخابية المفتوحة........... 94
3 – الأرجنتين وتكلفة النجاحات الشعبوية...................... 96
4 – فنزويلا ورحى التدمير الذاتي.............................. 98
5 – النيوليبرالية والشعبوية أو الصديقتان اللدودتان............ 102
خلاصات عامة.. 107
الفصل الثاني: سيادة الشعب والانقلاب على سيادة البرلمان............ 113
مدخل... 115
أولًا: النموذج البريطاني أو الديمقراطية بلا تقاسم للسلطات............ 117
1 – الكتل البرلمانية وحاجتها للأحزاب........................ 117
2 – في تكلفة الدخول للسياسة والخروج من الأحزاب........... 120
3 – الحزب المنهزم:
بين دور المعارضة ووظيفة المشاركة في الحكم................ 124
4 – انحسار سيادة البرلمان.................................... 127

5 - إشكالية الاستقرار السياسي في ظل سيادة البرلمان.................. 130
6 - سيادة الشعب لنجدة سيادة البرلمان.................. 133
7 - الاستفتاء ومخاتلة سيادة الشعب.................. 137
8 - عقم اليسار والانحراف إلى المحافظة.................. 143
9 - مطلب الدمقرطة أو الفشل الذي يغذي الفشل.................. 146
ثانيًا: النموذج الألماني وقصور دروس التاريخ.................. 150
1 - التعددية في الوسط.................. 150
2 - الدمقرطة كوسيلة للابتزاز السياسي.................. 154
ثالثًا: أوروبا الشرقية: من سيادة الشعب إلى شخصنة السلطة.................. 156
1 - منظومات الهجنة البنيوية.................. 156
2 - المثال المجري ونجاعة الشعبوية المشخصنة.................. 160
3 - المثال البولندي وشلل الجناح اليساري.................. 163
4 - المثال التشيكي وكيفية انحراف الدمقرطة إلى البلوتقراطيا.................. 166
خلاصات عامة.................. 169
الفصل الثالث : ديمقراطية الطبقة الوسطى: من فضل دمقرطة الليبرالية إلى انحراف دمقرطة الديمقراطية.................. 175
مدخل.................. 177
أولًا: النموذج الإسكندنافي.................. 179
1 - النمو سر النجاح.................. 179
2 - جاذبية الوسط.................. 181
3 - عودة الأطراف واختلال التوازن.................. 184
ثانيًا: الطبقة الوسطى ودمقرطة الليبرالية.................. 186
1 - النمو يجبّ ما سواه.................. 186

2 – الاستقرار الديمقراطي وهيمنة المطلب الاقتصادي 190
3 – قطع الطريق البرلماني إلى الاشتراكية 193
4 – دور الوسيط وشرعنة الليبرالية سياسيًا 197
ثالثًا: لبرلة الديمقراطية 199
1 – دمقرطة الملكية أو طريق المحافظة 199
2 – بين رأس المال المادي والرمزي 203
3 – خطر التدجين التكنوقراطي 205
4 – الجرعة النيوليبرالية 208
رابعًا: العولمة وإعادة تعريف الشروخ 212
1 – صراع الكادحين مع الكادحين 212
2 – بين المستفيدين من العولمة والمتضررين منها 215
3 – التوجه إلى الأطراف 218
4 – النخبة: من الهيمنة الاقتصادية إلى الهيمنة الثقافية 220
خلاصات عامة 223
خاتمة 227
1 – الديمقراطية والحاجة إلى تعليق الشك 227
2 – الغبن الاجتماعي: عدو الديمقراطية وحليف الدمقرطة 232
3 – انتصارًا لأحزاب قوية وكبيرة ومحدودة العدد 235
4 – لكنّ الثنائية أحسن 240
5 – دفاعًا عن الانضباط ومبدأ الوكالة 243
إشارة أخيرة 247
المراجع 249
فهرس عام 271

شكر

رغم أن فكرة هذا الكتاب قديمة نسبيًا، والبحث في محتواه قد امتدّ على سنوات، فإن كتابة معظم فصوله جاءت خلال فترة الحجر الصحي بسبب جائحة "كوفيد 19" العالمية في ربيع عام 2020. أي أنه كان وسيلتي لمواجهة الضجر وتحدّي الفراغ. ولكنه شكّل في المقابل عبئًا إضافيًا على عائلتي التي وجدت نفسها مكرهة على تحمّل حمى العمل التي يعرفها جيدًا أصحاب القلم. ولذا، وعلى عكس العادة، أستهلّ شكري بالتعبير عن جزيل امتناني لزوجتي ريم ولابنيَّ شمس وسيف. فقد آنسوني حين اشتدّت العزلة، واعتزلوني عندما احتجت إلى الوحدة. ولا يفوتني أيضًا أن أنوّه بما تكبّدته زوجتي من جهد في التنسيق والضبط، جهد ما كان لهذا العمل أن يرى النور من دونه.

إن الإشادة بكل من يستحقها ضرب من ضروب المستحيل. فكل من علّمني أو خالطني أو وافقني أو خالفني أو سمع مني أو أعرض عني خلال السنوات الأخيرة قد ساهم، أحيانًا دون أن يدري، في إنضاج أطروحة هذا الكتاب وحججه. وإذ أشكر الجميع وأعتذر من كل من لم يتسن عرض مساهماتهم، فإني أخص بالذكر أستاذي وصديقي منير الكشو. لقد أفادتني ملاحظاته، وأمتعني نقاشه، وسرّني إطراؤه، وزاد في عزمي نقده.. فجزيل الشكر له.

لم يكن هذا العمل ليتحقق لولا المساهمة التقنية الحاسمة التي وفّرها صديقي محمد التركي بتطويره لبرمجية تمكنني من تحويل نصوصي من كتابة

برايل للمكفوفين التي أعتمدها إلى الكتابة العادية بشكل آلي. هي مساهمة مكنتني من اختصار الوقت والمجهود. وهما أثمن ما نملك وأنضب ما نستهلك.

من الذين ساهموا في وصول هذا الكتاب إلى القارئ في أحسن الظروف أستاذي وصديقي المهدي مبروك. وله مني على صدق نصيحته وأمانة حرصه كل الإشادة وأجزى التقدير.

إن العمل الفكري يحتاج للتفاعل حتى ينمو ويترعرع. فشكرًا لكل من ساعدوني على تغذية أفكاري من دون أن أجد إلى ذكر مساهماتهم القيمة سبيلًا في متن الكتاب أو حواشيه. ومنهم أساتذتي وأصدقائي احميدة النيفر، والمنذر الأعظمي، ومالك الكزدغلي، ومحمد الرقيق ورياض الشعيبي.

لا يصل العمل إلى النشر إلا بعد رحلة طويلة من التدقيق وإعادة القراءة. فشكرًا لكل من ساهم في هذا الجهد المضني. وإني إذ أحيي خاصة صديقيّ بشير الجويني وعبد السلام الزبيدي على صبرهما ودقة ملاحظاتهما، فإني أتحمّل وحدي مسؤولية أيّ خطأ يصمد أمام مختلف حملات التصحيح.

في هذا الصدد، لا يفوتني ختامًا أن أنوّه بما بذلته لجنة التحكيم من جهد يذكر فيشكر، لأنه أنقذ الكتاب من عدد لا يستهان به من الشوائب.

ملاحظة أساسية

ليس في ما يلي هذه الملاحظة من صفحات أيّ ذكر للعالم العربي عمومًا، أو لحالة الانتقال الديمقراطي في تونس خصوصًا. ولكن كلّ أفكاره، وأكاد أقول كلّ كلماته، مرتبطة بتونس من خلال روابط كثيرة، ليس أقلها أهمية الرد على فكرة الاستثناء التونسي.

والاستثناء يعني حضور الشيء في حالة وغيابه في الحالات الأخرى. أي أن من يقول بالاستثناء التونسي يضع نفسه أمام تحدٍّ كبير. إذ إن عليه إثبات الغياب في حالات لا حصر لها. وإثبات الغياب مستحيل منطقيًا. وكما يذكّر الفيلسوف الأميركي من أصول لبنانية نسيم طالب بأن مشاهدة مليون بجعة بيضاء، لا يثبت عدم وجود بجعة سوداء؛ وبأن رؤية بجعة سوداء واحدة تكفي لإثبات تهافت القول بعدم وجودها، كما اكتشف ذلك الأوروبيون حين دخلوا أستراليا[1].

أمام هذا التحدّي الجسيم، لا يتوانى المثقفون التونسيون، والسياسيون من كل المشارب والأطياف، عن الحديث عن الاستثناء التونسي. لماذا؟ لأن جلّهم يجهلون بكل بساطة ما يحصل حولهم. فهم لا يعرفون إلا ما يبصرون أو يسمعون من يوميات السياسة في بلدهم. ولعل أكثرهم لا يعرفون منه إلا ما يتماشى مع رغباتهم وأحكامهم المسبقة. وحين لا تعلم إلا نفسك، تَحسَبُ أنكَ استثناء. بل إن من الطبيعي والمنطقي، في هذه الحالة، أن تقع في مثل هذا الفخ الذهني. ولا خلاص منه إلا بتوسيع دائرة المعرفة وضعًا للأمور في سياقها

(1) Nassim Nicholas Taleb, *The Black Swan: The Impact of the Highly Improbable* (London: Penguin, 2010), pp. xvii-xxii.

الأشمل، وتجاوزًا للخطابات الأخلاقوية التي لا تُسمن ولا تغني من جوع إلا أن تعمي عن جهل المتكلمين في المجال العام. هذا ما يطمح إليه هذا الكتاب من خلال دراسة الديمقراطية وتطورها في علاقة بما نصطلح عليه بموجة دَمقرَطة الديمقراطية[2] التي تعتبر أن الديمقراطية التمثيلية ليست إلا مرحلة على درب الاقتراب المتواصل من مثل الديمقراطية المباشرة وتحقيق إرادة الشعوب[3].

إن في الخطاب الأخلاقوي في السياسة ما يغري. إذ إن استعلاءه على الواقع يجعله في متناول الجميع. ألم يؤكد تشارلز داروين أن الجهل أدعى للثقة مع العلم؟ ألم يسبقه أرسطو حين ذكّر بأن الجاهل هو الذي يؤكد. أما العالم، فإنه يشكّ. وأما الحكيم، فإنه يتدبر.

كما أن استعلاء القيم يجعل الخطاب المبني على أساسها مقنعًا للجميع. فهو سهل على اللسان، قريب من الأذهان. إذ إنه يقدّم الأمور على أنها جلية والرهانات ثنائية. فهناك صفّ الخير الذي يمثله المتكلم. وهناك فريق الشر الذي هو موضوع الكلام. وتغيّر المواضيع لا يضر، عند المتكلم، بهذا التقسيم، إلا أن يكون تأقلمًا مع سياق أو تبن لقيم دون أخرى.

ولا يفوتني أن أنبه إلى أن ما سيأتي إنما كتب أصلًا بغاية أن يكون في قطيعة مع هذا التقليد. فهو يحاول رؤية الواقع ببرود، مرتكزًا على ما يحويه من محفّزات وعلى ما يأتيه السياسيون من ردّات فعل تجاهها. ولذا، فإن كثيرًا من محتوى هذا الكتاب مخالف للأحكام المسبقة حول مسائل قد تبدو بديهية ومحل إجماع. ومن بينها الحاجة إلى دمقرطة الأحزاب، أو أفضلية التعددية الحزبية على الثنائية، أو حتى احترام الاستفتاء لشروط الديمقراطية. ومن يحسب أن طرح هذه الأسئلة مستفزّ، فليرافقنا في ما نقترح من رحلة لا تخلو من مشقة.

---

(2) من أبرز الدراسات التي تستخدم عبارة "دمقرطة الديمقراطية" للتعبير عن ضرورة أن تكون الإجراءات الديمقراطية وسيلة لفتح مجال للمزيد من المشاركة في الحياة السياسية، وإدماج المواطنين في مسار اتخاذ القرار، لا أن تقتصر على توسيع دائرة النخب السياسية ومحترفي العمل السياسي من خلال النموذج التمثيلي وآليات الديمقراطية الليبرالية. يُنظر:

Boaventura Santos de Sousa (ed.), *Democratizing Democracy: Beyond the Liberal Democratic Canon* (London: Verso, 2005).

(3) Gideon Doron & Michael Harris, *Term Limits* (Lanham: Lexington Books, 2001), pp. 74-85.

مقدمة

أولًا: من أجل ثورة غاليلية في السياسة

حين كانت الشعوب العربيّة تطالب بالديمقراطية وتسعى لمَأسَسَتها بعد عام 2011، كانت شعوب أخرى كثيرة تعبّر عن نفاد صبرها من الديمقراطية. في هذه القصة يشترك الجميع، وإن بوعي متفاوت، في السعي لتجاوز مخلفات أزمة 2008 وفي الرغبة في التأقلم مع عالم جديد غيّرت فيه التكنولوجيا موازين القوى، وأربكت فيه العولمة مسلّمات الماضي القريب والبعيد[1]. وفي حين اعتقد من يعيش تحت ويلات الدكتاتورية أن الديمقراطية هي الحل، ذهبت الشعوب التي تنعم بالديمقراطية نحو الكفر بمؤسساتها القائمة[2]. أليست

(1) حول معضلة التكنولوجيا، يُنظر: مروان قبلان، "عصر التحولات الكبرى: قراءة في تقرير: 'اتجاهات عالمية: مفارقات التقدم الإنساني'"، استشراف، العدد 2 (2017)، ص 14.

(2) لا بد من التنبيه ابتداء، بأنّ هذا الكتاب لا يدّعي اقتراح نموذج ديمقراطي جديد. بل إنه يدعو عمومًا إلى الالتزام قدر الإمكان بالديمقراطية النيابية التي تبقى، على سلبياتها، أقل أنظمة الحكم سوءًا وأكثرها نجاحًا في إدراك معادلة معقولة بين ضرورة وجود سلطة ناجعة في خدمة الناس والدولة من جهة، وواجب ضمان الحرية والمساواة للجميع من جهة أخرى. بهذا المعنى يمكن اعتباره كتابًا محافظًا. إذ إنه يقرّ بما يعتري الديمقراطية التمثيلية من شوائب، بل ويمعن في بيان بعضها حسب السياقات المختلفة، ولكنه يحذّر في الوقت نفسه من مخاطر الاندفاع وراء الأطروحات التي تزعم إمكانية تجاوز هذه النقائص. أي أن هذا العمل يقطع مع ما هو سائد لدى أكثر المنظّرين الذين يحسبون أن بإمكانهم اقتراح الحلول من خلال ما يعتقدون أنها قيم أساسية في الديمقراطية. ويكتفي هذا العمل بتقييم بعض من تلك الحلول المقترحة حين تنزيلها على الواقع إثباتًا لأن إغراءها الديمقراطي النظري لا يلغي أن سلبياتها =

دولها هي التي لم تنجح في تجنب الأزمة؟ ألم تقدّم حكوماتها مصالح البنوك المسؤولة عنها على حساب أولويات عموم الشعب؟ ألم تفشل سياساتها في حماية الفئات الضعيفة من مخلفات العولمة؟

رغم اختلاف الموجهين المذكورتين، فإنهما التقتا على مطلب "الدمقرطة" التي لا ينبغي خلطها بالديمقراطية[3]. فقال أنصار الأولى: إنا نريد الديمقراطية، ولكن من دون الليبرالية التي وصفت بالمتوحشة[4]. وقال دعاة الثانية: إنا نؤمن بالديمقراطية، ولكننا قد كفرنا بصيغها التمثيلية. وليست الغاية الانقلاب على مبادئ الديمقراطية، بل تحقيقها بالفعل بعد أن خانتها النخب التي يفترض أنها تمثل الشعب. وبما أن هذا الانحراف كامن في مختلف أشكال التمثيل السياسي، وجب التفكير في سبل تجاوزه[5].

= على الديمقراطية عمليًا هي في أكثر الأحيان أكبر من إيجابياتها. ولئن كان إقناع الناس اليوم بنظرية ديمقراطية محافظة أمرًا يكاد يكون مستحيلًا، فإن هذا الكتاب يكون قد أدرك غايته إن هو نجح في حثّ القارئ على الحذر من كل خطاب يبشر بديمقراطية مثالية يكون الحكم فيها فعلًا بالشعب وللشعب.

(3) يمكن مصطلح الدمقرطة أن يحيل على مرجعيتين مختلفتين: أما الأولى، فواقعية وظرفية ومرتبطة بالانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية. وتقول عمومًا بضرورة اتباع الأمثلة الناجحة في البلدان الديمقراطية مع الحاجة إلى تأقلم قيمها ومؤسساتها مع السياقات المحلية المختلفة. وأما الثانية، فمثالية وطوباوية، تدّعي أن الديمقراطية التمثيلية والليبرالية هي في الحقيقة خيانة لسيادة الشعب ومبادئ الحرية والمساواة والعدالة، وبالتالي وجب نقدها فكريًا، وفضحها أخلاقيًا من أجل تجاوزها نحو مرحلة أكثر وفاء للديمقراطية. ولئن تعددت المدارس التي تتبع هذا المنحى النقدي، فإن ما يجمع بينها هو الرغبة المعلنة حينًا، والمضمرة أحيانًا أخرى في جعل الأنظمة الديمقراطية ديمقراطية حقًا. وهو المقصود في هذا العمل من خلال مصطلحات من قبيل دمقرطة الديمقراطية أو دعاة الدمقرطة. وتعتبر مدرسة فرنكفورت النقدية من أبرز الأسس الفكرية التي تنهل منها هذه الدعوات. يُنظر على سبيل المثال تقديم هذه المدرسة وأصولها الماركسية في:

Leszek Kolakowski, *Main Currents of Marxism* (Oxford: Clarendon Press, 1978), pp. 10-11.

(4) المشكلة أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون إلا ليبرالية كما يذكّر عزمي بشارة في: عزمي بشارة، "الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية والعلاقات الخليجية – الأميركية موضوعًا"، **سياسات عربية**، العدد 40 (أيلول/ سبتمبر 2019)، ص 8.

(5) ليس هذا بالسؤال الجديد. والغريب أن جهد الإجابة عنه أحيانًا ما أدى إلى تبرير حكم الفرد، على اعتبار أن إمكانية تمثيل النخب للشعب تفتح الباب أمام مزيد تركز التمثيل إلى حدّ تجسيد القائد للشعب. يُنظر: كارل شميت، **أزمة البرلمانات**، ترجمة فاضل جتكر (بيروت: معهد دراسات عراقية، 2008)، ص 126–127.

وفق هذه الأسس، اجتمعت الموجتان على مطلب الدمقرطة. إذ كان لا بد من دمقرطة الدكتاتوريات، كما كان لا بدّ من دمقرطة الديمقراطيات. ولئن كان الطموح الأول وفيًّا للديمقراطية من حيث المبدأ، فإنه وقع في فخاخ المطلب الثاني وانحرافاته[6]. وذلك وفق المنطق التالي: بما أن الديمقراطيات تحتاج للدمقرطة، فإن دمقرطة الدكتاتوريات لا بد أن تكون على أساس النموذج الجديد. أي أن مقاومة الدكتاتوريات قد أخذت سريعًا شكلَ المطالبة بنموذج متقدّم من الدمقرطة، دون المرور بمراحل الديمقراطية بالمعاني التمثيلية أو الليبرالية[7]. ورغم أنه لم يكن من بدّ إلا اعتماد التجارب الديمقراطية العريقة، وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة، كتجارب مرجعية من أجل إنشاء المؤسسات الديمقراطية خلال مراحل الانتقال السياسي، فإن الرغبات المثالية قد دفعت ناحية هندسة منظومات حكم وانتخاب تعدّ من الديمقراطية بما لا تستطيع[8].

والنقد هنا موجه لكل من يعتقد أنه بالإمكان تعميق الديمقراطية بلا نهاية، وأنه من الضروري تعميم إجراءاتها على مختلف أشكال التنظيم السياسي، وأن الديمقراطية هي دواء لكل داء في السياسة، وأن ليس لإجراءاتها تكلفة من حيث الوقت والنجاعة. ولئن كانت الديمقراطيات معنية بهذه الأوهام، فإن أثرها في الثقافات الحديثة العهد بالديمقراطية أكبر، بحكم أن غياب الديمقراطية يوهم بأن حضورها كافٍ لحل كل المشاكل. فإذا بدأ الانتقال الديمقراطي

(6) يكمن المشكل هنا في سهولة الانزلاق من المطالبة بتجاوز البعد التمثيلي للديمقراطية باسم دمقرطة الديمقراطية إلى تبني تجاوز الديمقراطية باسم النجاعة والواقعية، من قبيل:

Edward L. Rubin, "Getting Past Democracy," *University of Pennsylvania Law Review*, vol. 149, no. 30 (2001), pp. 711-792.

(7) إن المُثل الديمقراطية بقدر نجاعتها كقيم مطلقة في محاربة الدكتاتورية، تكون خطورتها عند سعي أنصارها لفرضها حرفيًا على الديمقراطية. وهو ما أكّده منذ خمسينيات القرن العشرين:

John H. Herz, *Political Realism and Political Idealism* (Chicago: University of Chicago Press, 1951), p. 42.

(8) كثيرًا ما يكون السبب في ذلك الضبابية التي تنتشر بانتشار الدراسات النظرية الناقدة للديمقراطية النيابية. وهي ضبابية تكون أكثر ما تكون قتامة حين تنتشر خارج المجال الديمقراطي. يُنظر على سبيل المثال ما تفترضه إحدى الفلاسفة من إمكانية فصل الديمقراطية عن كل مرجعية تبررها في:

Chantal Mouffe, "Radical Democracy: Modern or Postmodern?," Paul Holdengraber (trans.), *Social Text*, vol. 21 (1989), pp. 31-45.

وبقيت المشاكل أو تفاقمت، فالحل في المزيد من الإجراءات الديمقراطية. وهكذا دواليك. وهي دوّامة قد تؤدي، في غياب الواقعية، إلى تفكك السلطة أو عودة السلطوية. وغاية الكتاب الأساسية الدفاع عن الديمقراطية برفع اللّبس.

لا بد من الاستهلال بتوضيح: ليس مجال هذا الكتاب نقد الديمقراطية. فغايته الأساسية الدفاع عنها برفع اللبس الذي يحيط بعلاقتها بالدمقرطة[9]. وتنبع الحاجة إلى ذلك من القناعة التالية: إن الديمقراطية أقلّ الأنظمة السياسية سوءًا. ولأن فيها من السوء ما يعتري كل منجز إنساني، فإن هيمنتها على العقول وتحولها إلى ما يشبه العقيدة المرجعية يهددان بالدفع نحو المطالبة بتجاوز كل نقائصها. والخشية أن يكون هذا السعي، الذي ينبع عادة من نوايا صادقة، أسرع الطرق للإضرار بالديمقراطية. وبعبارة أخرى: إذا كان الجميع اليوم ديمقراطيين[10]، فإن تمثلهم للديمقراطية يختلف من حيث الفحوى والتبعات. فكم من قناعة بعلوية الديمقراطية تحمل في طيّاتها بذور الدكتاتورية كما يحمل السحاب في طيّاته المطر[11].

لقد شهدت السنوات الأخيرة تسارعًا غير مسبوق لمطلب دمقرطة الديمقراطية[12]. ومن ذلك ما شكّلته أزمة 2008 وما نتج عنها من صدمات

---

(9) في سياق مختلف، يحذر روبرت دال من أن اللغة العامة تنشئ لبسًا إذ تستخدم كلمة الديمقراطية للدلالة عن المثل أحيانًا، وعن المؤسسات التي تجسدها أحيانًا أخرى. ومن ثم اقتراحه مصطلحًا جديدًا هو البوليارشيا "polyarchy" الذي يعني الحكم بالتعدد. يُنظر:

Robert A. Dahl, "What Political Institutions Does Large-Scale Democracy Require?," *Political Science Quarterly*, vol. 120, no. 2 (2005), p. 187.

(10) يمكن القول إن الديمقراطية اليوم هي من روح العصر بمعنى "zeitgeist".

Juan J. Linz & Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1996), pp. 72-76.

(11) عادل محمد القيار، **الانتخابات لماذا؟**، سلسلة الثّقافة الديمقراطيّة (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2005)، ص 10.

(12) هناك مصطلحات أخرى كثيرة للتعبير عن الفكرة نفسها، من بينها تعميق الديمقراطية أو تجذير الديمقراطية. يُنظر:

Archon Fung & Erik Olin Wright (eds.), *Deepening Democracy: Institutional Innovations in Empowered Participatory Governance* (London: Verso, 2003).

اقتصادية واجتماعية من محفز تاريخي لمسار تمظهرَ سياسيًا من خلال تراجع جاذبية العمل السياسي والأحزاب التقليدية والسياسيين المحنكين[13]. فقد عبّرت الشعوب عن ضيق ذرع بوجوه تذهب وتعود دون جديد، وبعناوين لأحزاب لا تتغير، بل وبتداول على السلطة لا يبدّل السياسات حتى حين يتغير السياسيون[14].

بطبيعة الحال، كانت ثورة الإنترنت قد بدأت في تلك المرحلة بالذات في كشف مكنوناتها السياسية[15]. فقد عصفت ويكيليكس بجزء كبير مما تبقى من سريّة العمل السياسي والديبلوماسي. أما شبكات التواصل الاجتماعي، فقد أثبتت نجاعتها في تعبئة المجهود الجماهيري، خاصة حين يتعلق الأمر بتوسيع رقعة معارضة السلطة أو تعميق رغبة التمرد عليها أو تنظيم حركات الاحتجاج المقاوم لها[16].

تزامنت هذه التحولات مع سياق فقدت فيه الأحزاب اليسارية دعائمها الاجتماعية وفعاليتها السياسية[17]. فقد انخرطت في الإصلاحات الليبرالية باسم الواقعية. أما قيمها المؤسّسة، فقد تحوّلت إلى أسلحة أيديولوجية في جبهات مجتمعيّة كانت فيها الأولوية للدفاع عن الحريات الفرديّة والأقليات المضطهدة، كالمثليين والأجانب. وهو ما أدى إلى خيبة أمل لدى كثير من الفئات الشعبية

(13) يعبر أحد الباحثين عن هذه الصدمات الاجتماعية بالخسائر الجانبية للأزمة الاقتصادية، يُنظر: Zygmunt Bauman, *Collateral Damage: Social Inequalities in a Global Age* (London: Polity, 2011).

(14) John S. Dryzek & Patrick Dunleavy, *Theories of the Democratic State* (London: Palgrave Macmillan, 2009), pp. 207-208.

(15) حول هذا الموضوع، نقترح المقال التالي الذي نشر قبل أزمة 2008 والذي يناقش تأثير الإنترنت في الديمقراطية، خصوصًا في ما يتعلق بأبعادها التشاركية والتعبيرية والرقابية. يُنظر: Graham Longford & Steve Patten, "Democracy in the Age of the Internet," *University of New Brunswick Law Journal*, vol. 56 (2007), p. 5.

(16) مانويل كاستلز، **شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت**، ترجمة هايدي عبد اللطيف (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).

(17) Ingrid Van Biezen, Peter Mair & Thomas Poguntke, "Going, Going, ... Gone? The Decline of Party Membership in Contemporary Europe," *European Journal of Political Research*, vol. 51, no. 1 (2012), pp. 24-56.

التي كانت تاريخيًا الأساس السوسيولوجي للنجاحات السياسية اليسارية. ولعل قيادات اليسار في مختلف البلدان لم تستوعب الفجوة التي أصبحت تفصلها عن جزء كبير من قواعدها، خاصة منها تلك الشرائح ذات النزعة المحافظة أو الانعزالية. وتلك ظواهر لا يستغرب تصاعدها زمن الأزمة[18].

لقد لخّص رئيس الحكومة البريطانية السابق غوردن براون الموقف حين قال: "في السابق، كان الناس الذين يرغبون في التغيير يلتحقون بحزب العمال الذي كانوا يرون فيه وسيلتهم من أجل التغيير؛ أما الآن، فقد أصبحوا يريدون أن يكونوا هم بأنفسهم وسائل التغيير"[19]. ولم يتأخر الخطاب السياسي في إحياء أحلام الديمقراطية المباشرة. وقد جاءت الدعوات لها مكشوفة حينًا، ومبرقعة بشعارات التشاركية والمحلية واللامركزية أحيانًا أخرى[20]. كلها تدّعي أنها تصبو إلى هدف واحد: إعادة السلطة لأصحابها[21]. ولكن كان منها ما عزّز الديمقراطية فعلًا، وأكثرها قد أضرّ بها. قد يكون في الأساليب

(18) حول اللبس في المحتوى الأيديولوجي لليمين واليسار، يُنظر:

Paul Bauer et al., "Is the Left-right Scale a Valid Measure of Ideology? Individual-level Variation in Associations with 'Left' and 'Right' and Left-right Self-placement," *Political Behavior*, vol. 39, no. 3 (2017), pp. 553-583.

(19) يعود هذا الكلام لعام 1992، وهو مذكور في:

Liam Byrne, "Powered by Politics: Reforming Politics from the Inside," *Parliamentary Affairs*, vol. 58, no. 3 (2005), p. 620.

(20) إن غاية أصحاب هذه الأفكار حميدة، ألا وهي تجاوز البعد النخبوي الذي يقدّرون أنه عيب من عيوب الديمقراطية الليبرالية والتمثيلية. المشكلة أن مقترحاتهم غير ناجعة. فحتى حين تنطلق من تجارب عملية تعتبر ناجحة نسبيًا، فإنها تميل إلى تجاهل الصعوبات التي تحفّ بتعميمها، من قبيل الانتقال من البعد المحلي إلى البعد الوطني مثلًا، كما هو الحال مع تجارب الميزانيات التشاركية في البرازيل والمكسيك وغيرها. يُنظر على سبيل المثال خلاصات:

Leonardo Avritzer, *Democracy and the Public Space in Latin America* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002), pp. 165-169.

(21) Mark E. Warren, *Democracy and Associations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001), p. 67.

من أجل أمثلة باللغة العربية، يُنظر: طه أبو الخير، "الديمقراطية المباشرة"، **دراسات قانونية**، العدد 8 (1979)، ص 35؛ علي شمبس، "الديمقراطية: دراسة مقارنة"، **دراسات قانونية**، العدد 8 (1979)، ص 13.

التشاركية مثلًا فائدة حين يتعلق الأمر بوضع الميزانيات على المستوى المحلي[22]. لكن ليس ذلك مبحث هذا الكتاب الذي يهتم بالديمقراطيات كأنظمة حكم على مستوى الدول.

بعد عقود من دعوات إصلاح الديمقراطية من خلال تعميقها إجرائيًا، وبعد أن نضجت الكثير من التجارب التي سارت خطوات على هذا الدرب، لا شك أنه قد حان وقت التقييم. لقد حان الوقت أيضًا للتفكير بعيدًا عن تعميم الشعارات وتجريد النظريات. ويأتي هذا الكتاب مساهمة في هذا الجهد. ولكنه يأتي في قطيعة مع أغلب الأطروحات القائلة بتجاوز الديمقراطية التمثيلية والليبرالية، مناقضًا لها. ويدعي أن هذا النمط من دعوات دمقرطة الديمقراطية يمثّل تهديدًا للديمقراطية، لا وسيلة لتحقيقها.

إن التحدي من الصعوبة بمكان، إذ إن هذا الرأي يخالف المعتاد المهيمن بقدر ما يبتعد عن الجميل الرومنسي. ويقطع مع البديهي البسيط بقدر ما يتصدّى للعقدي السائد. بل إنه يطرح أسئلة لا يكاد يختلف في إجاباتها اثنان: هل تحتاج الديمقراطيات إلى مزيد من الديمقراطية؟ هل الإجراءات الديمقراطية صالحة لكل أشكال السلطة؟ هل ينبغي للأحزاب أن تدار وفق هذه الإجراءات الديمقراطية؟ هل تقاسم السلطات شرط من شروط الديمقراطية؟ هل لهذا التقاسم من حدود أو ضوابط؟ ثم، ماذا عن التعددية؟ أهي من المظاهر الصحية في السياسة؟ أليس لها حدود من الخطير تجاوزها؟

لعل مجرد طرح هذه الأسئلة يكفي لتنفير القارئ. إذ جرت العادة على التسليم بأن المزيد من الإجراءات الديمقراطية يعني المزيد من المخرَجات الديمقراطية[23]. فالأولى تعزز سلطة الشعب والثانية نتيجة لاستفادة الشعب من

---

(22) من أجل تقييم للدور الإيجابي لوضع الميزانية تشاركيًا على المستويات المحلية، يُنظر:
Gianpaolo Baiocchi, Patrick Heller & Marcelo Silva, *Bootstrapping Democracy: Transforming Local Governance and Civil Society* (Stanford: Stanford University Press, 2011), pp. 59-78.

(23) على سبيل المثال، أصدرت الحكومة البريطانية عام 2007 كتابًا أخضر تحت عنوان: **حوكمة بريطانيا**. وقد تضمن جزءًا بعنوان: دعم الديمقراطية المباشرة. وعلى الرغم من أن المحتوى جاء حذرًا بما يتماشى وتقاليد بريطانيا المناهضة تاريخيًا للديمقراطية المباشرة، فإنه قد شكل من ناحية أخرى =

ممارسة سلطته المكتسبة[24]. ولا نملك إلا أن نلتمس صبر القارئ مع الالتزام بإرباك هذه المسلمات. وكما أثبت غاليلي أن الأجسام تسقط بالسرعة نفسها بغض النظر عن وزنها، مخالفًا بذلك الحَدس والتقليد الأرسطي، يسعى هذا العمل للعودة إلى الواقع وتأمل تجاربه وإعادة بناء فهم الديمقراطية انطلاقًا من خلاصاته. وقد أدت بنا رحلة دراسته إلى الرأي التالي: إن كثيرًا من الإجراءات التي تُقدَّمُ على أنها وسيلة لدمقرطة الديمقراطية تُؤدي غالبًا للانحراف إلى شخصنة السلطة وإلى النزعات السلطوية وإلى خدمة المصالح الضيقة ودعم دور المال السياسي منها لإعادة السلطة للشعب[25].

هناك أنماط كثيرة لخيانة القيم. ومن أكثرها خطورة العجز عن إدراك حدودها واستيعاب اختلاف أدوارها وفق السياقات. وإذا كانت دمقرطة الديمقراطية تؤدي إلى غير نتائجها المعلنة، فلا بد من الحذر. ولعل شعبًا يطلق العصفور الديمقراطي الذي هو في يده، ثم يمدّها كي يجمع العصافير التي هي على الشجرة، فإذا هي قد رفرفت بعيدًا، كما رفرف عصفوره. أم لعلها سراب يحسبه الظمآن ماء، فإذا هو ضريع لا يغني ولا يسمن من جوع. بل لعل إغراء

= قطيعة مع هذا التقليد العريق في ديمقراطية نيابية قائمة على مبدأ سيادة البرلمان، وذلك حين أكّد أن من شأن آليات الديمقراطية المباشرة أن تساهم في تحسين الخدمات وضمان الحوكمة الرشيدة. يُنظر:
The British Government, *Green Paper: The Governance of Britain* (2007), para.169.

(24) على هذا الأساس، تعيش الديمقراطيات انقسامًا حول الديمقراطية المطلوبة. إذ يفهمها البعض من خلال إيجاد الوسائل لدفع النخب لأخذ مصالح الناس على محمل الجد في خدمة الدولة، مع توفير آليات للرقابة والمحاسبة الدورية. ويراها آخرون من زاوية ضرورة إيجاد الوسائل لإدماج الناس أنفسهم في مسار اتخاذ القرار بحيث تكون مخرجاته مطابقة لانتظاراتهم. ولئن افترض الأول تعزيز الثقة بالمؤسسات، فإن الثاني يحيل على علاقة عرض وطلب، بما يذكر بعلاقة المنتج بالمستهلك. حول المثال الكندي، يُنظر:
Michael M. Atkinson, "What Kind of Democracy Do Canadians Want?," *Canadian Journal of Political Science*, vol. 27, no. 4 (1994), pp. 717-745.

(25) لقد استفادت هذه الأطروحة من ملاحظة في الكتاب التالي مفادها أن الإمعان في ادعاء التبعية للشعب كثيرًا ما يعكس الخضوع للأقلية الأكثر ثراء. ولعل هذه الملاحظة أدّت دور القادح الذي أطلق العنان لهذا البحث برمته. يُنظر:
Ronald Formisano, *For the People: American Populist Movements from the Revolution to the 1850s* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2008), p. 2.

سلطة الشعب بمعانيها المباشرة ليس إلا كترنيمات عرائس البحر، تدعو إلى الهلاك. وإذا كان الاستمتاع بسماعها مطربًا، كما أكّد أوليس في الأسطورة الإغريقية المشهورة، فلا بد أن يكون السامع مقيّدًا، تمامًا كبطل الأوديسا، إلى وتد الواقعيّة، علّه يعصمه من أن تنحرف به أحلام الديمقراطية إلى كوابيس قد فاضت بها بطون الكتب. ولكن أكثر الناس لا يتذكرون.

ثانيًا: زمن الرقيّ والإحباط

تشهد أكثر المجتمعات اليوم قناعة مبثوثة، تتراجع حينًا وتمتد أحيانًا، بأن الشعوب قد فقدت حقها في تقرير مصيرها. لا يختلف في ذلك الأمريكيون مع المجريين أو الهنود. كلهم يشتركون في الإحساس بعدم القدرة على التأثير، رغم إنهم قد يختلفون في طبيعة تلك القوة التي يرى كل واحد فيهم أنها قد حرمتهم حقهم الديمقراطي. ولكن وراء تنوع التأويلات، يلوح مشترك، هو عبارة عن أيديولوجيا غير معلنة. وتتكون عناصرها من معاداة النخب، وتبنّي نظريات المؤامرة والتشكيك في مختلف أشكال السلطة، ومساءلة جميع أسس الشرعية[26].

يمكن اختصار معاداة النخب في ما يلي: إن القوى الاقتصادية والسياسية المتحكّمة قد اخترقت السياسة، عادة من خلال أحزاب الحكم في مختلف البلدان، وهي تفرض إرادتها لضمان مصالح هي في تناقض جوهري مع الصالح العام وقضايا الشعوب. أما نظرية المؤامرة، فتمتد لتتهم المثقفين والعلماء، على اعتبار أن مصالح هذه النخب ذات القيمة الاعتبارية قد أصبحت في ارتباط وثيق بمصالح النخب الاقتصادية والاجتماعية المهيمنة؛ بما يعني أن المجال العام لم يعد يعبّر عن مصالح البقية. أما التشكيك في السلطة، فإنه يستند إلى مفارقة تتكون عناصرها من انتظارات كبيرة من الديمقراطية وإحباط

(26) من أجل عديد الأرقام التي تعبّر عن هذه التوجهات، يُنظر:
Emmanouil Mavrozacharakis & Georgia Dimari, "On Democratic Disconnection," *IUP Journal of International Relations*, vol. 11, no. 4 (2017), p. 7.

شديد تجاه ثمارها[27]. أما مساءلة أسس الشرعية، فإنها تعود إلى إيمان متزايد بأن الشرعية الوحيدة المقبولة هي الديمقراطية. وتفهم على أنها ضرورة الخضوع لرغبات الشعب، وأن لا شرعية لمن يغادرها.

إن لهذه الرؤية ما يبررها، خاصة على المستوى الاقتصادي. إذ ينتامى منذ عقود الشعور بأن الأزمات المتعاقبة تؤدي دائمًا إلى تكريس مصالح الأقلية من خلال تحمل الأغلبية لضريبة ما لا ناقة لهم فيها ولا جمل. ودليل ذلك ما أقدمت عليه الدول من نجدة القطاع البنكي عند الأزمة الكبرى عام 2008[28].

يؤكد الاقتصادي الفرنسي توما بيكيتي أن عائدات رأس المال تفوق تاريخيًا مداخيل العمل. ورغم شيء من التحسن بعد الحرب العالمية الثانية، استعادت محركات التفاوت نسقها منذ السبعينيات. ومن أسباب ذلك تراجع قدرة العمل على انتزاع نصيب متزايد من القيمة المضافة. وذلك لأسباب كثيرة من أبرزها تراجع وزن النقابات وفقدانها للفعالية، بما أدى إلى رخاوة في وسيلة الضغط الرئيسة على رأس المال في سبيل رفع المداخيل الدنيا من أجل إدماج أصحابها في الطبقة الوسطى[29].

إن مشاكل العمل والقيمة المضافة والعدالة الاجتماعية، وعلى رأسها مسألة الهشاشة وركود الدخل وفقدان الاستقرار، لم تعد حكرًا على الطبقات الكادحة. إذ امتدت لتشمل الطبقات الوسطى بحكم تراجع أنشطة كانت إلى حدّ قريب تمثل ضمانة واضحة للحركية الاجتماعية الصاعدة. تلك تبعةٌ من تبعات العولمة التي أدخلت قوى العمل في منافسة أفقية؛ بمعنى أن العامل الأميركي مثلًا، لم يعد يعتبر أن خصمه على القيمة المضافة هو رب العمل الذي يشغله، بل العامل الصيني والعامل الفيتنامي والعامل البولوني الذين يغرون رب عمله بإحالته على البطالة. قد يستفيد الجميع من وفرة الإنتاج والتراجع

(27) Kim Myunghee, "Cross-national Analyses of Satisfaction with Democracy and Ideological Congruence," *Journal of Elections, Public Opinion and Parties*, vol. 19, no. 1 (2009), pp. 49-72.

(28) Stathis Kouvelakis, "Introduction: The End of Europeanism," in: *Crisis in the Eurozone*, Costas Lapavitsas (ed.) (London: Verso, 2012), pp. xiv-xxi.

(29) Thomas Piketty, *Le Capital au XXIe siècle*, coll. les livres du monde (Paris: Seuil, 2013).

النسبي للأسعار، خاصة في مجال التكنولوجيا. ولكن ليس في ذلك كبير عزاء لمن فقد عمله أو لمن اضطرته الحياة لامتهان أكثر من مهنة في الوقت نفسه، أو لمن حرمته الظروف من أمل الاستقرار.

لا بد من فهم ما يجري واستيعاب التفاعل الذي يحيط به من خلال القاعدة التالية: إن تمثل الناس لما يحدث أهم في تحديد مواقفهم السياسية مما يحدث فعلًا. ذلك أن الناس يفكرون من خلال سرديّات يحكونها انطلاقًا من مشاعرهم وسياقاتهم وما يصل إلى معرفتهم سمعًا أو مشاهدة. أي أن الأغلبية لا تملك الوقت أو القدرة على دراسة المسائل المعقدة لتخلص، كما يحاول أن يفعل المختصون والمفكرون النزهاء، إلى نتائج موضوعية ومقاربة عقلانية[30].

إنها السرديّات تتلو الواحدة الأخرى دون تناسق أو تكامل. ولعلها أقرب إلى التناقض والتضارب. ولكنها، رغم ذلك، هي المحدد للمواقف عند التصويت مثلًا. بل إنها هي التي تؤدّي دور الموجه للمشاعر الديمقراطية وجهة دون أخرى. فتثير الغضب، كما تستفز الحسد. وتحرك الطمع بقدر ما تنشر الخوف[31].

مثال ذلك ضعف أثر التأويل العقلاني لتدخل الدول من أجل نجدة القطاع البنكي. يقول الخبراء: إن الحكومات المختلفة قد استبقت أزمة الثلاثينيات التي انتقلت من القطاع المالي، ثم امتدت إلى الاقتصاد الحقيقي مخلّفة دمارًا لم يشهد تاريخ العالم المصنّع نظيرًا له. وعلى هذا الأساس، رأى أصحاب القرار عام 2008 أنه حق لهم أن يفخروا بسياساتهم التي نجحت في إطفاء الحريق قبل أن يخرج اللهب عن السيطرة. وهم يعتبرون إنهم نجحوا في تجنب الأسوأ. هي سرديّة لها ما لها. ولا شك أنها ليست مجانبة للصواب في مجملها.

---

(30) هايدن وايت، "قيمة السردية في تمثيل الواقع"، ترجمة ثائر ديب، **أسطور**، العدد 11 (كانون الثاني/يناير 2020)، ص 181.

(31) من هنا تأتي خطورة اعتبار الديمقراطية أسطورة قابلة للتفكيك، كغيرها من الأيديولوجيات. وهو منزع بدأ منذ عقود طويلة تماشيًا مع سياقات ما بعد الحداثة. يُنظر على سبيل المثال:

Robert Morrison Maciver, *The Web of Government* (New York: Macmillan, 1947), pp. 5, 51; Harold D. Lasswell & Abraham Kaplan, *Power and Society: A Framework for Political Inquiry* (New Haven: Yale University Press, 1950), p. 116.

ولكنها لا تحظى بالقبول لدى الأغلبية. وذلك لسببين أساسيين. أولهما أن رؤية ما هو كائن أيسر من تصور ما كان يمكن أن يكون. وبما أن الأسوأ لم يحصل، والمال قد أنفق، نجهل الأسوأ ونعلم ما أنفق، ولمن أنفق. وثانيهما أن النجاح الجماعي ليس إلا شكلًا من أشكال التجريد الذي يفقد المعنى حين يصطدم ببؤس الواقع الفردي.

يمكن أن يقول صناع القرار: إن ما كان يمكن أن يكون هو أسوأ مما كان؛ أو لعله أسوأ بمراحل. أي أن سياساتهم نجحت لأنها قد منعت الأسوأ. وقد يقتنع بذلك المختصون أو المساندون. ولكن هل في ذلك عزاء لمن فقد مسكنه أو عمله أو أمله في غد أفضل؟ ثم ما الذي يمنع شخصًا محبطًا من أن يقول: إنما يستجاب للأقوياء على حساب الضعفاء؟ تقامر البنوك بأموالي؛ فإذا كسبت كان لها ما كسبت؛ وإذا خسرت، أتحمل وغيري ما خسرت؛ ودليل ذلك، أن حكومتي تفرض عليّ الضرائب لتمويل إنقاذها[32]. قد يكون المتكلم مستفيدًا من التعليم المجاني أو من التغطية الصحية أو من البنية التحتية. ولكن كل ذلك لن يقنعه بتهافت سرديته لأنها ببساطة تتفق مع مشاعره ورغباته؛ ولكن لأنها أيضًا تملك من القوة والبساطة ما يؤهلها أن تكون مقنعة. ومن المعلوم أن سرديّة بسيطة وجامعة هي دائمًا أنجع من سردية مركبة ومعقدة، حتى إذا كانت الأولى خاطئة والثانية صحيحة.

ثم لماذا نتوقع أن يرتاح شخص مأزوم لمجرد أن غيره قد نجا من الأسوأ؟ ولنتخيل صاحب مكتبة يرى أن مشروع حياته ينهار أمامه بسبب نجاح شركة أمازون. ثم ها هو ذا يشاهد في التلفاز مختصًا متفائلًا يقول: إن شركة كأمازون تساهم في تحسين الإنتاجية وخلق الثروة. لماذا ننتظر من ذلك التاجر، حتى إذا افترضنا أنه مثقف، أن يقبل هذا التأويل؟ أليس أحرى به أن يتجاهل كل الذي يمكن أن تحققه أمازون من إيجابيات، كي يركّز فقط على ما لحقه من أذى يعلم أنها هي التي تسببت فيه؟ ذلك هو الموقف الطبيعي لأن الأزمة الفردية

(32) مارك بليث، **التقشف: تاريخ فكرة خطرة**، ترجمة عبد الرحمن أياس، سلسلة عالم المعرفة 434 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016)، ص 81-84.

الملموسة أقوى آلاف المرات من الأرقام الجماعية المجردة. ومن ثم، يكون العدو، في هذه الحالة، أمازون، ولكن أيضًا المختص التقني الذي يشرّع لأمازون وأمثالها[33].

ثالثًا: الدمقرطة وحلقتها المفرغة

يمكن تأويل الشعبوية على أنها ثأر الرغبات الثورية من الديمقراطية التي نجحت في احتوائها. إذ إن دعوات دمقرطة الديمقراطية تقف من الإجراءات الديمقراطية موقف الشعبوية من مضامينها. ولعلها ليست أكثر من شعبوية إجرائية تنتشر حين يعجز السياسيون عن تمثّل الحلول المقنعة لشعوب تشعر بالغبن[34]. فإذا هم يقايضون نجاحاتهم الانتخابية بوعود إعادة الكلمة الفصل للشعب[35]. أي إنهم ينحرفون عن المضامين السياسيّة إلى الشكلانية الإجرائية. وهي طريق الفشل الذي يقودهم إليه دعاة الدمقرطة ومنظّروها[36]. ولعل أكثرهم يفعل ذلك عن حسن نيّة وسوء فهم. إذ إنه يتخيّل الديمقراطية كمثال مجرد أو كحالة هلاميّة تعطي السلطة للشعب، فتأتي بالمعجزات. وذاك تعريف سطحي للديمقراطيّة، لا يراعي حقيقتها، ولا تاريخها، ولا حتى المبادئ التي تقوم عليها. وليس من دواء لذلك إلا دراسة الديمقراطية كما هي، بكل ما فيها من مزايا ومن نقائص. وبعد الاعتراف بالنقائص، لا بد من مقارنتها مع المحاولات الشكلانية لتجاوزها وما تؤدي إليه من وعود كاذبة ومنزلقات خطيرة.

---

(33) Steve Hoover & Lawrence Lee, "Democratization and Disintermediation: Disruptive Technologies and the Future of Making Things," *Research-Technology Management*, vol. 58, no. 6 (2015), pp. 31-37.

(34) حول علاقة الديمقراطية بالشعبوية، يُنظر:

Benjamin Arditi, *Politics on the Edges of Liberalism: Difference, Populism, Revolution, Agitation* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2007), pp. 54-80.

(35) عن انتقال الشعبوية من حراك احتجاجي إلى وسيلة لإدراك السلطة، يُنظر:

Nadia Urbinati, *Democracy Disfigured: Opinion, Truth and the People* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2014), p. 130.

(36) حول التنظير للديمقراطية بالمعنى التشاركي، يُنظر:

Carole Pateman, *Participation and Democratic Theory* (London: Cambridge University Press, 1970).

تقول أطروحة هذا الكتاب: إن تكلفة هذه الحلول أسوأ بكثير من المرض الذي تقترح معالجته. بل إن المبالغة في الهوس بالدمقرطة قد تعني الانزلاق نحو انهيار الديمقراطية كنظام حكم[37]. فهي ممزقة بين حقيقتين يصعب الفصل بينهما. ولكن من شأن هيمنة إحداهما على الأخرى أن تعطي مؤشرًا موثوقًا على سلامة الديمقراطية. ويمكن وصف الإمكانية الأولى بأنها منافسة بين الأحزاب من أجل الوصول للسلطة عبر إقناع أكبر عدد ممكن من الناخبين[38]. ويكون ذلك عادة بالسعي إلى مخاطبة الجميع، بما يشجع على الاعتدال ويدفع نحو التموقع في وسط المشهد السياسي[39]. أمّا الإمكانية الثانية، فإنها أميل إلى صراع المعسكرات، حيث تتجاهل القوى الحزبية أجزاء كثيرة من الناخبين من أجل التركيز حصريًا على الخزّان الانتخابي الذي تعرّف نفسها من خلاله والمصالح الضيقة أو المحلية التي تعتمد عليها أو التي هي مرتهنة إليها[40].

إن منافسة المعسكرات تهديد صريح للديمقراطية[41]. وتدفع نحوها، بوعي أو بغير وعي، أكثر الإجراءات التي يراد من خلالها دمقرطة الديمقراطية

---

(37) هذا هو الخطر الذي قد يؤدي إليه تمثل الديمقراطية على أنها "مأسسة لفراغ السلطة" حسب تعبير:
Claude Lefort, *The Political Forms of Modern Society: Bureaucracy, Democracy, Totalitarianism* (Cambridge, MA: MIT Press, Polity, 1986), pp. 305-306.

(38) من أجل عرض لشروط هذه المنافسة، يُنظر مثلًا:
Larry Diamond, Juan Linz & Seymour Martin Lipset, *Politics in Developing Countries: Comparing Experiences with Democracy* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1990).

(39) من بين الأعمال المؤسسة لهذه النظرية كتاب:
Anthony Downs, *An Economic Theory of Democracy* (New York: Harper Collins Publishers, 1957).

(40) أمام ما تشهده السياسة في الغرب الديمقراطي من ركود، انتشرت أفكار تدعو للتصعيد، وتعتبر أن الصراع هو جوهر الديمقراطية، وتقول بضرورة تقليص قواعده وتخفيف قيوده. وهذه الأفكار، على جاذبيتها للبعض، خطيرة في غير السياقات التي نشأت فيها. ولعلها خطيرة حتى في سياقاتها. ومن ثم السعي إلى التحذير من ظاهرة دمقرطة الديمقراطية وإغراء أفكارها. يُنظر على سبيل المثال:
Chantal Mouffe, *On the Political* (London: Routledge, 2005), pp. 14-21; Chantal Mouffe, "For an Agonistic Public Sphere," in: Lasse Thomassen & Lars Tønder (eds.), *Radical Democracy: Politics between Abundance and Lack* (Manchester: Manchester University Press, 2005), pp. 123-132.

(41) حول أحد أبرز المصادر المغذية للمعسكرات، يُنظر:
Cass R. Sunstein, *Republic: Divided Democracy in the Age of Social Media* (Princeton & Oxford: Princeton University Press, 2017).

لجعلها أقرب ما تكون لمثلها. إذ إنها تضرّ بمختلف المحفّزات التي اعتمدتها منظومات الحكم الديمقراطي تاريخيًا من أجل الحفاظ على الوحدة والتوازن في ظل التعددية والمنافسة[42]. ومن دون الوصول إلى هذا الحد، تؤدي إجراءات الدمقرطة على أقلّ تقدير، إلى إضعاف آليات المحاسبة المضمونية لصالح شكلانية متصاعدة، تتمظهر من خلال آليات الديمقراطية المباشرة أو التعددية الحزبية المنفلتة أو العدالة في التمثيلية النيابية أو غيرها. فتهمين المصالح الضيقة التي تجد في سذاجة دعاة الدمقرطة خير حليف. بل قد تؤدي المبالغة في أخذ هذه القيم المعلنة على محمل الجد إلى عكس نتائجها تمامًا[43]. وأبرزها شخصنة السلطة والعودة لاحتكارها. وهي مفارقة سترافقنا طوال أسطر هذا الكتاب. ليس المقصود هنا أن مثل الديمقراطية غير قابلة للتحقيق. المقصود أنها قابلة للتحقيق، ولكن بصورة نسبية، شأنها في ذلك شأن كل القيم. وما لا يدرك كله لا يترك جله. وإذا كانت الديمقراطية التمثيلية هي أقصى ما يمكن إدراكه من مثل الديمقراطية، فإن تعميقها من أجل الاقتراب من الديمقراطية المباشرة يجب أن يتوقف عند ذلك المستوى الذي تكون فيه تكلفة الإصلاح أكبر من عائداته على الديمقراطية.

ليس هذا من مصلحة كثير من السياسيين فيقدر ما تصعب التحديات وتضعف قدرتهم على اقتراح الحلول العملية وعلى تضمينها في البرامج الانتخابية الناجحة، ومن ثم تنزيلها في الواقع، بقدر ما يلجأون لوعود الدمقرطة كغطاء أخلاقي لطلب سلطة لا يعلمون ما هم بها فاعلون. فيبيعون الأوهام لقاء تشريف المناصب. ويحمّلون، بعد ذلك، الشعب رسالة التغيير دون معرفة بتبعاته ودون وجود من يتحمل المسؤولية السياسية عنها. وكأن لسان حالهم

(42) حول أهمية المحفّزات والتأقلم معها، يُنظر:

Kenneth A. Shepsle, "Institutional Equilibrium and Equilibrium Institutions," in: Herbert F. Weisberg (ed.), *Political Science: The Science of Politics* (New York: Agathon Press, INC, 1986), pp. 51-81.

(43) لذلك أحيانًا ما ينتهي دارسو الديمقراطية التشاركية أنفسهم إلى التحذير صراحة من الاعتقاد بأن ما يقترحونه يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون بديلًا من الديمقراطية النيابية. يُنظر:

Baiocchi, Heller & Silva, *Bootstrapping Democracy*, p. 143.

يقول: أعطني منصبًا، أعطِك المزيد من السلطة. ثم افعل بعد ذلك ما تشاء، ولا تلومنّ إلا نفسك.

إن كثيرًا مما يقدَّم على أنه دمقرطة للديمقراطية إنما يؤدي لعكس ما يعد. ومن ذلك أن يتسبب إضعاف الأحزاب في هيمنة المصالح الضيقة، وأن تنحرف الديمقراطية في داخل الأحزاب إلى هيمنة أجنحتها الأكثر غلوًا والأقل تمثيلًا لعموم الشعب، وأن تؤدي المبالغة في التعددية إلى شخصنة السلطة. أما تجاوز الأحزاب، فإنه من أكثر المظاهر تطرفًا في تهديد الديمقراطية وفي الابتعاد عن المصلحة العامة. إذ إنه يحوّل السياسيين إلى لقمة سائغة بين براثن أصحاب الوجاهة والنفوذ. كما ينهي أيّ أمل في الفعل السياسي الناجع على أساس العمل الجماعي من أجل قيم مشتركة وغايات مُمَأسسة. وتلك طريق شخصنة السلطة، وأسيقية الزبونية، وغلبة الولاءات المباشرة، وتفوق الرهانات الصغيرة، وهيمنة المشاعر السلبية والنزوات التافهة[44].

تكون نتيجة ذلك كله إفقاد الشعب الإحساس بالمسؤولية والواجب. والمفارقة أن هذه النتيجة تأتي متسترة باسم حقوق الشعب، فتحمّله مسؤوليات لا يملك وسائلها. ولذا كان سياسيو تجارة الأوهام يحيون تجنب المسؤولية، فإنهم يلقون بها باسم الشعارات على كواهل الناس الذين لا يرى أكثرهم تعقيدها[45]. وذلك تحديدًا ما يجترحه دعاة الدمقرطة في حق الديمقراطية من جرم.

إن اتخاذ القرار السياسي يحتاج دائمًا لتدبر تكاليفه، من أجل مقارنتها بمزاياه المرجوة. وتلك وظيفة البرامج الانتخابية والحنكة السياسية التي لا

(44) حول هذه الانحرافات، يُنظر:

Larry Diamond, "Introduction," in: Larry Diamond & Marc F. Plattner (eds.), *Democratization in Africa* (Baltimore & London: The Johns Hopkins University Press, 1999), p. x.

(45) هنا تقترب الدمقرطة من وسيلة أخلاقية، لا لخداع الآخرين فحسب، بل لخداع الذات أيضًا. حول هذا التأويل لاستخدام الأخلاق، يُنظر أحد الأعمال المؤسسة لمبحث العلاقات الدولية، وهو:

Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 7th ed. (Boston: McGraw Hill Higher Education, 2006), pp. 97-100.

عيب في أن لا يملكها عموم الناس[46]. ثم إن المسؤولية السياسية تفترض في الديمقراطية معاقبة السياسيين إن هم أساؤوا التقدير أو وعدوا بما لا يملكون.

وجل الإصلاحات التي تدعي تجاوز الديمقراطية التمثيلية للاقتراب من مثل الديمقراطية المباشرة هي عدوة هذا المبدأ. إذ إنها تقتل المسؤولية بتفريق دمائها بين القبائل. وما قيمة المحاسبة إذا كان هذا النمط من الدمقرطة يزعم نقل المسؤولية من عاتق السياسيين إلى كاهل الشعب؟

لم تأت مساعي دمقرطة الديمقراطية إلا بالغموض شكلًا ومضمونًا. فقد تفكّك المشهد الحزبي في كل البلدان تقريبًا[47]. وبما أن كل طرف يتهم الآخر، اختلطت الأمور على الشعوب. وبما أن السبل الحزبية قد تقطعت بهم، وجد الناس أنفسهم مدفوعين نحو شخصنة العمل السياسي وانتظار القائد المخلّص[48]. كما تراجع حضور البرامج الانتخابية الواضحة، التي تردف الوعود بتكلفتها الاقتصادية أو الاجتماعية. لقد عوضتها شعارات القطيعة الجذرية والتجديد المطلق ومكافحة الفساد واحترام إرادة الشعب؛ عناوين يتفق عليها الجميع ما داموا لا يطرحون لها محتوى ملموسًا وتكلفة متوقعة.

وهناك من المثقفين من يعتقد أنه قد بلغ من العمق قدرًا والحكمة أملًا حين يدعو للديمقراطية بلا أحزاب. ثم إنه لا يفسر ما يقترحه كمعوّض لها. ولا

---

(46) Joseph A. Schumpeter, *Capitalism, Socialism, and Democracy*, 5th ed. (New York: George Allen & Unwin, 1976), p. 283.

(47) من طبيعة الديمقراطية وجود بعض التقلّبات. ولكن أنماطها تختلف. ومن ذلك ضرورة التمييز بين التقلبات المرتبطة بأحزاب مستقرة تتداول على السلطة، وتلك التي تتمظهر من خلال تواتر ظهور الأحزاب الجديدة واختفائها. يُنظر:

Eleanor Powell & Joshua Tucker, "Revisiting Electoral Volatility in Post-Communist Countries: New Data, New Results, and New Approaches," *British Journal of Political Science*, vol. 44, no. 1 (2014), pp. 123–147.

(48) حول سهولة الانحراف للرئاسوية على الأقل في مستوى انتظارات الناس من السلطة، يُنظر بالنسبة للحالة الأميركية:

Dana Nelson & Tyler Curtain, "The Symbolics of Presidentialism," in: Lauren Berlant & Lisa Duggan (eds.), *Our Monica, Ourselves: The Clinton Affair and the National Interest* (New York: New York University Press, 2001), p. 36.

نعلم معوضًا إلا الفرد والمصالح الضيقة والمال السياسي. ولذا من يبشر بنهاية عهد الأحزاب، إنما يعلن نهاية الديمقراطية وعودة سياسة الرجل القوي المخلِّص. أما عموم السياسيين، فإنهم عرضة للتمزّق بين بعد محلي يؤدّون فيه دور القائد الهمام ولكن من دون قيادة، وبعد وطني يتخلون فيه عن دورهم في تمثيل إرادة الشعب، إما بخدمة شبكاتهم المحلية أو بالسعي لانتزاع الامتيازات من ذاك الرجل القوي على الصعيد الوطني.

قد يكون محقًّا كل من يتوقع نهاية الأحزاب. ولكن لا يحق له أن يزف التهاني. وأحرى به أن يقدّم العزاء. ففقدان الديمقراطية ليس من البشائر، بل من الكوارث. ولا تكون الديمقراطية إلا بالأحزاب لأن تجربة السلطة فيها مغامرة جماعية. والمعضلة أن كثيرًا من محاولات الإصلاح بقدر ما تَعِد بتوسيع دائرة هذه المغامرة، تؤدي في الحقيقة إلى تضييقها، حتى تنتهي إلى شخصنة السلطة[49].

إنها أبوية جديدة وسلطوية خفية تقتحم الديمقراطية من بوابة الدمقرطة وباسم سلطة الشعب[50]. ونتيجتها سياسيًا هيمنة الأمد القصير في ظل تراجع القوى السياسية التي لها أن تتحمل مصارحة الناس واقتراح الحلول الحقيقية، حتى حين لا تعد برامجها بالجنة.

لم تنجح البلدان الديمقراطية العريقة لا في قطف ثمار الدمقرطة ولا في تجنّب مخلّفاتها. ولكن الأثر كان أخطر على بلدان الموجة الثالثة، خاصة تلك

---

(49) مثال ذلك أن إدارة الأنظمة الرئاسية على الرغم من أنها توحي بالاختيار المباشر لصاحب السلطة من قبل الشعب فإنها يسيرة الانزلاق إلى الأحادية باعتبار أن مختلف سياسييها هم موظفون لدى الرئيس. أما الأنظمة البرلمانية، فحكوماتها جماعية لأن رئيسها هو قائد لمجموعة من القياديين ذوي الشرعية الديمقراطية. يُنظر:

Arend Lijphart, "Presidentialism and Majoritarian Democracy: Theoretical Observations," in: Juan J. Linz & Arturo Valenzuela (eds.), *The Failure of Presidential Democracy* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1994), pp. 91-93.

(50) لا ينبغي خلط أنظمة التسلط أو السلطوية الأنظمة الشمولية. من أجل هذا التمييز، يُنظر: لطفي طرشونة، "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/يناير"، في: **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات** (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 31-34.

التي بدأت مرحلة الانتقال الديمقراطي بعد الثمانينيات[51]. ذلك أن الديمقراطيات، بقدر عراقتها، تمتلك أعرافاً متأصلة يصعب اجتثاثها بيد الأفكار المجردة والمبادئ العامة. ثم إن أكثرها قد جرّب بعض ويلات المثالية، فاكتسب شيئاً من الحصانة التاريخية ضد سرابها. ولكنها حصانة في تراجع. والأمر أسوأ مع البلدان الحديثة العهد بالديمقراطية. فهي في اندفاعها المثالي، أقل استعداداً لتعلم دروس التاريخ، خاصة إذا جاءت من خارج تجربته[52]. والشقي من اعتبر بنفسه.

تفتقر الدول، حين تكون حديثة العهد بالديمقراطية، إلى الأعراف الديمقراطية الضاربة في القدم، بما يجعلها محتاجة لكتابة قواعدها انطلاقًا من أفكار مجردة، أو تأثرًا بها على الأقل. في مثل هذه الظروف، يكون واضعو القواعد هم أنفسهم سياسيين معنيين بتطبيقها. فيضعونها وفقًا لمبادئ عامة أو لمصالح سياسية خاصة. وعادة ما تكون المصالح متمفصلة مع المبادئ. أما المبادئ، فتتطلق من الديمقراطية وضرورة تجنّب السلطوية والحاجة للتمثيل العادل للناخبين. فتفرض النسبية الانتخابية، والانتخابات الأولية داخل الأحزاب، والقوائم المفتوحة لإعادة ترتيب المرشحين من قبل الناخبين، واعتماد الاستفتاء، وتقسيم السلطات وتوزيعها، وكل ما ابتدعته المخيلة من آليات الديمقراطية التشاركية والمحلية، والعمل على تقريب اتخاذ القرار من المواطن، والمبادرات المواطنية، وغيرها من الآليات التي تعد قريبة من المثالية. وأما المصالح، فتركّز على تثمين رأس المال السياسي لواضعي القواعد. ومن بينها السمعة الشخصية، أو الكاريزما، أو شبكات العلاقات المحلية، أو المال السياسي.

وبعد فرض بعض هذه المكبّلات على السلطة أو كلها، تنتهي المسيرة إلى تهديد الديمقراطية أصلًا. إذ يدفع كل فشل ينجرّ عن تطبيق القواعد الموضوعة نحو خلاصة مغايرة للواقعية. وكأن الجميع ينطلق من مسلمة أنه لا يمكن أن

---

(51) Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman: University of Oklahoma Press, 1991), p. 43.

(52) Pauline Luong, "After the Break-up: Institutional Design in Transitional States," *Comparative Political Studies*, vol. 33, no. 5 (2000), pp. 563-592.

تفشل الديمقراطية وآلياتها. بل إنهم لا يسمحون أحيانًا حتى بمجرد طرح سؤال فشلها[53]. ولذا تجدهم يؤوّلون الفشل على أنه نتيجة لغياب الديمقراطية لا للمبالغة فيها. أي إنهم يعتبرون أن القواعد لم تحترم الديمقراطية، أو أنها لم تذهب في احترامها بما فيه الكفاية. وتلك حلقة مفرغة قد لا تنتهي إلا بانتهاء الديمقراطية نفسها. وتدميرها يكون إما بتفكيك السلطة في أسوأ الاحتمالات، أو بفرض السلطوية في أقلها سوءًا.

من الملاحظ أن أشكال انهيار الديمقراطية اليوم أشد تركيبًا وغموضًا من انهيارها في النصف الأول من القرن العشرين، ومسارها أشد تعقيدًا. ذلك أن الديمقراطية كانت حينها مهددة بنماذج حكم منافسة، على رأسها الفاشية والشيوعية. أمّا وقد اختفت هذه المنافسة وأصبحت الديمقراطية هي المرجعية الوحيدة المقبولة لإضفاء الشرعية، فإن الانقلاب عليها لا يمكن أن يكون اليوم إلا باسمها، بل ومن داخلها. ومن ذلك أن الانقلاب العسكري في مصر عام 2013 قد لجأ إلى التخفي وراء القيم الديمقراطية. كما أن تجارب بوتين في روسيا وأردوغان في تركيا وأوربان في المجر قد انحرفت تدريجيًا إلى السلطوية باسم تحقيق سلطة الشعب. أما فنزويلا، فإنها تشهد تفككًا حقيقيًا للسلطة بحكم أن الانحراف إلى السلطوية قد قابلته مقاومة شرسة تغذيها كارثة اقتصادية داخلية ودعم خارجي أميركي[54].

إن التغيير المؤسساتي باسم الدمقرطة وخدمة الشعب كثيرًا ما ينحرف نحو ثورة ثقافية مضادة. يقول أصحابها إنهم إنما يفعلون ذلك من أجل مكافحة الأجسام الوسطى التي تحول دون تحقيق إرادة الشعب. انطلاقًا من هذا الادعاء سعى بعض الفلاسفة لتخليص الشعبوية من اللبس الذي يربطها بالديمقراطية،

(53) هذا نموذج لتفكير المجموعة الذي يعكس فيه كل فرد إيمان الآخر، بغض النظر عن الحقيقة. يُنظر:

Irving L. Janis, "Groupthink among Policy Makers," in: Nevitt Sanford & Craig Comstock (eds.), *Sanctions for Evil* (San Francisco: Jossey-Bass, 1971), p. 5.

(54) حول أزمات الديمقراطية وانهيارها، يُنظر:

Juan J. Linz & Alfred Stepan, *The Breakdown of Democratic Regimes* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978), pp. 1-125.

معتبرين أنها الوسيلة لدمقرطة الديمقراطية ومؤكدين أن تبسيط شعاراتها وغموض مشاريعها واعتمادها على المشاعر السلبية، كل ذلك وغيره ليس إلا وسائل تكتيكية لفرض وصفة جماهيرية على منظومة ديمقراطية ذات نزوع نحو النخبوية[55]. لكن في ذلك نقضٌ لجوهر الديمقراطية من وجهين. أولهما أن في الديمقراطية شرعيات متعددة، ولا يمكن اختصارها في شرعية إرادة الشعب أو سيادته[56]. وثانيهما أن كل قوة سياسية من حقها، بل من طبيعتها أن تعتقد امتلاكها الجواب الديمقراطي، أو جزءًا منه على الأقل. وغياب هذا الاعتقاد ينفي مشروعية وجودها السياسي أصلًا. فما دامت تقترح نفسها، فلأنها تأنس مساهمة تتميّز بها عن غيرها. ولذا، لا يحق لأي منها احتكار الكلمة الفصل.

تحتاج الديمقراطية للتعبير عن أكبر قدر ممكن من المصالح. وهذا لا يتحقق بالاستشارة الدائمة لإرادة الشعب عند النخب. ذلك أن الجميع لا يستجيبون لهذه الاستشارة بالقدر نفسه. بل إن من الناس جزءًا صامتًا، لا يحق إقصاؤه. ودمقرطة الديمقراطية من سبل إقصائه. إذ إنها تفسح المجال أمام الجماعات الأكثر حماسة والأقل اعتدالًا كي تفرض آراءها باسم الإجراءات الديمقراطية، من قبيل المنافسة الداخلية بالنسبة للأحزاب أو الإفراط في اعتماد مبدأ النسبية في الأنظمة الانتخابية أو القوائم المفتوحة عند الاقتراع. بمعنى أن المطالب الأكثر إثارة للحماسة يمكن أن تهيمن على المطالب الأكثر خدمة للناس[57].

---

(55) Ernesto Laclau, *On Populist Reason* (Brooklyn: Verso, 2005), pp. 19, 40.

(56) هذا ما يفسّر قطيعة أطروحة هذا الكتاب مع مجمل نظريات الديمقراطية الراديكالية التي يصرّ أنصارها على اعتبار أن الشعب هو المصدر الوحيد للشرعية، بما يجعل الديمقراطية في حالة ثورة دائمة حتى على ذاتها، خصوصًا حين تمارس على أساس شرعيات أخرى خارجة في مساراتها عن إرادة الشعب. يُنظر:

Lincoln Dahlberg, "Radical Democracy," in: Benjamin Isakhan & Stephen Stockwell (eds.), *The Edinburgh Companion to the History of Democracy: From Pre-history to Futur Possibilities* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2012), p. 491.

(57) حول هذا الرهان الحاسم، يُنظر:

Willmoore Kendall, "The 'Intensity' Problem and Democratic Theory," in: Nellie D. Kendall (ed.), *Willmoore Kendall Contra Mundum* (New Rochelle: Arlington House, 1971), pp. 469-506.

تدفع الدمقرطة نحو الطريق الخطأ. فتختلط السبل على الناس الذين ينتظرون الفعل الناجع. وحين لا يأتي، يهديهم السياسيون إجراءات شكلية توهمهم بأن الحل بين أيديهم وفي إرادتهم، وأن الفعل السياسي قد أصبح في متناول أيديهم. ولكن هيهات. فالأمور أكثر تعقيدًا. والناس بلا قيادة واضحة ومسؤولة كغثاء السيل. وحين يصيبهم الإحباط، يقابلون بمزيد من الإجراءات. وتنتهي القصة، في أسوأ الحالات، بأن تختلط عليهم السبل، حتى يصلوا إلى الكفر بالديمقراطية التي تصبح حينئذ في أذهانهم رديفًا للعجز والتقصير وغياب المسؤولية[58].

رابعًا: المنهجية ومحتوى الكتاب

لا بد من التمييز بين مفهوم الدمقرطة باعتبارها مسارًا مؤقتًا من الانتقال الديمقراطي تفرضه أحيانًا شروط التخلص من الدكتاتورية من جهة، وبين أيديولوجيا الدمقرطة باعتبارها تحرّشًا دائمًا بالديمقراطيات لمطالبتها بإثبات وفائها لقيمها. والمعنى الثاني هو الذي يعنينا في هذا الكتاب. وهو المقصود بمصطلح الدمقرطة في كل ما يلي، إلا أن النص يشير لعكس ذلك صراحة. وبطريقة أوضح: لا يندرج هذا العمل ضمن مبحث الانتقال الديمقراطي. إذ إنه يعنى بظاهرة الدمقرطة حين تكون غايتها تجاوز الديمقراطية التمثيلية من أجل الاقتراب من الديمقراطية المباشرة[59]. ومع هذا، لا ينبغي أن يذهب في

(58) دون الوصول إلى هذا الحد، تدفع الحكمة والمعرفة العملية إلى الحذر من الاندفاع وراء إغراء الإصلاحات الإجرائية للمنظومات الانتخابية. ومن بين الأصوات المعبرة عن هذا التوجه:

Elizabeth Goodyear-Grant, "Voter Choice and Accountability: A Case for Caution about Electoral Reform," in: Andrew Potter, Daniel Weinstock & Peter Loewen (eds.), *Should We Change How We Vote? Evaluating Canada's Electoral System* (Montreal: McGill Queens University Press, 2017).

(59) لئن جرت العادة على استخدام مصطلح الدمقرطة للتعبير عن حالة الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، فإن أدبيات دراسة المراحل الانتقالية قد أثرت هي أيضًا في مباحث تاريخ الديمقراطية والنظرية الديمقراطية، بحيث يستخدم العديد من الباحثين اليوم مصطلح "دمقرطة الديمقراطية" للتعبير عن قصور الديمقراطية النيابية والليبرالية، أو عن مكتونات الديمقراطية التي لم تتحقق بعد حتى في البلدان الديمقراطية. ومن ذلك أن أحد الكتب المخصصة لدراسة تاريخ الديمقراطية قد ختم بعنوان =

الاعتقاد أن الدمقرطة بهذا المعنى الأيديولوجي لا تؤثر في تجارب الانتقال الديمقراطي. إذ إنها تجعلها ممزّقة بين مرجعيتين. الأولى واقعية، تتمثل في التجارب الديمقراطية القائمة. والثانية مثالية، تحيل على ضرورة إنشاء أنظمة تحقق إيجابيات الديمقراطيات القائمة وتتجنب سلبياتها. إذا كان ذلك ممكنًا، فيا حبذا. ولكن في أكثر الأحيان، تكون تلك السلبيات تبعات لإيجابيات أخرى. ومن ثم، ضرورة فهم منظومة الحكم في كل سياق باعتبارها منظومة. أي أن كل عناصرها مرتبطة ومتداخلة، بحيث لا مجال لفصل أحدها عن الكل، أو لتغييره من دون تأثّر باقي العناصر.

إن أسوأ المناهج أن يقيّم أحدهم عناصر منظومة ما كلٌّ واحد على حدة، وأن يحاول الإصلاح انطلاقًا من هذا العزل. في تلك الحالة، قد يؤدي إصلاح عنصر إلى إفساد عناصر. وتلك معضلة الدمقرطة التي يسعى الكتاب إلى بيان بعض منزلقاتها. وانطلاقًا من الاعتقاد بأن أثر الدمقرطة على الديمقراطيات غير العريقة أنكى، اخترنا التركيز على أثرها على الديمقراطيات العريقة. فما يضعفها ويعطّل مؤسساتها يفشل غيرها ويشلّ مسار ترسيخها[60].

يتكوّن الكتاب من ثلاثة محاور كبرى، يعبّر الفصل بينها عن اختيار منهجي فرضته الحاجة للتوفيق بين متطلبات دراسة منظومات الحكم الديمقراطي باعتبارها هندسة متكاملة تتكون من عناصر متفاعلة. وتتناول على التوالي مبدأ تقسيم السلطات وسيادة الشعب وهيمنة قيم الطبقة الوسطى[61]، مع التركيز

= فرعي يمكن ترجمته بدمقرطة الديمقراطية. يُنظر:

Benjamin Isakhan, & Stephen Stockwell (eds.), *The Edinburgh Companion to the History of Democracy* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2012), p. 536.

(60) يميّز المختصون بين الانتقال الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية، على اعتبار أن المسار الأول يعلن نهاية نظام غير ديمقراطي، في حين يتضمن الثاني تحول القيم الديمقراطية إلى ثقافة مبثوثة وعصية على التهديدات. يُنظر:

Juan J. Linz & Alfred Stepan, "Toward Consolidated Democracy," in: Takashi Inoguchi, Edward Newman & John Keane (eds.), *The Changing Nature of Democracy* (Tokyo: United Nations University Press, 1998), pp. 48-68.

(61) تقول نظريات التحديث بأن الطبقة الوسطى شرط من شروط الديمقراطية. ولئن جاء الكثير من أطروحات الانتقال الديمقراطي لنقد خلاصاتها على اعتبار أنها تقصي البلدان غير المتطورة من إمكانية =

على العوامل التي تطلق دوامة الدمقرطة وما يرافقها من مطالبة دائمة بإثبات الوفاء لهذه المبادئ. كما يبيّن التحليل ارتباط الدمقرطة بهندسة أنظمة الحكم رئاسية أو برلمانية[62]، وتفاعلها مع الأنظمة الانتخابية أغلبية أم نسبية[63]، وتأثرها بالمنظومة الحزبية ثنائية أم تعددية، بالإضافة إلى تأثر الحياة السياسية بالروزنامة الانتخابية وحجم الدوائر الانتخابية وشكل القوائم الانتخابية وكيفية تنظيم علاقة قيادات الصف الأول بقيادات الصف الثاني داخل أحزاب الحكم وغيرها من العناصر المشكلة لهندسة المنظومة باعتبارها كلًّا متكاملًا.

تبدأ المحاور الثلاثة بمقدمة تطرح إحدى الإشكاليات الكبرى التي تتضمنها الدمقرطة في علاقة بالمبادئ الديمقراطية المذكورة. ثم يستفيض الجزء الأول في تحليلها انطلاقًا من أمثلة مرجعية. وهي على التوالي الولايات المتحدة الأميركية بالنسبة لمبدأ تقسيم السلطات، وبريطانيا في ما يخصّ سيادة الشعب، والتجارب الإسكندنافية في ما يتعلق برهان الوسطية. وقد اختيرت هذه النماذج لصلابتها المبدئية إزاء موجة الدمقرطة. وبعد بيان نقاط ضعفها وتراجع قدرتها على المقاومة، يقترح كل محور أمثلة إضافية. فيركّز في جزئه الثاني على مثال رئيس ثان، بما يعطينا ثلاثة أمثلة، هي على التوالي فرنسا وألمانيا وبلجيكا. ثم يتوسع بعد ذلك في ضرب الأمثلة واستخلاص العبر، مع التنبيه إلى أن الغاية ليست تقديم تحليل مفصل لمختلف التجارب الديمقراطية المقترحة. إذ لا نسوقها إلا كأمثلة واقعية في أبعاد محددة ومختلفة من أجل

= الديمقراطية، فإن الإجماع حاصل على أن ترسيخ الديمقراطية يحتاج فعلًا لشروط اقتصادية واجتماعية عديدة من بينها الحضور القوي للطبقة الوسطى في المجتمع. من أجل أدلة تجريبية على دور الطبقة الوسطى في دعم الديمقراطية، يُنظر:

Robert J. Barro, "Determinants of Democracy," *Journal of Political Economy*, vol. 107, no. 6 (1999), pp. 158-183.

(62) أما الأنظمة الرئاسية، فتلتزم بمبدأ الفصل بين السلطات من خلال انتخاب الرئيس من قبل الشعب. وأما الأنظمة البرلمانية، فتعتمد خلط السلطتين التشريعية التنفيذية، بحيث تنبع الثانية من الأولى. فيكون رئيس الحكومة مسؤولًا أمام نواب الشعب. من أجل هذا التعريف الكلاسيكي، يُنظر:

Arend Lijphart, *Patterns of Democracy: Government Forms and Performance in Thirty-Six Countries* (New Haven & London: Yale Universsity Press, 1999), pp. 117-118.

(63) Josep M. Colomer, *The Handbook of Electoral System Choice* (London: Palgrave Macmillan, 2004).

دعم أطروحة الكتاب، وهي أن الكثير من الخيارات التي تبدو في ظاهرها داعمة للديمقراطية معتمة لها، كثيرًا ما تؤدي إلى نقيض ما وضعت من أجله. وإن بدت الاختيارات انتقالية ومفتقرة إلى الشمولية، فعذرنا في ذلك الحاجة الملحة لدراسة الأثر الفعلي لإجراءات سياسية كثيرة ومختلفة على الواقع في سياقات مختلفة، وذلك من أجل عدم الاكتفاء بمحتواها النظري الذي لا يد من الحذر منه، خاصة في حالة الديمقراطيات الناشئة والهشة. وينتهي الكتاب بخاتمة تعرض خلاصات عامة حول ما تمثّله موجة دمقرطة الديمقراطية من تهديد للشروط الكبرى التي تحتاجها الديمقراطية للجمع بين مثلها القيمية ومسؤولياتها الواقعية[64].

لقد كتب هذا الكتاب بقلم محب للديمقراطية مدافع عنها. ولا نرى حاجة لتبرير هذا الموقف. وهو العنصر الوحيد الذي نغادر فيه بوعي تام الصرامة المنهجية. ونسعى ما دون ذلك قدر الإمكان للالتزام بالتقييم الموضوعي في حدود ما يسمح به مبحث العلوم السياسية وما تتقبله الإشكالية المطروحة بطبيعة الحال. وإذ إذ نقرّ بما في الديمقراطية من سلبيات ونقائص، نذكر بقول تشرتشل الشهير: إنها أسوأ نظام حكم، باستثناء كل الأنظمة الأخرى. ولذا، يبدو لنا من الضروري التنبيه لما في الرغبة الجامحة لتجاوز هذه السلبيات من تبعات خفيّة. ولعل هذه الرغبة، التي يمكن أن نتفهمها أخلاقيًا، قد أمست اليوم تمثل الخطر الجدّي الوحيد على الديمقراطية كنظام حكم يجمع بين مبدأي التمثيل (بعد الانتخاب) والمحاسبة (بعد ممارسة الحكم)[65].

---

(64) يكفي هنا أن نذكّر بأن بعض المفكرين ينفون إمكانية الديمقراطية بمجرد تعريفهم لها. ومنهم الفيلسوف الفرنسي دريدا الذي يعتبر أن الديمقراطية بما أنها نظام ليس له أساس إلا ذاته، فإنه يكون غاية نسعى إليها دون أن نقترب منها. يُنظر:

Jacques Derrida, *Rogues: Two Essays on Reason* (Stanford: Stanford University Press, 2005), pp. 86-94.

(65) Morris P. Fiorina, *Retrospective Voting in American National Elections* (New Haven: Yale University Press, 1981).



الفصل الأول

تقاسم السلطات
من مبدأ التوازن إلى سيادة العطالة



مدخل

لقد قامت السلطة تاريخيًا على ما يسمى في علوم الاقتصاد الاحتكار الطبيعي. وقد جرت العادة على بيان ذلك من خلال مثال السفينة التي تحتاج إلى ربّان واحد كي تشقّ عباب البحر بسلام. فإن هي تعدّدت قياداتها، تأكّد الهلاك. من ثم، تطرح الديمقراطية معضلة حقيقية على السلطة بما أنها تفترض التعدد والمنافسة. أي أنها أقرب لاقتصاد قائم على العرض والطلب منها لمنظومة محكومة بمنطق الاحتكار الطبيعي. ولذا، لم يكن السؤال: لماذا تفشل الديمقراطية؟ بل كان: لماذا لا تفشل دائمًا؟

يؤكد هوبز أن الحرية تتحقق حين تقسّم السلطة. وقد شاركه في ذلك مونتسكيو. ولئن رأى الفيلسوف الانكليزي أن في ذلك تهديدًا للأمن والاستقرار بحكم أن تقسيم السلطة يمهد لتفتيتها وانهيارها، اعتبر الفيلسوف الفرنسي أنه بالإمكان تجنب هذا المنزلق إذا كان تقسيم السلطة مقيّدًا بطبيعة السلطات التي تنبع من الدولة. وقد اعتبر أنها ثلاث، تشريعية وتنفيذية وقضائية. ولئن كانت التجارب الديمقراطية ذات النماذج الرئاسية تثبت أن مونتسكيو على حق، فإن دخولها في دوامة الدمقرطة يشير إلى أن شبح هوبز يحوم حولها.

تلك هي الأطروحة التي يتضمنها هذا المحور. إذ يؤكد أن الفصل بين السلطات، قد مثّل نقطة ضعف بنيوية في هندسة الأنظمة الرئاسية، جعلتها قليلة الحيلة في مواجهة موجة الدمقرطة. بل إن شخصنة السلطة التي هي من أبرز المنزلقات التي تؤدّي إليها هذه الموجة متأصلة في الأنظمة الرئاسية، لا تكاد تغادرها. وعليه، ينقلب مبدأ تقاسم السلطات وتوازنها من أكثر القيم إغراء في الديمقراطية إلى أشدها خطورة على فعالية السلطة، بل وعلى ديمقراطية الفعل السياسي.

يبدأ هذا المحور من التجربة الأميركية باعتبارها المثال المرجعي للأنظمة الرئاسية. إذ لا تكمن أهميتها فقط في الانحرافات الشعبوية التي شهدها هذا البلد خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد وصول دونالد ترامب لسدّة البيت الأبيض. بل تشمل أيضًا ما تعانيه منظومة الحكم الأميركي من صعوبات هيكلية في استباق الإصلاحات الضرورية حين لا تتفق وأولويات المصالح المتنفذة. ولطالما كانت النجاحات الأميركية الاستثنائية تغطي على كثير من عيوب منظومتها السياسية. وهي حقيقة لا يمكن استيعابها إلا بالغوص عميقًا في تاريخ الديمقراطية في الولايات المتحدة وفي طبيعة أحزابها التي تحكمها مفارقة الاستقرار المؤسساتي والحجم الكبير من جهة، والضعف البنيوي وكثرة اضطراب البرامج الانتخابية من جهة أخرى. إن هذا النموذج محكوم بمنطق العطالة البنيوية، بحيث يكاد يستحيل الإصلاح فيه إلا من خلال الصدمات العنيفة والأزمات العميقة. أي أن الولايات المتحدة بقدر ما أثبتته مؤسساتها إلى حدّ الآن من قدرة على الخروج بسلام من الأزمات الحادة، أكدت دائمًا ضعفًا هيكليًا في مستوى استباقها.

نعرّج بعد ذلك على فرنسا لبيان ما تخفيه هندسة جمهوريتها الخامسة من مفارقات. فنظامها الرئاسي، الذي جاء أصلًا لتجنب حكم الأحزاب[1]، ولإعطاء الأولوية للزعامة الطبيعية من خلال مبدأ التقاء قائد مع شعبه، أفرز ثغرات تسرّبت منها الأحزاب لاستعادة الهيمنة. وبما أن إخراجها من الباب قد جعلها تعود من النافذة، فإنها لم تأت دائمًا بأحسن ما في المنافسة الحزبية. وسوؤها يزداد بقدر ندرة القيادة الطبيعية بين السياسيين. وهو ما جعل منظومة الحكم في فرنسا تراوح بين مَلَكية منتخبة[2] وديمقراطية

(1) كثيرًا ما يقال أن هذا الإصلاح جاء لتجنب الائتلافات الحزبية غير المستقرة. ولكن هذا الكلام على صحته غير كاف. إذ كان يكفي لتجنبها تغيير النظام الانتخابي اتباعًا للنموذج البريطاني. في الحقيقة، أعطى دستور الجمهورية الخامسة للرئيس صلاحيات تجعله قادرًا على تجاوز الأحزاب، وذلك حتى في حالة استقرار الحكم. ومن بينها إمكانية تنقيح الدستور باستفتاء الشعب.

(2) هذا المصطلح مقتبس من عنوان كتاب موريس دوفرجيه **الملكية الجمهورية**. فإذا كانت الملكية يمكن أن تكون جمهورية، فمن باب أولى أنها يمكن أن تكون انتخابية، حتى إذا كان من ينتخب لكي =

برلمانية مقنّعة. كما تحوّلت أولويّاتها من ضمان فعالية السلطة التنفيذية إلى تجنب خطر الشعبوية الداهم[3].

وينتهي هذا المحور بأمثلة عن أميركا اللاتينية التي حاولت أن تحافظ على مبدأ تقاسم السلطة مع تجنب الوقوع في الثنائية الحزبية ضمانًا لعدالة أكبر في التمثيل البرلماني. ولكن النتيجة كانت شللًا كامنًا يتهدد المؤسسات التشريعية. وهو ما فتح الباب على مصرعيه أمام شخصنة السلطة وهيمنة المصالح الضيقة. إذ يضطلع الرئيس بدور عرّاب التفاهمات السياسية خارج الأطر البرمجية للأحزاب. وتؤدّي الامتيازات دور الوسيلة للتقريب بين وجهات النظر.

أولًا: النظام الرئاسي الأميركي ومعضلة الفيتوقراطيا

1 - النجاح الأميركي: رغم نظام الحكم لا بفضله

تمثل الولايات المتحدة الأميركية الحالة المرجعية في العالم لنظام رئاسي يعمل وفق ضوابط ديمقراطية[4]. ولأن الولايات المتحدة بلد ناجح بكل المقاييس، يفترض الجميع مبدئيًا أن نظامها السياسي ناجح أيضًا. كيف لا، وهو النظام الأمثل من حيث تقسيم السلطات وتوزيعها بين المؤسسات وفرض رقابة بعضها على الأخر؟ لكن في الوقت نفسه، لا يكاد يختلف أحد مع القول بتعسف المنظومة الاجتماعية الأميركية. ذلك أن أغنى بلد في العالم، لم يوفر لشعبه، إلى حدّ الآن، تغطية اجتماعية أو صحية تضاهي تلك التي تتوفر للأوروبيين. وقد

= يكون رأس الدولة يسمى رئيسًا لا ملكًا. يُنظر عنوان كتاب:

Maurice Duverger, *La Monarchie républicaine* (Paris : Robert Laffont, 1974).

(3) يشار إلى أن رسوخ المؤسسات والثقافة الديمقراطية في بلدان كالولايات المتحدة الأميركية وفرنسا تجعلها عصية على الكثير من الانحرافات الشعبوية. يُنظر: عزمي بشارة، **في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 113.

(4) على امتداد عقود طويلة، اعتبرت الولايات المتحدة بنظامها الرئاسي واستقرارها الديمقراطي حالة فريدة. يُنظر:

Arend Lijphart, *Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-one Countries* (New Haven: Yale University Press, 1984), p. 1.

كشفت أزمة فيروس كورونا عام 2020 للعالم ما يعتري هذا العملاق السياسي من ضعف اجتماعي. ومع ذلك تبقى الولايات المتحدة من أكثر البلدان من حيث التفاوت الطبقي. ولا شك أن الولايات المتحدة قد بلغت أعلى مستويات النجاعة من حيث خلق الثروة. ولكنها تبدو بعيدة كل البعد عن مستوى البلدان المتطورة في توفير الحدّ الأدنى من المساواة في الفرص لمواطنيها.

حين نطرح هذه القضايا، توجّه أصابع الاتهام إلى المنظومة الاقتصادية. فيقال: إنها الليبرالية المتوحّشة تفترس أبناءها. وعلى هذا الأساس، تنقلب الولايات المتحدة، في لمحة بصر، من نموذج ديمقراطي يحتذى إلى جحيم ليبرالي يتّقى[5]. ولا يكلّف المتكلّم نفسه أن يسأل: لماذا لا يؤدي النموذج الديمقراطي إلى نتائج ديمقراطية؟ أو بطريقة أخرى: لماذا لا تؤدي الليبرالية السياسية الأميركية إلى ترويض الرأسمالية، كما حدث في أكثر البلدان المصنعة، من أجل إنتاج ليبرالية ذات وجه إنساني؟ أو إن شاء القارئ: لماذا لم تحقق الولايات المتحدة على الأصعدة الاجتماعية ما حققته البلدان الديمقراطية الأوروبية بإمكانات أقل وفي ظروف أصعب؟

يمثّل الاطمئنان للتفسير الأيديولوجي خمولًا ذهنيًا لا بد من الوعي به. إذ إنه يستسلم لفكرة مفادها أن من طبيعة الرأسمالية أن تؤدي إلى التوحّش، بغض النظر عن إطارها السياسي. ولكن أليست المنظومات الاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة في ارتباط وثيق بمخرجات النظام السياسي الأميركي؟ وعليه، ألا ينبغي الاعتراف بأن نظام تقسيم السلطات ورقابتها المتبادلة هو الذي لم يستطع أن يضمن للشعب العدالة الاجتماعية التي توفرت للأوروبيين؟[6] لا يعني هذا الكلام إنكار إيجابيات مبدأ الفصل بين السلطات. ولكنه يحاول

(5) حول الانقسام الذي يشق المجتمع الأميركي نفسه في ما يخص مسألة الليبرالية، يُنظر: عزمي بشارة، "صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات إلى الداخل: حينما تنجب الديمقراطيّة نقائض الليبراليّة". **سياسات عربية**، العدد 23 (كانون الثاني/ يناير 2017)، ص 7-19.

(6) من أجل رأي يعتبر صراحة أن الأنظمة البرلمانية الأوروبية، خصوصًا الألمانية، هي أفضل من المنظومة الأميركية، يُنظر:

Bruce Ackerman, "The New Separation of Powers," *Harvard Law Review*, vol. 113 (2000), p. 643.

إثبات أن لهذا الفصل تكلفة هي إضعاف السلطة إزاء المصالح المتنفذة، خاصة حين تكون راغبة في عدم التغيير، بما يعقّد مسارات الإصلاح المتدرج.

إن تحميل المسؤولية للنظام السياسي الأميركي بهذه الصراحة يدفع للتفكير. إذ إنه ينبّه لحقيقة خفية مفادها أن النجاح الباهر الذي تمثله الولايات المتحدة لا يعني بالضرورة نجاحًا لنظامها السياسي. أكثر من ذلك: لقد نجحت الولايات المتحدة بالرغم من نظامها السياسي، لا بفضله. لا اختلاف في كون استقرار منظومة الحكم الأميركي قد وفّر إطارًا مناسبًا للنجاحات الاقتصادية والاجتماعية الأميركية. ولكن الصعوبات الكبرى التي تواجهها الولايات المتحدة الأميركية كلما احتاجت لإصلاح العيوب البيّنة في منظومتها، من قبيل العبودية والتمييز العصري، تؤكّد أن هذا الاستقرار المؤسساتي الأميركي يعود أيضًا لقلة الحاجة لمثل هذه الإصلاحات الهيكلية. فالتطور الاقتصادي والاجتماعي يحصل عادة خارج الأطر السياسية، بل وكثيرًا ما يتحقق في غفلة منها. وهو ما يفسّر تشبث الأميركيين بالليبرالية لقناعتهم أن الدولة لا ينبغي أن تؤدّي دور العقل الاستراتيجي الذي يمنح الرؤية ويفرض الوجهة، خاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. بطريقة أخرى: أهم ما في منظومة الحكم الأميركي هو بعدها السالب الذي يحمي الحريات، لا بعدها الموجب الذي يسهل تعطيله، وذلك حتى حين تكون الحاجة إلى الإصلاح جليّة يصعب الاختلاف فيها.

إن المستفيد من النظام السياسي في هذا البلد الديمقراطي العريق هو كل من يقدر على تعبئة وسائل الرقابة المتبادلة التي تفرضها المؤسسات على بعضها بعضًا من أجل تجنب التغيير. إنها معضلة الإمبراطور كما تظهر في الثقافة الصينية: إذا أردت منعه من التعسّف، فلا بد أن تحرمه من حرية استخدام السلطة؛ ولكن حين تمنع، بتلك الطريقة، الإمبراطور الفاسد من الفساد، تحرم كل إمبراطور مصلح من استخدام السلطة للإصلاح[7].

(7) وكذلك يمكن المبالغة في النقاش والتداول أن تفسد مخرجاتهما. يُنظر:
Kasper Møller Hansen, *Deliberative Democracy and Opinion Formation* (Odense: University Press of Southern Denmark, 2004), p. 83.

ومن مؤشرات قصور المنظومة السياسية الأميركية أنها صعبة التصدير. وكل من حاول تقليدها، خاصة في بلدان أميركا اللاتينية، اكتشف كثرة الأزمات السياسية التي تتسبب فيها هذه المنظومة[8]. ربما ليس النظام السياسي الأميركي هو سر نجاح الولايات المتحدة. لماذا لا يكون العكس هو الصحيح؟ أي أن النجاحات الأميركية هي التي تضمن استمرار هذا النظام السياسي، وذلك بالرغم من كل ما يعتريه من عيوب[9]. وما عجزه عن الحد من الفوارق الاجتماعية وتوفير الرعاية الصحية لمواطنيه إلا أمارة على ضعفه إزاء قوة اقتصادية ضارية لم يجد المجتمع إلى ترويضها سبيلًا.

بعد حرب الاستقلال، اختار الآباء المؤسسون نظامًا رئاسيًا صرفًا. ولعل السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان: لماذا فعلوا ذلك؟ لماذا لم يتبنوا النظام البرلماني البريطاني؟ والجواب أن النظام البريطاني في أواخر القرن الثامن عشر لم يكن قد نضج بعد[10]. إذ إنه لم يكن قد أدرك منتهاه بتحقق السيادة البرلمانية. ذلك أن البرلمان كان لا يزال يتقاسم السلطة مع الملك. ولذا، يمكن أن نعتبر أن الآباء المؤسسين قد اتبعوا المثال البريطاني، مع دمقرطته من خلال تعويض الملكية الوراثية بالرئاسة المنتخبة[11].

(8) Giovanni Sartori, "Neither Presidentialism nor Parliamentarism," in: Juan J. Linz & Arturo Valenzuela (eds.), *The Failure of Presidential Democracy* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1994), pp. 106-107.

(9) من بين هذه العيوب الشخصنة الشديدة للسلطة التي تظهر مثلًا في الأعمال الدرامية التي يهتم بها الجمهور الأميركي. حول أهمية هذه المسألة في ضبط انتظارات الجمهور من السياسة، يُنظر:

Trevor Parry-Giles, "Presidentialism, Political Fiction, and the Complex Presidencies of Fox's 24," *Presidential Studies Quarterly*, vol. 44, no. 2 (2014), p. 204.

(10) يمكن اعتبار النضج مرحلة ما بعد الترسيخ. يُنظر في سياق الانتقال الديمقراطي:

Doh Chull Shin, "On the Third Wave of Democratization, a Synthesis and Evaluation of Recent Theory and Research," *World Politics*, vol. 47 (1994), p. 143.

(11) حول معاني أن يكون الرئيس معوضًا للملك كمجسد للأمة، يُنظر:

Forrest McDonald, *The American Presidency: An Intellectual History* (Lawrence: University Press of Kansas, 1994), p. 425.

ولم يكن الآباء المؤسسون مطمئنين للسلطة، حتى حين تكون منتخبة[12]. فوضعوا دستوراً كانت غايته تقييد صلاحيات الرئيس، خاصة أنه ليس مسؤولاً أمام السلطة التشريعية. ولذا، اعتمدوا في صياغة قواعد منظومة الحكم على فكرة أساسية مفادها أن كل سلطة لا بد أن تكون مقيّدة. ومن ثم كان تقسيم السلطات عمودياً بين سلطة فدرالية جامعة من جهة، ومجموعة من الولايات المتمتعة بصلاحيات محلية واسعة من جهة أخرى. كما وقع تقسيمها أفقيًا، بين سلطات ثلاث: رئاسية وتشريعية وقضائية.

يشار هنا إلى مفارقة مفادها أن منظومة الحكم الأميركي القائمة على دستور مكتوب ومستقر قد استفادت أيضًا من أصولها البريطانية التي تتميز بغياب مجلّة دستورية، بما يمنحها مرونة وقدرة على التأقلم. فرغم وجود دستور مكتوب في الحالة الأميركية، يمكن الحديث أيضًا عن وجود دستور غير مكتوب، يتمظهر من خلال ممارسات ذات أثر دستوري مخالف لنص الدستور الأصلي وروحه، وذلك من دون أي تنقيح رسمي في النص. وأبرزها في ما يخص منظومة الحكم التركز التدريجي للسلطة بين يدي الرئيس في ما يخص السياسة الخارجية. ومثال ذلك أن الكونغرس لم يعلن الحرب، كما هو منصوص عليه في الدستور، إلا خمس مرات، في حين أن الولايات المتحدة قد خاضت فعليًا عشرات الحروب بقيادة الرئيس.

يمدح الكثيرون اليوم المنظومة السياسية الأميركية وما توفّره من توزيع للسلطة ورقابة متبادلة بين المؤسسات، وذلك مثلًا من خلال التذكير بأن دونالد ترامب لم يستطع الانحراف بالمؤسسات الأميركية. وفي ذلك تجاهل لما هو واضح: إن هذه المنظومة قد فشلت في منع شخص كترامب من أن يصل إلى سدة البيت الأبيض. ثم إن فشل ترامب في فرض أجندته قد يسرّ خصومه. ولكن المراقب الموضوعي لا يملك إلا أن يطرح السؤال التالي: هل يمكن أيّ

(12) يُنظر على سبيل المثال:

Peter M. Shane, *Madison's Nightmare: How Executive Power Threatens American Democracy* (Chicago: University of Chicago Press, 2009).

رئيس أو أيّ قيادة في الكونغرس الأميركي أن تفرض أيّ أجندة، خاصة إذا كانت إصلاحية وتسعى إلى التغيير؟

إن كل التفسيرات التي تقدّم لنتائج انتخابات 2016 إنما تركز على شعبية ترامب لدى الجمهور. ولا شك أن لها ما يبررها في واقع المجتمع الأميركي. ولكن أليس الأحرى أن نفكر أيضًا في السبل المؤسساتية التي جعلت ترامب يصل إلى ما وصل إليه؟ بطريقة أوضح: هل كان ترامب ليصل إلى أعلى هرم السلطة من دون دربة سياسية أو تدرّج مؤسساتي أو انخراط في مشروع جماعي لو لم يستغل ضعف النظام الرئاسي الذي يوهم المغامرين، كما يوهم جماهيرهم، بأن السلطة يمكن أن تكون تجربة فردية؟

لا شك أن عطالة الفعل السياسي في الولايات المتحدة تستجيب في شكلها لتصور الآباء المؤسسين لجمهورية تعمل وفق قاعدة قسم أبقراط الذي يلتزم من خلاله الأطباء بعدم استخدام علمه للإضرار بالناس. المشكلة أن السياسة لا يمكنها أن تقف عند هذا المستوى السالب. فهي تحتاج أيضًا إلى القدرة على إفادة الناس. ولا يكون ذلك إلا من خلال امتلاك وسائل السلطة والقدرة على الفعل السياسي من أجل تحدي قوى الركود.

2 – الركود التاريخي والحاجة إلى الصدمة: مثال العبودية

لقد كتب الدستور الأميركي بروح مناهضة للأحزاب. بل إن جورج واشنطن قد حذّر منها على اعتبار أنها الطريق نحو الانقسام. سريعًا ما اكتشف رفقاؤه سذاجة مثل هذه القناعات. وعلى رأسهم ألكسندر هاميلتون وتوماس جيفرسون اللذان وضعا أسس الثنائية الحزبية الأميركية المشهورة[13]. أما الأول، فقد كان يؤمن بالحاجة إلى سلطة فدرالية قوية ومنسجمة العناصر. ولذا،

(13) تكمن المفارقة في أن هذه الثنائية الحزبية، التي رأى فيها بعض أبرز الآباء المؤسسين، وعلى رأسهم جورج واشنطن، خطرًا يهدد البلد هي التي سمحت باحتواء جلّ سلبيات منظومة الحكم. ومن دونها يصعب تصوّر ولايات متحدة مستقرة وقوية، وقادرة على تجنب النزعات التفتيتية سواء على أسس أيديولوجية أو جغرافية أو غيرها.

اقتنع بأن النخب الوطنية لا بد أن تنتظم من أجل مقاومة النزعات المحلية الساعية لإضعاف السلطة في المركز. أما الثاني، فقد رأى أن تقديم مشروع بديل لمقاومة خطر تركّز السلطة، الذي كان يمثله في ذلك الوقت مشروع ألكسندر هاميلتون، مستحيل من دون إنشاء حزب مضاد.

لقد عبّر جيفرسون في مرّات كثيرة عن تخوّفه من هاميلتون من خلال سرد قصة عشاء جمعه عام 1791، حين كان وزيرًا لخارجية جورج واشنطن، بزميله آنذاك في الحكومة ألكسندر هاميلتون وزير الخزانة، ونائب الرئيس جون آدامز. كان العشاء في بيت جيفرسون حيث علّق ثلاثة صور سأله عنها ضيفاه. فقال: تلك صور أعظم رجال في التاريخ، فرانسيس بيكون، فيلسوف العلم، وإسحاق نيوتن، صاحب نظرية الجاذبية، وجون لوك، منظّر العقد الاجتماعي. عبّر هاميلتون عن استغرابه قائلًا: إن أعظم رجل في التاريخ هو يوليوس قيصر.

تعكس هذه القصة، على بساطتها، التناقض الكبير بين تصوّر توماس جيفرسون وتصوّر هاميلتون للحكم. وعلى كل حال، يبدو أن جيفرسون قد تأثّر بردة فعل هاميلتون، معتبرًا أن موقفه هذا يعبّر عن رغبة دفينة لديه في مراكمة السلطة، بما يهدّد الجمهورية الناشئة، تمامًا كما كان مثله الأعلى يوليوس قيصر قد هدد من قبل الجمهورية الرومانية تمهيدًا لتقويض أركان مؤسساتها وللانقلاب على سننها مع إنشاء الإمبراطورية على يدي الإمبراطور أغسطس، ابن يوليوس قيصر بالتبني[14].

وبالفعل، انقسمت قيادة الآباء المؤسّسين في الولايات المتحدة تدريجيًا بين تيارين؛ يسعى الأول إلى مركزة السلطة بقيادة هاميلتون، وكان هذا التيار يسمى الفدراليين؛ أما التيار الثاني، الذي قاده جيفرسون، فقد جاء مناهضًا

(14) من الطريف أن هاميلتون لم يكن يتردد في الاعتماد على حجة إرادة الشعب حين يرى فيها ما يخدم أفكاره. ومن ذلك أنه كان يحبذ أن يكون انتخاب الرئيس مباشرًا. ونذكر أيضًا أن يوليوس قيصر كان معروفًا بسياساته المعتمدة على عموم الرومان. أي أن نزعاته السلطوية لم تكن في تناقض مع دعواته الشعبوية. يُنظر:

Morton Keller, *America's Three Regimes: A New Political History* (New York: Oxford University Press, 2007), p. 44.

لهاميلتون تحديدًا، ولنزعة تركّز السلطة عمومًا. وقد خلص جيفرسون إلى أن حركته لا بد أن تتهيكل في شكل مؤسسة حزبية. فتلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها استدامة مقاومة ما كان يراه دكتاتورية ناشئة، بل انقلابًا على قيم الثورة وحرب الاستقلال. وقد سمّى الحزب الجمهوريين الديمقراطيين، جامعًا بذلك بين دعمه للمبادئ الجمهورية ومطالبته بتجنّب الانزلاق نحو تحويل مؤسساتها الفدرالية إلى إمبراطورية تعوّض فيها سلطة واشنطن هيمنة لندن، كي لا ينتقل الشعب الأميركي من ضحيّة لإمبراطورية خارجية إلى ضحيّة لإمبراطورية داخلية[15].

إن هذا الموقف يشير إلى الاختلافات الجوهرية التي تخترق مكونات الجمهورية الأميركية الناشئة. ولم يكن أقلها إشكالية العبودية. ففي حين عملت مقاطعات الشمال تدريجيًا على إلغائها، اعتبرت القوى السياسية الفاعلة في الجنوب أن ذلك يمثّل إعلان حرب[16]. ولم ينجح النظام السياسي الأميركي في حلّ هذه المشكل إلا بحرب أهلية كادت تنهي وحدة الولايات المتحدة.

إن في هذا المثال ما يؤكد أن المبالغة في تفتيت السلطة خطر على الديمقراطية. إذ إن المصالح المرتبطة بالعبودية كانت تعوّل على منظومة المراقبة والتوازن لإحباط كل محاولات التغيير السلمي. ومن ثم حرصها الشديد على الحفاظ على التوازن بين عدد المقاطعات التي تقبل العبودية مع تلك التي ترفضها في مجلس الشيوخ. فذاك التوازن كان يكفي لضمان الجمود وعدم التغيير. وقد استمر هذا الوضع عقودًا طويلة إلى أن أدت عنجهية الأوليغارشيا في الجنوب إلى إعلان الانفصال عام 1861. فكانت الحرب ردة الفعل السياسية لشمال اعتبر قادته إنهم يمثلون الأمة الأميركية، وإنهم مسؤولون عن حماية الدستور الأميركي من تعسّف الأقلية. أي أن ما غيّر

(15) Michael Kazin, *The Populist Persuasion: An American History* (Ithaca: Cornell University Press, 1998), pp. 16-17.

(16) لقد كانت فئة كبار ملّاك العبيد أقلية حتى في الجنوب نفسه. يُنظر:
Steven Hahn, *The Roots of Southern Populism: Yeoman Farmers and the Transformation of the Georgia Upcountry*, 1850-1890 (New York: Oxford University Press, 1984), pp. 24-27.

الوضع هو أن الأوليغارشيا الجنوبية قد تخلت عن مجرد السعي للحفاظ على الجمود. ولعل العبودية كانت ستستمر أكثر لو أن لوبياتها اكتفت به دون الوقوع في فخ إغراء الانفصال. ودليل ذلك أن انتصار الشمال وفرض التعديلات الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر للدستور منعًا للعبودية وضمانًا للمساواة الشكلية لم يمنع الجنوب من فرض منظومة الفصل العنصري التي لم تختلف في جوهرها عما سبقها[17].

بسبب مبدأ حقوق المقاطعات وحرياتها الفدرالية، استمر الفصل العنصري حتى ستينيات القرن العشرين. وكالعادة احتاج التغيير لوضع خطير كادت فيه الولايات المتحدة تعود إلى الصراع المفتوح[18]. ولعل عمق الهوّة بين القيم الديمقراطية الأميركية من جهة، وممارسة الفصل العنصري في الجنوب من جهة أخرى، هو الذي منع دينامية الصدام من أن تصل إلى أقصاها كما كان قد حصل قبل 1861. وأمارة ذلك أن الحزب الديمقراطي، المعروف تاريخيًا بقربه من مصالح البيض في الجنوب، هو الذي تولّى بنفسه إنهاء منظومة المَيز العنصري، تحت قيادة جون كينيدي، الذي تعرض للاغتيال، وليندون جونسون، الذي استفادت إدارته من حادثة اغتيال كينيدي لتقنع الكونغرس بعدم التصويت ضد قانون الحقوق المدنية الذي حدّ من المَيز العنصري[19]. ولئن ساهم ذلك بالتأكيد في تجنب تصاعد المواجهة بين الجنوب والشمال، كما كان قد حدث إبّان الحرب الأهلية، فإن من نتائجه غير المنتظرة الدفع بالحزب الجمهوري

(17) حول مقاومة أوليغاشية الجنوب للإصلاح، يُنظر:

Ira Katznelson, *Fear Itself: The New Deal and the Origins of Our Time* (New York: Norton, 2016), pp. 166-178.

(18) David Goldfield, *America Aflame: How the Civil War Created a Nation* (New York: Bloomsbury, 2011), pp. 483-505, 526-529.

(19) لقد أدّت المحكمة العليا دورًا حاسمًا في احتواء الصدمة. ويعود ذلك حسب بعض المؤرخين لتعيينات الرئيس فرنكلين روزفلت الذي لم ينه منظومة المَيز العنصري، ولكنه أعدّ أغلبية في المحكمة العليا لم ترتكب أخطاء خمسينيات القرن التاسع عشر في الإصرار على حماية العبودية. ولولا ذلك لما كان من الممكن تجاوز منظومة المَيز العنصري بصورة سلمية. يُنظر:

Kevin J. McMahon, *Reconsidering Roosevelt on Race: How the Presidency Paved the Road to Brown* (Chicago: University of Chicago Press, 2004).

نحو المواقف المحافظة في سبيل الحصول على أصوات الناخبين البيض الغاضبين من الإصلاحات التي فرضها الحزب الديمقراطي المتّهم بالخيانة[20].

لقد رشّح الحزب الجمهوري لرئاسيات 1964 باري غولدووتر المعروف بتطرّفه الذي جعله يخسر الانتخابات بفارق عريض ضدّ ليندون جونسون. لقد كان المرشح الجمهوري من التطرف بحيث نفّر الكثيرين حتى داخل حزبه[21]. إذ إنه قال مثلًا: "سيكون من الجيّد إلقاء قنبلة نووية في حمام الكرملين". كما أكّد أن حقّ التعليم بدعة، وأنه لا يعترف به حتى للأطفال؛ أو على الأقل، أن تعليم الأطفال ليس من مسؤوليات الدولة. رغم كل هذا التطرف، استطاع باري غولدووتر أن يتحصّل على ثقة ستّ مقاطعات. ورغم أن تلك النتيجة لم تكن بطبيعة الحال كافية لتحقيق النصر، فإن تفاصيلها تثبت عمق التغيير الحاصل بسبب ما فرضه جونسون من إصلاحات. فبالإضافة إلى حصوله على دعم مقاطعته، وهي أريزونا، نجح غولدووتر في إقناع خمس مقاطعات أخرى، تشترك كلها في أنها من مقاطعات الجنوب التي شاركت في حرب الانفصال والتي يفترض أنها كانت وفيّة للديمقراطيين ومعادية لما كان يسمى في الجنوب حزب أبراهام لينكولن. ولكن كما قال ليندون جونسون بعد التصويت على قانون الحقوق المدنية الذي منع التمييز العنصري في الأماكن العامة: "لقد فقد الديمقراطيون الجنوب بسببنا مدة جيل كامل على أقل تقدير"[22].

الشاهد من هذه الأمثلة أن قيمة ديمقراطية، هي تقسيم السلطات وتوازنها من خلال المراقبة المتبادلة، قد تحوّلت في كثير من الأحيان إلى أداة للمحافظة

(20) Thomas E. Mann, "Polarizing the House of Representatives: How Much Does Gerrymandering Matter?," in: Pietro S. Nivola & David W. Brady (eds.), *Red and Blue Nation? Characteristics and Causes of America's Polarized Politics*, vol. 1 (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2006), p. 278.

(21) يمكن اعتبار باري غولدووتر استمرارًا للمكارثية. يُنظر:
Fred J. Cook, *Barry Goldwater: Extremist of the Right* (New York: Grove Press, 1964), pp. 70-78.

(22) Steven Allen, "'We Have Lost the South for a Generation': What Lyndon Johnson Said, or Would Have Said if Only He Had Said It," *Capital Research Center* (2014), at: https://bit.ly/3JSVZYL

على ممارسات غير ديمقراطية. كما أن عطالة السلطة قد تسببت في تأخير الإصلاح إلى درجة تحوّلت فيها من حالة الركود إلى خطر تهديد وجود السلطة نفسها[23]. وأسباب ذلك كثيرة. ولكن أبرزها ما توفّره المنظومة لفائدة المصالح الضيقة، حين تملك الرغبة والوسيلة، من مداخل إجرائية كثيرة لتعطيل أي مسيرة إصلاح في إطار القواعد الديمقراطية الطبيعية. وما صحّ سابقاً في حالات صادمة كالعبودية والتمييز العنصري، ينسحب اليوم على وضعيات أقلّ وضوحاً، كغياب التغطية الصحية للجميع.

3 - سيادة الهروب من المسؤولية السياسية

لقد ارتبطت أغلب مراحل التغيير العميق في الولايات المتحدة الأميركية بالأوضاع الاستثنائية. ولا يقتصر هذا على السياسات الداخلية. ومن ذلك ما احتاجه التخلي عن العقيدة الانعزالية في السياسة الخارجية من أزمات ليس أقلّها حربان عالميتان رفضت واشنطن أن تتحمل بينهما مسؤولياتها الجديدة باعتبارها القوة العظمى الصاعدة. وهو ما ساهم، وإن بطريقة غير مباشرة، في توفير ظروف الحرب العالمية الثانية. إذ إن الرئيس ويلسون لم يستطع إنجاز مشروعه من أجل بناء منظومة دولية لحماية السلم في العالم. فمجلس الشيوخ قد رفض المصادقة على المشروع الذي كانت إدارة الرئيس قد قدمته لمؤتمر السلام في فرساي عام 1919. وهو ما جعل منظمة عصبة الأمم، التي كان يفترض أن تنسّق الجهود الدولية من أجل الحفاظ على السلم في العالم، تولد ميتة.

يمكن أن نسوق أيضًا مثال الإصلاحات الاجتماعية التي لم تبدأ على المستوى الفدرالي إلا غداة أزمة 1929. وهو ما يؤكد مرة أخرى أن جمود السلطة بسبب تقنيتها تحت شعار الرقابة والتوازن قد أنتج منظومة قائمة على حق النقض. وربما أن الرفض أيسر من التغيير، تعمل المنظومة لصالح المتنفذين. ذلك أنه كلما استطاع المطالبون بالتغيير تحقيق انتصار، من خلال انتخاب

(23) Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven: Yale University Press, 1968), pp. 12-24.

رئيس كباراك أوباما على سبيل المثال، جاء الرد بتعبئة موارد النقض في الكونغرس منعًا للرئيس من تمرير مشاريعه. أما إذا جاءت إمكانية التغيير من داخل الكونغرس، فإن اللوبيات تدفع الرئيس لكي يكون له بالمرصاد. وإذا لم ينجح هذا ولا ذاك، تبقى المحكمة العليا وحقها في نقض القوانين.

تؤدي المحكمة العليا في الولايات المتحدة دورًا سياسيًا متزايدًا من خلال استخدام سلطتها في مراجعة دستورية القوانين لحجب المسائل المجتمعية الشائكة من النقاش العام أو فرضها عليه. ومن ثم حرص القوى السياسية المختلفة على تحيين الفرص من أجل تعيين القضاة القريبين منها، بما يمكنها من تمرير سياساتها من دون تحمل مسؤوليتها سياسيًا. وهو ما يطرح خطر هيمنة نخب قضائية غير منتخبة وغير خاضعة للمحاسبة الديمقراطية، بحيث تعوض النخب السياسية في فرض رؤاها على المجتمع. وهو ما جعلها هدفًا متميزًا لمختلف أشكال الشعبوية[24].

إذا كانت السيادة في النظام الأميركي تنتهي إلى المحكمة العليا باعتبارها المخوّلة لتأويل الدستور ولمراقبة مطابقة القوانين مع نصه وروحه، فإنها سيادة سالبة بامتياز. فبالإضافة إلى أن قضاة هذه المحكمة ليسوا منتخبين من قبل الشعب، فإن قراراتهم كثيرًا ما تأتي لنقض سياسات من انتخبهم الشعب[25]؛ علمًا أن الكونغرس لا يملك أي وسيلة لتجاوز عقبة المحكمة

(24) من أجل عدم الوقوع في فخ القطيعة بين القضاة والجمهور، اقترح بعض المفكرين تأويل توجهات المحكمة على أساس مبدأ الدستورية الشعبية. إذ رأوا أن تأويلات المحكمة تخضع أساسًا لمزاج المجتمع وتطوره. من أجل تقديم لبعض أبرز الأعمال في هذا المجال، يُنظر:
Corey Brettschneider, "Popular Constitutionalism Contra Populism," *Constitutional Commentary*, vol. 30, no. 1 (2015), p. 81.

(25) طبعًا، لا يحدث ذلك آليًا. ولكن بقدر ما يتميّز المشهد السياسي بالتقلب، تميل توجهات المحكمة العليا إلى الجمود. ومثال ذلك أن أثر دونالد ترامب سيبقى على الأرجح عقودًا من خلال تركته في المحكمة الدستورية حيث عيّن ثلاثة قضاة في الأربعينيات والخمسينيات من عمرهم، بما يرجح كفّة النزعات اليمينية المحافظة عقودًا قد تطول. حول تركيب الدور السياسي للمحكمة العليا، يُنظر:
Robert A. Dahl, "Decision-Making in a Democracy: The Supreme Court as a National Policy-Maker," *Journal of Public Law*, no. 6 (1957), p. 279.

العليا، وذلك على عكس الكونغرس الكندي مثلاً[26]. ليس أمام الكونغرس، إن هو أراد تخطي قرار من قرارات المحكمة العليا، إلا تنقيح الدستور. وهو إمكانية لا تعدو أن تكون نظرية، وذلك لسببين. أولهما التعقيد المجحف لمسار تنقيح الدستور في الولايات المتحدة. وثانيهما عدم استقرار الكونغرس بسبب قصر عهدة غرفته السفلى المحددة بسنتين بما يفرض على البلد أن يكون في ما يشبه حالة الحملة الانتخابية الدائمة. أما الرئيس، فهو لا يكاد يصل إلى البيت الأبيض ويبدأ في ممارسة صلاحياته حتى يصطدم بالكونغرس أو إحدى غرفتيه. وإذا صودف أن اجتمعت لديه أغلبية مريحة في كلتيهما، فإنه يعلم أنها فسحة لن تدوم أكثر من بضعة أشهر قبل أن تبدأ حملة انتخابات منتصف الولاية.

لقد أدى هذا المنطق السلبي في ممارسة السلطة إلى فقدان بعض السياسيين للشعور بالمسؤولية. إذ إن للسلطة السالبة التي تمنحها منظومة الحكم الأميركي لكل سلطة ضد البقية، وخاصة منها المحكمة العليا، تبعات خفية غير مباشرة. فقد أصبحت قراراتها الرافضة عنصرًا يأخذه السياسيون في حساباتهم، ولكن بطريقة غير منتظرة. فمنهم من يتعمّد مخالفة الدستور، كي يجمع بين الاستجابة لوعوده الانتخابية السابقة بما يرضي ناخبيه أو داعميه، وبين عدم تحمل المسؤولية عن الخيارات السياسية المتبعة[27]. وهو طريق للشعبوية التي تعرف بمهاجمة النخب التي لا تعبّر عن إرادة الشعب، ومن بينها القضاة[28].

(26) كثيرًا ما تعتمد المحكمة العليا الأميركية على الخلافات الكثيرة بين الرئاسة والكونغرس للتعاطي مع الإحراج الذي يفرضه الصدام الصريح مع الشرعية الديمقراطية. يُنظر:
Richard A. Posner, *Law and Legal Theory in England and America* (London: Clarendon Press, 1996), pp. 33-35.

(27) حول الاستخدام السياسي الخفي لدور المحكمة العليا من قبل السلطة التشريعية، يُنظر:
Mark A. Graber, "The Nonmajoritarian Difficulty: Legislative Deference to the Judiciary," *Studies in American Political Development*, vol. 7, no. 1 (1993), pp. 35-47.

(28) حول البعد التطهيري للشعبوية وما يتضمنه من خطر على الديمقراطية، يُنظر:
Rainer Knopff, "Populism and the Politics of Rights: The Dual Attack on Representative Democracy," *Canadian Journal of Political Science*, vol. 31 (1998), pp. 704-705.

وبطريقة أخرى: أصبحت قوة النقض جزءًا من اللعبة السياسية الأميركية[29]. إذ إن النواب وأعضاء مجلس الشيوخ والرئيس كثيرًا ما يعوّلون على الدور الذي يؤدّيه القضاء لتجنب تحمل مسؤولياتهم أمام ناخبيهم. وفي ذلك تشجيع للشعبوية وإذكاء للهيبها. فالنواب يتجنبون غضب ناخبيهم بالتصويت على قوانين يعلمون أنها ستتعرض للنقض. والرئيس يقبلها تجنبًا لتحمل مسؤولياته الدستورية. ولا يبقى بعد ذلك إلا المحكمة التي، بقدر ما تمارس حق النقض، تدعم الشعور بتهميش إرادة الشعب التي يفترض أن يعبّر عنها ممثلوه السياسيون[30].

لقد أصبح القضاء الأميركي متهمًا بتعطيل ممارسة الشعب لسيادته من خلال سيادة سالبة تمثلها المحكمة العليا أساسًا، خاصة في ظل نزوعها إلى البحث عن مقاصد الآباء المؤسسين في تأويلها للدستور، في ما يسميه المنتقدون بسلطة الأيادي الميتة، على اعتبار أن هذا المنهج المحافظ يسجن الولايات المتحدة القرن الحادي والعشرين في معاني دستور وضع في القرن الثامن عشر. لا شك أن للمحكمة العليا أدوارًا إيجابية في حماية الحريات. ولكنها أصبحت تمثل هدفًا مثاليًا لصالح الخطاب الشعبوي الذي يعتبر أنها تحمي قيم النخب على حساب مبادئ الشعب. وهو ما يضع هذه المحكمة في قلب العاصفة السياسية في حال استمرار نجاحات التيار الشعبوي.

ولئن كان الظاهر من المسار هو السيف النقضي الذي تسلطه المحكمة على قرارات المنتخبين، فإن الخفي منه هو الوكالة التي يمنحها الرئيس أو الكونغرس لذلك السيف كي يقطع ما لا يجرؤون هم على قطعه. أي أن منظومة الرقابة والتوازن قد تحوّلت إلى مطية لغياب المسؤولية. فسلطة الرقابة القضائية

(29) في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، يؤكد الملاحظون أن المحكمة العليا متحازة للمصالح الاقتصادية الكبرى. يُنظر مثلًا:
Mitchell Pickerill & Cornell W. Clayton, "The Roberts Court and Economic Issues in an Era of Polarization," *Case Western Reserve Law Review*, vol. 67, no. 3 (2017), p. 693.

(30) Christina Rodriquez & Vernon Bogdanor, *The British and American Constitutions*, Gresham College, 16 April 2008, transcript, p. 9, at: https://bit.ly/3s0BGm4

لا تمثل فقط عائقًا أمام سلطة الأغلبية أو إرادة الشعب أو سيادة السلطة التشريعية. إذ إنها تحوّلت أيضًا إلى عائق أمام تحمّل المسؤولية عند الفعل السياسي[31]. وقد زاد الطين بلّة الضعف المتزايد الذي شهدته الأحزاب خلال العقود الأخيرة.

4 – عسر العمل الجماعي

إن ما تقدم يفتح آفاقًا جديدة لسبر أغوار المنظومة السياسية الأميركية، نقدًا لنظام الحكم فيها، وتشديدًا على أنه بعيد كل البعد أن يكون نموذجًا يحتذى. صحيح أن مبادئه الكبرى مغرية. ولكنه، كغيره من الأنظمة الرئاسية، طريق لإضعاف الأحزاب. وكل ما يضعف الأحزاب يضعف الديمقراطية التي لا تكون إلا بالأحزاب. فالسلطة مغامرة جماعية بامتياز. والسلطة الديمقراطية أحوج من غيرها للعمل الجماعي[32].

وقد يحسب المتأمل في الساحة السياسية الأميركية أن أحزابها قوية ومتماسكة، وسبب ذلك الهيمنة المستمرة لحزبين رئيسين على المؤسسات الفدرالية. والحقيقة أن هذه الهيمنة تعكس الحجم الكبير لهذه الأحزاب أكثر مما تعكس قوتها[33]. ويعود ذلك لطبيعة النظام الانتخابي الأميركي القائم على التصويت على الأفراد في دوائر ذات مقعد واحد. وحسب قانون دوفرجيه في هذه الحالة، يكون عدد الأحزاب على الأمد الطويل مساويًا لعدد مقاعد الدائرة الانتخابية زائدًا واحدًا[34]. ولئن كانت استثناءات هذه القاعدة كثيرة في

(31) Ibid., pp. 9-10.

(32) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، يُنظر:
William H. Riker, *Liberalism against Populism*: A Confrontation between the Theory of Democracy and the Theory of Social Choice (San Francisco: W. H. Freeman, 1982).

(33) Amy D. Burke, "Party Decline: A Primer," *The American Prospect*, vol. 38 (1998), p. 44.

(34) هذه القاعدة أقرب إلى الصواب في حالة الأنظمة الأغلبية التي تعتمد دوائر بمقعد واحد على دورة واحدة، كما هو الحال في الولايات المتحدة. يُنظر:
Maurice Duverger, *Political Parties: Their Organization and Activity in the Moderne State* (New York: Wiley, 1954), p. 217.

السياقات المختلفة، فإن النظام الانتخابي الأميركي يؤكدها في عموم ممارساته، ومن ثمة هيمنة الحزبين المشهورين، الجمهوري والديمقراطي، خاصة على المستوى الفدرالي. وهو ما يفرض على أصحاب الطموح السياسي اختيار إحدى الخيمتين المتاحتين[35]. فتكلفة الخروج من كلتيهما ليست أقل من الاحتراق السياسي.

ولكن، ليست الثنائية الحزبية كافية لضمان فعالية العمل السياسي. إذ أمعن الدستور الأميركي، باسم تقسيم السلطات، في تشتيت الشرعيات التي على أساسها يمارس الحكم. ومن ذلك الفصل بين الشرعية الانتخابية للسلطة التنفيذية والشرعية الانتخابية للسلطة التشريعية. فضلًا على أن اعتماد ازدواجية الغرف في السلطة التشريعية يجعل من العسير توحيد صفوف ممثلي الحزب الواحد حول مشروع مشترك، خاصة في ظل التكافؤ الكبير في صلاحيات كل من الغرفتين. ثم إن المنظومة الانتخابية تعاني من تفاوت زمني بين رزنامات الرئاسيات والتشريعيات، بما يجعل عناصر منظومة الحكم تتمتع كل واحدة منها بشرعيات متنافرة ومتفاوتة. ومن ذلك أن رئيسًا كباراك أوباما لم يهنأ بسلطة تشريعية تشترك معه، وإن نسبيًا، في توجهات سياساته العامة إلا سنتين تزامنتا مع نصف عهدته الأولى. وهو ما من شأنه خلق توتر دائم بين الرئيس وممثلي حزبه في الكونغرس. فكل طرف محكوم بنسق انتخابي مختلف، في منافسة مختلفة وإن تشابهت عناوينها الحزبية[36].

لقد نجح الرئيس الأميركي باراك أوباما في عهدته الأولى في استغلال هيمنة حزبه على الكونغرس لإصلاح منظومة التغطية الصحية[37]. لقد أتى هذا الإصلاح متأخرًا إذا ما قورن بما حصل في بلدان كفرنسا وبريطانيا وألمانيا التي

---

(35) William H. Riker, "The Two-party System and Duverger's Law: An Essay on the History of Political Science," *American Political Science Review*, vol. 76, no. 4 (1982), pp. 753-766.

(36) Barry C. Burden, "Candidate Positioning in US Congressional Election," *British Journal of Political Science*, vol. 34, no. 2 (April 2004), pp. 211-227.

(37) Paul Elovitz, "Messianic Hopes, Anger, Fantasy, Fear, and Disappointment in Obama's Presidency," *The Journal of Psychohistory*, vol. 38, no. 2 (2010), pp. 102-105.

وقّرت التغطية الصحية لمواطنيها منذ خمسينيات القرن الماضي. هو متأخر أيضًا إذا ما أخذنا في الاعتبار المجهودات المتوالية التي يبذلها السياسيون الأميركيون لفرض إصلاح مشابه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد فشل كل من هاري ترومان وكينيدي وأيزنهاور ونيكسون وبيل كلينتون في فرض الإصلاح لأنهم كانوا في كل مرة يصطدمون بحاجز الكونغرس وتقلب الأغلبيات في غرفتيه[38].

وفضلًا عن أنه جاء متأخرًا، لم يكن نجاح أوباما في تمرير قانون التغطية الصحية بلا تناقض. ومن أسباب ذلك ما تعرّضت له إدارته، حتى في سنتي سيطرة الديمقراطيين على الكونغرس، من ضغوط متعددة الأبعاد. إذ إنه كان يعلم أن فرصته لم تكن تتعدى عامي حكمه الأولين. فقد جرت العادة أن يفقد الرئيس أغلبيته أو جزءًا منها عند انتخابات الكونغرس التي تأتي في منتصف عهدته. ولذا كانت إدارة أوباما في سباق محموم ضد الزمن. وقد زاد في حرج وضعها سعي بعض النواب والسيناتورات من الحزب الديمقراطي نفسه لاستغلال نفوذهم من أجل ابتزاز رئيس هو من حزبهم. ومن بينهم جوزف ليبرمان الذي يمثل مقاطعة كونيتيكت، إحدى المقاطعات المعروفة بقوة لوبي التأمين الصحي فيها. تحت ضغط هذا القطاع الذي موّل حملته الانتخابية، عمل ليبرمان على تنقيح المقترحات التي قدّمتها إدارة أوباما. وقد نجح في ذلك بما أضعف القانون وحرم عشرات الملايين من التغطية الصحية. بل إن ما كان يفترض أن يوفّر خدمة لضعفاء الحال، قد تحوّل إلى ورقة في خدمة شركات التأمين[39].

لم يكن ليبرمان حالة معزولة. ولم يكن الحزب الديمقراطي استثناء في عدم القدرة على الفعل السياسي، حتى حين يكون لرئيس الدولة أغلبية في

(38) حول مسألة التغطية الصحية في السياسة الأميركية، يُنظر:

David Blumenthal & James Morone, *The Heart of Power: Health and Politics in the Oval Office* (Berkeley: University of California Press, 2009), pp. 163-205.

(39) Frances McCall Rosenbluth & Ian Shapiro, *Responsible Parties: Saving Democracy from Itself* (New Haven: Yale University Press, 2018), pp. 94-97.

الكونغرس. ذلك أن الرئيس يواجه صعوبات كبرى في توحيد نوّاب وسيناتورات، تجمعهم لافتة الحزب، وتفرقهم الحسابات المحلية وشبكات العلاقات. فالحزب الجمهوري كثيرًا ما وجد نفسه في أوضاع مشابهة من العجز عن الفعل. ومن ذلك أن الأغلبية الجمهورية في الكونغرس كانت قد صوّتت مرّات كثيرة لإلغاء قانون أوباما كير للتغطية الصحية حين كان هذا الأخير في البيت الأبيض، أي حين كان يملك قوة النقض من خلال إمكانية رفض المصادقة على القوانين. أما بعد انتخاب دونالد ترامب، فقد اكتفى الجمهوريون بإدخال تحويرات على القانون دون أن تصوت الأغلبية الجمهورية لإلغائه. ولم يكن نوابها يجهلون عبثية تصويتهم زمن أوباما. ولكنهم كانوا يصوتون رغم كل شيء، وذلك لإبراز التزامهم بمواقفهم أمام داعميهم، مع تعويلهم بعد ذلك على سلطة النقض التي يتمتع بها الرئيس.

هنا ندرك شيئًا من الأثر السلبي الخفي لمبدأ التوازن بين السلطات. إنه يدفع كل سلطة بعيدًا عن تحمل المسؤولية، على اعتبار أنها تعول على السلطة التي تليها لنقض القرارات غير الدستورية أو غير المسؤولة. ثم ينبري بعد ذلك كل طرف لأداء دور البطولة أمام ناخبيه، متهمًا الآخرين بتحمل المسؤولية. وتصل هذه الممارسة إلى ذروتها حين تكون الأغلبية في الكونغرس، أو في إحدى غرفتيه، مختلفة عن اللون السياسي الماسك بزمام البيت الأبيض. وتلك حالة ليست بشاذة بحكم طبيعة الروزنامة الانتخابية. فحتى إذا كان الحزب الفائز بالرئاسة متمتعًا بأغلبية في مجلس الشيوخ وفي مجلس النواب، فإن ذلك لا يستمر عادة إلا سنتين. فالانتخابات التي تتخلل العهدة الرئاسية كثيرًا ما تأتي بما لا يشتهيه صاحب البيت الأبيض.

ليست الروزنامة الانتخابية، على أهميتها الحاسمة، بأبرز أسباب ضعف الأحزاب الأميركية. فهي كثيرة؛ منها الدستوري والديموغرافي والجغرافي. وقد زاد ضعفها في سياق سياسي قد استسلم لدعوات دمقرطة الأحزاب وفرض اختيارات قواعدها الجماهيرية على أمل كسر ما سماه المنظر الإيطالي روبرت

ميشيلز "القانون الحديد للأوليغارشيا"(40). والتباين الكبير بين مختلف الولايات والمناطق الجغرافية يجعل الحديث عن حزب موحّد مبثوث في كل الجهات ضربًا من التعمية عن الانقسامات التي تفصل بين مختلف مكوناته. وهذا يشمل الحزبين الرئيسين. فاستمرارهما يرجع أساسًا لحاجة السياسيين لهما. إذ يستحيل الوصول للمناصب الفدرالية من خارجهما. فالنظام الانتخابي الذي يعتمد دوائر فردية، يجعل المنافسة شبه مستحيلة على صغار اللاعبين. وبطريقة أخرى: إن تكلفة الدخول إلى المنافسة السياسية عالية جدًا، بما يفرض على كل السياسيين، بلا استثناء تقريبًا، العمل من داخل الآلتين الانتخابيتين المتوفرتين(41).

أما من حيث البرامج، فشتان بين ما يحبّذه ديمقراطيو كاليفورنيا وديمقراطيو كارولينا الجنوبية مثلًا. إن تنوع المجال الجغرافي والتركيب الديموغرافي لبلد شبيه بالقارة، كالولايات المتحدة، يجعل من العسير تقديم برامج موحدة يلتزم بها الجميع. وهو ما يدفع العمل الحزبي في الولايات المتحدة الأميركية ناحية الصراعات الداخلية الدائمة في سبيل صياغة البرامج وفق أولويات متناقضة(42). فما الذي يجمع، على سبيل المثال، بين أولويات السواحل الشرقية أو الغربية المستفيدة من العولمة، بل المؤسسة لها من جهة، وبين المناطق الريفية الداخلية والمدن الصناعية القديمة من جهة أخرى؟ في

(40) فحوى هذا القانون أنه بقدر ما تزيد قوة التنظيم الداخلي للحزب تضعف الممارسة الديمقراطية فيه. وهو مسار لا يمكن، وفق المفكر الإيطالي، إيقافه أو تفاديه. فبما أن كل حزب يسعى إلى ضم أكبر عدد ممكن من الأنصار، فإنه يضطر بمجرد نجاحه في إدراك هذه الغاية للتحول من مجموعة قائمة على رأي أو عقيدة إلى مؤسسة تعمل وفق منطق البيروقراطية، بما يمنح أسبقية للقيادة على حساب القواعد، وبما يعزز النزعات الأوليغارشية داخل كل الأحزاب الوازنة. يُنظر:

Robert Michels, *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy*, Seymour Martin Lipset (ed.), Eden & Cedar Paul (trans.) (New York: Routledge, 2017).

(41) إن حجم البلد الذي يضاهي القارات يزيد من هذه التكلفة.

(42) تكمن الصعوبة في التعدد الكبير والتعقيد الشديد للمتغيرات التي تؤثر في كيفية توزيع المقاعد الانتخابية داخل الأحزاب.

John Carey & Matthew Shugart, "Incentives to Cultivate a Personal Vote: A Rank Ordering of Electoral Formulas," *Electoral Studies*, vol. 14, no. 4 (1995), pp. 417-439.

السواحل مركز ثقل العولمة سياسيًا بقيادة واشنطن، واقتصاديًا بريادة نيويورك، وتكنولوجيًا بزعامة وادي السيليكون في كاليفورنيا. تلك مناطق تحيا في قطيعة مع ولايات الجنوب العميق الريفية، بل وحتى ولايات الثورة الصناعية الثانية ومدنها الشهيرة، من قبيل ديترويت في ولاية ميشيغن[43].

ولنا بعد هذه المقارنة البسيطة أن نتخيّل مسار النقاش الذي يفترض أن يؤدي إلى وضع برنامج موحد بين ممثلي الحزب الجمهوري مثلًا. من الطبيعي أن يضغط كل طرف لتوجيه الوعود شطر أولويات الجهة التي يمثّلها. فإن لم يفعل، فإنه يكون مقصّرًا في أحسن الأحوال، أو مهددًا بالإقصاء في أسوئها. وقد يأتي الإقصاء بالتصويت لممثل الحزب المنافس، أي الحزب الديمقراطي في هذه الحالة. ولكنه، قد يأتي أيضًا من داخل الحزب الجمهوري نفسه إذا تعرّض مرشح الحزب لتحدٍ داخلي يفرض عليه انتخابات أولوية.

5 - الانتخابات الأولية وهيمنة المنافسة الحزبية الداخلية

يبدو ضعف الأحزاب في الولايات المتحدة جليًا من خلال تواتر خضوع ممثليها، خاصة على المستوى المحلي، لجماعات الضغط من شركات خاصة وجماعات دينية وغيرها. هذا يعني أن ممثلي الأحزاب قد فقدوا القدرة على تبني برامج أحزابهم. وهو الشرط الأساسي الذي يمكن من خلاله طموحهم الفردي أن يكون في انسجام مع الطموح الجماعي في الحكم. في غياب هذا الشرط، تجدهم يتبنون محليًا القضايا التي تمكّنهم من الحصول على الدعم المادي والمعنوي من المصالح التي يرون أنفسهم مدينين لها. ولا قبل لأحزابهم، في مستوياتها المركزية، بالمنافسة مع تلك اللوبيات لفرض رؤية موحدة من أجل مصلحة عامة. ونتيجة ذلك تكالب النواب في الكونغرس من أجل انتزاع مكاسب محلية لفائدة القوى الداعمة لهم، حتى إذا كانت هذه الامتيازات ذات تكلفة جماعية عالية أو أنها جاءت على حساب المشاريع

(43) عزمي بشارة، "في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا إيرلندا ولبنان"، **سياسات عربية**، العدد 30 (كانون الثاني/ يناير 2018)، ص 11.

الوطنية الجامعة. فالمكاسب المحلية هي التي تبرّر للناخب عودته أمام ناخبيه وداعميه من أجل المطالبة بتجديد الثقة. أما المشاريع الوطنية، فكثيرًا ما تضيع دماؤها بين القبائل.

ولنعد لمثال ترامب، إذ إنه حمّال لعبر. ولنذكّر ابتداء بأن جزءًا كبيرًا من الناخبين أوفياء في تصويتهم للديمقراطيين أو للجمهوريين؛ بما يعني أن المنافسة الأشرس ليست بالضرورة تلك التي نراها بين الخصمين في الدور النهائي. المنافسة الأشرس تحصل في مستوى الانتخابات الأولية للحصول على تزكية الحزب. ومن يحصل عليها يكون قد اجتاز نصف الطريق. ويكفيه أحيانًا أن يستهين به خصمه أو أن يكون هذا الخصم ضعيفًا كي يجتاز النصف الثاني. ولذا، فهم ظاهرة ترامب سياسيًا يقتضي، أولًا وقبل كل شيء، التساؤل عن نجاحه في تجاوز ذلك الحاجز الأنكى الذي يسمى الانتخابات الأولية، خاصة في وجود عدد كبير من المرشحين الجمهوريين المدعومين من نخب الحزب. وهو سؤال يتغاضى عنه الكثيرون لتركيزهم على الدور النهائي الذي جمعه مع هيلاري كلينتون. ولا يمكن فهم نجاح ترامب من خلال هذا الدور المتقدّم الذي كثيرًا ما يحسم بفضل فشل المنافس. وأحيانًا، لا يكون فضل الفائز على المنهزم في مثل هذه الانتخابات الثنائية إلا بما يراكمه المنهزم من ضعف وانعدام كفاءة. وتلك على الأرجح حالة هيلاري كلينتون.

السؤال الحقيقي إذًا: كيف حصل دونالد ترامب على تزكية الحزب الجمهوري رغم معارضة أكثر نخبه وقياداته لمرشح لا يعتبر عن قيم الحزب وتقاليده؟ يكمن الجواب في طبيعة الناخبين المساهمين في الانتخابات الأولية[44]. وهم لا يعبرون عن عموم الناخبين الجمهوريين. إذ إن إقبالهم على المشاركة في انتخابات داخل الحزب يشير إلى إنهم يمثلون القوى الأكثر

(44) حول هذه الإشكالية عمومًا، يُنظر:

Robert G. Boatwright, *Getting Primaried: The Changing Politics of Congressional Primary Challenges* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2014).

تحمسًا، وبالتالي الأكثر راديكالية[45]. ومعلوم أن هذين البعدين متلازمان في أغلب الأحيان[46].

لقد بدأت الحكاية عام 1968 في شيكاغو حيث انعقد مؤتمر حاسم للحزب الديمقراطي. كان الرهان الأساسي حينئذ حرب فيتنام التي تسببت في انسحاب الرئيس ليندون جونسون من الانتخابات وعدم خوضه غمار المنافسة. فعل ذلك رغم أنه كان يحقّ له أن يشارك في المعترك الانتخابي باعتباره لم يقضِ ولايتين كاملتين. إذ إن وصوله للبيت الأبيض عام 1963 جاء بعد اغتيال الرئيس كينيدي. فتولّى هو المنصب باعتباره نائب الرئيس.

لقد تعرض الرئيس جونسون عام 1968 لتحدٍّ من داخل الحزب الديمقراطي الذي تصاعدت فيه القوى المعارضة للحرب، والتي رفع لواءها أحد المترشحين، واسمه أوجين مكارثي. وأمام تراجع شعبيته وخطر انقسام أصوات الديمقراطيين، قرّر جونسون التخلي عن الترشح. ولكن قيادة الحزب الديمقراطي رفضت الرضوخ لإملاءات قواعد الحزب المساندة لأوجين مكارثي، المرشح المعادي للحرب. وحين عُقد مؤتمر الترشيح في شيكاغو، فرض تسمية هيوبرت همفري، نائب الرئيس جونسون، من أجل تمثيل الحزب الديمقراطي في انتخابات ذلك العام. وللتذكير: كانت الانتخابات الأولية وقتها معتمدة منذ عشرات السنين، ولكن نتائجها لم تكن تعتبر ملزمة لمؤتمر الترشيح.

لقد أدت تسمية هامفري كمرشح عن الحزب الديمقراطي إلى ردة فعل عنيفة في الشارع. وقد مثّل ذلك صدمة عنيفة دفعت للتفكير في ضرورة تغيير

(45) ليس هذا بالأمر الجديد. يُنظر على سبيل المثال:
David Brady, Hahrie Hann & Jeremy Pope, "Primary Elections and Candidate Ideology: Out of Step with the Primary Electorate?," *Legislative Studies Quarterly*, vol. 32, no. 1 (2007), pp. 79-105.

(46) ذاك ما يضع دعاة دمقرطة الديمقراطية في تناقض فعلي حين لا تكون غايتهم تجاوز الديمقراطية أو الانقلاب عليها من الداخل. إذ إن حلولهم الإجرائية لا تفيد الجميع بالدرجة نفسها، بما يفرض عليهم الاستحثاث الدائم لتجاوز ضعف المشاركة السياسية كمًا وكيفًا. يُنظر:
Bruce A. Ackerman & James S. Fishkin, *Deliberation Day* (New Haven: Yale University Press, 2004), p. 5.

قواعد اللعبة داخل الحزب. وقد زاد الأمر إلحاحًا فشل المرشح الديمقراطي في الوصول للبيت الأبيض. حيث انتخب ريتشارد نيكسون. إثر ذلك، جاء التفكير في هذه الأحداث منطقيًا. وكان الرأي السائد في الحزب الديمقراطي أن الكثير من مساندي الحزب يشعرون بالحنق لأن اختيارات القيادة لا تمثلهم. ومن ثم قامت لجنة ماكغفرن وفرايسر المكلفة دراسة الإصلاحات الضرورية باقتراح كان له أثر كبير على الحياة السياسية الأمريكية عمومًا[47]. إذ خلصت لضرورة دمقرطة الحزب من أجل ضمان تعبيره عن قواعده وتجاوز الإحساس بالغبن الذي انتشر بين جزء من ناخبيه. وارتأت، في سبيل ذلك، سحب قرار تسمية المرشح من المؤتمر والقيادة، ومنحها لقواعد الحزب من خلال الانتخابات الأولية.

لقد أسس هذا القرار لتقليد انتشر لدى الخصوم الجمهوريين، بل ولدى مختلف الأحزاب في البلدان الديمقراطية، على اعتبار أن كل الأحزاب كانت مضطرة لتبني الديمقراطية الداخلية في عهد هيمنت فيه الشرعية الديمقراطية إلى درجة الاقتراب من القداسة. وأضحى ما تخشاه الأحزاب أن تتعرض لتهمة مجانبة الديمقراطية. وكثيرًا ما يقال: كيف يمكن حزبًا لا يمارس الديمقراطية داخليًا أن يستأمن على الديمقراطية من خلال ممارسة الحكم؟

6 – التمثيل الشكلاني: من التقدمية إلى الرجعيّة

لقد كانت نتيجة التجربة الأولى في الحزب الديمقراطي كارثية. إذ إن ماكغفرن، الذي حصل عام 1972 على ثقة الناخبين في الانتخابات الأولية لتمثيل الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية، تكبّد أكبر هزيمة في تاريخ الحزب منذ نشأته. وذلك لأن شعبيته الكبرى لدى النشطاء الديمقراطيين لم تكن تعكس متوسط الناخبين الأمريكيين. هنا اكتشف الديمقراطيون أن لدمقرطة إجراءات اختيار المرشحين تكلفة قد تحرمهم من كل أمل في إنتاج خطاب

(47) Jaime Sanchez, "Revisiting McGovern-Fraser: Party Nationalization and the Rhetoric of Reform," *Journal of Policy History*, vol. 32, no. 1 (2020), pp. 1-24.

يحظى بالمقبولية لدى أغلبية الناخبين. ومن ثم اقتنعوا بضرورة العدول عن بعض التنقيحات التي كانوا قد قبلوا بهذا تحت الضغط.

ومن هذه المراجعات إنهم فرضوا أن تحتفظ إدارة الحزب بحق تعيين جزء من المؤتمرين في مؤتمر الترشيح، تقارب نسبتهم 15 في المئة من مجمل المكلفين اختيار المرشح. وتكمن مهمة هؤلاء في عقلنة الاختيار، بل وفي توجيه نتائج الاقتراع الأولي. ومن ذلك إعلانهم عام 2016 دعمهم المسبق لهيلاري كلينتون على حساب بيرني ساندرز بغض النظر عن نتائج الانتخابات الأولية. وبما أن هذا الإعلان جاء في خضم المنافسة بين الطرفين، فإنه قد أثّر بالتأكيد في منحى نتائج التصويت الشعبي لصالح اختيار قادة الحزب.

رغم هذه الاستدراكات، لم يكن بالإمكان إعادة عقارب الساعة إلى الوراء[48]. وقد كان للتعديلات التي شهدها تنظيم العمل الداخلي ضمن الحزب الديمقراطي منذ السبعينيات بالغ الأثر على طبيعة المنافسة السياسية التي فقدت تدريجيًا أسسها البرمجية أو الأيديولوجية وأصبحت تنزع إلى التركيز على رهانات الهوية. ونظرًا إلى أن أعمال لجنة ماكغفرن وفرامبر جاءت عقب أحداث الستينيات وحركات التحرّر النسوي والشبابي وباقي الحركات الداعمة للهويات المستضعفة، لم يكن من الغريب أن يطالب أعضاء اللجنة بضرورة ضمان تمثيل شكلاني أكبر[49]. إذ اعتبروا أن التمثيل السياسي لا بد أن يعتبر عن مكونات المجتمع، بما يفرضه ذلك من مشاركة أكبر لمختلف الشرائح الاجتماعية، وعلى رأسها النساء والشباب والأقليات. وكما هو معلوم، أصبحت هذه الشعارات اليوم شبه مسلمات في الحياة السياسية المعاصرة. بل إن المناصفة والحصص المضمونة للشباب والأقليات وغيرها من مظاهر التمثيل الشكلاني للمجتمع قد أمست من المعايير المعتمدة كيفيًا لتقييم مدى ديمقراطية أنظمة الحكم المختلفة.

(48) Austin Ranney, *Curing the Mischiefs of Faction: Party Reform in America* (Berkeley: University of California Press, 1975), pp. 203-209.

(49) يستجيب هذا الشرط لما يسمى نظرية الاعتراف. يُنظر: الزواوي بغورة، "الديمقراطية الليبرالية وموقف نظرية الاعتراف"، يتفكرون، العدد 10 (2017)، ص 150–152.

هكذا دخلت الأحزاب، بسبب القوى التقدمية، في منافسة، لا على البرامج والمشاريع، ولكن على الهويات والشرعيات. ومن ذلك التباهي بحضور المرأة والشباب والأقليات داخلها. وقد اعتمدت آليات التمييز الإيجابي لضمان مثل هذا النمط من التمثيل الشكلاني، في خلط جلي بين الديمقراطية وما يفترض أن تكون نتائجها[50]. ومن ذلك أيضًا التشديد على ضرورة مراقبة القاعدة للقمة، والحاجة للشفافية في إجراءات الاختيار الداخلي.

ولئن مكّنت هذه الشعارات في بعض الأحيان من إحراج الخصوم وتسجيل النقاط السياسية، بل وحتى من الحصول على بعض الأصوات الحاسمة، فإن تكلفة هذه النجاحات كانت باهظة. وذلك لسببين: أولهما أن الأحزاب التي اعتمدتها وجدت أنها قد أصبحت سجينة لدينامية خرجت تدريجيًا عن السيطرة. ذلك أن تشنيج المنافسة الداخلية في الأحزاب قد أضعف اللحمة بينها. أي أن الشرعية الإجرائية قد قلصت من اللحمة الجماعية التي تربط بين جماعة تسعى من منطلقات مشتركة لخدمة الصالح العام. فأصبحت العملية السياسة أقرب إلى مجموعة من المغامرات الفردية في قطيعة مع الانسجام الجماعي للمسيرة.

ولا يقل السبب الثاني خطورة. إذ إن المسيرة التي أطلقها الحزب الديمقراطي من منطلق تقدمي دعمًا للشرائح المهمشة قد انقلبت لصالح القوى الرجعية. ذلك أن الخطاب السياسي القائم على الهوية كان متاحًا للجميع. ولئن انخرطت القوى المحافظة، كالحزب الجمهوري مثلًا، في منطق الإدماج من خلال التمييز الإيجابي، فإن ذلك لم يكن إلا مرحلة أولية قد مهدت لصعود جناح يميني اعتمد المنطق نفسه، ولكن لصالح الأغلبية البيضاء، معتبرًا أن شرائحها الشعبية كانت الضحية الكبرى للتمييز الإيجابي الذي استفاد منه الآخرون. وذاك هو المفتاح السوسيولوجي لفهم صعود دونالد ترامب[51].

---

(50) Marina Ottaway, "Don't Confuse Women's Rights and Democracy," *International Herald Tribune*, 30/3/2004.

(51) لاستيعاب خطورة أثر الفراغ الفكري الذي تركته سياسات الهوية التي اتبعها الحزب الديمقراطي على السياسة الأميركية، لا بد من التذكير بأن هذا الحزب هو الذي كان قد نجح في احتواء الشعبوية منذ =

لقد دفع منطق دمقرطة الأحزاب إلى توتير المنافسة الداخلية بين مكوّناتها. في هذا المستوى، تكون الأسبقية لأكثر الناخبين حماسة. وهؤلاء ليسوا عادة الأكثر اعتدالًا. فحين لا تكون الانتخابات شأنًا وطنيًا، يهتمّ به الجميع، تكون الأسبقية للقوى الأكثر قدرة على التعبئة المتواصلة[52]. وهو ما حصل مع دونالد ترامب الذي استطاع، بشهرته وتطرفه وخروجه عن الخطاب المألوف، أن يضمن تعبئة لم ينجح في تحقيقها خصومه الجمهوريون. وكانت النتيجة أن انتزع المبادرة من قيادة الحزب الجمهوري التي كانت رافضة لترشحه. أي أن ترامب الذي يتناقض في مبادئه مع كثير من قيم الجمهوريين قد نجح في تحويل وجهة الحزب بفضل الأقلية التي تحمست له. وقد تأكد تحويل وجهة الحزب الجمهوري بعد أن استمرت دينامية ترامب إلى أن أوصلته للبيت الأبيض.

7 - الدمقرطة وتعاظم تأثير المال السياسي

ما قيل في مثال دونالد ترامب حول تطور المنافسة الداخلية في الحزب الجمهوري، يقال في النواب وباقي المرشحين. بل إن وجهة الصراع نحو داخل الأحزاب كثيرًا ما تكون أشدّ في المستوى الأدنى من التمثيل السياسي. ذلك أن جزءًا كبيرًا من المقاعد الفدرالية مضمونة منطقيًا لحزب دون آخر، بحكم ديموغرافيا الدوائر وبحكم تلاعب الأحزاب بمسارات تقسيمها[53]. وهو ما يعني أن الصراع على المقاعد يحسم في الدور الأول، أي في المنافسة الحزبية الداخلية[54]. وكل ما يعني النواب في الكونغرس هو أن لا يتعرضوا لتحد

= القرن التاسع عشر وفي تحويل بعض شعاراتها إلى برامج حكم. يُنظر:

Barry C. Lynn & Phillip Longman, "Populism with a Brain: Ten Old/New Ideas to Give Power Back to the People," *The Washington Monthly*, vol. 48, no. 6-8 (June/July/August 2016), p. 53.

(52) Torben Iversen, "The Logics of Electoral Politics: Spatial, Directional, and Mobilizational Effects," *Comparative Political Studies*, vol. 27, no. 2 (1994), pp. 155-189.

(53) Steven Semeraro, "Partisan Gerrymandering: Is There No Shame in It or Have Politicians Become Shameless?," *The University of Memphis Law Review*, vol. 48, no. 1 (2017), p. 1.

(54) حول أهمية المنافسة الداخلية بالنسبة للمرشحين، يُنظر:

Harold Demsetz, "Amenity Potential, Indivisibilities, and Political Competition," in: James E. Alt & Kenneth A. Shepsle (eds.), *Perspectives on Positive Political Economy* (New York: Cambridge University Press, 1990).

داخلي عند إعادة ترشيحهم[55]. وهو ما يجعلهم أقرب إلى الحسابات الفردية الضيقة منهم للاستعداد للتعاون الجماعي وفق برنامج الحزب[56].

إنها ظروف مثالية كي تعوّض الرغبات الأكثر حدة الرهانات الأكثر انتشارًا. وتلك من الأعراض الجانبية للدمقرطة. ومن الطريف أن دونالد ترامب تحديدًا قد نجح في الجمع بين قوتين متناقضتين، لا يجمع بينهما إلا الحماسة الشديدة والتعبئة المكثّفة لصالحه. وهم الأغنياء الذين تستهويهم وعود تخفيض الضرائب، والفقراء الذين تغريهم معاداة الأجانب ومكافحة الهجرة.

كل هذه العناصر تدفع بالمرشحين نحو التطرف. أي أن المنافسة الحزبية الداخلية، التي قلّ أن تساهم فيها الأغلبية الصامتة، تدفع السياسيين بقوة لا تكاد تقاوم بعيدًا عن متوسط الناخبين. إنها قوة لا تقاوم لأنها انعكاس لفكرة ديمقراطية، يؤدي تنزيلها على الأرض لنتائج أوليغارشية مناقضة لما يؤمن به دعاتها أو تعد به شعاراتها[57]. ومن ذلك تصاعد دور المال في تحديد حظوظ النجاح. وبطبيعة الحال، ليس المانحون الكبار من متوسط الناخبين لا على الصعيد الاجتماعي ولا على مستوى درجة التحمس للاختيارات. ولا بد من التذكير بأن دور المال في الحياة السياسية الأميركية محمي بقرار المحكمة العليا لعام 1976 الذي اعتبر أن المساهمة المالية هي من حرية التعبير، وهي محمية على هذا الأساس بالدستور[58].

---

(55) حول هذه المسألة، يُنظر:

Gary C. Jacobson, "It's Nothing Personal: The Decline of the Incumbency Advantage in US House Elections," *Journal of Politics*, vol. 77, no. 3 (July 2015), pp. 861-873.

(56) David R. Mayhew, *Congress: The Electoral Connection* (New Haven: Yale University Press, 1974).

(57) ليس دعاة الدمقرطة في غفلة من تحذير ماكس فيبر الذي أكّد أن المشاركة المباشرة في تناقض مع الحاجة إلى النجاعة التي يوفرها التنظيم البيروقراطي الفعال الذي تزداد ضرورته بزيادة الحجم. لكن دعاة دمقرطة الديمقراطية يعتبرون أن هذه النظرية تؤسّس لهيمنة نموذج ديمقراطي يقدّرون أنه نخبوي، فيطالبون بتجاوزه. حول نظرية الديمقراطية والدمقرطة، يُنظر:

Leonardo Avritzer, *Democracy and the Public Space in Latin America* (Princeton: Princeton University Press, 2002), pp. 11-12.

(58) James Coleman, "The Slow, Just, Unfinished Demise of the Buckley Compromise: Randall V. Sorrell," *Harvard Journal of Law & Public Policy*, vol. 30, no. 1 (2006), p. 427.

الغريب أن محاولات الإصلاح في هذا المجال كثيرًا ما تؤدي إلى نتائج عكسية. إذ إن تحديد سقف الدعم المالي للأحزاب بعد قانون 2002 قد شجّع النفقات الفردية. وهو ما منح فرصة إضافية للأثرياء، بما يهدد المشهد السياسي الأميركي بالاحتكار التدريجي من قبل أصحاب المليارات. ومرة أخرى، نجد في ترامب وفريقه مثالًا معروفًا تكمن أهميته في كونه بعيدًا كل البعد عن أن يكون استثناء.

ثم إن قانون 2002 قد وجّه الدعم نحو خزائن المرشحين، بما من شأنه تشجيعهم أكثر على المغامرة الفردية بعيدًا عن الانضباط الحزبي. إذ إن امتلاكهم لمفاتيح اللعبة المالية يجعلهم متحررين نسبيًا من ضغوط أحزابهم وقياداتها. بل إنهم قد يشعرون أحيانًا أن أحزابهم هي المدينة لهم، لا العكس. وهو ما يضع الأحزاب في موقف ضعيف، قد يصل أحيانًا إلى فقدان السيطرة على برامجها لصالح مرشحين يميلون إلى التطرف إرضاء لنشطاء يدعمونهم في الانتخابات الأولية ولمصالح تموّل حملاتهم الانتخابية التي لا يزيدها طولها وتعقيد مراحلها إلا تكلفة. ويعني كل ذلك مزيدًا تبعية السياسيين للمانحين.

أسوأ ما في الأمر أن كلا الحزبين يخضع لضغوط متشابهة، وإن كانت من مصادر مختلفة[59]. وهو ما يعني أن دمقرطة اختيار المرشحين قد أضعفت القيادات المركزية للأحزاب، ولكن دون أن يستفيد عموم الناخبين من ذلك. فمن مفارقات الدمقرطة أن كثيرًا من إجراءاتها تؤدي إلى تعزيز مواقف مجموعات الضغط[60]. وأمارة ذلك أن كِلا الحزبين قد انحرف يمينًا. وظهر ذلك في رفض الحزب الديمقراطي المطلق لمقترحات بيرني ساندرز في حملتي 2016 و2020، وهو الذي طالب باعتماد شكل من الديمقراطية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأميركية. أما القطيعة بين هيلاري كلينتون ودونالد ترامب، فإنها تعكس صراعًا بين مصالح اقتصادية قديمة، عبّر عنها

(59) Herbert Kitschelt, "The Internal Politics of Parties: The Law of Curvilinear Disparity Revisited," *Political Studies*, vol. 37, no. 3 (1989), pp. 400-421.

(60) Ian Shapiro, *Politics against Domination* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2016), pp. 81-85.

مرشح الحزب الجمهوري من خلال مشروعه الحمائي ومعاداته للتجارة الحرة وحربه الخطابية على الصينيين والمكسيكيين والمسلمين، في مقابل مصالحة جديدة صاعدة، تتركز أساسًا في وادي السيليكون، حملت لواءها عام 2016 مرشحة الحزب الديمقراطي.

والأهم أن إضعاف القيادة باسم الدمقرطة لم يؤد إلا إلى زيادة حنق الناخبين من كل المشارب وإلى تعميق شعورهم بالإحباط. ذلك أن مخرجات الديمقراطية المحلية لا يمكن أن تكون إلا إضعافًا للانسجام داخل الكتلة البرلمانية الواحدة. وهو ما يؤدي إلى احتمالين أحلاهما مر. فإما أن تعجز الكتلة الأغلبية عن فعل أي شيء، بما يمهد لإضعاف موقفها وقيادتها. وإما أن تعمل تلك القيادة على إيجاد الدعم من خلال تقديم التنازلات للكتلة المنافسة تهميشًا للأصوات المتمردة داخلها. وهو ما يؤدي إلى إغضاب أكبر عدد ممكن من الناخبين. فالأغلبية الصامتة ترى أن الحزب الأقرب إليها ممزق في صراعات داخلية على أطرافه، مع عجز جلي عن أداء دوره في وضع برامج تخدمها على الأمدين المتوسط والبعيد[61]. أما النشطاء، فإنهم قد يصرون أحيانًا بفرض اختيارهم على الحزب. ولكن سرعان ما يصطدم اعتقادهم باستعادة حزبهم بالواقع. حيث تدفع اختياراتهم المتطرفة قيادات الحزب للابتعاد أكثر فأكثر عما يطمحون إليه، من أجل الاقتراب من الأجنحة المعتدلة في الحزب المنافس[62].

تنبع المفارقة من كون منظومة اختيار المرشحين تدفع نحو الأطراف[63]، في حين تفرض واقعية التشريع وممارسة السلطة الاقتراب من الوسط[64]. علمًا

---

(61) Gary Cox, "Centripetal and Centrifugal Incentives in Electoral Systems," *American Journal of Political Science*, vol. 34, no. 4 (1990), pp. 903-935.

(62) من أجل أمثلة عديدة، يُنظر:

David R. Mayhew, *Divided We Govern: Party, Control, Lawmaking, and Investigations, 1946-1990* (New Haven: Yale University Press, 1991), pp. 51-99.

(63) Orit Kedar, "When Moderate Voters Prefer Extreme Parties: Policy Balancing in Parliamentary Elections," *American Political Science Review*, vol. 99, no. 2 (2005), pp. 185-199.

(64) James Adams, "A Theory of Spatial Competition with Biased Voters: Party Policies Viewed Temporally and Comparatively," *British Journal of Political Science*, vol. 31, no. 1 (2001), pp. 121-158.

أن هذا الوسط قد مال يمينًا لأسباب كثيرة من أبرزها تراجع الوزن السياسي للطبقة العاملة. وهو ما يفسّر ضعف تمثيل مصالحها لدى الحزب الديمقراطي، بما دفع شرائح واسعة منها للجوء إلى أقصى اليمين حيث دونالد ترامب وحزب الشاي وغير ذلك من مختلف أشكال الشعبوية ذات النفس اليميني[65].

8 – القيادات السياسية: بين حصانة المواقع وعجز الفعل

إن من مصلحة المرشحين أن يكونوا أحرص على الاقتراب من متوسط ناخبيهم المحليين، وعلى الدفاع عن مصالح داعميهم المباشرين، منهم على التماهي مع المخرجات العامة لبرامج الحزب الذي يترشحون باسمه وتحت رايته. وهو ما يبعدهم، بدرجة ما، عن متوسط الناخب الذي تراه القيادة على المستوى الوطني. قد تزيد هذه الدرجة أو تنقص بقدر تشابه أو اختلاف الدائرة الانتخابية مع عموم الناخبين على المستوى الوطني. بما يعني أن الدوائر الانتخابية الصغيرة وغير المتنوعة ديموغرافيًا واقتصاديًا واجتماعيًا هي الأكثر إبعادًا للمرشحين عن برامج أحزابهم.

ولا شك أن النتائج العكسية لفرض الدمقرطة وسط الأحزاب قد زادت الأمور تعقيدًا. إذ تسبّبت في توتير المنافسة الحزبية الداخلية، وفي منح أسبقية حاسمة للمرشحين الأكثر تطرفًا أو الأقرب خدمة للمصالح الضيقة[66]. أليست تلك هي الشريحة الجاذبة للحماسة والجالبة للدعم؟

إن الانتخابات الأولية، بالإضافة إلى تهديد مصالح المرشحين، هي أيضًا سيف مسلط على رقبة القيادة في كلا الحزبين. وذلك لسببين. فالقيادة تعلم أنها قد تتسبب في إفقادها لنوابها الأكثر ولاء. كما قد تتسبب في خسارة مقاعد

(65) حول ما يسمى حزب الشاي، يُنظر:

Lee Harris, "The Tea Party vs. the Intellectuals," *Policy Review*, vol. 161 (2010), p. 3.

(66) إن الديمقراطية المباشرة تدفع بهذا المنطق إلى أقصاه حين تدعي أنها تمنح القرار للشعب، ولكنها تنهي في الحقيقة كل أشكال الرقابة على ممارسة السلطة. يُنظر في ما يخص موقف الآباء المؤسّسين تحديدًا، وفي ما يتعلق بالتجربة الأميركية في هذا المستوى عمومًا:

Marci A. Hamilton, "Political Responses to Supreme Court Decisions," *Harvard Journal of Law & Public Policy*, vol. 32, no. 1 (Winter 2009), pp. 113-116.

برلمانية حاسمة في حال اختيار مرشح يتمتع بالشعبية لدى نشطاء الحزب، ولكنه لا يحظى بالمقبولية لدى أغلبية الناخبين. تلك عوامل تجعل القيادة تشعر بالضعف حين يطالبها نوابها بامتيازات محلية. إذ إنهم يبررونها بضرورة تعزيز شرعيتهم تجنبًا لخسارة الانتخابات الأولية. بل إنهم قد يعتمدون هذه الحجة نفسها للتمرّد على قيادة الصف الأول دون خشية ردة فعلها، من قبيل التقليص من الدعم المالي للحملة الانتخابية.

إن التنافر الذي يشوب التوجه السياسي بين قيادات الصف الأول وقيادات الصف الثاني لا يعني تنافر مصالح الطرفين. إذ إن القيادة تخشى من أن تؤدي الانتخابات الأولية إلى خسارة المقاعد للحزب المنافس، أو إلى تقديم نواب من الحزب نفسه ولكنهم أكثر تمردًا وأقل انضباطًا. أي أن الانضباط النسبي وعدم المبالغة في التمرد قد أصبح أكثر ما تأمله قيادات تعلم أن تأثيرها في أعضاء كتلتها هو في تراجع مطرد.

تكون النتيجة في هذه الحالة تفكّك الجبهة البرلمانية وتحولها إلى منتدى لمقايضة الامتيازات. وذلك عامل آخر من عوامل الركود السياسي في الولايات المتحدة. وهو ما يزيد في إضعاف الرئاسة كمؤسسة، والقيادة كقوة جامعة وكجهة مسؤولة عن وضع البرامج المشتركة والدفاع عنها وتحمل مسؤولية نتائجها انتخابيًا وسياسيًا. هذا الضعف ناجم عن ارتباط مصير النواب وأعضاء مجلس الشيوخ بقواعدهم المحلية وبمصالح داعميهم أكثر من ارتباطه بالحزب وسياساته العامة. ووعيهم بهذا يجعلهم مستعدين للتمرّد على قيادة الحزب في واشنطن كلما شعروا برفض محلي لسياساتها. إذ يعلمون أن مطاوعة القيادة متعدمة القيمة إذا ما تسببت لهم في خسارة شعبيتهم.

لا بد هنا من التشديد على أن الخطر الأكبر لا يأتي من الحزب المنافس، بل من المنافسة الداخلية. ذلك أن النواب وأعضاء مجلس الشيوخ المنتهية ولايتهم عرضة لتحد داخلي من خلال انتخابات أولية قد تحرمهم من شرف تمثيل حزبهم. وعليه، تكون النتيجة نزوعًا شديدًا نحو تقديم المصالح المحلية لكل طرف، على حساب البرامج الجامعة للحزب، أو حتى المصالح الوطنية.

وأمام تعطُّل المؤسسات، تكون النتيجة انتظار الشخص المنقذ الذي يملك وسائل استثنائية لفرض الانضباط. بمعنى أننا نبتعد عن الانضباط الحزبي، لنقع في انضباط قائم على العلاقة الشخصية[67]. ويعني الأول التزام قيادات الصف الثاني باتباع القيادة العليا للحزب في برامجها ومنحها صلاحيات واسعة من أجل وضعها والدفاع عنها، على أن تغادر هذه القيادة مواقعها في حالة الهزيمة. أما الثاني، فيتضمن ولاءً شخصيًا للرئيس أو القائد، بما يفتح الباب أمام انحرافات لا حصر لها. ومن ذلك دعم الجمهوريين غير المشروط لدونالد ترامب في محاكمة عزله في قضية أوكرانيا الشهيرة عام 2019 حين كان متهمًا باستغلال نفوذه من أجل ابتزاز كييف لفتح تحقيق ضد منافسه الديمقراطي جو بايدن. وصل هذا الدعم إلى حدّ حمايته من مسار العدالة، من قبيل الإجماع على رفض دعوة شهود رئيسيين في القضية للإدلاء بشهاداتهم أمام مجلس الشيوخ. جاء ذلك رغم قناعة عدد كبير من الجمهوريين بضرورة سماع الشهود، بل وإيمانهم أحيانًا بذنب دونالد ترامب وضرورة عزله. ولكن ذلك كان يعني للكثير منهم مخاطرة شخصية لارتباط إعادة انتخابهم بأنصار ترامب ودعميه. أي إنهم حين لم يرضوا بسماع الشهود إنما كانوا يحمون أنفسهم من إحراج اتخاذ القرار بقدر ما كانوا يقدّمون حماية للرئيس من تبعاته.

في المقابل، تتمتع القيادات في الكونغرس بحصانة استثنائية. وعلى سبيل المثال: قادت نانسي بيلوسي حزبها الديمقراطي لأربع خسائر انتخابية، ورغم ذلك تبقى على رأس الكتلة البرلمانية. وسبب ذلك، مرة أخرى، ارتباط مصالح قيادات الصف الثاني بقدراتها على جمع الدعم المالي[68].

ثم إن النظام الرئاسي ومنظومة التوازن والرقابة تسمح لها بأن تحتج بأنها لا تتحمل الخسارة. ومثال ذلك أن القيادة البرلمانية التي تخسر في انتخابات منتصف العهدة ترسل الكرة لملعب الرئيس، وتحمله هو مسؤولية الخسارة. وبما أن الجميع يتوقع أن يخسر حزب صاحب البيت الأبيض بعض المقاعد في

(67) Bruce Cain, John Ferejohn & Morris Fiorina, *The Personal Vote: Constituency Service and Electoral Independence* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1987), p. 9.

(68) Rosenbluth & Shapiro, *Responsible Parties: Saving Democracy from Itself*, pp. 112-114.

الكونغرس، تستفيد القيادة البرلمانية من نزوع النظام الرئاسي إلى تشتيت المسؤولية. فلا معنى لأن يحاسب النواب الديمقراطيون نانسي بيلوسي إذا كانوا لا يستطيعون أن يحاسبوا باراك أوباما. وبالتالي، تصبح النتائج الانتخابية الجماعية مسألة ثانوية في مقابل المصالح الفردية التي تربط بين النائب والقائد، سواء أكان هذا الأخير في البيت الأبيض، كما في حالة ترامب وقضية العزل، أو في الكونغرس، كما ذكرنا بالنسبة لنانسي بيلوسي.

وتكمن المفارقة في الحالتين المذكورتين في أن القيادة محمية في مواقعها، ولكن دون نجاعة أو فاعلية. أو بطريقة أعم: تعاني الطبقة السياسية الأميركية من العجز. فقيادات الصف الأول لا تقدر على فرض الانضباط على قيادات الصف الثاني. كما أن قيادات الصف الثاني لا تستطيع مواجهة قيادات الصف الأول حين مخالفة القانون أو الفشل الانتخابي.

كل ذلك يرجع لمشكلة هيكلية في نظام الحكم الرئاسي وما يتسبب فيه من تفتيت للسلطة ومن شخصنة لعلاقاتها ومن ضعف هيكلي للفعل السياسي في إطار منظومة نقض متعدد الأبعاد. أما هذه المنظومة، فتخدم من يقدر على الاستفادة منها في سبيل الجمود وعدم التغيير؛ وذاك ما يعبر عنه المفكر فرانسيس فوكوياما بمصطلح الفيتوقراطيا، إشارة إلى اختصار الديمقراطية الأميركية في ما يتمتع به كل طرف متنفذ من قدرة على النقض[69]. هو عيب هيكلي، لم تزده دمقرطة الأحزاب إلا جلاء وعمقًا.

ثانيًا: النظام الرئاسي الفرنسي: بين الصعود البرلماني والتهديد الشعبوي

1 - الملكية الانتخابية

إن من أهمّ ما يميّز فرنسا عن الولايات المتحدة سياسيًا هو اختلاف مصادر الضعف التي تصيب أحزابها. فإذا كان النظام الانتخابي الأميركي يضمن وحدة

(69) Francis Fukuyama, "American Political Decay or Renewal? The Meaning of the 2016 Election," *Foreign Affairs*, vol. 95, no. 4 (July-August 2016), p. 58.

الحزبين المهيمنين بفضل التصويت على الأفراد من خلال دورة واحدة في دوائر جغرافية كبيرة نسبيًا، فإنه يؤدي إلى إضعافها تحت أثر المنافسة الداخلية للأحزاب من جهة، وبسبب التواصل الذي لا يكاد ينقطع للمنافسة الانتخابية المحكومة بقصر عهدة مجلس النواب وما يخلفه ذلك من تباين بين روزنامة السلطة التنفيذية وروزنامة السلطة التشريعية من جهة أخرى. أما في فرنسا، فإن الجمهورية الخامسة قد اختارت نظامًا أغلبيًا بالمعنى الدقيق للكلمة. إذ يحتاج فيها الفائز، سواء كان ذلك في الرئاسيات أو في التشريعيات عمومًا، إلى أغلبية تفوق الخمسين في المئة، بما يفرض ضرورة تنظيم المنافسة الانتخابية على دورتين في الأغلبية الساحقة من الحالات. وعمومًا يقع الإبقاء على مرشحين للدور الثاني، على أن يكون الحسم بينهما بأغلبية الأصوات. أي أن القوى الكبرى عادة ما تعتمد في حسم الدور الثاني على ما توفره لها القوى الصغرى من خزان انتخابي ودعم سياسي. وبطريقة أخرى: يهدف النظام الانتخابي الفرنسي إلى خلق توازن بين أحزاب كبيرة، ولكنها تعاني التبعية للأحزاب الصغيرة من جهة، وأحزاب صغيرة ولكنها مؤثرة انتخابيًا من جهة أخرى.

لقد كان هذا التوازن محصلة مسار تاريخي طويل، ونتيجة جهد مضن من أجل إدراك الهندسة الأفضل لنظام الحكم. ومن المعلوم أن فرنسا، بلد الثورة والأنوار، تشتهر بإيمانها السياسي بإمكانية إدراك الكمال الديمقراطي. فالعقلانية السياسية تدفع الثقافة الفرنسية نحو السعي إلى تنزيل مُثل التفكير التجريدي العليا على الواقع. وهو ما ينعكس على الحياة السياسية من خلال نزوع استثنائي لتغيير القواعد، ومن ذلك تواتر تغيير الأنظمة السياسية والانتخابية في فرنسا، وثمة طرفة سياسية تروى: دخل أحد الحرفاء لمكتبة في لندن، يريد أن يشتري نسخة من الدستور الفرنسي. فأجابه البائع: آسف، مكتبتنا لا تبيع الدوريات.

بعد ما يقارب القرنين من الهندسة المؤسساتية، مرّ فيها البلد بأربع تجارب جمهورية، وتجربتين إمبراطوريتين، وتجربتين ملكيتين، ومغامرات ثورية عديدة، استقرت فرنسا عام 1958 على نظام صيغ بتأثير من شارل ديغول الذي

كان يقاسم الآباء المؤسّسين في الولايات المتحدة الأميركية تخوفهم من الأحزاب[70]. ولعل ذلك ناجم، أولًا وأساسًا، عن قناعته باستثنائيته كقائد. وتلك قناعة تجعل صاحبها يفضّل تمثل الحكم في صيغة مغامرة فردية. ومهما يكن من أمر، فقد استغلّ ديغول عام 1958 ضعف الجمهورية الرابعة، وقلّة نجاعة نظامها البرلماني ذي النظام الانتخابي النسبي وما تسبب فيه ذلك من عدم استقرار حكومي، بالإضافة إلى خسائر فرنسا العسكرية المتتالية في الحرب العالمية الثانية ضد النازية، ثم في حروبها الاستعمارية في الصين الهندية، واندلاع الثورة الجزائرية وأخطار الحرب الأهلية والانقلاب العسكري.

كل تلك العناصر يسّرت على الزعيم التاريخي للمقاومة ضد النازية فرض تصوره لهندسة جديدة للحكم. وقد جاءت توليفًا بين تاريخ فرنسا الملكي وطموحها الديمقراطي. ولعل ذلك سرّ من أسرار استقرارها[71]. إذ قامت الجمهورية الخامسة على سلطة تنفيذية قوية ذات رأسين، يؤدّي فيها الرئيس دور ملك دستوري منتخب يتمتع بصلاحيات واسعة، خاصة في ما يتعلق بتحديد الوجهة الكبرى للسياسات في الداخل والخارج، في حين يمارس فيها رئيس الحكومة أدوارًا مهمة، من أبرزها تحمل الصدمات عند الأزمات. بل إنه يؤدّي دور كبش الفداء عند الضرورة. فتغييره هو المتنفس الذي يلجأ إليه الملك المنتخب لإرضاء الشعب[72]. ولئن كان الرئيس يتمتّع بصلاحية اختيار رئيس الحكومة، فإن مصادقة البرلمان تبقى ضرورية لإقرارها. أي أن النظام الرئاسي الفرنسي كان يحمل في طيّاته منذ البداية بذورًا برلمانية[73].

(70) Carl Friedrich, "The New French Constitution in Political and Historical Perspective," *Harvard Law Review*, vol. 72, no. 5 (1959), pp. 813-817.

(71) لقد كان هذا النموذج مغريًا للعديد من المستعمرات الفرنسية السابقة، ومن بينها تونس ودستورها لعام 1959. يُنظر: محمد مالكي، "الأسس الدستورية للجمهورية التونسية الثانية"، في: **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 380-381.

(72) نفضل مصطلح الملك المنتخب على مصطلح الملك الجمهوري الذي يحيل إليه عنوان كتاب: Duverger, *La Monarchie républicaine*.

(73) Cindy Skach, *Borrowing Constitutional Designs: Constitutional Law in Weimar Germany and the French Fifth Republic* (Princeton: Princeton University Press, 2005), pp. 123-127.

2 – في قوة الحلقة الأضعف

لقد جاءت هندسة النظام الانتخابي أغلبية بالمعنى الدقيق للكلمة. إذ إن دخول البرلمان يحتاج عمومًا لأغلبية مطلقة. أي أن عتبة الدخول هي 50 في المئة[74]. وبطبيعة الحال، كان لا بد من اعتماد دورتين، عادة ما يصوّت في أولاها الناخبون وفق ميولهم، على أن يرجّحوا في الثانية كفة الأقرب لهم في أحسن الأحوال، أو الأقل بعدًا عنهم في أسوئها[75]. ورغم أن هذه المنظومة كانت تهدف صراحة لإقصاء الأحزاب الصغرى، فإنها لم تمنعها من التأثير في مخرجات المنافسة السياسية على الأمدين القصير والطويل.

ومن الملاحظ أن المنظومة قد عبّدت الطريق أمام حزبي وسط اليسار ووسط اليمين للهيمنة على المشهد السياسي. صحيح أن الأوّل كان يمثّل تحالفًا واسعًا بين الاشتراكيين الديمقراطيين والاشتراكيين الليبراليين وغيرهم من التوجهات اليسارية على اختلاف أنواعها. أما الثاني، فقد تكوّن من تيّارات قومية وأخرى محافظة وثالثة ليبرالية[76]. ولكن هذه التحالفات، على تنوع مكوناتها يمينًا ويسارًا، لم تنجح في تجنّب تكرّس تقاليد سياسية أقلية، تمظهرت في شكل قوى حزبية صغيرة على طرفي المشهد. أي أنه رغم الهندسة الانتخابية المعادية للتشتت الحزبي، فقد ظهرت في الجمهورية الخامسة تدريجيًا المشاكل المرتبطة بالنظام الرئاسي عمومًا.

لو أن فرنسا، بنظامها الانتخابي الحالي ذي النزوع الأغلبي الصريح، كانت نظامًا برلمانيًا لكان من المرجح أنها استقرت في ثنائية حزبية على الطريقة

(74) تمثل فرنسا في هذا حالة استثنائية تقريبًا. يُنظر:

Grigorii V. Golosov, "The Case for Mixed Single Vote Electoral Systems," *The Journal of Social, Political and Economic Studies*, vol. 38, no. 3 (2013), pp. 317-318.

(75) حول التصويت بالضد، يُنظر:

Mike Medeiros & Alain Noël, "The Forgotten Side of Partisanship: Negative Party Identification in Four Anglo-American Democracies," *Comparative Political Studies*, vol. 47, no. 7 (2014), pp. 1022-1046.

(76) Ezra N. Suleiman, "Presidentialism and Political Stability in France," in: Juan J. Linz & Arturo Valenzuela (eds.), *The Failure of Presidential Democracy* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1994), pp. 137-140.

البريطانية. لم يحصل هذا، رغم أن المتأمل في الحياة السياسية الفرنسية قد يعتقد أن ذلك هو ما حصل بالفعل. والحقيقة أعقد من ذلك. ومرد ذلك إلى أن الانتخابات الرئاسية توفّر بصورة دورية منبرًا مفتوحًا للقيادات الفردية التي لا قبل لأفكارها وأحزابها على كسر الحواجز المؤدية إلى البرلمان. وتكفي المشهدية التي تضمنتها أجواء الانتخابات الرئاسية لتغذية تيارات من قبيل اليمين المتطرف واليسار التروتسكي. فضلًا على أن هذه الانتخابات الرئاسية تمثل أيضًا فرصة للأحزاب الصغيرة للتفاوض من أجل انتزاع المكاسب في مقابل الانسحاب من الدور الأول أو دعم هذا المرشح أو ذاك في الدور الثاني[77].

يمثل هذا الشكل من التفاوض جزءًا لا يتجزأ من الحياة السياسية الفرنسية. ذلك أن نتيجة الانتخابات ليست محكومة بقواعد لعبة نزيهة يفوز فيها الأفضل. إنها محكومة أيضًا بعدد المشاركين فيها وشعبيتهم وانتماءاتهم وقدرتهم على افتكاك بعض الأصوات لهذا المرشح أو ذاك[78]. ولفهم أهمية ذلك ربما كان من المفيد المقارنة بين منطق سباق المئة متر ومنطق مسابقة الحلقة الأضعف. لو أن نهائي سباق المئة متر في الألعاب الأولمبية ضمّ عشرين متسابقًا عوض أن يضمّ ثمانية، كما جرت به العادة، لما تغيرت النتيجة. فعدّاء كحسين بولت، بما أنه يعتمد في الفوز، على سرعته فقط، لا يضيره أن ينافس سبعة عدّائين أو عشرة أو مئة. قارن ذلك بمسابقة الحلقة الأضعف المشهورة. يتوالى المتسابقون في تقديم الإجابات، ويراكمون الأرباح المشتركة بقدر ما يجيبون عن الأسئلة بسرعة وبدقة. ثم يتوالون في التصويت من أجل إقصاء الطرف الذي يفترض أنه قد تسبّب في خسارة المجموعة لأرباح إضافية كانت ممكنة، على اعتبار أنه الحلقة الأضعف. ولكنهم في الحقيقة ينزعون إلى التصويت ضد الطرف الأقوى باعتباره المنافس الأخطر في الأدوار التالية، وخاصة منها الدور النهائي.

---

(77) David Goldey & Philip Williams, "France," in: Vernon Bogdanor & David Butler (eds.), *Democracy and Elections: Electoral Systems and Their Political Consequences* (New York: Cambridge University Press, 1983), p. 80.

(78) يحيل هذا على منطق تقاسم الغنائم. يُنظر:
Suleiman, "Presidentialism and Political Stability in France," pp. 152-153.

تبدو الانتخابات الفرنسية أقرب إلى منطق مسابقة الحلقة الأضعف منها إلى سباق المئة متر. فعدد المرشحين في الدور الأول يؤثر في النتائج النهائية. بل إنه قد يؤدي إلى نتائج مفاجئة. من ذلك ما حصل عام 2002، حين تسببت كثرة المرشحين اليساريين في إقصاء مرشح الحزب الاشتراكي ليونيل جوسبان من الدور الأول، بما ضمن كرسي الرئاسة لخصمه جاك شيراك الذي وجد نفسه في طريق مفتوح إلى قصر الاليزيه حين واجه منافسًا معزولًا في أقصى اليمين، بحيث لم يكن له أي أمل في خزّانات انتخابية إضافية. وهو جان ماري لوبان. وعكس ذلك ما حصل في 2007 حين فشل فرانسوا بايرو في الوصول إلى الدور الثاني. ولو أنه أدركه لكان وصل إلى منصب الرئاسة مهما كان اسم خصمه، كما كانت تؤكد ذلك بوضوح كل استطلاعات الرأي.

إن النظام الرئاسي وما يعنيه من إغراء بالمغامرة الفردية، حتى لمجرد الحضور، يجعلان الأحزاب الكبرى مهددة بتشتت خزاناتها الانتخابية. وهو ما يمنح الأحزاب الصغرى قوة ابتزاز تجعلها تتحرف إلى نوع من عدم المسؤولية، يظهر جليًا من خلال ما يخترق الدور الأول للانتخابات الرئاسية من تصعيد في الخطاب وغياب للجدية. رغم ذلك، مثلت تجربة 2002 صدمة استثنائية للنخب الفرنسية. إذ إنها كشفت ما يحتويه نظامها السياسي من مطبّات. وكان أولها الانحراف الفعلي إلى انتخابات على دورة واحدة. صحيح أن جاك شيراك قد انتخب رئيسًا عام 2002 على دورتين. ولكن وجود منافس من قبيل جان ماري لوبان كان يعني أن المسألة قد حسمت منذ الدور الأول. وهو ما أضعف شرعية الرئيس خلال تلك العهدة الخماسية.

لقد تكررت التجربة بفعل ابنة جان ماري لوبان. إذ إن وصول مارين لوبان للدور الثاني عام 2017 قد فسح المجال أمام إيمانويل ماكرون. ولعل صدمة 2017 أكبر. إذ إنها أضافت إلى إشكالية الحسم من الدور الأول فخًّا أشدّ خطورة؛ ألا وهو خطر الاختيارين الكارثيين. ذلك أن تراجع قوى وسط اليمين ووسط اليسار قد جعل من الممكن الآن أن يغيب كلاهما عن المنافسة في الدور الثاني. وهو ما قد يعيد طعم المنافسة لهذا الدور النهائي، ولكن من بوابة

الأطراف والشعبوية[79]. ولم يعد من المستحيل تخيّل دور ثان يواجه فيه مرشح كجان لوك ميلونشون مرشحة كمارين لوبان.

لم يكن في حسبان ديغول أن تخرج الأمور عن السيطرة بهذه الطريقة. ورغم أن الأسوأ لم يحدث بعد، فإن شرعية الرئاسة قد أصبحت تعاني اليوم من تحديات تجعلها عاجزة تقريبًا عن قيادة الإصلاحات الضرورية. ورغم أن إيمانويل ماكرون قد استطاع إصلاح منظومة العمل، فإن عهدته قد اصطدمت بأزمة السترات الصفر، ثم بصعوبة تمرير واحد من أبرز مشاريعه الإصلاحية؛ وهو إصلاح منظومة التقاعد.

ليست المعطيات المذكورة بعيدة عن منطق المغامرة الفردية التي يشجع عليها النظام الرئاسي. ولكنها ليست أيضًا بمعزل عن الانحرافات التي تؤدي إليها بغير غير قصد تجربة دمقرطة الأحزاب. وإيمانويل ماكرون هو نتيجة غير منتظرة لهذين التوجهين. إذ إنه استفاد من الانتخابات الأولية التي تبناها الحزب الاشتراكي، ثم تبعه في منوالها حزب وسط اليمين، من أجل تحديد المرشح للرئاسة.

لقد أدت الانتخابات الأولية في فرنسا إلى تفكيك التحالفات التي جمعت تاريخيًا بين قوى وسط اليسار وقوى وسط اليمين[80]. فتلك التحالفات لم تكن لتصمد أمام تويتر المنافسة الداخلية، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار فخ الدفع نحو الأطراف وإمكانية اختيار الحلقة الأضعف، أي المرشح الذي لا أمل له في تحقيق الفوز. ومن ذلك أن الانتخابات الأولية في الحزب الاشتراكي لعام 2017 قد تمخضت عن إقصاء المرشحين القريبين من الوسط، وعلى رأسهم رئيس الحكومة السابق إيمانويل فالس؛ وأدت إلى ترشيح الحزب

(79) لا بد من التنبيه إلى العلاقة الوثيقة بين الشعبوية والديمقراطية. فصعود الشعبوية إنما يأتي عادة ليؤكد حسم المعركة لفائدة الديمقراطية ضد الدكتاتورية. ولكن الشعبوية تتحدّى الديمقراطية من خلال نقل الصراع إلى معاني الديمقراطية واتهام مؤسساتها بعدم الوفاء لقيمها. يُنظر:
Samuel P. Huntington, "Democracy's Third Wave," *Journal of Democracy*, vol. 2, no. 2 (1991), pp. 12-13.

(80) حول الأبعاد البنيوية والانتخابية للتحالفات، يُنظر:
John Levi Martin, *Social Structures* (Princeton: Princeton University Press, 2009), pp. 292-298.

الاشتراكي لبينوا أمون (Benoît Hamon). وهو مرشح من الجناح اليساري، لم يكن يتمتع بأي حظوظ جدية في المنافسة الرسمية. وقد انهار معه الحزب الاشتراكي إلى ما يقارب 6 في المئة من عدد الأصوات. أما يمينًا، فقد فشل آلان جوبيه في إقناع المشاركين في الانتخابات الأولية، رغم أن حظوظه للوصول إلى الرئاسة كانت الأكبر في حال ترشيحه. وعلى عكس مرشح الحزب الاشتراكي، لم يكن مرشح اليمين، فرانسوا فيون، في قطيعة مع الوسط. ولكنه كان بعيدًا عنه نسبيًا.

لقد فسح منطق الانتخابات الأولية الدافع نحو الأطراف مجال الوسط لإيمانويل ماكرون. ملأه، ثم انبرى يفكك التحالفات القديمة يمينًا ويسارًا في خطاب فيه من الشعبوية الشيء الكثير، خاصة من خلال معاداة الأحزاب. ولقد جدد ماكرون شباب القيادة الطبيعية. إذ إن حركته، التي سرعان ما تحولت هي نفسها إلى حزب تحت اسم الجمهورية إلى الأمام، كانت حديثة الإنشاء. وهو ما حضنها من الانتخابات الأولية التي يقول عنها أحد المختصين: إنها تحوّل الأحزاب إلى آلات لإنتاج البرامج المرتجلة التي يعدّها مختصون في الاتصال. أي أنها برامج لا ترمي لتقديم الحلول بقدر ما تهدف إلى الإغراء المشهدي.

إن الانتخابات الأولية تعزز الوهم في أن الانتخابات الرئاسية هي لبّ الديمقراطية الفرنسية، في حين أنها ليست إلا مشهدها الأكثر إثارة. أو لعلها آخر ما بقي من الملكية والعهد القديم[81].

3 – المد البرلماني والجزر الرئاسي

إن لبّ الديمقراطية الفرنسية، كما هو الحال مع كل الديمقراطيات، يكمن في التشريع. وعلى عكس ما توحي به هندسة الجمهورية الخامسة، كان ديغول على وعي تام بأهمية البرلمان؛ ومن ثم سعيه للسيطرة عليه. ورغم نجاحه

(81) من مظاهر ذلك في الولايات المتحدة الأميركية، وفي غيرها من الأنظمة الرئاسية وشبه الرئاسية، الهوس الذي يصيب الرأي العام بضرورة أن يصل إلى منصب الرئاسة الرجل المناسب، وكأن هذا الرهان هو جوهر الديمقراطية.

Dana Nelson, *Bad for Democracy: How the Presidency Undermines the Power of the People* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2008), p. 23

الكبير في العهدة الأولى من الجمهورية الخامسة، يمكن القول إن الصيغة الرئاسية لفرنسا قد تراجعت. بل إن النظام، رغم كل بهرجته الملكية وشكله شبه الرئاسي يعمل وفق منطق شبه برلماني ويخضع لروح برلمانية. وقد كانت آخر المحطات على هذا الطريق قرار التخلي بعد 2002 عن العهدة السباعية للرئيس، وربط الخماسية الرئاسية بروزنامة الانتخابات البرلمانية. وهو ما يعني أن التشريعيات، التي تتلو الرئاسيات بأسابيع معدودة، عادة ما تأتي لتمنح رئيس الجمهورية تأكيدًا لولايته، بتمظهر من طريق أغلبية برلمانية يفترض أنها تضمن له الفعالية التشريعية خلال كامل عهدته. وهو ما يجعله أشبه ما يكون برئيس حكومة يقود أغلبية، خاصة في ظل نظام انتخابي يخدم الأحزاب الكبرى. ومثال إيمانويل ماكرون خير دليل على ذلك. إذ إنه بعد نجاحه في الوصول إلى قصر الإليزيه من خارج الأحزاب، سارع إلى تحويل حركته إلى حزب، وعيّنا منه بأن رئاسته ستكون منعدمة الجدوى من دون أغلبية برلمانية.

لقد كانت غاية شارل ديغول السيطرة على البرلمان؛ ومن ثم منح السلطة التنفيذية وسائل دستورية لفرض إرادتها. وأبرزها ما يسمى كناية المقصلة، واصطلاحًا آلية 49-3. ذلك أن الفقرة الثالثة من الفصل رقم 49 من الدستور الفرنسي تمنح الحكومة حقّ تمرير قانون ما من دون نقاش ولا تصويت، إلا أن تكون عرضة للائحة سحب ثقة تودع خلال أربع وعشرين ساعة ويوقّعها عشرة نواب.

لقد لجأت الحكومات المتعاقبة إلى هذا الإجراء لما يقارب التسعين مرة منذ عام 1958. ولكن لم يعقبها أي ردة فعل رافضة من البرلمان. إذ إن النواب يكرهون أن يضعوا مصيرهم على المحك بإسقاط الحكومات ومواجهة خطر حل البرلمان. كل ذلك لا ينفي أن اللجوء إلى هذه "المقصلة" يعبّر عن ضعف في الحكومة التي تعترف ضمنيًا بأنها تعجز عن فرض الانضباط على أغلبيتها في البرلمان. في حين يتوفر هذا الشرط، تنتفي الحاجة للمقصلة.

تؤكد ثنائية الحاجة إلى فرض الانضباط البرلماني من جهة، والاعتراف الضمني بالضعف من جهة ثانية، أن السلطة التنفيذية لا تجهل في فرنسا الصيغة

البرلمانية التي طبعت تدريجيًا نظامها الرئاسي. ورغم أن القوى اليسارية كانت في المعارضة دائمة التعبير عن رفضها لآلية "المقصلة"، فإن حكوماتها لم تتردد في استخدامها. بل إنها كانت الأحوج إليها بحكم تركيب تحالفاتها داخل الحزب الاشتراكي وحوله، خاصة في ظل ما يمثّله أقصى اليسار بأشكاله المختلفة من إغراء للناخبين وللنواب.

على سبيل المثال، كان لفرانسوا ميتران أن يكتشف بعد وصوله إلى السلطة محدودية قدرات الرئيس على الفعل السياسي من دون دعم برلماني. وقد بدا ذلك واضحًا عام 1983 حين اضطر لتغيير النظام الانتخابي من أجل اعتماد نظام نسبي. كانت غايته حينها إرضاء الشيوعيين وباقي الأحزاب اليسارية. ولعله أراد أيضًا خدمة اليمين المتطرف لإضعاف منافسيه في وسط اليمين. ولكن النتيجة كانت فوز وسط اليمين بالانتخابات التشريعية، بما فرض عليه اختيار خصمه جاك شيراك لرئاسة الحكومة، معلنًا بذلك بداية تجربة التعايش. ولقد كان أقصى اليمين، ممثلًا في حزب الجبهة الوطنية، أكبر المستفيدين. إذ حصل حينها على 35 مقعدًا بعد أن كان منعدم التمثيل. وهو ما أقنع ميتران وشيراك بضرورة العودة إلى نظام انتخابي أغلبي، بما منع القوى المتطرفة حجة لا تزال تستخدمها إلى حد اليوم، ألا وهي التماهي بين الحزبين الكبيرين؛ بما يتضمن أن التداول بينهما لا معنى له، وأن التغيير الحقيقي يكون بالتصويت لأحد الأطراف القصوى يمينًا أو يسارًا. تلك كانت، على سبيل المثال، دعوة مارين لوبان في الانتخابات التي وصلت إلى دورها الثاني عام 2017.

إن السلطة التنفيذية الفرنسية، ممثلة في الرئيس أو رئيس الحكومة، ناجعة وقادرة على الفعل السياسي، ولكن بشرط أساسي، هو تمتعها بأغلبية البرلمان. وهو ما يفسر تغيير العهدة الرئاسية من سباعية إلى خماسية. ذلك أن التجربة أثبتت أن التفاوت في العهدتين لم يحقق غايته في جعل الرئاسة فوق لعبة الأحزاب. هو فقط أدى إلى تعدد الشرعيات بما يجعلها تتضارب، خاصة في حالة التعايش حين يسيطر حزبان متنافسان على رأس السلطة التنفيذية. وبتقارب

العهدتين، يمكن أن نقول بأن أبرز إيجابيات النظام الفرنسي هو استقرار ونجاعة نسبية قد أصبحت اليوم تابعة من نزوعه نحو برلمانية معقلنة، وذلك بفضل ثلاثة أسس مهيكلة للمشهد السياسي، وهي النظام الانتخابي الأغلبي، والروزنامة الانتخابية التي تضمن أقصى حدّ ممكن من الانسجام بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وآليات فرض الانضباط على البرلمان، وخاصة على الكتلة الداعمة للحكومة أو للرئيس[82].

4 - في انتظار الأسوأ

لا يعني هذا الكلام أن النظام الفرنسي خالٍ من العيوب. ولكنه يعني أن نزوعه إلى آليات الحكم البرلماني هي التي تقلل من أثرها. ومن أبرز تلك العيوب ما يتسبب فيه نظام الدورتين، رئاسية كانت أم برلمانية، من معوقات للفعل السياسي المنسجم. إذ إن الأحزاب الصغرى، كلما أتيحت لها الفرصة، استغلتها لفرض اختياراتها في برامج الأحزاب الكبرى وفي تشكيلات حكوماتها، وذلك لقاء الدعم السياسي أو الانسحاب من السباق الانتخابي. ومن ذلك التنازلات الكبرى التي قدمها فرانسوا هولاند وحزبه الاشتراكي لحزب الخضر الفرنسي (Les Verts, Confédération écologiste - Parti écologist). وقد نجم عن هذه التنازلات إضعاف موقفه وإرباك برنامجه.

إن الشكل الرئاسي للنظام، وما يتسبب فيه ذلك من تركيز مفرط على حدث انتخاب قمة هرم الدولة، يمنح نافذة صغيرة تستفيد منها المصالح المحلية والفئوية. ولئن بدا ذلك هامشيًا، فإن تأثير هذه النافذة في الحياة السياسية عميق،

(82) في هذا الكلام قلب واعٍ لخلاصات أحد أبرز علماء السياسة. إذ يعتبر أن النظام الفرنسي هو رئاسي عادة وبرلماني أحيانًا. ولئن كان هذا الكلام صحيحًا في المستوى الشكلي الظاهر، فإن العكس أولى في جوهر العلاقة بين الرئيس وأغلبيته. بمعنى أن رئيس الحكومة يصبح أقرب إلى دور وزير أول يؤدّي دور همزة الوصل بين رئيس، يقترب من دور رئيس حكومة، وأغلبيته في البرلمان. في ما يخص خلاصات المفكر المشار إليه، يُنظر:

Arend Lijphart, "Presidentialism and Majoritarian Democracy: Theoretical Observations," in: Juan J. Linz & Arturo Valenzuela (eds.), *The Failure of Presidential Democracy* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1994), pp. 91-95.

خاصة في ظل الضعف المتزايد الذي أصبح يعاني منه المرشحون للرئاسة بسبب الانتخابات الأولية ومنح الجمهور حق الاختيار. وهو ما يعني كالعادة إعطاء الأسبقية للأطراف الأكثر حماسة، أي الأقرب إلى التطرف.

إذا كانت الانتخابات الأولية تدفع بعيدًا عن الوسط، فإنها تعني اختلالًا في التوازن بين ما يحتاجه الحكم وما تحتاجه الحملة الانتخابية. ولا شك أن فرنسا مثال لنظام سياسي تدار فيه الحملات وفق وعود شبه اشتراكية، ثم يمارس فيه الحكم على مرحلتين: الأولى، كينزية يسعى فيها صاحب السلطة إلى التأليف بين خطابه الانتخابي وإكراهات السلطة، وعادة ما تدوم بضعة أشهر؛ أما الثانية، فليبرالية تتكشف فيها الحقيقة إحباطًا للجميع. وقد وصل هذا التوجه حدًا مخيفًا في عهدة فرانسوا هولاند الذي انهارت شعبيته خلال فترة حكمه إلى حد جعله يتخلى عن تقديم ترشحه لولاية ثانية. وتلك حالة لم يسبق للرئاسة الفرنسية أن عرفتها.

إن وصول ماكرون بعد ذلك لقصر الإليزيه، وهو القيادي المبتدئ، يعكس أن ما كان يعانيه سلفه كانت تعانيه أيضًا كل القيادات المرشحة لتولي الحكم. فالمعارضة كانت منقسمة بين الضعف والتطرف. أما الحزب الاشتراكي، فقد تفكك إلى جناحين: وسطي انحاز إلى ماكرون، وقصووي لم ينجح في استقطاب ناخبي أقصى اليسار الذين دعموا جان لوك ميلونشون، مرشح حزب فرنسا الأبيّة.

ورغم أن الانتخابات الأولية قد ساهمت في تأزيم الوضع، فإن المتابع للحياة السياسية الفرنسية يعلم مدى نزوع الخطاب السياسي فيها بطبعه إلى المبالغات، خاصة في زمن الحملات الانتخابية الرئاسية. ومن الأمثلة المشهورة لدى الفرنسيين على ذلك خطاب البورجاي[83] لفرانسوا هولاند، المعروف باعتداله، حيث قال في إطار حملته الانتخابية: "إن عدوّي هو قطاع المال".

(83) جاء خطاب البورجاي بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير في مستهلّ حملة فرانسوا هولاند كمرشّح لمنصب رئيس الجمهورية في عام 2012. واشتهر هذا الخطاب في الأدبيات السياسية الفرنسية بسبب حدّة نبرته ضدّ قطاع المال الذي اعتبره مرشح الحزب الاشتراكي حينها عدوه الرئيس، وذلك في تناقض مع ما ميّز مسيرته وسياساته، سواء قبل تولّيه منصب الرئاسة أو حين اضطلاعه بهذه المسؤولية بعد انتخابه. لمزيد المعلومات يُنظر:
Félix Boggio Éwangé-Épée, "22 janvier 2012 - François Hollande désigne la finance comme son ennemi," in: Laurent de Sutter (dir.), *Le livre des trahisons* (Paris: Presses universitaires de France, 2016), pp. 37-46.

ومن أسباب هذه المبالغات الدينامية الشعبوية التي تخلقها الأحزاب الصغيرة والتي تنتقل بفعل العدوى إلى داخل أحزاب الحكم. فإذا هي متأرجحة، وكأنها ترقص تارة على رجلها المعتدلة التي توفّر حظوظ النصر الانتخابي وشروط ممارسة الحكم، وتارة أخرى على ساقها القصووية خوفًا من استقطاب قواعدها من قبل الأحزاب القريبة من أطرافها.

لقد نجحت هندسة ديغول في حل مشكلة عدم الاستقرار. ولكنها لم تعالج المرض بقدر ما قلّصت من الأعراض التي لم تلبث أن رشحت بفعل النزوع إلى دمقرطة الأحزاب، خاصة تحت تأثير الانتخابات الأولية لاختيار مرشح الرئاسة. فغياب الأزمات الحكومية، التي كانت ميزة الجمهورية الرابعة ومن قبلها الجمهورية الثالثة، كانت تخفي ما يخترق الأحزاب من انقسامات تضعف الطبيعة البرمجية للديمقراطية. فتجعلها أقرب إلى التناحر الأيديولوجي والانقسام الهووي.

من سوء الحظ أن ديغول لم يكن يجهل ما يخفيه نظام الدورتين من تحديات للأحزاب. ولكنه كان يعوّل على ضعفها النسبي لإضعاف القدرات السياسية للبرلمان، بما يجعل الحكومة رهينة الرئاسة. وقد كان له ما أراد. ولكن مع مرور الوقت وتغيّر الأوضاع، لم يعد من اليسير إيجاد قادة من طينة شارل ديغول، أو حتى فرانسوا ميتران. وأمام تراجع شرعية القيادات الطبيعية، تفككت التحالفات الحزبية القديمة. ولئن اعتقد البعض أن الإجراءات الانتخابية هي الحل، فإن مخرجات التجربة العملية تؤكد أن العكس هو الصحيح. ولعل الانتخابات الأولية والاضطرار المتزايد للتوجه التدريجي نحو دمقرطة مسارات اختيار المرشحين تكون رصاصة الرحمة لمختلف التشكيلات الحزبية المعتدلة. ومن ثمة كثرة الحديث عن ضرورة التراجع عن آلية الانتخابات الأولية. ورغم أن قيادات أحزاب الحكم تعلم ضرورة اتخاذ هذا القرار إن هي أرادت تجنب انهيار أحزابها، فإنه من العسير سياسيًا تبرير ما يبدو ظاهريًا مكسبًا ديمقراطيًا. وكان من الحكمة عدم الوقوع في الفخ أصلًا.

لمّا كانت الأحزاب المتطرفة يمينًا أو يسارًا عادة ما تقوم على قيادة طبيعية قوية، فإنها تستثنى، على الأمد القصير على الأقل، من الإشكاليات التي تتعرض لها الأحزاب الكبرى اليوم بسبب الانتخابات الأولية. وعليه، تكون

هذه الأحزاب المتطرفة المستفيد الأكبر من عيوب منظومة الحكم. وهو ما لا يبشر بمستقبل زاهر للديمقراطية، على الأقل في شكلها الذي عرفه الفرنسيون خلال العقود الأخيرة.

وفي انتظار الأسوأ، من الواضح أن الصيغة الرئاسية للنظام السياسي الفرنسي قد تراجعت لصالح صيغة برلمانية غير معلنة. إذ أصبح نجاح الرئيس رهينًا، أكثر من أي وقت مضى، بانسجام سياساته مع الأغلبية البرلمانية وبانضباط كتلة حزبه لخياراته الكبرى. وفي ذلك تحد متصاعد في ظل فقدان هيبة الرئاسة وتراجع انسجام خطابها تحت تأثير التنازلات المختلفة التي يضطر كل مرشح جدي لتقديمها لأجنحته القصووية من أجل الحفاظ على وحدة الصف من جهة، وللأجنحة المعتدلة من أجل الحصول على دعم الوسط حيث تكسب المعارك الانتخابية أو تخسر من جهة أخرى. ورغم امتلاك الرئيس بعد انتخابه لبعض الآليات التي تضمن شيئًا من هذه المخرجات، فإن دوره ما فتئ يقترب من دور رئيس حكومة، إلا إذا استثنينا أن سقوط الحكومة لا يعني سقوطه. ولتلك الحصانة ثمن. فإذا كانت مختلف مكونات الأغلبية تتجنب عادة المواجهة المباشرة مع سياسات السلطة التنفيذية، فإنها تعمل في الكواليس من أجل انتزاع التنازلات، بل وربما تعطيل الإصلاحات التي تعتبرها غير مقبولة لدى ناخبيها. فإذا أضفنا إلى ذلك دعمها من قبل المصالح المحلية والفئوية حسب السياق، يصبح من اليسير استيعاب الأسباب التي تفسر صعوبة الإصلاح في فرنسا.

ثالثًا: تجارب أميركا اللاتينية: رئاسيون أكثر من الولايات المتحدة

1 - في إضعاف الأحزاب

لقد اختارت بلدان أميركا الجنوبية عمومًا، وعلى رأسها البرازيل والأرجنتين وفنزويلا، أنظمة سياسية مقتبسة من الولايات المتحدة. بل إنها أحيانًا جاءت في ظاهرها مستنسخة منها. نقول في ظاهرها لأنه لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان أن هذا الاستنساخ مشوه في جوهره. إذ إنه لا يتضمن كثيرًا من عناصر التوازن التي تميّز منظومة الحكم في الولايات المتحدة، بحيث تحفظ للسلطة التشريعية

قدرها رغم كل شيء. ومن بين هذه العناصر اعتماد الولايات المتحدة لنظام انتخابي أغلبي يضمن الحد الأدنى من تماسك الأحزاب. وهو النهج الذي لم تتبعه بلدان أميركا اللاتينية. ومن بينها أيضًا عدم تمتّع الرئيس الأميركي دستوريًا بسلطة الحكم بالمراسيم أو حل البرلمان قبل انتهاء عهدته أو الدعوة إلى استفتاء شعبي تجاوزًا للكونغرس أو حتى إعلان حالة الطوارئ في الظروف الاستثنائية. وهي صلاحيات يتمتع ببعضها على الأقل كل رؤساء بلدان أميركا اللاتينية، كما يتمتّع بها غيرهم من الرؤساء في الأنظمة الرئاسية أو حتى شبه الرئاسية. وهو ما يخلّ بالتوازن بين السلطات لغير صالح السلطة التشريعية، بما يسهّل شخصنة السلطة، بل وقد يؤسّس للسلطوية[84].

رغم أن الكثير من المفكّرين قد نبّهوا من منزلقات استيراد النظام الرئاسي الأميركي في الفترات الانتقالية المختلفة التي عاشتها بلدان أميركا اللاتينية منذ الثمانينيات، فإن إرادة السياسيين اجتمعت مع الخطاب الإعلامي البسيط لتدفع تحديدًا نحو هذا الاختيار[85]. أما السياسيون، فإن منهم كثيرين كانوا يطمحون إلى أداء دور الرجل القويّ، وأحيانًا للمغامرة الفردية من أجل الوصول إلى مقاليد السلطة. وفي هذا السياق، يمثل النظام السياسي الأميركي أكثر الاحتمالات إغراء، بما أن الرئيس ليس مسؤولًا أمام السلطة التشريعية، وبالتالي ليس مرتهنًا في منصبه وصلاحياته التنفيذية لحزب أو أغلبية. أما المتكلمون في المجال العام، فقد أغراهم ما يتميّز به النظام الأميركي من تقاسم للسلطات وتوازن بينها. أي إنهم قد وجدوا فيه تجسيدًا عمليًا لما كانوا قد اطلعوا عليه من مفاهيم نظرية للديمقراطية.

---

(84) Carlos Santiago Nino, "Hyperpresidentialism and Constitutional Reform in Argentina," in: Arend Lijphart & Carlos H. Waisman (eds.), *Institutional Design in New Democracies: Eastern Europe and Latin America* (Boulder: Westview Press, 1996), p. 165.

(85) في هذا الصدد، يشار إلى أن الثمانينيات والتسعينيات قد شهدت شبه إجماع من قبل مختصي العلوم السياسية المقارنة على الخلاصة القائلة بأن الأنظمة الرئاسية تمثل عائقًا أمام مسار ترسيخ الديمقراطية. ولكن هذا الإجماع في تراجع اليوم، وذلك بحكم تقلّص وتيرة الانقلابات العسكرية وغيرها من التهديدات التي تواجه الإجراءات الديمقراطية. يُنظر:
José Antonio Cheibub, "Making Presidential and Semi-Presidential Constitutions Work," *Texas Law Review*, vol. 87, no. 7 (2009), p. 1375.

لم يقف الأمر عند هذا الحد. فقد اعتبر السياسيون المكلّفون الانتقال الديمقراطي في أميركا اللاتينية أن الديمقراطية الأميركية منقوصة. فعملوا على أن تكون ديمقراطياتهم، التي تلت أحياناً عقوداً من الدكتاتوريات العسكرية الدموية، أكثر ديمقراطية من الديمقراطية الأميركية نفسها. وكان النظام الانتخابي الأميركي والمنظومة الحزبية الثنائية التي أفرزها من أكثر العيوب التي استهدفتها سهام النقد.

لقد رأى سياسيو البلدان الأميركية اللاتينية أن لا بد من تجنب الأنظمة الانتخابية ذات النزوع الأغلبي قدر الإمكان. فمالوا إلى تبني أنظمة انتخابية نسبية، أحياناً من دون عتبة انتخابية كما هو الحال في البرازيل[86]. وبعد عقود من الممارسة الديمقراطية، كانت النتيجة أن المنظومة الحزبية في هذه البلدان قد جمعت بين الضعف والتفتت إلى درجة يبقى معها ترسيخ الديمقراطية نسبيًا ومستقبلها غامضًا[87]. ولنذكر أن كبر حجم الأحزاب الأميركية ليس كافيًا لتجاوز العوائق التي يطرحها ضعفها. وتلك الثغرة كافية لتجعل القوى المتنفذة في الولايات المتحدة الأميركية تنجح في فرض إرادتها وفي دفاعها عن الركود وتجنب الإصلاحات التي لا تخدم مصالحها، وذلك من خلال تعبئة وسائل النقض التي تتيحها منظومة التوازن والرقابة. فإذا المؤسسات تضرب سياساتها سياسات بعض.

إن المنظومات السياسية في بلدان أميركا اللاتينية قد أدت، في عمومها، بتجارب الانتقال الديمقراطي إلى خليط من الفساد والعطالة والشعبوية[88]. ويصعب الاختلاف على أن الأنظمة الرئاسية قد ساهمت في هذه الانحرافات بحكم إضعافها للتنظيمات الحزبية البرلمانية، وذلك خاصة من خلال إتاحة

(86) من الواضح أن الجمع بين المنظومة الرئاسية والنسبية الانتخابية يكفي وحده تقريبًا للقضاء على الديمقراطية. يُنظر:

Ackerman, "The New Separation of Powers," p. 656.

(87) Scott Mainwaring & Timothy R. Scully, "Parties and Democracy in Latin America: Different Patterns Common Challenges," in: Scott Mainwaring & Timothy Scully (eds.), *Building Democratic Institutions: Party Systems in Latin America* (Stanford: Stanford University Press, 1995), pp. 459-474.

(88) Terry Karl, "Dilemmas of Democratization in Latin America," *Comparative Politics*, vol. 23 (1990), pp. 1-21.

إمكانية ممارسة السياسة من خارج الأحزاب والبرلمان. ولئن كان اعتماد الأنظمة الانتخابية النسبية يفتت المشاهد السياسية بما يؤسس لضعف هيكلي للأحزاب في مختلف البلدان، فإنه يفسح المجال أيضًا أمام الرؤساء لمقايضة الامتيازات، شخصية كانت أو سياسية، في مقابل الدعم السياسي عند الحاجة لتمرير التشريعات[89]. أي أن التحالفات السياسية تكون في قطيعة مع الحملات الانتخابية. ولا يحكمها عادة إلا منطق التوازنات على الأمد القصير، سواء كان ذلك داخل البرلمان أو في العلاقة التي تحكم مكونات البرلمان والرئيس. والنتيجة تراجع المطلب الديمقراطي تحت ضغط شخصنة السلطة ورواج سوق القائد الملهم والرجل القوي القادر على فرض الإرادة[90]. وهو ما يفسر وصول جايير بولسونارو لمنصب رئاسة البرازيل، عن حزب صغير وهامشي، في تجربة تذكّر شكلًا ومضمونًا بتجربة دونالد ترامب في الولايات المتحدة باعتباره سيطر على الحزب الجمهوري رغم أنه ينتمي إلى تيار هامشي فيه. وذلك مؤشر آخر على هشاشة النظام الرئاسي أمام مثل هذه الاختراقات ذات الطبيعة الشعبوية[91].

لقد أدت التحديات الاقتصادية والصعوبات الاجتماعية في مختلف بلدان أميركا اللاتينية إلى قناعة مفادها أن الأحزاب لا تخدم مصالح الشعب، وأن

(89) لا تساعد هذه الممارسات على تجاوز ما تحتويه الديمقراطيات من خصائص نيوباتريمونيالية كثيرًا ما يعبّر عنها في الخطاب العام بمصطلح الفساد. بالنسبة لحالات أميركا اللاتينية، وأيضًا أوروبا الشرقية، يُنظر:

Mamoudou Gazibo, "Can Neopatrimonialism Dissolve into Democracy?," in: Daniel D. Bach & Mamoudou Gazibo (eds.), *Neopatrimonialism in Africa and Beyond* (London: Routledge, 2012), pp. 79-89.

(90) يصعب تمثل نظام رئاسي ديمقراطي من دون برلمان قوي وأحزاب كبرى. وإمكانية الصدام بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تبقى أقل سوءًا من شخصنة السلطة لصالح الرئيس مع غياب التوازن من قبل البرلمان. يُنظر:

Ackerman, "The New Separation of Powers," pp. 656-659.

(91) أمام هيمنة الأيديولوجية الديمقراطية لم يعد من المتوقع انهيار الأنظمة الديمقراطية من أجل تعويضها بأنظمة تتبنى صراحة معاداة الديمقراطية. ولكن بالإمكان استخدام خطاب دمقرطة الديمقراطية كوسيلة لإنتاج منظومة حكم هجينة لا هي بالديمقراطية العادية ولا هي بالدكتاتورية التقليدية. يُنظر:

Larry Diamond, "Thinking about Hybrid Regimes," *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (2002), p. 25.

الحل يكمن في اختيار الأشخاص الأقدر على الالتزام الكامل بمشاغل ناخبيهم، دون ضغوط حزبية أو حسابات سياسية. ويقوم هذا الاعتقاد على حجة مغلوطة تقول: إن ارتباط مصلحة السياسي الفرد بناخبيه تجعله مرتهنًا لإرادتهم، بما يدفعه لخدمة مصالحهم. ومن ثم، ضرورة وضع السياسيين في مواجهة ناخبيهم. ومن سبل ذلك إضعاف الأحزاب التي تحميهم، والتي تساومهم على مناصبهم من أجل خدمة مصالحها.

لا تحتاج هذه الحجة لكثير من الأمثلة التجريبية لإثبات تهافتها. فالتفكير المنطقي يكفي لتفنيدها. إذا كان النائب المترشح يسعى للوصول إلى مقعد في البرلمان في إطار مغامرة فردية، فإن مصلحته تقتضي أن يعد الجميع وفق رغباتهم ومن دون أي ذكر لتكاليف الاستجابة لها. وبعد انتخابه، لن يجد إلى تحقيقها سبيلًا إلا أن يقايض بصوته في البرلمان الامتيازات المحلية التي يمنحها رئيس الدولة. مثل ذلك كمن يعتقد أن الأكلة السريعة بخسة الثمن دون أن يأخذ في الاعتبار تكلفتها الصحية وما تتسبب فيه على الأمد البعيد من نفقات إضافية.

2 - البرازيل وانعكاسات القوائم الانتخابية المفتوحة

لقد شهدت البرازيل خلال السنوات الأخيرة فضائح فساد كبرى شملت كثيرًا من السياسيين ولم تغادر أي حزب سياسي وازن تقريبًا. وقد راح ضحيتها الرئيس لولا وخلفه الرئيسة ديلما روسيف وغيرهما[92]. حين تتعدد الشبهات بهذه الطريقة، يكون الأحرى تجاوز البعد الشخصي، وحتى الحزبي، والتفكير في الأسباب الهيكلية التي تدفع نحو الفساد. ولا شك أن من بينها منظومة الحكم التي لم تمكّن من ظهور أحزاب كبيرة وقوية تقدر على أن تقدّم برامج سياسية معقولة وذات طموح وطني. في ظل غياب هذه الشروط، تصبح

(92) لم تكن حادثة عزل الرئيسة ديلما روسيف الأولى من نوعها. إذ واجه الرئيس فيرناندو كولور دي ميلو المصير نفسه عام 1992. حول أهمية هذا الحدث بالنسبة للتجربة الديمقراطية في البرازيل، يُنظر:

Alfred Montero, "Review Essay: Assessing the Third Wave Democracies," *Journal of Inter-American Studies and World Affairs*, vol. 40, no. 2 (1998), p. 120.

السياسة عبارة عن مجموعة من التفاهمات الظرفية. وغياب وحدتها البرمجية، أو حتى المبدئية، يجعلها تنحرف تدريجيًا إلى منطق البيع والشراء.

يحتاج الرئيس البرازيلي إلى أغلبية البرلمان كلما أراد تمرير قانون، في حين أنه لا يملك، بحكم النظام الانتخابي، أغلبية حكم تدافع عن برنامجه. فإذا أراد الحفاظ على شعبيته أو إنجاز بعض من وعوده الانتخابية، لا بد له من إيجاد الوسائل السياقية لتجاوز هذه العقبة، وأولها تكوين التحالفات[93].

إذا كانت الأحزاب قوية وقادرة على فرض شيء من الانضباط يكون هذا ممكنًا. وذلك شرط غائب في البرازيل. والمشكل هنا أن القوائم الانتخابية مفتوحة. بمعنى أن النظام الانتخابي لا يكتفي بالنسبية. ولكنه يذهب إلى حد حرمان الأحزاب من التحكم في ترتيب مرشحيها على القوائم. إذ للناخب أن يغيّر الترتيب المقترح من الحزب، بما يشجّع المرشحين، وخاصة أولئك القابعين، في ذيل القائمة، على المزايدة الانتخابية، بل وعلى المغامرة خارجة المجموعة. تلك إمكانية تشجعهم على عدم الانضباط لأحزابهم بحكم ضعف رابط المصير بين المرشح والحزب. وحتى إذا لم يؤدِّ فتح القوائم لتواتر تغيير ترتيب المرشحين فيها، فإن وجود هذه الإمكانية يكفي لزيادة الضغط على النواب الذين يشعرون بأن سيف المحاسبة الشخصية مسلط عليهم.

إذا أخذنا كل هذه المسائل في الاعتبار، يكون الرئيس مدفوعًا لتحديد التعامل بشكل يكاد يكون مباشرًا وفرديًا مع البرلمانيين. وفي هذه الحالة، وأمام تعقيد المعادلة، ليس ثمة سبيل إلا البيع والشراء. والمفارقة أن تطور الاقتصاد البرازيلي قد وفّر القوة المالية لشحن محركات منظومة الفساد. إذ إن الشركات تضع جزءًا من أرباحها في ذمة الرئيس كي يشتري البرلمانيين، في مقابل الامتيازات الجبائية والإعفاءات الضريبية وغيرها من الوعود السياسية التي أحيانًا ما تخفي مصالح ضيقة.

(93) تعاني البرازيل من هذا الإشكال حتى في مستويات الحكم المحلي. يُنظر:
Gianpaolo Baiocchi, *Radicals in Power: The Workers' Party (PT) and Experiments in Urban Democracy in Brazil* (London: Zed Books, 2003), p. 4.

هنا لا بد من توضيح: ليست الامتيازات المقصودة بالضرورة مكاسب شخصية لصالح النواب. إذ كثيرًا ما تأتي في شكل إنجازات لناخبيهم أو تمويلات لحملاتهم الانتخابية[94]. ولكنّ النتيجة تبقى نفسها؛ وهي تشتت الفعل السياسي وغياب شفافية مساراته.

كل تلك العناصر تفسر جمع البرازيل، منذ الثمانينيات، بين خطاب يساري كثيرًا ما يلامس الشعبوية زمن الحملات الانتخابية من جهة، وسياسات نيوليبرالية متجاهلة للوعود الانتخابية عند ممارسة الحكم من جهة أخرى. وحين تدور دائرة المنافسة السياسية ويعود السياسيون أمام ناخبيهم، يلجأون إلى الحجة السهلة: ليس ذنبي. أي أن كل طرف يخرج تكلفة السياسات من مسؤوليته كي يوقع عبئها على كواهل الآخرين. وهي النتيجة التي تؤدي إليها دائمًا التركيبات المفتتة للسلطة والمضيعة للمسؤولية السياسية لصالح اعتبارات إجرائية مرتبطة بالهوس بالدمقرطة[95].

3 – الأرجنتين وتكلفة النجاحات الشعبوية

لقد تجنبت الأرجنتين نسبيًا هذا المنزلق. فرغم أن نظامها السياسي ونظامها الانتخابي شبيهان جدًا باللذين في البرازيل، فإنها تميزت عنها بنظام قوائم مغلقة[96]. أي أن الأحزاب هي التي تفرض ترتيب المرشحين على القوائم، ولا يمكن للناخبين تغييرها.

(94) Cain, Ferejohn & Fiorina, *The Personal Vote.*

(95) لقد أدت النتائج السلبية للتطبيق التجريبي لبعض آليات التجديد الإجرائي من أجل تعميق الديمقراطية ببعض منظري هذه الإجراءات والداعين لها إلى مراجعات عميقة عدّلوا فيها مواقفهم وبيّنوا من خلالها أن انتظاراتهم الأولى كانت مبالغة في التفاؤل. من أجل مثال ينطلق من تجارب أميركا اللاتينية، يُنظر:

Leonardo Avritzer, *The Two Faces of Institutional Innovation: Promises and Limits of Democratic Participation in Latin America* (Northampton/Chelthenham: Edward Elgar Publishing, 2017).

(96) رغم أن هذا شيء إيجابي، فإنه لا يكفي. حول مخاطر الجمع بين النظام الرئاسي ومبدأ النسبية في الانتخاب، يُنظر:

Nino, "Hyperpresidentialism and Constitutional Reform in Argentina," pp. 161-167.

قد يبدو هذا الاختلاف بسيطًا، إلا أن نتائجه بالغة الأهمية. وفي هذا أمارة على مدى تأثير المسائل الإجرائية، حتى البسيطة منها، في طبيعة المشهد السياسي. إذ إن هذا الاختلاف يمكّن الأحزاب الأرجنتينية من الحدّ الأدنى من إمكانية فرض الانضباط على المرشحين والنواب، بما يسمح نسبيًا بالعمل الجماعي من أجل غايات مشتركة. وهو ما لا يتوفر في البرازيل. ومن ثم استقرار نسبيّ في المشهد الحزبي، تميّز من خلاله حزبان، هما حزب العدالة والحزب الراديكالي. فمن صفوف هذين الحزبين خرجت أبرز القيادات على المستوى الفدرالي منذ نهاية حقبة الدكتاتورية العسكرية التي حكمت البلد بقبضة من حديد بين عامي 1976 و1983.

رغم ذلك، شهد المشهد السياسي الأرجنتيني انقسامات عديدة. إذ ظهرت أحزاب كثيرة مشابهة للحزبين الرئيسيين، بما أضعفهما وزاد في ضغط أجنحتهما المتطرفة. ويذكر أن هذا التحدي خطير على الأرجنتين بصفة خاصة، بحكم ماضيها الشعبوي في صيغته البيرونية[97]. وهي الحركة السياسية التي هيمنت على السياسة الأرجنتينية منذ الحرب العالمية الثانية. وقد استلهم قائدها، خوان بيرون، من التجربة الفاشية الإيطالية وزعيمها موسوليني، فجمع بين القومية المعادية للإمبريالية، والاشتراكية المناهضة للرأسمالية[98].

لقد حققت البيرونية نجاحات اجتماعية مهمة في مرحلتها الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، مستفيدة من الثروات الطبيعية الكبرى للأرجنتين التي جعلتها واحدة

(97) لقد كانت الأرجنتين أول البلدان التي شهدت ميلاد الشعبوية على أساس نقل الصراع من بعده الشكلي الثنائي إلى بعد مفهومي جوهري، يطالب في ظاهره بتحقيق الديمقراطية، ويهدف في عمقه إلى تغيير طبيعتها واعتماد إجراءاتها كأدوات لفرض الهيمنة في إطار نظام هجين يجمع بين الشكل الديمقراطي والجوهر السلطوي. يُنظر:

Enrique Peruzzotti, "Populism as Democratization's Nemesis: The Politics of Regime Hybridization," *Chinese Political Science Review*, no. 2 (2017), pp. 314-327.

(98) يصعب فهم البيرونية إلا على أنها شعبوية تقوم على التحالف بين اليمين واليسار. حول هذه الأطروحة، يُنظر:

Alberto Spektorowski, "The Ideological Origins of Right and Left Nationalism in Argentina, 1930–43," *Journal of Contemporary History*, vol. 29 (1994), pp. 155-184.

من أغنى دول العالم في تلك المرحلة. حيث كان معدل الدخل الفردي فيها عام 1939 أعلى من الدخل الفردي في بلدان مصنعة عريقة كألمانيا وفرنسا.

لقد كانت تكلفة تلك النجاحات الأولى للتجربة البيرونية كارثية. فقد جعلت البلد يدمن توزيع الثروة باستخدام النفقات العمومية وزيادة السيولة بطباعة العملة. وبطبيعة الحال، أدى ذلك إلى تراجع حاد في المستوى الاقتصادي للأرجنتين بالمقارنة مع البلدان الأخرى. كما أدى إلى غياب الثقة السياسية والاستقرار، بما فتح الباب، في عديد من المناسبات، لتدخل العسكر في السياسة.

ومنذ نهاية الدكتاتورية العسكرية الأخيرة عام 1983، والأرجنتين تسعى للإصلاح دون أن تدرك إلى ذلك سبيلًا على الأمدين المتوسط والطويل. فهي لا تكاد تخرج من أزمة إلا لتقع في أخرى. وقد جاءت أقساها عام 2001 حين اضطرت الحكومة إلى إعلان إفلاسها وتعليق سداد ديونها. ورغم أن ارتفاع أسعار المحروقات والمواد الأولية، التي يعجّ بها البلد، قد أعطى فسحة جديدة وفرصة حقيقية للإصلاح، فإن الحكومات القريبة من الحركة البيرونية، وعلى رأسها نيستور كيرشنر وكريستينا كيرشنر، قد تركت عبئًا ثقيلًا من النفقات والديون. ورغم محاولة الرئيس ماكري تعديل الأوتار بين عام 2015 و2019، فإن مستقبل الأرجنتين يبقى غامضًا، خاصة مع عودة القوى البيرونية لتصدر المشهد.

وكأنّ المنظومة تأبى خروج السياسة من بوتقة الشعبوية. كيف لا، والرئيس دائم الاضطرار لمقايضة تمرير سياساته الوطنية بمكاسب جهوية وقطاعية يقدّمها لأحزاب برلمانية تهيمن عليها الاعتبارات المحلية. وبالتالي، تكون النتيجة أن الإصلاحات التي يراد منها التقليص من الإنفاق العام لا تؤدي إلى نتائجها المرجوة. فالسياسة في الأرجنتين سجينة الاعتبارات الجزئية بحكم ما يؤدي إليه ضعف الأحزاب النسبي من جهة، وتفتيت السلطة من جهة ثانية، من قصور وعجز.

4 – فنزويلا ورحى التدمير الذاتي

لئن كانت الأرجنتين تاريخيًا مدرسة الشعبوية الأولى في أميركا اللاتينية، فإن فنزويلا قد تسلمت منها المشعل. وإذا كانت البيرونية قد نقلت

بلدها من واحد من أغنى البلدان في العالم غداة الحرب العالمية الثانية إلى الإفلاس في مطلع القرن الحادي والعشرين، فإن الثورة البوليفارية قد نجحت في تحويل العملاق النفطي الجنوب أميركي إلى الموت الاقتصادي السريري. وتلك من معجزات الشعبوية التي لا ينازعها فيها أحد. ويظهر إبهارها حين نذكّر بأن فنزويلا تزخر بأكبر احتياطي نفطي في العالم، قبل العربية السعودية.

إن معضلة هذا البلد تكمن في ما يمثله ريعه النفطي من وقود لتغذية الشعبوية. إذ إن وفرة العائدات قد جعلت الديمقراطية فيه تقترن، منذ 1958، بتوزيع الثروة، في حالة شبيهة بالأرجنتين وتجربتها البيرونية. وككل الدول التي اعتمدت هذا المنهج، مثّلت السبعينيات سنوات سماناً أكلتهن عجاف الثمانينيات، حين أدّت الصدمة النفطية المضادة لانهيار أسعار المحروقات. وكان لا بد من تحرير الاقتصاد والاعتماد على القطاع الخاص للتقليص من الأعباء المالية على الدولة. وبما أن الناس كانوا قد تعوّدوا سهولة الريع، كان الغضب الجواب الطبيعي لهذا التحوّل. ولتجنب أسوأ الاحتمالات، كانت الدمقرطة وإجراءاتها ردّ السياسيين على مطالب التغيير.

لا شك أن البلد كان يحتاج للدمقرطة، بمعنى الانتقال الديمقراطي. فبعد سقوط نظام ماركوس بيريز خيمينيز عام 1958، حكم فنزويلا حزبان متشابهان في إطار ديمقراطية شكلية. وجاءت إصلاحات 1991 لتحدث تغييرات عميقة في البنية السياسية من خلال تبني نظام انتخابي مختلط يجمع بين التصويت على الأشخاص والقوائم[99]. وكالعادة، جاءت النتائج مخالفة للتوقعات. إذ أدت إلى إضعاف الأحزاب وإلى تفتتها وفق اعتبارات شخصية أو محلية أو فئوية. وقد زاد ذلك من امتعاض المواطنين، خاصة في ظل ضبابية البرامج وسخاء الوعود الانتخابية، دون قدرة سياسية على الإنجاز.

(99) Louis Massicotte & André Blais, "Mixed Electoral Systems: A Conceptual and Empirical Survey," *Electoral Studies*, vol. 18 (1999), pp. 341-366.

إنها القصة نفسها تتكرر كل مرة: يعدُّ المرشحون بالجنة، ثم يتحالفون مع الشيطان. في هذا السياق، كانت الشعبوية الفائز الوحيد. وفي إطار البحث عن القائد المنقذ، انتخب الفنزويليون رافائيل كالديرا الذي قدّم نفسه كمحارب للنيوليبرالية ومدافع عن الكادحين وعن السيادة الوطنية. وتلك الشعارات نفسها التي اعتمدها من قبله خوان بيرون في الأرجنتين.

لم تنجح سياسات كالديرا لأنه وعد بأكثر مما يقدر اقتصاده أن يتحمله. وهو ما أدى إلى خسارة مزدوجة. إذ لم تستطع فنزويلا في التسعينيات أن تعود إلى اقتصاد مدولن قابل للحياة. كما لم تستفد من السياسات الليبرالية التي بدأت بالكاد تُؤتي أُكلها في بداية التسعينيات من حيث تنويع الإنتاج وتحسين الإنتاجية. ذلك أن الإصلاحات الليبرالية لها تكلفة، دفعها الفنزويليون في الثمانينيات. وحين آن أوان ثمارها، حالت سياسات كالديرا دون تواصل التجربة التي كان بالإمكان أن تنقذ الاقتصاد الفنزويلي، كما فعلت مع بلدان أخرى أقل ثراء وأصعب وضعًا، كالمكسيك وكوستاريكا[100].

يبدو أن في الشعبوية، كما في الدمقرطة، نزعة تصاعدية. إذ إن الفشل لا يؤدي إلى مراجعة الاختيارات، بقدر ما يؤوَّل على أنه نتيجة للتقصير أو للتدخل الخارجي[101]. وهو ما يعني أن السياسات الفاشلة إنما فشلت لأنها لم تبلغ أقصاها. ولذا، لا بد من استخلاص العبر والمواصلة في المسار نفسه، ولكن بسرعة أكبر ووتيرة أشد وصخب أعلى. كقائد سيارة لم ينجح مرة في تجنب حادث، فاعتبر أن لا جدوى من الفرامل. وذلك بالتحديد ما فعلته فنزويلا عام 1999 حين انتخاب هوغو تشافيز[102].

---

(100) Michael Coppedge, "Prospects for Democratic Governability in Venezuela," *Journal of Interamerican Studies and World Affairs*, vol. 36, no. 2 (Summer 1994), p. 60.

(101) حول دور العامل الخارجي في دعم الديمقراطية أو إعاقتها، يُنظر: عزمي بشارة، **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 363-381.

(102) Jose L. Delgado, "Venezuela, a 'Black Swan' Hot Spot: Is a Potential Operation in Venezuela Comparable to Operation Just Cause in Panama?," *Military Review*, vol. 99, no. 1 (2019), p. 93.

لقد قدّم تشافيز نفسه على أنه بطل الشعب المنقذ، واستغل شرعيته الانتخابية ليفرض تعديلات دستورية أضعفت السلطة التشريعية. وتمامًا كما حدث مع التجربة البيرونية في الأرجنتين، اقترنت تجربة هوغو تشافيز، ظاهريًّا على الأقل، بنجاحات كبرى في مراحلها الأولى. إذ حالفه الحظ بحكم تزامن وصوله للسلطة مع ارتفاع استثنائي في أسعار المحروقات، بما وفّر له موارد لا تكاد تنضب. كان بالإمكان استثمار بعض ذلك الريع من أجل غد أفضل. ولكن لم تكن هذه الرصانة السياسية تتفق مع وعود تشافيز الانتخابية، وهو الذي كان قد نظّر للثورة البوليفارية[103] وما سماه اشتراكية القرن الحادي والعشرين. وجاءت دعاماتها في شكل أفكار مغرية، أهمها توزيع الثروة ودمقرطة الشغل وتأميم الإنتاج.

لقد حققت هذه السياسات نتائج مبهرة من حيث التقليص من البطالة ومقاومة الفقر إلى درجة جعلت القوى اليسارية في أوروبا تقدّم النموذج الفنزويلي على أنه المثال الذي ينبغي اتباعه. ومن أبرزهم جان لوك ميلونشون في فرنسا الذي ذهب في حملاته الانتخابية إلى حدّ التعهد بالسعي لتأمين انضمام فرنسا إلى حلف الثورة البوليفارية. وكأنّ لسان حاله يقول للفرنسيين المشهورين بإغواء الشعارات الثورية لمشاعرهم: اجعلوني رئيسًا كهوغو تشافيز، أجعلكم ثوّار القرن الحادي والعشرين، كما جعل هو الفنزويليين.

لم يكن هؤلاء السياسيون في أوروبا يذكرون أن كل النموذج الفنزويلي كان قائمًا على وتد واحد، اسمه المحروقات. وبما أن أسعارها متقلبة، كانت سياسات تشافيز أقرب إلى مقايضة المستقبل بالحاضر. واليوم نعلم أن فنزويلا، بعد عقدين من بداية تجربة اشتراكية القرن الحادي والعشرين، تتأرجح بين الدكتاتورية والحرب الأهلية في بلد لم يعد فيه للعملة أي قيمة مع مستوى تضخم تجاوز أحيانًا 100000 في المئة. أما الأمن، فإنه غائب عن كاراكاس، أخطر مدينة في العالم، غياب الخبز والحرية.

(103) في ذلك استعادة لتقليد سياسي قديم في التاريخ الفنزويلي. يُنظر:
Rafael Sanchez, *Dancing Jacobins: A Venezuelan Genealogy of Latin American Populism* (New York: Fordham University Press, 2016), pp. 293-295.

5 - النيوليبرالية والشعبوية أو الصديقتان اللدودتان

إن دعوة الدمقرطة في أميركا اللاتينية قد عوضت، وإن نسبيًا، دعوة الثورة والانقلابات[104]. ولكنها غذّت نوعًا جديدًا من الشعبوية، خاصة أن السياسات النيوليبرالية، منذ ثمانينيات القرن الماضي، كانت عادة ما تأتي مفروضة بظروف اقتصادية قاسية، تضطر البلدان إلى الالتجاء إلى الاقتراض، خاصة من صندوق النقد الدولي، بما يسمح بتقديمها للجماهير على أنها شكل من أشكال الإمبريالية أو الهيمنة الرأسمالية. أي أن الإصلاحات في بلدان أميركا اللاتينية لم تكن لتأتي اختيارية في وقت الرفاه وعلى أساس حكمة سياسية تراعي التوازن بين اليوم والغد وبين الموجود والمنشود. ولو أنها كانت كذلك، لكان بالإمكان مرافقة الانتقال الاقتصادي بشيء من الرفق الاجتماعي. ولا ندري ما إذا كان هذا الطريق الوسط سيكون ممكنًا في ظل أنظمة برلمانية ذات سلطة ناجعة تقودها أحزاب قوية وكبيرة. ولكننا نعلم أنه لم يحصل، بل ونظن أنه لم يكن له أي أمل جدي ليحصل، في ظل أنظمة رئاسية تمعن في تفتيت السلطة إمعانها في إضعاف الأحزاب، بحيث يستحيل الفعل السياسي، إلا إذا استثنينا المغامرات الفردية التي تنحرف بالضرورة إلى الشعبوية. إذ يصعب كثيرًا أن تقوم مثل هذه المغامرات على أسس عقلانية تفضي إلى برامج سياسية قابلة للتنفيذ ومراعية للأمدين المتوسط والبعيد. فلو أن رئيسًا في البرازيل أو الأرجنتين اقترح مثلًا برنامجًا يتضمن شيئًا من التضحيات الصريحة لاصطدم ببرلمان لا يملك مفاتيحه وبنوّاب يميلون إلى رفض الحلول الوسطى.

ولقد تعززت سياسات إضعاف الأحزاب في أميركا اللاتينية مع تصاعد السياسات النيوليبرالية. وكان المقصود نظريًا منح سلطة القرار للشعب. ولكن النتيجة كانت المراوحة بين الغرور النيوليبرالي والغلوّ الشعبوي. وهما، على اختلافهما، يشتركان في رفض الأجسام الوسطى.

(104) يتم التعامل مع مطلب الدمقرطة على أنه كسر لانغلاق أفق الفعل السياسي الذي يعتبر من أسباب الثورة والخروج عن الشرعية. يُنظر: عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص 14-15.

يرفض دعاة النيوليبرالية الأجسام الوسطى، كالأحزاب والنقابات، لأنها هي التي عادة ما ترفض الإصلاحات الاقتصادية بأكثر حدّة. ذلك أن تحرير الأسواق وخصخصة الشركات العمومية والتجارة الحرة سياسات، على نجاعتها على المدين المتوسط والطويل، مؤلمة على الأمد القصير، خاصة لتلك الجماعات المعتمدة على الأسواق المغلقة ودعم الدول، كالموظفين والمتقاعدين. كما أن المستفيد الأول منها عادة ما يكون رأس المال.

أما دعاة الشعبوية، فإنهم يناصبون النيوليبرالية العداء، ولكنهم يستفيدون أيضًا من إضعافها لكل الأجسام الوسطى. ففي ظل ضعف الأحزاب، تعجز منظومات الحكم عن إفراز قوة مضادة تمتلك من الشرعية الديمقراطية ما يخولها للتصدي لانحرافات الفساد والهيمنة، ومن الاستقرار المؤسساتي ما يسمح لها باقتراح البدائل وإنجازها، ومن الحكمة ما يؤهلها لتقييم ممكنات الواقع كما هي لا كما يراد أن تكون. والنتيجة احتقان متصاعد بين شعوب تشعر بالغبن وأقليات مستفيدة هي أقرب إلى تقديم مصالحها الضيقة منها إلى تدبر المصلحة العامة. ومن ثم المزيد من الشعبوية التي استطاع أبرز نماذجها في البرازيل والأرجنتين وفنزويلا مخاطبة عواطف الجماهير تجاوزًا لكل الأجسام الوسطى، وخاصة الأحزاب التي لم تستطع لضعفها عقلنة المد النيوليبرالي.

ومرة أخرى نجد أن الفشل لا يؤدي إلى المراجعة والتراجع، بل إلى التصعيد في الاتجاه نفسه. وكأنّنا إزاء سائق سيارة يزيد في السرعة بقدر اقتراب العوائق وتراكمها على طريقه. صحيح أن الأحزاب الأمريكية اللاتينية الضعيفة، لأنها ضعيفة، لم تستطع أن تؤدّي دورها في وضع البرامج الإصلاحية الواقعية، مع إرفاقها بما يلزم من سياسات ظرفية تخفف من وطأة الإصلاحات النيوليبرالية، فقد كان بالإمكان استخلاص العبرة الواضحة التالية: لا بد من تعددية حزبية معقلنة، تتمتع فيها الأحزاب بالحجم وبالصلابة الضروريين لأداء أدوارها في المنظومة الديمقراطية. وطبعًا، كان العكس هو الذي حصل. فكانت الدعوة إلى مزيد من إضعافها، بما غذّى تلك الحلقة المفرغة التي يؤدّي فيها الفشل إلى مزيد من الإصرار على أسبابه.

لا غرابة بعد ذلك أن تؤدي النيوليبرالية إلى اللجوء الأيديولوجي لمطلب الدمقرطة، على اعتبار أن السياسيين لا بد أن يكونوا ممثلين لناخبيهم ومصالحهم، لا للقيادات حزبية لا تكترث إلا للمناصب. إذ يعتقد أن التفاعل المباشر ما بين الناخبين والمرشحين، سواء للرئاسيّات أو للتشريعيّات، من شأنه ضمان المشروعية والتمثيلية الحقيقيّة للشعب[105].

يمكن تفهّم رغبة الشعوب في أميركا اللاتينية في محاسبة سياسييهم. فذلك مبدأ من مبادئ الديمقراطية[106]. ثم إن هذه الرغبة نتيجة طبيعية لانحرافات هيمنة توحي باحتكار الأقليات المحظوظة لموارد السلطة، مع تجاهل متشدد لمصالح الفئات الشعبية. ولكن السبيل المتبع منذ الثمانينيات لم يكن ناجعًا. ومن أسباب ذلك أنه قائم على فكرة نظرية خاطئة، تدفع نحو الاتجاه الخاطئ. ومفادها أن الأحزاب مضرّة بالديمقراطية، وأن لا بد من تقريب القرار من الشعب أكثر ما يمكن. ووسائل ذلك نسبية التمثيل لضمان عدالة التمثيل النيابي، والقوائم الانتخابية المفتوحة لسحب البساط من تحت أقدام القيادات الحزبية، والانتخابات الأولية لاختيار المرشحين الأقرب لناخبيهم والأبعد عن الرضوخ لأحزابهم، والاستفتاء الشعبي لتحديد الإرادة العامة، والتشاركية لتقريب الخدمات. ومنها أيضًا التفاعل مع السياسيين بشكل مباشر ومحاسبتهم باعتبارهم أفرادًا موكّلين من الشعب، لا أعضاء ضمن مجموعة موكّلة منه[107].

---

(105) لا حدود لرحلة البحث عن الديمقراطية الحقيقية والتعبير الأصيل عن إرادة الشعب. يُنظر على سبيل المثال:

John S. Dryzek, *Deliberative Democracy and Beyond: Liberals, Critics, Contestations* (Oxford: Oxford University Press, 2002), pp. 1-2.

(106) يذهب ليبسيت إلى اعتباره المبدأ الأساسي الذي يقيم عليه مفهومه للديمقراطية. ولكنه يربطه بشروط دورية الانتخابات وتعدديتها. يُنظر:

Seymour-Martin Lipset, *Political Man: The Social Bases of Politics* (New York: Doubleday, 1960), p. 45.

(107) تتضمن هذه الآليات تبنيًا منمقًا لأفكار الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو الذي كان يرفض الديمقراطية النيابية، معتبرًا منذ عام 1762 أن اعتمادها من قبل البريطانيين يجعلهم أحرارًا ليوم واحد، هو يوم الانتخاب. يُنظر:

Jean-Jacques Rousseau, *Du contrat social ou principes du droit politique, Œuvres complètes*, vol. 3, Marcel Raymond & Bernard Gagnebin (dir.) (Paris: Gallimard, 1964), p. 430.

إنها وجهة، على إغرائها الديمقراطي، خطيرة على الديمقراطية. إذ إنها قد تسببت في تعطيل عمل المؤسسات النيابية. كما منحت للمجموعات المنظّمة ذات المصالح الواضحة قدرات هائلة على التأثير. فتلك المجموعات أقدر من عموم الشعب على استغلال الوسائل الإجرائية، حتى حين تكون هذه الوسائل متاحة للجميع نظريًا. وعليه، تكون المحصلة حلّين أحلاهما مر. أولهما أن يدعي المترشحون تمثيل قواعدهم، حتى إذا ما هم انتخبوهم انقلبوا عليهم من خلال تحالفات ظرفية، بل وربما صفقات سياسية فاسدة مع المجموعات الأكثر تأثيرًا. هذا الطريق يمكّن من ضمان ما يشبه العمل الطبيعي للمؤسسات، ولكن على حساب انتظارات الناخبين، بما يغذّي الشعور بالغبن والحنق. أما السبيل الثاني، وهو متمم السبيل الأول ونتيجته، فتمثله الشعبوية التي تصبح مشروعًا سياسيًا فاعلًا حين يظهر قائد ينجح في إقناع الناخبين بأنه يمثلهم جميعًا من خلال التفاعل المباشر معهم، وأنه يرمي إلى فرض إرادته وإرادتهم على جميع المؤسسات والمجموعات المنظمة ومختلف الأجسام الوسطى. فلا معطّل عنده أمام تحقيق ما أراد الشعب[108].

إن ما تحتاجه بلدان أميركا اللاتينية، كغيرها من الديمقراطيات، هو أحزاب قوية وكبيرة، بما يسمح لها بفرض الانضباط على السياسيين، وبما يقلل من شأن المصالح الضيقة ويخدم المصلحة العامة، وبما يدفع نحو تقديم برامج إدماجية تسعى لخدمة أكبر قدر ممكن من الناس، فلا تضحي بمتوسط الناخبين لصالح القوى الأكثر تنظيمًا أو الأوفر موارد أو الأنكى إيذاء. بهذا المعنى، تحتاج الديمقراطيات في جنوب أميركا إلى عدد أقل من الأحزاب، وليس العكس. كما تتطلب مستويات أعلى من الانضباط للعمل الجماعي، وليس العكس. أما البحث الدائم عن الرجل القوي المنقذ، فلن يجدي نفعًا على الأمد الطويل، كما تثبت التجارب التي ذكرنا والتي لم نذكر. وآخرها الأزمة التي عاشتها بوليفيا مع فشل الرئيس إيفو مورالس وهروبه من البلد.

(108) إذا كان الملك لويس الرابع عشر قد عرّف نفسه بأنه هو الدولة، فإن ستالين قد فاقه حين اعتبر أنه هو الشعب.

وحتى تشيلي التي كانت تمثل الاستثناء في استقرارها المؤسساتي وازدهارها الاقتصادي، فإنها قد بدأت في الانحدار نحو الوجهة العامة نفسها، كما أكدت ذلك تجربة الرئيس بنييرا عام 2019.

تبقى المسألة الأخيرة والحجة النهائية. إنها تلك الحجة التي يصطدم بها أي تحليل موضوعي لفشل سياسي ما، ألا وهي التدخل الخارجي[109]. هي حجة تدّعي نفي كل ما سبق تحت شعار أن الفشل محتوم بسبب الإمبريالية والهيمنة الرأسمالية؛ والمقصود التدخل الأميركي وتأثير قطاع المال العالمي. وليست غاية ما سبق من تحليل نفي هذه العوامل في أمريكا اللاتينية وفي غيرها. ويجانب الصواب من يدّعي العكس[110]. ولكن الهدف يبقى فهم الأسباب البنيوية التي تعطّل ترسيخ الديمقراطية من أجل الدفع نحو التفكير في حلول ناجعة لها[111]. ذلك تفكير يرمي إلى الوصول إلى حلول قابلة للتنفيذ وإلى خلاصات داعية إلى الاستفادة.

ويبقى على الذين يكتفون باتهام الإمبريالية الأمريكية أن يبينوا فائدة كلامهم، وكيف يمكن تفكيرهم أن يساعد على وضع السياسات أو استخلاص العبر، إلا أن يكون كلامًا لغاية الكلام، أو تفكيرًا لتفريغ المشاعر السلبية أو لإشباعها. وذلك ثمن بخس لا يوفي عناء البحث الجدّي حقه، ولا جهد التفكير ثوابه. وليست شعبيته وسهولة استساغته من قبل الجمهور إلا مخاتلة لعلها لا

(109) ليس في هذا الكلام تقليل من شأن العوامل الخارجية في سياقات الانتقال الديمقراطي. ولكن حتى الباحثون المختصون في هذا البعد بالتحديد، يؤكدون أن طبيعة تأثير البعد الخارجي مرتبطة بالعوامل الداخلية. يُنظر:

Geoffrey Pridham, "International Influences in Democratic Transition: Problems of Theory and Practice in Linkage Politics," in: Geoffrey Pridham (ed.), *Encouraging Democracy: The International Context of Regime Transition in Southern Europe* (New York: St. Martin's Press, 1991), pp. 1-2.

(110) يُنظر على سبيل المثال:

Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman: University of Oklahoma Press, 1991), pp. 93-94.

(111) ذلك مع الوعي بعسر ضبط إطار زمني أو إجرائي لنهاية هذا المسار.

Alfred Montero, "Review Essay: Assessing the Third Wave Democracies," *Journal of Inter-American Studies and World Affairs*, vol. 40, no. 2 (1998), pp. 119-120.

تبتعد كثيرًا عن فخاخ الدمقرطة نفسها. وختام الرد: إن الإمبريالية إذا كانت لا تقاوم، فمن الحكمة منع المغامرين من تحويلها لأقوم المسالك للانتحار الجماعي[112].

خلاصات عامة

إن النظام الرئاسي، كما يتضح من خلال تجربتيه الديمقراطيتين المرجعيتين في الولايات المتحدة وفي فرنسا، معرَّض لانحرافين كبيرين. أولهما: تفتيت السلطة بما يعطل ميكانيكا الفعل السياسي خدمة للمصالح المتنفذة والمستفيدة من الركود. وثانيهما: تركُّزها بفعل شخصنة السلطة وفق نموذج القائد الملهم المستعد للمغامرة خارج أطر العمل الجماعي لفرض سياساته على المؤسسات. ورغم تناقضهما في الظاهر، ليس هذان الانحرافان إلا وجهين لعملة واحدة.

لبيان ذلك، نذكر أن شارل ديغول قد عرّف الانتخابات الرئاسية بأنها فرصة لالتقاء "قائد بشعبه". وهو وصف دقيق، يكفي لتفسير شعبية الانتخابات الرئاسية واهتمام الإعلام بها وإقبال الناس عليها. ولكنها فكرة تحمل في طيّاتها شخصنة السلطة. وشخصنة السلطة تضعف الفعل السياسي في حال اصطدام شرعية الرئيس بشرعيات مؤسساتية أخرى[113]. وذاك معنى تفتت السلطة. ولكن نموذج القائد الملهم قد يتحول إلى وسيلة للتغوّل بسبب النزوع الخفي للاعتقاد بأن قمة هرم السلطة هي فوق القانون وباقي مصادر الشرعية. ومن ثم النزوع إلى تركّز السلطة وارتباطها بشخص الرئيس، كما في حالة "الملك ظل الله في الأرض". وكأن الانتخاب المباشر من الشعب يجعل صاحب السلطة فوق المؤسسات، مثل ما تدعو إليه معاداة النخب، تصريحًا أو تلميحًا.

---

(112) من أجل قراءة نظرية في آليات المخاتلة والتلاعب السياسي، يُنظر:
Andreas Schedler, "The Menu of Manipulation," *Journal of Democracy*, vol. 13 (2002), pp. 36-50.

(113) Juan J. Linz, "Presidential or Parliamentary Democracy: Does It Make a Difference?," in: Juan J. Linz & Arturo Valenzuela (eds.), *The Failure of Presidential Democracy* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1994), p. 52.

في هذه المعادلة، تبدو الشعبوية الإفراز الطبيعي للمنافسة السياسية الديمقراطية. إذ إن تجنّب كلّ من الخطرين، أي صدام الشرعيات من جهة، وتركز السلطة في شخص بعينه من جهة أخرى، يفرض على صاحب الرئاسة، بعد الالتقاء بشعبه خلال الحملة الانتخابية، الالتحام بجماعته أو حزبه بعدها. والتأليف بين إكراهات المرحلتين صعب من دون تناقض أو إثارة للإحباط[114].

إن الرئيس المنتخب ذا الصلاحيات الواسعة لا يعبّر عن كل الشعب. ولا يمكنه أن يعبّر عنه مهما ادعى ذلك أنصار النظام الرئاسي ومهما سعى لذلك الرؤساء. ومن يقول ذلك يركّز على البعد الملكي للرئيس في تجاهل لبعده الحكومي. إذ إن الرئيس يعوّض الملك باعتباره رمز الدولة وقمة هرم السلطة، بقدر ما يضطلع بدور رئيس حكومته. وهذه المهمة المزدوجة تحوي التناقض بطبعها. ودليل ذلك أن الأنظمة الملكية، حتى حين تكون مطلقة، تلجأ إلى الاعتماد على حكومة. ورغم أنها تكون حكومة الملك، فإنها تؤدي أيضًا دور كبش الفداء لحمايته. إذ كان لا مجال لانتقاد الملك، فبالإمكان نظريًا انتقاد حكومته على اعتبار أنها لا تخدم الصالح العام. وهو ما يعني أنها لا تخدم الملك. ومن ذلك لجوء الثوار الأميركيين إلى الملك جورج الثالث مطالبين بحمايته إياهم من جَور حكومته. كان ذلك قبيل إعلانهم الاستقلال، بما يثبت إنهم كانوا يعتقدون أن الملك يعبّر عن جميع الشعب، في حين أن الحكومة تعبّر عن الفئة المهيمنة منه.

في النظام الرئاسي، يقال: إن الرئيس يعبّر عن عموم الشعب. ولكن أنّى له أن يفعل؟ أليس من طبع صاحب السلطة أن يرى نفسه معبرًا عن ناخبيه؟ إذا لم يكن كذلك، فكيف يبرر وعودًا تخدم شرائح بعينها، من قبيل التخفيض في الضرائب على الشركات من أجل دعم الإنتاج أو رفعها من أجل توزيع الثروة؟ لا شك أن من حق رئيس منتخب على أساس مشروع سياسي ووعود

(114) إمكانية هذا التأليف هي التي تفسر إغراء الأنظمة شبه الرئاسية، خصوصًا في المراحل الانتقالية. من أجل قراءة في هذا الاتجاه، يُنظر:

Giovanni Sartori, *Comparative Constitutional Engineering: An Inquiry into Structures, Incentives and Outcomes* (London: Macmillan, 1997), pp. 124-125.

انتخابية، بل من واجبه أيضًا، أن يعرّف نفسه على أنه رئيس حكومة. أو بطريقة أدق: إنه يرى نفسه على أنه قائد لأغلبية، وصلاحيّاته وسيلة لخدمتها من خلال إنجاز وعوده الانتخابية، أو على الأقل بالتعبير عن القيم التي من أجلها انتخب الرئيس.

إذا كانت الدولة باعتبارها تعبيرًا عن مختلف عناصر الشعب تحتاج لقمة هرم جامعة، فالأفضل أن لا تكون منتخبة وأن تكون صلاحياتها رمزية[115]. وليس من العسير أن نفهم أن الملكة في بريطانيا تعبّر عن الشعب البريطاني أكثر ممّا يعبّر رئيس كباراك أوباما أو دونالد ترامب عن الشعب الأميركي؛ هذا بغض النظر عن شعبية هذا أو ذاك. ذلك لأن الملكة غير منتخبة، بل كل ذلك لأنها بالتحديد غير منتخبة.

وفي غياب الملكية الوراثية، يمكن التأليف بين الرمزية الجامعة من جهة، والانتخاب من جهة أخرى. وعادة ما يكون الانتخاب في هذه الحالات غير مباشر. وهو السبيل الذي تتبعه بلدان كإيطاليا وألمانيا لتجنب الزخم الذي تتسبب فيه الانتخابات المباشرة للرئيس، حتى إذا كان محدود الصلاحيات كما هو الحال في الأنظمة النمساوي والبرتغالي والسنغافوري والتشيكي والكرواتي. ويكفي فتح الباب أمام الانتخابات المباشرة للرئيس حتى تتسلل شخصنة السلطة، بغض النظر عما يقوله نص الدستور.

في النظام الرئاسي الذي يعنينا الآن، يؤدّي الرئيس دورين. فهو قمة هرم السلطة، أي أنه قمة الدولة. كما أنه زعيم للحكومة، أي أنه قائد للأغلبية[116]. السؤال: إذا حدث تضارب بين عناصر هذه المعادلة الصعبة، لصالح من ترجح الكفة؟ لا شك أن اقتراح إجابة شاملة عن هذا السؤال مغامرة محفوفة بالمخاطر. فالجواب مرتبط بشخص الرئيس وبسياق طرح السؤال. ولكن مع

(115) Robert Elgie & Iain McMenamin, "Semi-presidentialism and Democratic Performance," *Japanese Journal of Political Science*, vol. 9 (2008), p. 339.

(116) Juan J. Linz, "The Perils of Presidentialism," in: Arend Lijphart (ed.), *Parliamentary versus Presidential Government* (Oxford: Oxford University Press, 1992), pp. 119-120.

هذا، نغامر بالحكم التالي: تؤكد التجربة العملية في الولايات المتحدة الأميركية وفي فرنسا أن الرؤساء أحرص على وظيفتهم كزعماء للأغلبية منهم كرموز للدولة. طبعًا، هم لا يعترفون بذلك. ولكن في إصرارهم على التشديد على العكس إشارة إلى هذه الحقيقة التي يمكن فهمها ببساطة.

إن صاحب السلطة يحتاج إلى الحسم. وكثيرًا ما تكون قراراته لصالح طرف على حساب طرف آخر. أو أنها قد تؤوّل كذلك. وبالتالي، يكون الرئيس، بمجرد استخدامه لصلاحياته، قد انزلق بعيدًا عن رمزية التعبير عن كل الشعب. ولا يبقى أمامه بعد ذلك إلا لحن الكلام، يتشبث به من قبيل لزوم ما يلزم.

إن إصرار الرؤساء في الأنظمة الرئاسية على ادعاء تمثيل كل الشعب رغم استخدامهم لصلاحياتهم، أمر مفهوم. إذ إنه يعطيهم نوع قداسة تنبع من ذلك الكيان الهلامي الذي يسمى الشعب. ولعل الرئيس يحتاج شرعية تمثيل كل الشعب أيضًا لمقارعة السلطة التشريعية حين يصطدم معها. فالبرلمان في مجمله هو الأقرب في الحقيقة إلى تمثيل أكثر ما يمكن من شرائح المجتمع. والرئيس، باعتباره يبقى في نهاية المطاف شخصًا، غير مؤهل بطبعه لتمثيل التنوع الذي يخترق المجتمع. ولذا، فإنه مضطر للجوء إلى اللبس الحاصل جراء ازدواجية أدواره. وهو يستخدمه كلما اضطره تقسيم السلطات إلى الصدام مع البرلمان.

في الحقيقة، يعلم أي رئيس منتخب أنه في ممارسته لصلاحياته لا يمثّل كل الشعب. وهو ما يضعف موقفه إذا تعارض مع البرلمان. ولذا، يحتاج الرئيس للتخفّي وراء دوره الرمزي كأعلى سلطة في الدولة، أي كمعوض للملك، كي يستطيع الحفاظ على الصبغة الرئاسية للنظام حتى حين يمارس دوره الثاني كقائد للأغلبية. تلك هي النتيجة التي يؤدي إليها تقسيم السلطة في حال الاعتماد على الشرعية نفسها، أي تمثيل عموم الشعب. ولئن أمكن الولايات المتحدة، بحكم وضعها الاستثنائي[117]، أن تتعايش مع سلبيات

(117) Fred W. Riggs, "Presidentialism: A Problematic Regime Type," in: Arend Lijphart (ed.), *Parliamentary versus Presidential Government* (Oxford: Oxford University Press, 1992), pp. 217-222.

نظامها السياسي، فإن اتباع مثالها لم يكن دائمًا أقوم المسالك لترسيخ الديمقراطية[118].

مثال ذلك تجارب أميركا اللاتينية التي اكتشفت جلّ دولها بالتجربة أن مشكلة الرئيس في النظام الرئاسي هو أنه يحتاج لقيادة أغلبية من داخل برلمان هو ليس عضوًا فيه، وليس له عليه من سلطان مؤسساتي إلا علاقاته الحزبية أو سطوته الشخصية[119]. وهي معادلة تفرض عليه، إن هو أراد تنفيذ سياساته، أن يتخلّى عن طموح تمثيل الجميع باعتباره رمز وحدة الدولة. وليست تلك إلا بداية منزلق ترتبط حدته بطبيعة الأغلبية التي يمكن الرئيس أن يأمل في قيادتها. إذا كان يملكها بحكم قوة حزبه وكبر حجمه، كما هو الحال في فرنسا، تكون الخسائر محدودة نسبيًا. إذ إن الرئيس ينزل فقط من علياء الملكية إلى حضيض السياسة، فيؤدّي دور رئيس حكومة غير معلن. المشكلة أشد خطورة حين لا يملك الرئيس الحزب القادر على توفير الأغلبية له. في هذه الحالة، يكون الرئيس أقرب إلى دور السمسار السياسي الذي يهدف لخدمة مصالحه حين يدّعي خدمة مصالح القوى السياسية التي ينجح في إقناعها بمساندته.

لعل أمثلة أميركا اللاتينية أكبر دليل على أن نجاح الولايات المتحدة جاء رغم منظومة الحكم فيها، ولم يأتِ نتيجة لها. ولئن كان من باب العبث مقارنة مشاكل الولايات المتحدة بالبرازيل أو بالأرجنتين أو بغيرهما من بلدان أميركا اللاتينية، فإنه من العبث أيضًا تجاهل الخلاصات الواضحة التي تحيل عليها هذه التجارب على اختلافها. وأبرزها أن النظام الرئاسي يدفع نحو المغامرة الفردية، لا في ما يخصّ الطامحين للوصول إلى منصب الرئاسة فقط، بل أيضًا

---

(118) يتضمن ذلك تجنّب انهيار الديمقراطية، وتحاشي انحسارها، وتنظيم مؤسساتها، وإنجاز وعودها، وتعميق قيمها. يُنظر:

Andreas Schedler, "What is Democratic Consolidation?," *Journal of Democracy*, vol. 9 (1998), pp. 91-107.

(119) كان بالإمكان أن نضرب أيضًا الكثير من الأمثلة من القارة الأفريقية. لمن يهمه هذا الموضوع، نقترح المقال التالي:

Michael Bratton, "Deciphering Africa's Divergent Transitions," *Political Science Quarterly*, vol. 112 (1997), pp. 67-93.

على المستويات الإقليمية والمحلية. فكل طرف يعزف أنغامًا مختلفة، بألحان متنافرة، وفق إيقاعات متباعدة، لصالح آذان تخلط بين العذب والنشاز.

في هذه الظروف، يصعب التناسق الجماعي، وتتعطّل آلياته. وتظهر الشعبوية وكأنها المنجاة الوحيدة المتبقية. إذ تدعي أن مشاعر الشعب وتطلعاته الحينية ورغباته الآنية هي التي ينبغي لها أن تؤلّف بين الجميع. ولعل مثال هوغو تشافيز ومآلات تجربة الثورة البوليفارية واشتراكية القرن الحادي والعشرين يكفي لإثبات قدرة الشعبوية على التدمير الذاتي، حتى للبلدان الأكثر ثراء.

إن انحرافات تجربة تشافيز تؤكد حكمة الآباء المؤسّسين في الولايات المتحدة الأميركية حين حرصوا على تكبيل مختلف السلط. لا بد هنا أن لا ننسى أن فكرة النظام البرلماني لم تكن مطروحة عند إنشاء الجمهورية الأميركية. أي أن النظام الرئاسي كان يمثّل الصيغة الديمقراطية للنظام الملكي السائد في آخر القرن الثامن عشر. وقد أدرك واضعو الدستور الأميركي أن منصب الرئيس يمثّل خطرًا على الحريات؛ بل إنه قد يكون أخطر من الملك. إذ يمنحه اعتماده على شرعية الانتخاب وقدرته على ادعاء تمثيل الإرادة العامة أو عموم الشعب إمكانات استثنائية لتجاوز مختلف أشكال الشرعية الأخرى، دستورية كانت أم قانونية أم برلمانية. ومن ثم، كان لا بد من تقييد صلاحياته بحيث لا يقدر أن يفعل أي شيء بمفرده. وقد نجحت الولايات المتحدة عمومًا في تجنّب أسوأ تبعات هذه المنظومة، وذلك لتدرجها في الديمقراطية ولحيوية اقتصادها ومجتمعها المدني. وهي ظروف لم تتوفر لغيرها تقريبًا.

الفصل الثاني

سيادة الشعب والانقلاب على سيادة البرلمان



مدخل

إذا كان ثمّة إجماع على مبدأ استقلال القضاء في الديمقراطية، فإن الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية يبقى محلّ خلاف. فعلى عكس النماذج الرئاسية، قامت الديمقراطيات البرلمانية على تداخل بنيوي بين هاتين السلطتين. هو نموذج ينشئ الديمقراطية انطلاقًا من الحفاظ، قدر الإمكان، على مبدأ احتكار السلطة تجنبًا لعطالتها بسبب الصدام الذي كثيرًا ما تشهده الأنظمة الرئاسية بين ضميريها التشريعي وذراعها التنفيذية[1]. أما تجنّب خطر الدكتاتورية، فإنه يأتي من التداول على السلطة[2]. أي أن التقسيم لا يكون للسلطة، ولكن لشرعية امتلاكها. ويمثّل النظام البريطاني النموذج المرجعي في هذا السياق.

بهذا المعنى، يكون النظام البرلماني أقدر نظريًا على مقاومة دوّامة الدمقرطة وما تدفع إليه من شخصنة للسلطة. ولكن الدمقرطة لم تعدم الوسائل لإرباك أكثر الأنظمة البرلمانية استقرارًا. وهو ما يقترح دراسته هذا المحور بيانًا لأهمية مختلف العناصر المشكلة للهندسة السياسية، كعلاقة السلطة القضائية بغيرها من السلطات، وتأثير النظام الانتخابي على هيكلة العمل البرلماني، وعلاقة مبدأ سيادة الشعب بمبدأ سيادة البرلمان.

---

(1) W. Phillips Shively, *Power and Choice: An Introduction to Political Science* (New York: McGraw-Hill, 1997), p. 247.

(2) يعتقد الكثيرون أن الأنظمة البرلمانية أقدر على تجنب الدكتاتورية. يُنظر على سبيل المثال:
Adam Przeworski et al., "What Makes Democracies Endure?," *Journal of Democracy*, vol. 7, no. 1 (1996), p. 47; Alfred Stepan & Cindy Skach, "Constitutional Frameworks and Democratic Consolidation: Parliamentarism versus Presidentialism," *World Politics*, vol. 46, no. 1 (1993), p. 5.

ويخصص الجزء الأول لدراسة التجربة البريطانية، ليس فقط باعتبارها الحالة المرجعية الكبرى للديمقراطية البرلمانية، ولكن أيضًا لأنها أكثر النماذج استعصاء على موجة الدمقرطة وآثارها السلبية، وذلك بحكم تاريخها الديمقراطي العريق، وهندستها السياسية الواقعية القائمة على مبدأ سيادة البرلمان وعلى نظام انتخابي أغلبي أفرز ثنائية حزبية صريحة[3]. ورغم هذه الحصانة التي نعرض بعض أسبابها العميقة تاريخيًا، تبدو مقاومة بريطانيا اليوم أضعف من أن تدفع انحرافات الدمقرطة عن مؤسساتها. وإذا كانت بريطانيا، التي نجحت من قبل في تجنب الثورات بكل أشكالها اليعاقبية والاشتراكية والقومية وغيرها، تعجز اليوم عن صدّ الخطر الداهم، فغيرها بالضرورة أعجز.

ويقاربها صلابة النموذج الألماني. فرغم أنه لا يتمتع بما تتمتع به المؤسسات البريطانية من عراقة ضاربة في القدم، فإنه يعوّضها، كما يبيّن الجزء الثاني من هذا المحور، بما راكمته ألمانيا نخبًا وشعبًا من عِبَر تاريخية راسخة تركت في الوعي الألماني حذرًا غريزيًا من كل أشكال التطرف في طلب المثل يمينًا أو يسارًا. كما يتميز هذا النموذج بهندسة سياسية بدت، منذ أواخر الأربعينيات من القرن العشرين، الأكثر نجاحًا في التوليف بين توفير إيجابيات المنظومات الانتخابية المختلفة، وفي توقّي سلبياتها، مدعومة في ذلك ببنية اقتصادية وبنية اجتماعية تجمعان بين السخاء والنجاعة والحكمة والفعالية. لكن مع موجة الدمقرطة، كثيرًا ما تنقلب الإيجابيات إلى سلبيات.

ولئن بدت المنظومات السياسية البريطانية والألمانية بالفعل في التصدع تحت ضغط موجة الدمقرطة، فإن الانعكاسات، بطبيعة الحال، أعمق في أوروبا الشرقية التي نسوق، في الجزء الثالث من هذا المحور، بعض أمثلة عنها باعتبار سعيها، منذ نهاية التجربة الشيوعية عام 1989، إلى الاقتداء بنجاحات الديمقراطيات في أوروبا. لقد أدى هذا الجهد إلى إدماج أكثرها في الاتحاد

(3) لا تفوقها في هذه الميزة إلا البلدان التي تعتمد النموذج نفسه مع حجم ديموغرافي أصغر وانسجام مجتمعي أكبر. يُنظر على سبيل المثال:

Keith Jackson & Alan McRobie, *New Zealand Adopts Proportional Representation: Accident? Design? Evolution?* (Christchurch: Hazard Press, 1998), pp. 10-11.

الأوروبي بما يضمن شيئًا من الاستمرارية لها والحصانة لديمقراطياتها[4]. ولكن أمثلة المجر وتشيكيا وبولندا وغيرها تشير إلى أن الديمقراطية قد أصبحت فعلًا محل مساءلة بعد أن كانت موضوع إجماع.

أولًا: النموذج البريطاني أو الديمقراطية بلا تقاسم للسلطات

1 - الكتل البرلمانية وحاجتها للأحزاب

لقد نشأ البرلمان في بريطانيا لتمثيل المصالح الأرستقراطية، خاصة عند حاجة الملوك لفرض الضرائب. وقد شكّلت الحرب الأهلية بين الملك والنبلاء في منتصف القرن السابع عشر منعرجًا حاسمًا في تطور العلاقة بين الطرفين. إذ إنها كانت نتيجة لرغبة ملكية في فرض حكم مطلق، قابله رفض أرستقراطي للخضوع. في عام 1688، حسمت المعركة لصالح الأرستقراطيين الذين استطاعوا أن يفرضوا مشاركة الملك في اتخاذ القرار عبر البرلمان فرضًا لا رجوع بعده[5].

لقد كان هذا النصر خطوة حاسمة. ولكنها لم تكن إلا البداية. إذ إن السلطة التنفيذية، التي بين يدي الملك، كانت تملك وسائل مادية ومعنوية جعلتها تحافظ على أسبقيتها السياسية، من خلال توزيع الامتيازات واشتراء الأصوات. ولعلها كانت شبيهة بما تشهده اليوم الكثير من الأنظمة الرئاسية حين تجمع الأحزاب السياسية فيها بين الصغر والضعف، كما هو الحال في ما ذكرنا من حال أنظمة بلدان أميركا اللاتينية.

---

(4) إن المقارنة مع بعض البلدان المشابهة تثبت الدور الحاسم للعوامل الخارجية في ترسيخ الديمقراطية. ومن ذلك أن أوكرانيا لم تستفد من هذه الحصانة الأوروبية. والنتيجة هي عدم الاستقرار، يُنظر:

Iryna Solonenko, "External Democracy Promotion in Ukraine: The Role of the European Union," *Democratization*, vol. 16, no. 4 (2009), pp. 713-714.

(5) Archibald S. Foord, "The Waning of the Influence of the Crown," *English Historical Review*, vol. 62, no. 245 (1947), pp. 488-489.

رغم أن التوازن بين السلطة الملكية والسلطة البرلمانية منذ 1688 في بريطانيا لم يكن مثالياً، فإن مخرجاته قد جاءت ديمقراطية. ولم ينبع ذلك من تقاسم السلطة، بل من تركّزها التدريجي إنشاء لما يعرف بمبدأ سيادة البرلمان الذي تشهر به المنظومة السياسية البريطانية. ذلك أن قدرات الملك قد تراجعت بقدر تصاعد قدرة القوى الأرستقراطية على ربط بقاء الملكية بصمت الملك سياسيّاً. ثم تعزّزت هذه القدرة البرلمانية بفضل ظهور قوى اجتماعية جديدة، مالية وتجارية وصناعية، بلغت ذروتها في القرن التاسع عشر. إذ طالبت أعداد متزايدة من البريطانيين بحقها في حماية مصالحها من خلال تمثيلها في البرلمان. ورغم مقاومة الكثير من القوى الأرستقراطية المحافظة، بدأت مسيرة الإصلاح بقانون 1832 الذي وسّع مجال حق التصويت بحيث لم يعد حكرًا على النبلاء، ثم جاءت إصلاحات 1867 و1885، لتعمّم حق التصويت على أغلب الرجال.

لقد كان تعميم حق التصويت مطلب الديمقراطيين بامتياز في القرن التاسع عشر[6]. وقد أدى فرضه تدريجيًا في بريطانيا إلى تغيير المعادلة السياسية برمتها. إذ إن المنافسة قد خرجت من ضيق الأوساط الأرستقراطية إلى رحاب الجماهير الشعبية. وبالتالي، لم يعد بالإمكان السيطرة عليها إلا بتغيير وسائل المنافسة السياسية. أي أن دور الامتيازات المباشرة والولاءات الشخصية والعلاقات المحلية قد تراجع تحت ضغط اتساع رقعة المنافسة السياسية. ولذا، اضطرت الأحزاب البرلمانية إلى أن تتحوّل إلى أحزاب جماهيرية، أي إلى منظمات للحشد الانتخابي. وبطريقة أخرى: كانت الكتل البرلمانية البريطانية هي التي أنشأت الآلات الانتخابية الجماهير التي تعرف اليوم باسم الأحزاب، وذلك من أجل الحفاظ على مكانتها في البرلمان، وتجنب فقدان السيطرة على مخرجات المنافسة السياسية.

(6) حول المثال الأميركي، يُنظر:

Jackson Turner Main, *The Anti-Federalists: Critics of the Constitution, 1781-1788* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1961), pp. 17-19.

يعني هذا الكلام أن تاريخ العلاقة بين الكتل البرلمانية في بريطانيا وأحزابها مخالف للتمثّل التقليدي لهذه العلاقة. ذلك أن الكتل النيابية سبقت تاريخيًا ظهور الآلات الانتخابية الحزبية. وهو ما يفسّر الحرص الهيكلي للمؤسسات البريطانية على توفير شروط الانضباط الحزبي داخل البرلمان. ذلك أن تلك الأحزاب ما كانت لتنشأ أصلًا لولا حاجة الكتل البرلمانية لها، خاصة حين تكون في الحكم. وبالتالي، لم يكن من الوارد أن تسمح القيادات بالانحراف إلى فكرة التقاء النائب مع ناخبيه؛ أو على الأقل، هي لم تكن لتسمح بذلك على حساب وحدة الكتلة داخل البرلمان. ومن ثم القول المشهور: "لو أن حزبي رشّح حمارًا لكنت صوّت له، لأني أعلم كيف سيصوّت حين يصبح نائبًا في البرلمان"[7].

إن دراسة التاريخ البريطاني يذكّر بخلاصة أساسية كثيرًا ما يتجاهلها دعاة دمقرطة الديمقراطية باسم مُثلها الأصلية[8]، ألا وهي أن الديمقراطية هي أيضًا نظام حكم[9]. بل إنها أساسًا نظام حكم. أي أن الديمقراطية لا تكون إلا كذلك. فهي تتضمن تقييد فعل السلطة بالمنافسة السياسية والمحاسبة الانتخابية، فضلًا عن ضبطها بالقانون[10].

(7) وفي رواية أخرى، قال خنزيرًا. يُنظر:

Robert Trelford McKenzie, *British Political Parties: The Distribution of Power within the Conservative and Labour Parties* (New York: St. Martin's, 1955), p. 5.

(8) ليست دعوات تحقيق المثل في الواقع بجديدة. ويعود أصلها فلسفيًا إلى عقيدة تقول إن الطوباويات هي ممكنات نظرية لا بد من تحويلها إلى ممكنات واقعية. يُنظر على سبيل المثال:

Karl Mannheim, *Ideology and Utopia* (London: Routledge and Kegan Paul, 1936), pp. 173-183.

(9) حول مقابلة مقتضبة بين الديمقراطية كقيم والديمقراطية كنظام حكم، يُنظر: شادية فتحي، "الديمقراطية: منظومة قيمية ونظام للحكم"، **مجلة الديمقراطية**، مج 14، العدد 55 (2014)، ص 78-81.

(10) هناك فرق بين أن تسمح الديمقراطية باعتبارها نظام حكم قائمًا على الحريات مع إمكانية الاحتجاج من جهة، وأن تعرّف على أن الاحتجاج هو أصلها الذي تقوم عليه، كما يذهب إلى ذلك دعاة الديمقراطية الراديكالية. يُنظر مثلًا:

Ernesto Laclau, "Glimpsing the Future," in: Simon Critchley & Oliver Marchart (eds.), *Laclau: A Critical Reader* (London: Routledge, 2004), p. 295.

إن تقييد السلطة هو القاسم المشترك بين الديمقراطية وعلوية القانون. أما الفرق بينهما، فإنه يكمن في كون علوية القانون تقيّد شكلًا، بحيث تضبط الإجراءات التي لا بد من اتباعها والتي تسقط شرعية فعل الدول بمجرد مخالفتها، في حين أن الديمقراطية تقيّد مضمونًا؛ أي أنها تفرض على أصحاب السلطة محاسبة دورية على نتائج اختياراتهم السياسية بحيث لا تكون حكرًا على أقلية متنفذة دون سواها.

يتضمن هذا الكلام حقيقة خفية يفقد من دونها كل معنى. فإذا كانت الديمقراطية نظام حكم، فإن القيود الإجرائية والمضمونية التي تفرضها على أصحاب السلطة لا ينبغي أن تكون متعسفة بحيث يستحيل معها الفعل السياسي. فإذا تعسّفت القيود واستحال الفعل السياسي، لا تنتفي فقط نجاعة السلطة، بل تنتفي أيضًا جدوى المحاسبة المضمونية التي هي أساس الديمقراطية أصلًا. وبطريقة أخرى: لا تكون الديمقراطية إلا باجتماع شرطين، أولهما فعالية السلطة، وثانيهما إمكانية محاسبتها انطلاقًا من نتائج تلك الفعالية. ويأتي الانحراف حين يؤدي الهوس بالديمقراطية إلى تقديم الشرط الأول قربانًا لقداسة الشرط الثاني.

2 – في تكلفة الدخول للسياسة والخروج من الأحزاب

إن اندثار الفعل السياسي الملكي قد أدى في بريطانيا إلى نشأة سيادة البرلمان، التي أدت بدورها إلى تداول على الهيمنة بين الأحزاب الأغلبية فيه. وهو ما أخرج حكومات قوية، تملك سلطة حقيقية، بما يسمح لها بالفعل السياسي بقدر ما يمنعها من التنصل من مسؤوليات نتائجه. ولطالما كانت أولوية الأحزاب ضمان أغلبية مستقرة بعد كل انتخابات. ومن ثم السعي المتواصل لربط مصالح السياسيين بمصالح الحزب منعًا للمغامرات الفردية وللولاءات المحلية. وقد ساهم ذلك في تراجع الثقل السياسي للمصالح الأرستقراطية وفي التخلي عن السياسات الحمائية التي كانت تتمتع بها الفلاحة[11].

(11) William D. Grampp, "How Britain Turned to Free Trade," *The Business History Review*, vol. 61, no. 1 (1987), pp. 86-112.

لم تأتِ هذه المخرجات نتيجة لعقائد مجردة، بل جاءت استجابة للحاجة إلى ممارسة السلطة في سياق متغيّر. إذ كانت الأحزاب تعلم ما تتمتع به الشخصيات الأرستقراطية من تأثير على المستوى المحلي. وهو ما يشجعها أحيانًا على استخدام تلك الواجهة لابتزاز قياداتها الحزبية في المركز. فجاء الرد من خلال هندسة النظام الانتخابي بما من شأنه تحجيم هذه القوة القائمة على الولاءات الشخصية والعلاقات المحلية. إذ وقع توسيع الدوائر الانتخابية بما أضعف نسبيًا أثر الوجاهة الشخصية على التصويت. كما تمّ منح مقعد واحد لكل دائرة بحيث تنحسر قدرة السياسيين على المناورة، خاصة داخل مؤسسات الحزب[12]. ذلك أن المرشحين يعلمون مدى حاجتهم للافتة الحزب ودعمه من أجل الحصول على المرتبة الأولى. وهي الوحيدة المؤهلة للبرلمان. فإذا لم يدركها المرشح، فإنه يخسر كل شيء، بما يجعل مصيره السياسي مرتهنًا إلى حدّ كبير برغبة القيادة في ترشيحه[13].

بفضل مثل هذه الآليات، نجحت الأحزاب البريطانية تاريخيًا في الاستفادة من الوجهات المحلية دون أن تخضع لابتزازها. بل إنها هي التي أخضعت الوجهات الطامحة إلى أداء الأدوار السياسية الكبرى لرؤاها العامة. وحتى إذا حدث عكس ذلك أحيانًا، يكون حدوثه من قبيل الاستثناء لا القاعدة المؤسسة بنيويًا[14].

صحيح أن مخرجات المنافسة السياسية لا تعكس تعددية المجتمع البريطاني. ولكن يعدّل من أثر هذا الحيف كون الأحزاب الكبرى، في بريطانيا كما في غيرها، ليست في الحقيقة مجموعات منسجمة ومتماثلة. هي أقرب إلى

(12) Gary W. Cox, *The Efficient Secret: The Cabinet and the Development of Political Parties in Victorian England* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).

(13) لقد بدا الوعي بهذا الأثر مبكرًا، حتى لدى الناخبين. يُنظر:
William H. Riker, "The Two-Party System and Duverger's Law: An Essay on the History of Political Science," *American Political Science Review*, vol. 76, no. 4 (1982), p. 756.

(14) من أجل أهمية اعتماد الدوائر الأحادية المقعد في فرض الانضباط الحزبي، يُنظر:
Edward Porritt, "Political Corruption in England," *North American Review*, vol. 183, no. 603 (1906), p. 1001.

التحالفات الكبرى بين تيارات متنوعة كثيرًا ما تخترقها تناقضات عميقة. ولكنها تبقى متماسكة سواء أكانت في الحكم أو في المعارضة. وذلك لأن الخروج من الخيمة الجامعة يكاد يعني الخروج من التأثير السياسي. وبالتالي، فالبقاء أولى، والعمل على التغيير من الداخل أجدى.

إن اعتماد دوائر انتخابية بمقعد واحد يجعل تكلفة الدخول في المنافسة السياسية عالية جدًا، والخروج من الأحزاب الكبرى ضربًا من ضروب الانتحار السياسي، إلا إذا استثنينا التنظيمات السياسية المتأصلة محليًا، كالأحزاب الإسكتلندية والإيرلندية التي تساهم تاريخيًا في تعديل الثنائية الحزبية. إذ لا أمل في الانتصار إلا لمن يقدر على إدراك موقع الصدارة. وهو ما يحصر المنافسة بين قوى محدودة، لا تواجه خطر التفتت أو السياحة الحزبية. وعلى من لا يرتضي وجهتها العامة أن يناضل من داخلها من أجل تغييرها بإعادة صياغة تحالفات الداخلية، بعيدًا عن البطولات المشهدية المتمثلة في الاستقالة أو التمرد.

تشترك في هذه العناصر كل الأحزاب. ولكن وسائل فرض الانضباط تكون أكبر حين يكون الحزب في السلطة. إذ يملك الحزب الحاكم وسائل أكثر من المعارضة لإقناع نوّابه بمساندة سياساته. لا غرابة في ذلك، إذ إن الوجود في الحكم يعني الحاجة أكثر من المعارضة للانضباط الحزبي. وأشد الأسلحة ضراوة في هذا الصدد، امتلاك رئيس الحكومة تاريخيًا لزمام الروزنامة الانتخابية. إذ إنه يقدر أن يدعو لانتخابات مبكرة أو أن يهدد بحل البرلمان في حال التمرد على سياساته[15].

تكمن أهمية المثال البريطاني في كونه يذكّر بحقيقة الأحزاب التي كثيرًا ما يجهلها السياسيون، حتى المحنكون منهم. فلإنهم منساقون وراء الحدس، يحسبون أنها منظمات تجمع أشخاصًا متوافقين. والحقيقة أنها عادة ما تكون أقرب إلى الجمع بين المتخالفين المضطرين للعمل المشترك وفق تقاليد معلومة أو أعراف مشهورة أو قواعد مضبوطة.

(15) John D. Huber, "The Vote of Confidence in Parliamentary Democracies," *American Political Science Review*, vol. 90, no. 2 (1996), pp. 269-282.

في سياق كهذا، يميل العرض السياسي للوضوح، بما يخدم الناخبين، وخاصة منهم أولئك الذين يستخدمون حقَّهم الطبيعي في عدم الاهتمام اليومي بالسياسة. إذ لا تنفجر الأحزاب لمجرد صراعات شخصية أو خلافات عقدية. ولا تتراكم العناوين الغامضة دون مضمون متكامل أو تمايز مفهوم. ويأتي وضوح العرض السياسي أيضًا من حاجة الأحزاب الكبرى إلى التعاطي مع أكثر قدر ممكن من القضايا في الوقت نفسه. قد يبدو هذا الكلام متناقضًا مع المنطق. إذ إن البساطة تفترض تناول القضايا منفصلة. والحقيقة أن تناولها كذلك يدفع لانتشار ما يمكن التعبير عنه بأحزاب القضية الواحدة، كحماية البيئة أو مكافحة الفساد أو حتى تحرير استهلاك المخدرات. بالنسبة لهذه الأحزاب، يكون عرضها السياسي واضحًا إذا ما أخذت قضيتها الأساسية منفردة أو في صيغة شعارات عامة. وهذه الأحزاب تحبّذ ذلك لأنها نادرًا ما تفصح عن تبعات ما تقترحه من دفاع شرس عن قضيتها على باقي القضايا. ومن ذلك ما يمكن أن تتسبب فيه سياسات حفظ البيئة من ضرر لقطاعات اقتصادية ملوثة كقطاع المناجم.

في حال تعدد الأحزاب الأحادية الرهان، يصبح العرض السياسي متكوّنًا من مجموع القضايا المطروحة كلّ على حدة. وذاك ما يجعل العرض السياسي في مجمله شديد التعقيد والغموض. ويتحول النقاش العام إلى الفوضى والتقارع. إذ إن كل طرف يتّهم غيره برؤية الحياة من زاوية أحادية وبالتعاطي مع السياسة كوسيلة لتفريغ المكبوتات، كلّ حسب هواه.

ذاك بالتحديد ما نجحت الحياة السياسية البريطانية عمومًا في تجنبه على اعتبار أن هندستها الانتخابية تفرض على الأحزاب التعاطي مع أكبر قدر ممكن من القضايا. فمن دون ذلك لا أمل في إقناع ما يكفي من الناخبين لتحقيق الفوز. صحيح أن النتيجة تكون برامج مركبة تتضمن تحكيمًا عسيرًا بين خيارات صعبة[16]. ولكن المشهد السياسي العام يقتصر عادة على عدد محدود من

---

(16) من أجل مثال آخر يتعلق بتطبيق هذا النموذج في نيوزيلندا، يُنظر:
Les Cleveland, "The Mass Media," in: Howard R. Penniman (ed.), *New Zealand at the Polls: The General Election of 1978* (Washington, DC: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1980), p. 186.

البرامج التي يختار الناخبون من بينها وفق ما يعتقدون أنه أقرب للمصلحة أو للمبادئ. واختيارهم يعطي أصحاب البرنامج الفائز فرصة تنفيذه، بما يقتضيه ذلك من متسع للوقت وتحكم في الروزنامة وآليات تنفيذية. ولكنه يحملهم في الوقت نفسه مسؤولية نتائجه.

3 – الحزب المنهزم: بين دور المعارضة ووظيفة المشاركة في الحكم

في المقابل، تنشأ على أساس البرنامج الذي لم يحظ بقبول الناخبين في الانتخابات معارضة صلبة وعقلانية. وهي تتكون من نوّاب القوة الحزبية التي فشلت في الحصول على الأغلبية. وفي حين تتركّز لدى الحكومة وسائل السلطة، تتوفّر لدى المعارضة محفّزات المقاومة العقلانية. أي أنها لا تعارض من أجل المعارضة، كما تفعل ذلك الأحزاب الصغرى التي لا طموح عندها في الحكم ولا رغبة لديها إلا في استخدام منصة البرلمان من أجل البقاء في المشهد. أما المعارضة البريطانية، فيتمثل دورها في مساءلة أصحاب السلطة بغاية كشف الانحرافات والتنديد بالوعود الانتخابية الزائفة وتقييم السياسات الخاطئة، مع اقتراح ما من شأنه تقويمها[17]؛ دون أن ينفي كل ذلك إمكانية موافقة الحكومة حين الأداء الحسن والإشادة بالسياسات عند تحقق المصلحة[18].

يقال: إن دور المعارضة أن تعارض. لو كان الأمر بهذه البساطة، لسهلت ممارسة السياسة. ويكفي أن تدفع بهذا المنطق قليلًا إلى أقصاه كي يتضح عبثه. لو اقتصر دور المعارضة على المعارضة، لاضطر المعارض إلى أن ينفي الحقيقة لمجرد أن هويته تفرض عليه أن يعارض. فإذا قيل له مثلًا: إن الأرض كروية، كان عليه أن يقول كلا. وفي ذلك تتفيه للسياسة، وسببه الخلط بين الدور والوظيفة.

---

(17) Ivor Jennings, *The British Constitution* (London: Cambridge University Press, 1941), p. 86.

(18) لقد ظهرت المعارضة تاريخيًا لتؤدي هذا الدور تحديدًا. ولئن كانت تؤدّيه سابقًا لصالح الملك، فإنها تقوم به في الديمقراطية لصالح الناخبين.

Linda Colley, *In Defiance of Oligarchy: The Tory Party, 1714-1760* (Cambridge: Cambridge University Press, 1982), p. 49.

لئن كان دور المعارضة جزءًا من وظيفة المعارضة، فإن الوظيفة أكبر منه، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن ترةً إليه أو تختصر فيه.

ومن أهم أدوار المعارضة الأخرى أن تستخدم مكوناتها كل الوسائل المتاحة لديها من أجل التأثير في القرار السياسي بحيث يقترب قدر الإمكان من برنامجها الانتخابي أو من القيم والمصالح التي تمثلها. بهذه الطريقة، يمكن الاقتراب من تمثيل عموم الشعب دون الوقوع في طغيان الأغلبية، ولا في إقصاء الأقلية[19]. وفي بريطانيا تحديدًا، تعتبر المعارضة جزءًا من منظومة الحكم. إذ عادة ما تمارسها قوة سياسية رئيسة تتميز بأنها لا تملك إلا منصة البرلمان وجزءًا من سلطة التشريع. أي أنها تختلف عن القوة السياسية التي تدير الحكم بأنها لا تملك سلطة الإدارة وأدواتها التنفيذية. بمعنى أن المعارضة تشترك مع باقي القوى السياسية في خصائص كثيرة تبعدها عن مجرد ردّات الفعل السلبية التي تتضمنها الفكرة التبسيطية التي تختصر المعارضة في دور المعارضة، فتسجنها وتحرم أنصارها من إمكانية الاستفادة من وجودها في السلطة التشريعية.

دليل ذلك في البرلمان البريطاني أن المعارضة تعمل باعتبارها "حكومة ظل"[20]. فهي تملك تشكيلة حكومية مفصّلة بجلس أعضاؤها إلى جانب أعضاء الحكومة في الصف الأول. وهو ما يجعل الحزب الذي يتولّى هذه الوظيفة الديمقراطية الجوهرية والمعقّدة جاهزًا لاستلام السلطة. ونجاحه في إقناع الناخبين بأنه أجدر من الحكومة على تحمل المسؤوليات هو سبيله لدعم ثقة الناس في قدرته على تحمّل أعباء السلطة التنفيذية في المستقبل. وبطريقة أخرى: إن هندسة نظام الحكم في بريطانيا إنما وضعت لكي تكون المسؤولية،

(19) تلك هي مخاطر العهد الديمقراطي حسب الفلاسفة الليبراليين. يُنظر مثلًا:
Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, vol.1 (New York: Doubleday, 1969), pp. 12-13.

(20) حول التطور التاريخي لوظيفة المعارضة في المنظومة البريطانية، يُنظر:
Archibald S. Foord, *His Majesty's Opposition, 1714-1830* (London: Clarendon, 1964).

لا انعدامها، هي الطريق إلى السلطة[21]. وسبب ذلك أن الديمقراطية فيها لم تأتِ تاريخيًا لتحقيق قيم مجردة. بل جاءت لتجعل ممارسة السلطة تستمرّ دون أن تكون في تعارض صارخ مع تلك القيم.

يكمن جوهر الأحزاب البريطانية تاريخيًا في كتلتها البرلمانية[22]. وهي ميزة تفرض على الديمقراطية البريطانية أن تكون أولويتها ضمان استقرار السلطة، كي تأتي بعد ذلك باقي شروط الحكم الديمقراطي. وهي ثلاثة: المشاركة والتمثيل والمحاسبة. وتكمن الصعوبة في أن المتأمل في هذه التجربة المرجعية من خارجها أقدر على رؤية الأبعاد التي تظهر وقت الانتخابات منه على التعرف إلى غيرها. وهو ما من شأنه أن يبثّ الاعتقاد بأن الحدث الانتخابي هو جوهر الديمقراطية البريطانية باعتبارها سعيًا لتحقيق سلطة الشعب.

حين يسود مثل هذا الاعتقاد الخاطئ، تختفي كل محاسن النموذج البريطاني، بما يجعله محتاجًا للدمقرطة. فالمشاركة دورية ومرتبطة بالانتخابات، بل ويتحكم في رزنامتها الحزب الحاكم. والتمثيلية مختلّة بحكم النظام الانتخابي الأغلبي، وما يتسبب فيه من هوّة تفصل بين نسب التصويت الشعبي ونسب المقاعد التي يحصل عليها كل طرف. والمحاسبة ضعيفة بحكم اقتصارها على خسارة الانتخابات. إذا كانت سلطة الشعب هي غاية الديمقراطية، فأين المشاركة الشعبية والتشاركية في اتخاذ القرار؟[23] وماذا عن عدالة التمثيل النيابي والتعددية الحزبية داخل البرلمان؟ وكيف تقف المحاسبة عند مجرد خسارة الانتخابات؟

لم تكن هذه الأسئلة في يوم من الأيام غائبة عن التجربة الديمقراطية البريطانية وعن أذهان أصحابها. ولكن طرحها لم يكن ملحًا. وهو العنصر الذي

---

(21) Jennings, *The British Constitution*, p. 52.

(22) Robert Trelford McKenzie, "Power in British Political Parties," *British Journal of Sociology*, vol. 6, no. 2 (1955), pp. 123-132.

(23) حسن علي إبراهيم الفلاحي، "الديمقراطية والإعلام والاتصال: دراسة في العلاقة بين الديمقراطية والإعلام وطبيعة الإعلام الديمقراطي ووظائفه"، رسالة دكتوراه، كلية الإعلام، الجامعة العراقية، بغداد، 2014، ص 30.

قد بدأ يتغير بسرعة ملفتة للانتباه تحت ضغط الأزمات وأيديولوجيا الدمقرطة التي لا يرى دعاتها، بطبيعة الحال، في النموذج البريطاني ما يحقق مبادئ الديمقراطية كما يتمثلونها انطلاقًا من مبادئ مجردة. ولئن بدت هذه المبادئ مغرية حين تأتي في شكل شعارات عامة، فإن قطيعتها مع الواقع تغذّي غموضها وما يحيط بها من لبس وارتباك وما ينجر عن اتباعها، بلا تدبّر، من انحرافات ونتائج عكسية.

4 – انحسار سيادة البرلمان

لم تنشأ الديمقراطية البريطانية لحسم ثورة أو لتحقيق غاياتها. بل إنها تطورت بالأساس من أجل تجنبها. أي أن منظومة الحكم فيها قد تأقلمت تدريجيًا بفعل الضرورة، دون غاية نهائية أو مثل كلية. وهي حقيقة لا تزال رواسبها واضحة من خلال ضعف اهتمام البريطانيين بالمسائل الدستورية. فعلى عكس الأميركيين والفرنسيين، لم يبال البريطانيون، إلا قليلًا، بالإجراءات التي تحكم عمل السلطة. ما كان يهمهم أكثر هو فحوى السياسات التي تتمخض عن ممارستها.

ذاك سرّ مرونة منظومة الحكم البريطاني[24]. إذ يفسّر نشأة هذا النموذج من الديمقراطية وتطوره من دون دستور مكتوب؛ أو بطريق أدق: من دون مجلة دستورية مجمّعة بين دفتين. إذ تكفي الأعراف الديمقراطية والقوانين البرلمانية ما دامت تعبّر عن إرادة الشعب عبر ممثليه، وما دامت تتأقلم مع تطور الضمير الجمعي العام وبناه الاجتماعية التحتية وما يرتبط بها من مصالح. يلخص والتر

(24) لا شك أن الأنظمة البرلمانية، على تقلباتها السياسية، أكثر مرونة من الأنظمة الرئاسية لأن أزماتها السياسية مرتبطة بكيفية تشكيل حكومة من داخل مؤسسة تنتمي لها قوى عديدة. وذلك على عكس النظام الرئاسي الذي يوحي بالاستقرار لأن مؤسسة الرئاسة تكون خاضعة للون سياسي واحد، هو لون الرئيس. ولكن تكلفة هذا الاستقرار الظاهر أنه، في حال حدوث الأزمة، يكون من الصعب تجاوزها بالحلول الوسطى، بما يدخل كل عناصر نظام الحكم في الأزمة. يُنظر:
Juan J. Linz, "The Perils of Presidentialism," in: Arend Lijphart (ed.), *Parliamentary versus Presidential Government* (Oxford: Oxford University Press, 1992), pp. 122-124.

باغوت، صاحب كتاب مشهور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحت عنوان **الدستور الإنكليزي**، هذا المسار، فيقول: إن دستورًا لا يتغيّر، كما هو الحال مع الدستور البريطاني، هو أشبه بشيخ يرتدي، بكل فخر، ملابسه وفق عادات شبابه. ما تراه من ظاهره متشابه. أما باطنه الذي لا تراه، فهو مختلف تمامًا[25].

لقد بدأ الوضع يتغير. إذ يشهد التقليد البريطاني المتجاهل للإجراءات الدستورية تراجعًا واضحًا ومتصاعدًا. إذ إن بريطانيا، ورغم ضعف تقاليديها الثورية، لم تسلم من موجة الدمقرطة العارمة وما أصبحت تمثّله من تحديات لمنظومة الديمقراطية التمثيلية ولمبدأ سيادة البرلمان. ودليل ذلك كثرة التغييرات الدستورية التي شهدتها مؤسساتها، خاصة بعد انضمامها للمجموعة الأوروبية عام 1973. فبعد الدعوة إلى أول استفتاء شعبي في تاريخ البلد عام 1975 من أجل تأكيد الالتزام الأوروبي لبريطانيا، بلغت هذه المسيرة أوجها باستفتاء 2016 الذي حسم لفائدة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وبين هذا وذاك، تعددت الاستفتاءات والإصلاحات الإجرائية والتعديلات الشكلية. صحيح أن أكثرها جاء في ارتباط بالتجربة الأوروبية، ولكنها أحدثت سوابق من شأنها توجيه التقاليد السياسية البريطانية بعيدًا عن البراغماتية، وشطر المثالية الدستورية. ومن بين هذه التحويرات تبني قانون حقوق الإنسان الذي مررته حكومة توني بلير العمالية عام 1998، ليدخل حيّز التنفيذ بعد ذلك عام 2000، وما ارتبط به من رقابة قضائية لدستورية القوانين وللسياسات العمومية. وقد كانت هذه الرقابة نسبية ومحدودة بحكم أن المحكمة العليا في بريطانيا، على خلاف نظيرتها الأميركية، ليست مخولة أن تنقض التشريعات، بما أن صلاحياتها تقتصر على إمكانية الإعلان عن تضارب بين التشريعات البرلمانية من جهة، وقانون حقوق الإنسان من جهة أخرى. ثم يفترض أن يسعى البرلمان لتعديلها وفق هذا الإطار القانوني العام.

(25) لا ينبغي فهم هذا الكلام على أساس النقد. إذ إنه جاء في معرض إشادة بالدستور البريطاني وقدرته على التأقلم. يُنظر:
William Bagehot, *The English Constitution* (London: Chapman & Hall, 1867).

تلك محاولة للتوفيق بين مبدأين متناقضين: سيادة البرلمان من جهة، وعلويّة القوانين الأساسية من جهة أخرى. وتقوم هذه المحاولة على الاعتقاد الضمني باشتراك النخب البريطانية، وخاصة منها السياسية والقضائية، في فهمها لحقوق الإنسان وتمثلها لها واحترامها إياها. أي أن البرلمان لن يخرق قانون حقوق الإنسان مبدئيًا. وإذا فعل، فلن يكون ذلك إلا سهوًا. ولذا، يكفي التنبيه القضائي لعودة الأمور إلى مجاريها، دون حاجة إلى الذهاب إلى حدّ تجريد هذه المؤسسة العريقة من سيادتها.

لقد جاءت أكثر التعديلات الدستورية التي شهدتها بريطانيا خلال العقود الأخيرة نتيجة لتسرّب الهوس بدمقرطة الإجراءات خصوصًا، ودمقرطة الديمقراطية عمومًا، وذلك إما بتحصينها من التعسّف أو بتقريبها من إرادة الشعب في أبعادها المحلية أو التشاركية، بل وحتى المباشرة كما هو الحال مع الاستفتاء وما يمنحه من فرصة للحسم من خارج البرلمان. ومن أبرز التعديلات المقصودة هنا اعتماد اللامركزية في علاقة لندن ببلاد الغال واسكتلندا وإيرلندا، بما قرّب النموذج البريطاني من الفدرالية الأميركية. كما أن تبني قانون حقوق الإنسان قد قرّب التجربة البريطانية أيضًا من الديمقراطيات العادية، ذات الدساتير المكتوبة التي تضمن الحقوق والحريات، تجنبًا لما كان جيمس ماديسون، أبو الدستور الأميركي، يراه من خطورة في الممارسات الديمقراطية، ومن أبرزها الانحراف إلى دكتاتورية الأغلبية، بما يعنيه ذلك من قمع للأقليات أو تضييق على الأفراد[26].

لا يعني ذلك أن بريطانيا قبل قانون حقوق الإنسان كانت بدون حقوق. ولكنها حقوق نشأت استقرائيًا من خلال الممارسات السياسية والقانونية. أي أنها حقوق نابعة من إرادة الشعب التي يعبّر عنها عبر ممثليه. أما مع قانون حقوق الإنسان، فقد أصبح بالإمكان اعتماد منهج استنباطي بحكم الانطلاق من مبادئ عامة، تكون مقدّمات لخلاصات خاصة.

(26) Alexander Hamilton, James Madison & John Jay, *The Federalist Papers* (New Haven: Yale University Press, 2009), pp. 251-255.

الشاهد من هذه التغييرات أن مبدأ سيادة البرلمان قد بدأ يتراجع. وهو يبدو محاصرًا من فوقه ومن أسفل منه. إذ تقترب بريطانيا تدريجيًا من وضع مجلة دستورية تمثل قانونًا أساسيًا أعلى مدعومًا بسلطة قضائية تتمتع بحق نقض القوانين. كما تقترب من الفدرالية التي يحتاج تركيزها إلى حكم يفصل ما بين السلطات المحلية والوطنية في حال تنازعها. وذاك من أدوار المحكمة العليا في الأنظمة الفدرالية. ولئن كانت هذه الوجهة مرفوضة لدى الكثيرين على أساس عراقة مبدأ سيادة البرلمان، فإن هذه الحجة قد تنقلب على نفسها. إذ إنها تعتمد في أساسها على كون سيادة البرلمان هي التعبير الأمثل عن سيادة الشعب. وهو ما أصبح محلّ خلاف جلي ومساءلة ملحّة.

5 - إشكالية الاستقرار السياسي في ظل سيادة البرلمان

رغم كل التغييرات التي سبق ذكرها، تبقى خصائص النموذج البريطاني متميّزة عن غيرها من التجارب. إنها خصائص نابعة من غياب لحظة الميلاد في تاريخها الدستوري. فهو لم يبدأ، لا بالمعنى الأميركي بعد حرب استقلال ضد قوة استعمارية، ولا بالمعنى الفرنسي بعد ثورة شعبية على نظام قديم. فمثل هذه الحالات المنشئة تقنع المجتمعات بضرورة إعادة تعريف نفسها من خلال الكتابة الجماعية لعقد محدد وموقّع، لا يؤسّس لقيم مشتركة وإجراءات معلومة فحسب، بل إنه يمثّل في كثير من الأحيان وثيقة إنشاء الأمة وتجسيد الشعب الذي يشكّلها. وكأن القطيعة التي تحدثها الثورات مع الماضي تجعل المجموعة تجهل ماهيتها. فهي لا تعلم من هي أو ما هي. وتلك حالة انسيابية يصعب التحكم فيها. فتكون كتابة الدساتير إجابة استثنائية لحالة استثنائية، وذلك من أجل إعادة إنشاء الدولة أو إعادة إضفاء الشرعية على مؤسساتها. وفي ذلك أيضًا استجابة للخطورة التي تفرضها الانسيابية وتجنب لانحرافاتها[27].

---

(27) إن وجود الدولة شرط مسبق لقيام الديمقراطية. يُنظر مثلًا:
Juan J. Linz & Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1996), p. 7.

يبقى الدستور الأميركي المثال الأبرز في هذا السياق. فقد جاء لإنشاء سيادة الشعب الأميركي. صحيح أنه ينظم السلطات. ولكن هذا الدور الإجرائي لا يمكنه بأي حال من الأحوال تفسير سرّ القداسة التي يتمتّع بها دستور تجاوز عمره القرنين، مع عسر في تنقيحه يجعله في كثير من الأحيان في قطيعة مع واقعه. تعود هذه القداسة لفعل إنشاء إرادة الشعب وتكريس سيادته.

ولفهم هذا البعد لا بد من التذكير بأن الدستور الأميركي قد كتب بعد ثورة اعتبرت أن سلطة البرلمان البريطاني، الذي كان المستعمرون الأميركان يدينون له بالولاء قبل الاستقلال، قد أدت إلى مخالفة الحقوق الأساسية للمواطنين. أي أن سيادة البرلمان لم تكن ضامنًا لسيادة الشعب ولاحترام حقوقه. ولذا، جاء الدستور ليقوم في المنظومة الأميركية مقام السلطة التشريعية في المنظومة البريطانية كرمز لسيادة الشعب. وهو ما يعني أن الديمقراطية الأميركية كانت أقرب في تأسيسها وتطورها للعدالة بمعناها القانوني الإجرائي منها لمعناها المضموني. فدور الدستور الأول منع السلطة من التعدي على الحقوق الأساسية، حتى إذا أدى ذلك إلى منعها من وسائل الفعل السياسي. والخوف من الفعل الموجب من السلطة التشريعية هو الذي يفسر الدور السالب للمحكمة العليا، والذي يظهر، كما ذكرنا آنفًا، من خلال امتلاكها لحق مراجعة دستورية القوانين في الحياة السياسية الأميركية، في قطيعة واضحة مع مبدأ سيادة البرلمان في بريطانيا.

وفي المقابل، جاءت الديمقراطية البريطانية في تواصل مع نظامها الملكي القديم. إذ إن البرلمان قد استطاع تدريجيًا انتزاع كل صلاحيات المَلك. أما المراحل المختلفة التي شهدتها بريطانيا من تقاسم للسلطة بين الطرفين، فهي لم تكن إلا تمهيدًا لنقلها التام من المَلك إلى البرلمان. وهو ما يفسر غياب مفهوم الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في المؤسسات البريطانية. فالحكومة نابعة من البرلمان، ورئيسها نائب فيه. ويعني مبدأ سيادة البرلمان اختصار الدستور البريطاني في كلمات بسيطة: ما سنّه البرلمان، فهو قانون البلاد، بل ودستورها، لا معقب له. ومن ثم، فلا حاجة لمجلة دستورية تنافس البرلمان في سيادته.

إن غياب أي قانون أساسي في بريطانيا يعني غياب أي إجراءات استثنائية تؤدي إلى تعديله، فضلًا عن غياب أي مبادئ غير قابلة للتعديل، كما هو الحال في أغلب الدساتير. ومن بينها في الدستور الألماني منع تعديل مواده المتعلقة بالنظام الفدرالي وبالحريات. ولئن عبّرت هذه المبادئ الدستورية عن خوف ألماني دفين من تكرار التجربة النازية[28]، فإن غيابها في بريطانيا يشير إلى اطمئنان تاريخي لاستحالة مثل تلك التجاوزات ضمن الإطار الدستوري البريطاني. أي أن البريطانيين قد نجحوا تاريخيًا في الجمع بين الديمقراطية من جهة، والحاجة إلى احتكار السلطة في مؤسسة البرلمان من جهة أخرى.

تستند هذه الطمأنينة إلى تقاسم زماني للسلطة بين حكومة اليوم ومعارضتها، أو بين حكومة الغد وسلطة اليوم. بطريقة أخرى: يمكن الأغلبية في بريطانيا نظريًا أن تفعل ما تريد. ولكنها تعلم أن إرادتها محاطة بخطوط حمر، لا على الصعيد الإجرائي العرفي فحسب، ولكن أيضًا على المستوى المضموني. وتجاوزها يعني الاستعداد لخسارة الحكم. ولعل التغييرات الدستورية العددية التي أجرتها حكومات ما بعد 1997 كانت ناجمة عن استقرار حكومي استثنائي دام ثمانية عشر عامًا مع حزب المحافظين، تلاه استقرار ثان استمر ثلاثة عشر عامًا مع حزب العمّال. وتعيش بريطانيا منذ عام 2010 تحت حكم حزب المحافظين مرحلة ثالثة من الاستقرار، بمعنى غياب تداول السلطة. في هذه الحالة، تصبح أبرز آلية لتقاسم السلطة، وهي تداولها، في حالة عطالة نسبية. وهو ما يشجّع من هو خارجها على المطالبة بقيود إضافية عليها وعلى سيادة البرلمان معها.

لعل أنصار حزب العمّال بقيادة توني بلير قد اعتبروا في التسعينيات أن تجربة مارغريت ثاتشر قد شهدت تجاوزات لما كانوا يعتبرونها خطوطًا حمرًا. ورغم ذلك، فإن الناخبين ظلوا يجددون ثقتهم في حزب المحافظين، خاصة في ظل تراجع حجم القواعد الشعبية التي يعتمد عليها حزب العمّال. وعلى هذا

(28) حول حساسية المسألة النازية في الذاكرة الألمانية، يُنظر: خالد طحطح، "الإستغرافيا الألمانية وعقدة النازية"، **أسطور**، العدد 4 (تموز/ يوليو 2016)، ص 98.

الأساس، اقتنعت بعض قيادات حزب العمّال بضرورة إصلاح الدستور، على اعتبار أن مضمون سياسات تاتشر لم يؤذ إلى خساراتها السلطة. أي أن التخلي النسبي عن تقاليد الدستور البريطاني وما يتميّز به هذا النموذج من تجاهل للتعقيدات الإجرائية قد جاء استجابة للاعتبارات السياسية التي حكمت العلاقة بين المحافظين والعمال منذ 1979؛ علاقة عبدت الطريق أمام تسرّب الهوس الجماعي بالمغرطة. وهي موجة تميّزت بشكلانيتها الشديدة، معتبرة أن المخرجات السياسية هي نتيجة للنظام السياسي، أي لقواعد اللعبة ولإجراءاتها. ومن ذلك أن توني بلير، قبل انتخابه عام 1997، قد ذهب إلى حدّ اقتراح تعديل القانون الانتخابي من أجل اعتماد قانون يقوم على النسبية، على أمل أن يؤدي مثل هذا التغيير إلى عودة حزب العمال إلى السلطة، على الأقل عن طريق حكومات ائتلافية مع الحزب الثالث، أي حزب الليبراليين الديمقراطيين الذي يعتبر المتضرر الأكبر من النظام الانتخابي الأغلبي ذي المقعد الواحد في الدائرة الواحدة[29]. وبطبيعة الحال، تجاهل توني بلير هذا المقترح ما إن فاز بأغلبية كبيرة بفضل هذا النظام الانتخابي عام 1997[30]. ولعل حزب العمّال ينتهي بالندم على إضاعة تلك الفرصة إن استمرّ غيابه الحالي عن السلطة.

6 – سيادة الشعب لنجدة سيادة البرلمان

من الواضح أن قوى سياسية عديدة في بريطانيا قد بدأت تشعر بأن البلد يحتاج لقوانين عليا تكون عبارة عن وتد تُشد إليه إرادة المشرّع. المشكلة أن هذا الشعور قد وَجدَ في الاتحاد الأوروبي حليفًا موضوعيًا. إذ إن تبني قانون حقوق الإنسان، الذي أتى وفق روح العهد الأوروبي لحقوق الإنسان، قد بدأ عمليًا في تجريد البرلمان من سيادته. وقد بدا ذلك منذ الوهلة الأولى من خلال إشكالية التعاطي مع الإرهاب وقضايا الهجرة واللجوء. وأمام الصعوبة السياسية التي تطرحها هذه التحديات، شعر بعض البريطانيين بالتناقض بين المسؤولية

(29) Thomas Palfrey, "A Mathematical Proof of Duverger's Law," in: Peter C. Ordeshook (ed.), *Models of Strategic Choice in Politics* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1989), pp. 69-92.

(30) Anthony King, *The British Constitution* (New York: Oxford University Press, 2007), p. 272.

التي يتحملها السياسيون المنتخبون من أجل التعاطي الناجح مع مثل هذه المسائل من جهة، وبين القيود التي يفرضها هذا القانون ذو النزعة المثالية عليهم من جهة أخرى. ولم يتردد البعض في اعتباره أداة لدعم الإرهاب وحماية الإرهابيين، أو في تقديمه على أنه وسيلة الاتحاد الأوروبي لفتح باب الهجرة على مصرعيه إلى بريطانيا.

إننا إزاء مثال متميز للتضارب الممكن بين مبدأي إرادة الشعب وعلوية القانون. يمكن أن نفهم مصدر هذا التضارب سياسيًا من خلال اعتراف المشرع البريطاني بوجود جماعات غير ممثلة في البرلمان وغير مؤثرة في صنع القرار، إما لصغر حجمها وإما لقلة حيلتها. بل إن في كل المجتمعات جماعات تكون محلّ ازدراء وكراهية من الأغلبية الساحقة. قد يكون ذلك بغير مبرر، كما هو الحال مع بعض الأقليات المهمشة. ولكن قد يكون أيضًا مبررًا، كما في حالة المتهمين بالإرهاب[31]. إذا كان للقانون علوية، فإنه لا يستثني أولئك ولا هؤلاء. فالقانون لا يوضع لا للأقوياء ولا للأغلبية ولا للمستضعفين. إنه يوضع للجميع. وليس البرلمان مؤهلًا دائمًا لتمثيل الجميع. وبطريقة أخرى: يقع عبء الدفاع عن الذين لا يملكون الحد الأدنى من التأثير السياسي، على القضاة باعتبارهم منفذين للقانون وغير معنيين بالمنافسة السياسية والحشد الانتخابي، لا على البرلمانيين باعتبارهم واضعين للقانون ومرتهنين لنتائج الانتخابات. وليس للقضاة إلى ذلك من سبيل إلا بوجود مبادئ دستورية تتجاوز قدرة المشرّع وتقيّد من حريته.

ولئن كان في إبعاد الحقوق والحريات عن المنافسة السياسية ما قد يغري، فإن فيه مخاطر. والوعي بهذا أو الحساسية إزاءها أشدّ في بريطانيا مما هي عليه في غيرها، وذلك بحكم تقاليد سيادة البرلمان في تاريخها. إذ إن القضاة ليسوا

(31) حول إشكالية الإرهاب في البلدان الغربية، يُنظر: فرايزر إيغرتون، **الجهاد في الغرب: صعود السلفية المقاتلة**، ترجمة فادي ملحم (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017). يمكن أيضًا الإطلاع على عرض مختصر ومفيد لهذا الكتاب بقلم: أحمد عز الدين أسعد، "مراجعة كتاب **الجهاد في الغرب: صعود السلفية المقاتلة**"، **عمران**، العدد 25 (صيف 2018)، ص 189–194.

مؤهلين في أكثر الأحيان للحسم في الأولويات الاقتصادية والاجتماعية. وانطلاقهم من مبادئ مجردة ذات طبيعة مطلقة قد يضعهم في تناقض مع مبدأ المصلحة الذي لا يتحقق إلا سياقيًا ومن خلال منهج استقرائي. مثال ذلك ما يؤسسه دستور جنوب أفريقيا من حق في السكن. ما معنى ذلك سياسيًا؟ وهل يستطيع القضاة أن يقدّروا تكلفة السياسات المرتبطة بالسكن ونتائجها؟ حتى وإن استطاعوا، فإن ذلك يكون بالتأكيد على حساب اختصاصهم القانوني. ولا ننسى أن القضاة ليسوا المرجع النهائي في المجتمع لإنهم معصومون بالفعل. فالعكس هو الصحيح. إن سلطة القضاة تقوم على عقيدة اجتماعية ترمي إلى تنظيم الحياة العامة. فنفرض، من بين مبادئها الأساسية، أن يتعامل الجميع مع القضاء على أساس العصمة فقط لأنه يمثّل المرجع النهائي للحكم.

هنا لا بد لدارس النظام السياسي البريطاني أن يطرح السؤال التالي: ما هو مصدر مبدأ سيادة البرلمان؟ أهو فقط نتاج لمسار سياسي تاريخي استطاع من خلاله البرلمان انتزاع السلطات الملكيّة المطلقة تدريجيًا بمعزل عن الإطار القانوني العام؟ أم أن هذا المبدأ يعبّر أيضًا عن التقاليد القانونية البريطانية؟ إذا كان مصدر سيادة البرلمان سياسيًا محضًا، فإن للقضاة أن يعملوا على تقليصه أو حتى تعويضه بسيادة قضائية. ولكن ذلك لا يكون شرعيًا إلا في إطار مسار سياسي يقتعون من خلاله الشعب وممثليه بالحاجة للتغيير. أي أن عليهم أن يبدأوا من حيث توقّف البرلمان في انتزاع الصلاحيات من الملك. وهذا التأويل يضع القضاة في حرج كبير لإنهم لا يملكون الوسائل السياسية لاتباع هذا المنهج.

أما إذا كان مصدر سيادة البرلمان ذا صبغة قانونية أيضًا، فإن التقاليد القضائية البريطانية تتطور، وبالتالي يمكن التراجع عن هذا المبدأ من دون هذا المسار السياسي. ذاك ما كان سيحصل بالتأكيد لو أن بريطانيا لم تغادر الاتحاد الأوروبي. ولا يعني خروجها أن هذا الاحتمال لم يعد مطروحًا. لقد أمسى فقط غير ضروري.

أمام تراجع سيادة البرلمان، تعددت ردّات الفعل المضادة من قبل كثير من السياسيين الذين اعتبروا أن في التشريعات المفروضة على بريطانيا بحكم

التزاماتها الأوروبية تجاوزًا لإرادة الشعب. وفي الحقيقة، لم يكن بالإمكان اعتماد الحجة الدستورية الأميركية أو الألمانية التي تقول بأن القوانين العليا هي التزام مسبق لضمان وفاء السلطة التشريعية لسيادة الشعب. فالدستور الأميركي مثلًا ليس مفروضًا من بيروقراطية أجنبية. إنه اختيار من ضمير قديم، يعتبر الكثيرون أنه لا يزال حيًّا.

هو اختيار يهدف إلى تقييد إرادة المشرع كما قيّد أوليس نفسه وصم آذان بحارته في الأسطورة الإغريقية المشهورة. إذ تحكي الأوديسة أن أوليس، أراد الاستماع لغناء عرائس البحر. ولمّا كان قد علم أن أصواتها تغري كي تسوق البحارة إلى حتفهم، التجأ إلى ملء آذان بحارته بالشمع، وإلى تكبيل حركته بالخشب والحبال، كي يسمع غناء عرائس البحر دون أن ينقاد إلى إغرائها. وكذلك علوية القانون، تجعل السياسيين يستمعون إلى إغراء المشاعر السلبية، مشروعًا كان مصدرها أم غير مشروع، ولكنهم يجانبونها لإنهم يعلمون أن ليس للاستجابة إلى إغوائها من سبيل.

أما الديمقراطية البريطانية، فقد شقّت عباب البحر من دون واط ولا شمع ولا حبال. هي فقط بوصلة إرادة الشعب التي يعبّر عنها من خلال سيادة البرلمان. وحين بدأ تقييدها بتبني قانون حقوق الإنسان مثلًا، جاءت ردّات الفعل السلبية، لا رفضًا لمحتوى القانون، ولكن تأكيدًا لحرية البرلمان وأولوية سيادته. وقد مهّد ذلك للشرخ الذي كبر بين الجزيرة والقارة، والذي أدى في شهر كانون الثاني/يناير من عام 2020 إلى مغادرة لندن الاتحاد الأوروبي. وتلك من أدلة خصوصية الديمقراطية البريطانية التي لم تكن لتقبل بالباطر الذي يشلّ حركة السفن، ولا بالشمع والقيود التي تحكم قدر السفن، خاصة إذا كانت هذه العقبات توحي بأنها مفروضة من الخارج. وقد كانت تلك من الأسباب التي أدّت إلى نهاية التجربة الأوروبية بعد استفتاء 2016.

ولكن قد يكون العلاج أخطر من المرض على مبدأ سيادة البرلمان. إذ نلاحظ هنا أن الاستفتاء قد جاء ردًّا على ما اعتبر هيمنة بيروقراطية من مؤسسات بروكسل، وتغوّلًا لما يفترض أنه الحكمة الأوروبية على حساب

سيادة الشعب البريطاني وما قد يخشى من انحرافات ممثليه في البرلمان. هو رد جاء باسم سيادة البرلمان، مدافعًا عنها. ثمة مشكل وحيد: لقد جاء الرّد من خارج البرلمان بفعل سيادة الشعب. أي أن الهوس بالدمقرطة قد جاء ردًّا على شكل آخر من أشكال الهوس بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

والخلاصة ببساطة كالتالي: لقد اصطدم تطور الدستور البريطاني في خضم التجربة الأوروبية بتناقض بين تقاليده الاستثنائية وتعاليم شركائه الأوروبيين. ولئن ذهب الإصلاح شطر التخلي التدريجي عن السيادة البرلمانية، فإن الرفض البريطاني قد ساهم في فك الارتباط مع الاتحاد الأوروبي. ولكن الرّد لم يأت من مؤسسات الديمقراطية التمثيلية، كما يفترض مبدأ سيادة البرلمان، بل من نزعات الديمقراطية المباشرة، وتحديدًا عبر آلية الاستفتاء. ويبقى السؤال: هل سيؤدي هذا الرّد إلى العودة لمنظومة يسود فيها البرلمان باعتباره المعبّر عن الشعب، أم أنه يدفع شطر مزيد من إضعاف هذه السيادة من خلال منطق الدمقرطة نفسه الذي استخدم لمقاومة ما اعتبر محاولات هيمنة البيروقراطية الأوروبية والقضاء الأوروبي على السيادة البرلمانية؟

7 – الاستفتاء ومخاتلة سيادة الشعب

لم تكن الأغلبية البريطانية ترغب في الخروج من الاتحاد الأوروبي. قيل بعد نتائج الانتخابات أن استطلاعات الرأي قد أخطأت. والحقيقة أعقد من ذلك. مشكلة استطلاعات الرأي أنها عاجزة عن قياس حماسة الاختيار. أي أنها لا تقدّم معطيات دقيقة عن مدى استعداد الناخبين للذهاب إلى صناديق الاقتراع. ويكفي أن يتوفر فرق ما في التحمّس للانتخاب بين فريق وآخر حتى تتغير المعادلات على الهامش. أحيانًا ما يكون ذلك كافيًا لترجيح كفة على حساب أخرى.

ذاك الذي صنع الفارق في الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. فمن الواضح أن الناخبين المطالبين بمغادرة الاتحاد كانوا أكثر حماسة، وفريقهم أكثر قدرة على التعبئة يوم التصويت. وقد ظهر ذلك من

خلال إقبالهم على صناديق الاقتراع، في حين أن جزءًا من معارضي الخروج لم يتنقّل للتصويت.

تبقى هذه النقطة، على ضرورة الإشارة إليها، أقل أهمية من الإشكالية الحقيقية. وهي: إلى أي مدى يمثّل الاستفتاء ممارسة ديمقراطية؟ لا يطرح هذا السؤال كثيرًا لأن الإجابة عنه تبدو بديهية. فالاستفتاء يوحي بأنه أعلى درجات الديمقراطية باعتبار أن القرار يأتي مباشرة من اختيار الشعب. أو بطريقة أخرى: يعد الاستفتاء بتحويل الناخب من مجرد حكم بين مرشحين في منافسة سياسية من أجل المناصب إلى لاعب أساسي وصاحب قرار سياسي[32].

نطرح هذه الإشكالية للاعتقاد في أن المسألة ليست بهذه البساطة. ذلك أن مشكلة الاستفتاء أنه يقوم على منطق صفري للربح والخسارة. فالرابح يربح كل شيء، والخاسر يخسر كل شيء. ضع نفسك مكان بريطاني صوّت للبقاء في الاتحاد الأوروبي؛ يعلم أن فريقه يمثل قرابة نصف الناخبين؛ كما يعلم أن ما يجمعه بغيره من المصوّتين لفائدة البقاء قبولهم النسبي بوضع بريطانيا في الاتحاد الأوروبي. في المقابل، يتميّز من صوّتوا لصالح الخروج بالحماسة. أما ما يجمعهم، فقليل. ذلك أن الاجتماع من أجل رفض الاتحاد الأوروبي، يفهم عندهم على أوجه. فمن الناس من صوّت احتجاجًا على الوضع الاقتصادي، ومنهم من صوّت نكاية في الحكومة، وآخرون رغبة في اتفاق جديد مع الاتحاد الأوروبي، وفريق يريد البقاء في الاتحاد الجمركي. بطريقة أوضح: لو كان الاستفتاء قائمًا على اختيار سياسة من ضمن مجموعة من السياسات، لما خرجت بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ففي مثل هذه الحالة، كان على المطالبين بالخروج من الاتحاد الأوروبي أن يوضحوا ماذا يقصدون بالخروج. أهو قطع نهائي للعلاقة مع الاتحاد، أم إنه إعادة لصياغة العلاقة من خلال اتفاقية جديدة، أم خروج جزئي مع البقاء في الاتحاد الجمركي أو في السوق الأوروبية المشتركة. لم تطرح هذه

(32) ونادرًا ما يحدث هذا، كما يذكر التالي:

Bruce Ackerman, *We the People, 1: Foundations* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991), pp. 6-7.

الاحتمالات. وهو ما يعني أن ما جمع فريق الخروج، هو الرفض دون أن يعلم أحد حجم تكاليفه أو كيفية تحملها. ومعلوم أن المواقف السلبية، خاصة حين تجتمع مع الغموض، أنجع عمومًا في التجميع من المواقف الموجبة[33].

يمثل الاستفتاء في حقيقة الأمر حالة من الصراع المطلق. إذ لا مجال فيه لتقديم التنازلات أو تعديل المواقف، أو حتى الحديث عن تكلفة اختيار ما. لهذا السبب بالذات لم يكن بالإمكان الوصول إلى قرار مغادرة الاتحاد الأوروبي في بريطانيا من خلال الوسائل الديمقراطية البرلمانية. إذ لم يكن أي حزب مستعدًا لتحمّل التكلفة السياسية لمثل هذا القرار. بل إن تضمين التكلفة في برنامج انتخابي كان يكفي لبيان عبثية فكّ الارتباط بالاتحاد الأوروبي. وتجنّب ذلك كان يقتضي تحديد الحلول الوسطى الممكنة. وهي في مجملها أقلّ جاذبية من فكرة الخروج. بل إن أغلبها يؤدي إلى فقدان بريطانيا لصوتها في تحديد القرار الأوروبي دون أن يسمح لها بتحاشي تبعاته. ولذا، كانت حملة فريق الخروج قائمة على المغالطات والمناورات[34]. وأسوأ ما فيها أن القياديين الجديين فيها كانوا يعوّلون على حجة القرار الشعبي بعد ذلك لتبرير الخسائر في المستقبل، دون أن يحمّلوا أنفسهم مسؤولية ما اقترفوه في سبيل الخروج.

إن في ما اقترفوه نقضًا للديمقراطية. إذ إنهم كانوا يعوّلون على ما في الرأي العام من رخاوة وقلة كفاءة وقصر نظر وضعف ذاكرة[35]. وتلك عناصر

---

(33) هذا ما تعاني منه الأنظمة التي لا تنجح في إقصاء الأحزاب الصغرى والمتطرفة. إذ إنها تجتمع لزعزعة الاستقرار دون اقتراح بديل. ومن ذلك اجتماع الشيوعيين والنازيين على رفض الحكومات الوسطية أيام جمهورية فايمار في ألمانيا. يُنظر:

Juan J. Linz, "Presidential or Parliamentary Democracy: Does It Make a Difference?," in: Juan J. Linz & Arturo Valenzuela (eds.), *The Failure of Presidential Democracy* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1994), p. 66.

(34) Carole Cadwalladr, "The Great British Brexit Robbery: How Our Democracy Was Hijacked," *The Guardian*, 7/5/2017.

(35) تعبر نورا إفرون عن هذه الفكرة حين تؤكد أن في الناس قدرة صادمة على أن يتفاجأوا بالشيء نفسه مرات ومرات. هذا مذكور في:

Anya Schiffrin, "Disinformation and Democracy: The Internet Transformed Protest but Did Not Improve Democracy," *Journal of International Affairs*, vol. 71, no. 1 (2017), p. 117.

مناقضة للمعرفة. قد يقال: إن المعلومة اليوم متوفّرة للجميع. فلماذا لا يسمح للجميع بالمشاركة في اتخاذ القرار دون الحاجة إلى مختلف أشكال الوساطة من نيابة أو تمثيل؟

في هذا السؤال مغالطة ومخاتلة. إذ إنه يخلط بين المعلومة والمعرفة. قد تكون المعلومة متاحة. ولكن هل يعني ذلك أن للجميع قدرة متكافئة على الاستفادة منها؟ إذا كان الجواب نعم، فلا حاجة اليوم لطبيب أو مهندس أو أستاذ أو مفكر. وذاك ضرب من الهراء. بل إن كثرة المعلومات من دون كفاءة كثيرًا ما تبعد عن المعرفة. يقول نسيم طالب: "إن العالِم دائمًا ما يظهر من العلم أقلّ مما يعلم. أما الصحافي، فيفعل العكس".

تحتاج المعرفة إلى كفاءة تمكّن العقل من الجمع بين الوسائل والغايات، أو بين التكلفة والأرباح. وهذا تحدّ توكله الديمقراطية النيابية عادة للسياسيين وأصحاب القرار. بل إنها كثيرًا ما تعتبر أن ثمة مجالات لا ينبغي أن تكون موضوعًا للمنافسة السياسية على اعتبار هيمنة البعد التقني فيها، بما يقلّل كثيرًا من أهمية الاختلاف في الآراء[36]. وأسوأ ما في الاستفتاء كونه لحظة تعمم تحدي الكفاءة على الجميع، بما أن الناخب ليس مدعوًا لاختيار أصحاب القرار، بل لاتخاذ القرار بنفسه.

من الواضح أن تجربة التصويت البريطاني من أجل الخروج من الاتحاد الأوروبي تثبت الأسبقية المهولة التي تتمتع بها الآراء الرافضة والأجوبة الغامضة والمواقف المتشنجة. فالرفض يخفي الخلافات، والغموض يتجنب الأسئلة المهمة، والتشنج أقدر على التعبئة. ولكن التجربة تثبت أيضًا أن هذه المحقّرات الانتخابية تحوي إضرارًا بالمضمون السياسي لمسارات القرار ومآلاته. فالنقاش العام لا يقضي إلى المعرفة حتى حين يوفّر المعلومة. بالعكس

(36) من الطريف أن يقرّ بذلك حتى بعض المنظرين الداعين للدمقرطة. ومثاله سعي العمل التالي للتأليف بين المشاركة الشعبية والقرار التكنوقراطي. يُنظر العناصر التي يفترض أن تؤسّس إلى التشارك حسب تقدير:

Leonardo Avritzer, *Democracy and the Public Space in Latin America* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002), p. 136.

تمامًا. إذ إن أصحاب المواقف المتشنجة ينتقون من المعلومات ما يؤكّد آراءهم بما يزيدها تشنجًا. فلا تحصل الفائدة التي تحتاج مسارًا معاكسًا وأكثر تركيبًا وعسرًا. وهو لا يتحقق إلا حين تتحوّل الحماسة إلى اهتمام جدي ودائم، بما يحثّ على البحث من أجل اكتساب المعرفة، وبما يدفع إلى النقد والمساءلة في سبيل تجاوز الآراء المسبقة. وتلك رحلة شاقة تؤدي عمومًا إلى تفنيد الآراء المسبقة وإلى تراجع الحماسة والتشنج.

نضيف إلى ذلك ما يرتبط بالحماسة من تطرف. فكلاهما ينبع من العواطف الجيّاشة التي تدفع أصحابها لرؤية العالم بطرائق أحادية. وتلك موانع حاسمة في سبيل المعرفة والكفاءة والحكمة. فالمتطرف متطرف لأنه يعتقد أنه يعلم، ولأنه يحسب أنه لا يحتاج لأن يتعلّم. ومن يرى المسائل في تعقيدها وتركيبها، أو الخيارات بسلبياتها وإيجابياتها، أو السياسات بوعودها وتكاليفها، لا يكون في أكثر الأحوال متطرفًا.

لقد كان الاستفتاء البريطاني على الخروج من الاتحاد الأوروبي فرصة استفاد منها الجناح اليميني لحزب المحافظين. كما استفادت أيضًا القوى المتطرفة عن يمينها. ذلك أن هذه القوى لم تكن تجد سبيلًا لاختراق المشهد البرلماني. لم تنجح في ذلك حتى في أحلك الظروف، أيام أزمة الثلاثينيات وظهور الحركات الفاشية[37]. وقد لا يعرف الناس أن هذه التوجهات المتطرفة وغيرها لم تكن حينها أقل في بريطانيا منها في ألمانيا، على الأقل عدديًا. ولكن أنصارها اصطدموا بمنظومة حكم استعصت عليهم؛ عكس الحركة النازية التي استفادت من النظام الانتخابي النسبي لدخول البرلمان واعتماده كمنصة لإشهار مواقفها في ظل ضعف السلطة وانعدام استقرار الحكومات. كما استفادت

(37) من المفارقات أن يتحول حزب المحافظين إلى أداة لتحقيق شعارات ثورية من قبيل الاستجابة لإرادة الشعب. حول دور شخصنة السلطة في هذه الانعطافة المناقضة للطبيعة التاريخية لهذا الحزب الذي نشأ على آثار الفيلسوف والسياسي إدموند بيرك ومناهضته للثورة الفرنسية، يُنظر:

Bill Schwarz, "Boris Johnson's Conservatism: An Insurrection against Political Reason?," *Soundings, a Journal of Politics and Culture*, vol. 73 (Winter 2019), p. 12.

النازية من وجودها في البرلمان لتعطيل دواليب السلطة، بما مهّد الطريق أمام سقوط الديمقراطية عام 1933 بوصول هتلر إلى الحكم.

تبقى منظومة الحكم في بريطانيا محصنة نسبيًا. ولكن تجربة الاستفتاء قد منحت فرصة لقوى اليمين المتطرف، ومن بينها حزب الاستقلال وزعيمه نايجل فراج. لقد استغلّها هؤلاء لتقدّم المشهد والحصول على الوجاهة. بل إن نتيجة الاستفتاء قد أضفت المشروعية على خطابهم إلى درجة سمحت لهم بأن يقدّموا أنفسهم في حلّة المنتصر.

كل هذه العناصر تثبت أن الاستفتاء على المستقبل الأوروبي لبريطانيا قد أدى إلى النتائج نفسها التي أدت إليها منظومة الحكم الرئاسي في الولايات المتحدة الأميركية. وقد اقتصر الفرق على طبيعة الشعبوية. ففي حين استفاد دونالد ترامب من شخصنة السلطة لممارسة شعبوية الأفراد، مقدّمًا نفسه على أنه قائد لجزء من الشعب الأميركي في صراعه ضد الجزء الآخر، بل ضد عالم معاد يغزو فيه المكسيكيون البلد بالمهاجرين، ويسرق فيه الصينيون مواطن الشغل، ويهدد فيه المسلمون الحرية والحياة، استفاد أنصار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من فرصة الاستفتاء لتقسيم المجتمع من خلال شعبوية الأفكار. ومن ذلك المطالبة باستقلال المملكة المتحدة، وكأن البلد قد وقع تحت الاحتلال.

هذا هو الخطر الحقيقي للدمقرطة. وأمارة ذلك ضبابية استخدام مفهوم الشعب. إذ إن هذا المفهوم سرعان ما ينحدر من كتلة جامعة ليصبح شريحة منقطعة في صراع مع نخب تفقد بهذا المعنى انتماءها للشعب. أي أن الدمقرطة تؤدي إلى إضعاف الانتماء الوطني، كي تعوّضه بانتماء طبقي لا يعلن عن نفسه. وأسوأ ما فيها أنها تقسّم دون أن تقترح الحلول لإعادة التجميع بعد ذلك[38].

(38) ينبع خطر الشعبوية من ضبابية استخدام مفهوم الشعب في خطابها. إذ إن هذا المفهوم سرعان ما ينحدر من انتماء جامع يضم مختلف مكونات الوطن، ليقتصر على شريحة منقطعة في صراع مع نخب تفقد بهذا المعنى انتماءها للشعب. أي أن الشعبوية تؤدي إلى إضعاف الانتماء الوطني، كي تعوّضه بانتماء طبقي لا يعلن عن نفسه.

8 - عقم اليسار والانحراف إلى المحافظة

يؤكد اللجوء إلى الاستفتاء لحسم المعركة السياسية حول بقاء بريطانيا من عدمه في الاتحاد الأوروبي أن سيادة البرلمان ليست مهددة من فوقها بظهور قانون أساسي دستوري يفرض تقييدًا قضائيًا على التشريع فحسب. فقد مثّل هذا الحدث في حد ذاته تعليقًا لسيادة البرلمان اقترابًا من مثل الديمقراطية المباشرة، بما يهدد هذا المبدأ تهديد يمكن وصفه بأنه صاعد من الأسفل. وما يؤكد هذا التحدي هو أن استفتاء 2016 لم يكن حدثًا معزولًا. فرغم التقاليد البريطانية التي لم تعرف ديمقراطيتها الاستفتاء قبل عام 1975، تكرّر اللجوء إلى هذه الآلية في الحسم منذ ذلك التاريخ. وقد بلغت وتيرته حدًّا استثنائيًا مع حكومة ديفيد كاميرون الذي دعا الشعب إلى الحسم بشكل مباشر ثلاث مرات في أقل من خمس سنوات. بالنسبة لمبدأ سيادة البرلمان، قد يكون هذا هو التحدي الأكبر. فهو ينبع من ذات المنطق الذي أدّى إلى انتزاع البرلمان للسيادة من الملك.

المفارقة أن بذرة هذا التطور قد وجدت في المنافسة الحزبية أرضًا خصبة. إذ إن كل من الحزبين الكبيرين كان يتهم الآخر بإنهم مؤسسة سلطوية لا تحترم الديمقراطية الداخلية. أي أن كل حزب، في سعيه لاكتساب السمعة الديمقراطية، يعيّر خصمه بما هو نتيجة لتطور مؤسساتي عادي في بريطانيا. ولكن، من يستخدم هذه التهمة ضد خصومه، لا يجب أن تستخدم ضده. ومن ثم، انزلاق الأحزاب البريطانية تدريجيًا نحو فخ الدمقرطة الداخلية، خاصة في سياق أصبحت الجماهير تطالب فيه بالإجراءات الديمقراطية لذاتها، أي دون أي اعتبارات أخرى.

لقد كان حزب العمال أوّل الضحايا. إذ إن خسارته لانتخابات 1979، وما تلاها من سياسات تقشفية وهيمنة نيوليبرالية وعنجهية يمينية بقيادة مارغريت تاتشر، قد أدّت بانقسام العمال بين واقعيين يؤكدون أن العودة إلى السلطة لا تكون إلا عبر وسط المشهد السياسي، وراديكاليين يرفضون ما يعتبرونه خيانة للقيم اليسارية الأساسية.

يكمن السبب السوسيولوجي لهذه المعضلة في أن وسط المشهد السياسي قد انزاح يمينًا. بمعنى أن الواقعيين كانوا عمليًا يطالبون اليساريين بملاحقته في الاتجاه نفسه. ويعود ذلك لتراجع الوزن الانتخابي للطبقة الكادحة بالمعنى التقليدي. فالحركية الاجتماعية التي استفادت منها هذه الطبقة جعلتها تتأثر تدريجيًا بالقيم المحافظة، بما حوّل حزب العمال إلى ضحية لنجاحاته السياسية ولثمار إصلاحاته الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. حينها، فرضت حكومة كليمنت أتلي، الذي تولّى الحكم بين عامي 1945 و1951، إصلاحات عميقة، أصبحت بعد نجاحها موضوع توافق بين مختلف الأطراف السياسية. وعلى رأسها التغطية الاجتماعية ومجانية الخدمات الصحية لعموم المواطنين وتعميم التعليم وغيرها من السياسات الاجتماعية التي جزّتها بريطانيا، ثم انتشرت بعد ذلك عبر العالم خلال الخمسينيات والستينيات. هي إصلاحات لم تجرأ حتى مارغريت تاتشر على مراجعتها إلا على الهوامش. وهو ما يثبت أنها قد حققت بالفعل المصلحة العامة.

بطبيعة الحال، بعد تلك الخدمة التاريخية التي قدّمها حزب العمال للمجتمع البريطاني، لم يعترف الناخبون بالجميل. إذ صوتوا عام 1951 لعودة المحافظين للإمساك بزمام المبادرة. كيف ولماذا؟ المسألة بسيطة: لقد وعد المحافظون آنذاك بعدم المساس بالمنجزات الجديدة وأكدوا التزامهم بتطوير دولة الرفاه وجعلها أكثر قابلية للاستمرار بعيدًا عن المغامرات الأيديولوجية التي قد تهدد قدرة الاقتصاد على تمويل الخدمات الاجتماعية.

ماذا عن حزب العمال؟ لقد كان ممزّقًا بين من يطالب بتعميق الإصلاحات من أجل الاقتراب خطوة أخرى نحو الاشتراكية، ومن يعتبر أن مثل هذه المغامرات قد تهدد الإصلاحات المنجزة. أي أن جزءًا من الحزب كان، في حقيقة الأمر، متفقًا مع المحافظين على ضرورة تكريس المنجزات وعدم المغامرة بالمزيد. وبما أن متوسط الناخب البريطاني كان أقرب لهذا الموقف الحذر، فإنه رأى في حزب المحافظين الضامن الأوثق لديمومة المكاسب الجديدة بعيدًا عن خطر الاشتراكية أو المغامرات الأيديولوجية التي لم ينجح

الجناح الراديكالي في حزب العمال في التمايز عنها. ولعله لم ينجح لأنه لم يحاول، ولأنه كان فخورًا بأن لا يحاول.

منذ تلك الفترة، وجد اليسار نفسه مهددًا بالعقم. وكأن كل الوعود الواقعية والإنجازات الممكنة قد تحققت قبل 1951. ولمّا التزم المحافظون بعد ذلك فعلًا بجوهر سياسات دولة الرفاه، كان من الصعب على حزب العمال تقديم وعود موجبة جديدة دون إعطاء الانطباع بالتماهي مع الاشتراكية، بما أضعف قدرتهم على الإقناع الانتخابي وزاد من حدّة التوتر بين جناحه الراديكالي وجناحه المعتدل. ذلك بالتحديد ما توقعه هارولد ماكميلان، أحد قياديي حزب المحافظين بعد انتصار 1951، إذ قال: "لقد خاض حزب العمال حملته الانتخابية بذكاء على أساس التخويف محذرًا من أخطار عودة البطالة وتراجع الأجور والتخلي عن الخدمات الاجتماعية. وعليه، فإذا أثبتت الأيام أن هذه الأخطار لم تعد واقعية، فسيضطرون لخوض حملاتهم في المستقبل على أساس الاشتراكية. وسيخسرون بالتأكيد". وهو ما حصل بالفعل.

لقد انزلق حزب العمال تدريجيًا إلى ورطة حقيقية. فحتى حين عاد للسلطة بين عامي 1964 و1970، ثم بين عامي 1974 و1979، لم يكن بإمكانه تحقيق منجزات بالأثر نفسه الذي تحقق في آخر الأربعينيات. وهو ما جعله عرضة لتهمة المحافظة، ليس فقط من قبل خصومه، ولكن أيضًا، وربما أساسًا، من داخله ومن بين أنصاره. ولقد ازدادت الورطة حدة حين فشل هذا الحزب القريب من الطبقات الشعبية والنقابات العمالية في تحقيق الوعد الرئيس الذي أصبح يتمايز على أساسه، ألا وهو قدرته على ضمان السلم الاجتماعي من خلال التفاوض مع النقابات من أجل إيجاد الحلول الوسطى[39].

بالنسبة للناخب البريطاني، كان تجنب الاحتقان مطلبًا أساسيًا في السبعينيات. ولا شك أن مخاطر التوتر كانت من الحجج القوية التي ساعدت

(39) عبداللطيف المتدين، "تنافر النفط والديمقراطية، مراجعة كتاب: **ديمقراطية الكربون: السلطة السياسية في عصر النفط**"، استشراف، العدد 3 (2018)، ص 304–309.

حزب العمال على المحافظة على شيء من قدراته على الإقناع. إذ يفترض أن يؤدي وجوده في السلطة إلى تخفيف التوتر الاجتماعي وإلى الحد من مطلبية النقابات، بما يخدم الاقتصاد. ولكن جرت الرياح النقابية، التي كانت ميّالة للراديكالية خاصة في سياق أزمة السبعينيات الخانقة، بما لم تشته سفينة الحزب، التي كان يحتاج ربّانها للواقعية كلما أمسك بدفة الحكم. وهو ما يؤكد التمزّق الهيكلي بين جناحي الحزب العمالي. وتلك نتيجة تكاد تكون طبيعية ومنطقية بما أن الاستثمار في الطبقات الكادحة والفقيرة يؤدي إلى تحسين وضعيتها، بما يدفعها نحو المحافظة. وبصياغة أعم: لا ينبغي لمن هو مرتهن للفقراء انتخابيًا أن يأمل في الجمع على الأمدين المتوسط والبعيد بين تحسين أوضاعهم والحفاظ على أصواتهم.

كانت سنوات حكم العمال، خاصة في السبعينيات، بعيدة كل البعد عن الهدوء والسلم الاجتماعي الموعود. وقد وصل التوتر ذروته في ما يسمى "شتاء الغضب" عام 1979، حين تسببت الإضرابات في إغراق الشوارع بالقمامة وفي تعطيل الخدمات الصحية والتعليمية. ووصل الأمر إلى حدّ العجز عن دفن الموتى بسبب تعطل مرافق السلطات المحلية. كل هذه العناصر مهدت الطريق أمام مارغريت ثاتشر التي استفادت من ضعف حزب العمال بسبب عجز قيادته عن السيطرة على قواعدها. وقد وعدت باستخدام قوة المؤسسات البريطانية لفرض الانضباط.

9 – مطلب الدمقرطة أو الفشل الذي يغذي الفشل

إن الركض وراء متوسط الناخبين كان يتضمن معضلة لليساريين. فوصولهم للحكم يقتضي التخلي التدريجي عن القيم الاشتراكية[40]. تلك المعضلة هي التي قسمت ظهر أغلب الأحزاب الاشتراكية في البلدان المتقدمة.

(40) حول علاقة الاشتراكية بالديمقراطية، يُنظر: علي الدين هلال، "مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث"، في: إبراهيم سعد الدين (وآخرون)، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983)، ص 46–47.

أي أن التطور المتراكم الذي استفاد منه العالم المتطور قد أدى إلى ارتفاع حجم الطبقة الوسطى على حساب الطبقة الكادحة. وهو ما أضعف قدرة الأحزاب اليسارية على الإقناع، إلا أن تلتجأ لخطاب وسطي، وهو أقرب إلى المحافظة[41]. وهو ما نجح في إدراكه توني بلير من خلال ما سمّاه حزب العمال الجديد، تمايزًا من داخل الحزب عما كان يمثله إلى حدود السبعينيات، بل عما كان أنشئ من أجله أصلًا. ولم تكن هذه الانعطافة الحادة لتحصل بهذه الصراحة لولا غياب الحزب عن السلطة مدة ثمانية عشر عامًا، تولّى فيها المحافظون زمام السلطة من دون تداول[42].

شهدت تلك الفترة تغيّرًا في موقف الكثير من اليساريين من الهندسة السياسية البريطانية. ومن ذلك أن من القيادات اليسارية الراديكالية من اقتنع أن لا أمل لحزب العمال في استعادة الأغلبية. فتذكروا أن النظام الانتخابي المعتمد غير عادل. فساندوا الليبراليين الديمقراطيين المطالبين بنظام انتخابي نسبي. وهذا الحزب الثالث في البلاد يعتبر، وهو محق في ذلك، أنه أكبر المتضررين من النظام الانتخابي البريطاني.

إن تبني اليساريين لمثل هذا المقترح يعني ضمنيًّا التخلي عن طموح تشكيل حكومة عمالية. ولكن يفتح في المقابل الباب أمام إنشاء حزب يساري صريح، باعتبار أن قيادته لن تكون مضطرة للركض وراء متوسط الناخبين في سبيل الحصول على الأغلبية. وفي ذلك ما ينهي ما اعتبرته بعض القيادات العمالية مقايضة للمبادئ بالمناصب.

في هذا السياق، طرح اليساريون أيضًا على أنفسهم بعض الأسئلة الوجودية. وعلى رأسها: من له أن يملك القرار في الحزب، خاصة حين يتعلق

(41) حول الأبعاد السوسيولوجية للطبقة الوسطى وما توفره من دعم للاعتدال وثقافة الحوار، يُنظر: Frank Levy & Richard C. Michel, *The Way We'll Be in 1984: Recent Changes in the Level and Distribution of Disposable Income,* working paper (Washington, DC: Urban Institute, 1983), p. 205.

(42) حول تطور الوضع الاجتماعي في هذه الفترة وما تلاها، يُنظر: نورينا هيرس، **السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية**، ترجمة صدقي حطاب، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007)، ص 58.

الأمر بتمثيل العمال؟ وبطريقة أخرى: من له أن يحدد قائمة المرشحين للبرلمان؟ ولا شك أن الكثيرين يعتبرون أن مثل هذه الأسئلة بسيطة. ذلك أنها أسئلة لا تطرح إلا نادرًا أمام الإعلام. ولكنها في حقيقة الأمر تحديات حاسمة في حياة الأحزاب. إذ إن الأجوبة عنها هي التي تحدد طبيعتها ومدى قدرتها على المنافسة الانتخابية ومدى طموحها للحكم.

في الحقيقة، كان حزب العمال مخيّرًا بين أمرين أحلاهما مرّ. فإما التخلي النهائي عن المبادئ الاشتراكية. وإما التخلي عن طموح السلطة. وطبعًا، كانت الغلبة لإغراء السلطة، خاصة في ظل ما شهده عقد التسعينيات من انهيار للشيوعية في شرق أوروبا، وما تلاه من تراجع للضغط اليساري على المنظومات الرأسمالية. وأشهر دليل على ذلك تخلي حزب العمال البريطاني عام 1994 عن المادة الرابعة من قانونه الأساسي؛ تلك المادة التي تؤسس لمبدأ الاشتراكية من طريق برلماني عبر اعتبار تأميم وسائل الإنتاج غاية مركزية لممارسة السلطة. وقد مهّد هذا التنازل لفوز ساحق بقيادة توني بلير، تبعته أطول مدّة لحكم عمالي في بريطانيا. إذ لم يعد المحافظون للسلطة إلا عام 2010.

لقد جاء استقرار حكومة العمّال من الوسط. أي أن الحزب قد ابتعد عن طرف المشهد يسارًا. ولو كان النظام الانتخابي البريطاني قد تغيّر للنسبية، لكانت النتيجة بالضرورة ظهور قوة يسارية لملء الفراغ، على اعتبار أن الحزب قد خان المبادئ. أما وقد فشلت محاولات تغيير النظام الانتخابي، فإن الضغط قد جاء من الداخل؛ أي من الجناح اليساري لحزب العمال. ومن ثم ما اشتهر به الحزب من صراعات داخلية بين ما يعرف بنعت "البليريين"، أي أنصار توني بلير، وخصومهم الذين لا يتهمونهم بأقل من الخيانة.

رغم شراسة هذا الصراع الداخلي، كان بالإمكان تحمّل هذا الضغط ما دامت القيادة قادرة على تحقيق الانتصارات الانتخابية. وهو شرط انتهى منذ 2010 بما أن حزب العمّال عرف أربع خسائر انتخابية متتالية منذ هذا التاريخ. ذلك أن أزمة 2008 قد جاءت لتكشف هشاشة الوضع الاجتماعي للكثيرين في بريطانيا. وقد كان هؤلاء أقرب إلى الخلاصة التي تؤكد أن حزب

العمال قد انحرف بالفعل عن قيمه التي تدعو إلى العودة إلى الصراط بالانعطاف يسارًا. وهو ما أعاد المعضلة القديمة التي يمكن اختصارها كالتالي: كلما اقترب خطاب حزب العمال من مبادئه الأساسية، ابتعد عن وسط المشهد ومتوسط الناخبين.

تبدو المعضلة هذه المرة أكبر. إذ إنها تستند أيضًا لمنطق الدمقرطة والدائرة المفرغة التي تؤدي إليها محاولات الالتزام بمثلها. فإذا كان من العسير كسر المبادئ الأغلبية التي يقوم عليها النظام الانتخابي البريطاني، فإنه بالإمكان تغيير قواعد اختيار المرشحين من داخل الأحزاب، خاصة في ظل ما ذكرنا من رغبة كل حزب في تقديم نفسه على أنه ديمقراطي داخليًا؛ فضلًا على أن الانقسامات الداخلية تجعل من مصلحة كل قيادة مشرفة على الحزب أن تعزّف نفسها وفق المشروعية الديمقراطية[43]. وعلى هذا الأساس، كانت الأحزاب أيسر على الاختراق، وخاصة حزب العمّال الذي صبر جناحه اليساري حين كانت النتائج الانتخابية إيجابية. أما وقد رجحت كفّة المحافظين، فقد رأى اليساريون أن ساعتهم وساعة الإصلاح من الداخل قد حانتا. ولكنهم اكتشفوا تدريجيًا أن حلولهم لا تزيد إلا في إبعاد حزبهم عن السلطة، بما أن ما يرونه إصلاحًا، يراه أكثر الناخبين البريطانيين مغامرات أيديولوجية غير محسوبة.

ولنأخذ نموذجًا: مسار اختيار زعيم الحزب في البرلمان. لقد كانت العلاقة تاريخيًا قائمة بين القائد والنواب على أساس الثقة والمصلحة المتبادل. إذ يختارونه، فإنهم يمنحونه حرية واسعة في تكوين فريقه، واتباع النهج السياسي الذي يراه الأنسب. تلك صلاحيات واسعة، يمكن الزعيم الاستفادة منها ما دام قادرًا على تحقيق الفوز الانتخابي. فإذا فشل، كان لا بد من تعويضه. وعلى هذا الأساس، كان حزب العمال كثيرًا ما يتهم بغياب التمثيلية الديمقراطية داخله. وتحت هذا الضغط، بدأت التعديلات منذ بداية الثمانينيات. وكانت وجهتها إضعاف الكتلة البرلمانية لصالح النقابات الداعمة للحزب من جهة، ولقاعدة

(43) Matthew D'Ancona, "The Conferences Show That the Politics of the Playground Is Winning," *The Evening Standard*, 3/10/2018, p. 16.

نشطائه المحليين من جهة أخرى. وقد بلغت الموجة ذروتها عام 2014 حين فتح حزب العمال الباب على مصرعيه للناشطين لانتخاب زعيم الحزب في مقابل دفع ثلاثة جنيهات إسترلينية.

كانت النتيجة إقبالًا حاشدًا من النشطاء، أدى إلى انتخاب جيرمي كوربين، أحد رموز الجناح اليساري في الحزب. وقد رفضت قيادات الحزب في عمومها هذا الاختيار، ما أدخل حزب العمال في نوع جديد من الصراع الذي تمظهر عموديًا من خلال سحب البرلمانيين الثقة من كوربين بأغلبية ساحقة، كي يتولّى النشطاء بعد ذلك إعادة انتخابه زعيمًا للكتلة مرة أخرى. أي أن حزب العمال كان، إلى غاية انتخابات 2020، يطرح نفسه لقيادة البلد بزعيم لم يكن يملك المشروعية لدى كتلته حين كان في المعارضة. وتلك من تناقضات الهوس بالدمقرطة[44].

لقد فشل كوربين. بل إنه تسبب عام 2020 في تكبد حزبه لأكبر خسارة انتخابية منذ عقود طويلة. والخسارة أشدّ قسوة إذا ما أخذنا في الاعتبار سياقها. إذ إنها كانت تمثل فرصة حقيقية لانتصار حزب العمال، خاصة في ظل الكارثة السياسية التي تسبب فيها حزب المحافظين والاستفتاء الذي دعت إليه حكومته من أجل تقرير المصير الأوروبي لبريطانيا. وتلك معضلة أخرى من معضلات الدمقرطة.

ثانيًا: النموذج الألماني وقصور دروس التاريخ

1 - التعددية في الوسط

لقد عاشت ألمانيا أبشع ويلات التطرف اليميني باسم إرادة الشعب، كما شهدت عن كثب ويلات الغلو اليساري باسم الديمقراطية. أما يمينًا، فالقصة معروفة: لقد استفاد الحزب النازي من النظام الانتخابي النسبي لجمهورية

(44) Meg Russell, "Corbyn as an Organizational Phenomenon: A Response to Steve Richards," *Political Quarterly*, vol. 87, no. 1 (January-March 2016), pp. 20-22.

فايمار وما تسبب فيه ذلك من عدم استقرار حكومي كي يتغلغل في مؤسساتها، مع استغلال إجراءاتها لتعطيل المؤسسات قدر الإمكان، تمهيدًا للانقلاب على الديمقراطية[45]. أما يسارًا، فقد عرفت ألمانيا الشرقية نشأة نظام يسمى جمهورية ألمانيا الديمقراطية. وككل الدول التي تسمي نفسها ديمقراطية، كانت هذه الجمهورية أبعد ما تكون عن قيمها الأساسية، وخاصة منها الحرية.

عادة ما يقال: لقد وصل هتلر إلى السلطة بالديمقراطية. والحقيقة أعقد من ذلك بكثير. إذ إن هتلر قد وصل للسلطة لأن الديمقراطية لم تستطع أن تؤدي دورها في ممارسة السلطة، وذلك بسبب تفتت برلمان جمهورية فايمار. وهو ما شجع النازيين على تقديم أنفسهم على إنهم المنقذون والضامنون الوحيدون للاستقرار. وكذلك فعل موسوليني في إيطاليا.

بين هذا وذاك، استفادت مؤسسات جمهورية ألمانيا الفدرالية بعد الحرب العالمية الثانية من الدروس التي تعلمتها أحزابها[46]. وقد ساعدتها في ذلك هندسة خاصة للمنافسة السياسية، حاولت الجمع بين إيجابيات الأنظمة الأغلبية من نجاعة وفعالية ووضوح في المحاسبة، وإيجابيات الأنظمة النسبية من تمثيلية عادلة وتعددية حزبية[47]. كما أنها عملت على توفير شيء من تقاسم السلط في ظل وجود منظومة فدرالية ومحكمة دستورية، دون أن يصل توزيع السلطات إلى حد الفصل بين السلطتين الرئيسيتين، أي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وما يفرزه ذلك من عطالة[48].

(45) تعتبر هذه التجربة أبرز أمثلة انهيار الديمقراطية في القرن العشرين. يُنظر:
Juan J. Linz & Alfred Stepan (eds.), *The Breakdown of Democratic Regimes* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978), p. 54.

(46) Daniel E. Rogers, *Politics After Hitler: The Western Allies and the German Party System* (London: Macmillan, 1995), pp. 119-138.

(47) Kathleen Bawn, "The Logic of Institutional Preferences: German Electoral Law as a Social Choice Outcome," *American Journal of Political Science*, vol. 37, no. 4 (1993), p. 970.

(48) Bruce Ackerman, "The New Separation of Powers," *Harvard Law Review*, vol. 113 (2000), pp. 639-640.

يجوز وصف هذه الهندسة بأنها نظام برلماني مقيّد، مع اعتماد نظام انتخابي مختلط[49]. فنصف النواب منتخبون على الطريقة البريطانية بنائب واحد عن كل دائرة انتخابية على دورة واحدة، بحيث يحصل صاحب المرتبة الأولى على المقعد، في حين لا يحصل الثاني على أكثر مما يحصل عليه الأخير. أما النصف الآخر من المقاعد، فهي مخصصة للقوائم على أساس نسبي، مع عتبة انتخابية، هي 5 في المئة[50]. ولذا، لكل ناخب أن يصوّت مرتين، مرة على الأشخاص ومرة على القوائم[51]. وحين يختلف تصويته بين هذا وذاك، يؤثر في نتائج الانتخابات لصالح الأحزاب الصغرى[52].

لقد مكّن هذا النظام المختلط من إخراج أغلبيّات مستقرّة، مع توفير فرصة حقيقية لتمثيل القوى السياسية الصغرى، ومن بينها حزب الخضر ذو العقيدة الإكولوجية[53]. وهو ما يطرح السؤال التالي: إذا كان هذا التنظيم السياسي قادرًا على الجمع بين الإيجابيات المتناقضة لمختلف الأنظمة الانتخابية، فلماذا لا يعتمده الجميع[54]؟

---

(49) تسعى الأنظمة الانتخابية المختلطة إلى الجمع بين إيجابيات الأنظمة الانتخابية الأغلبية والنسبية مع تجنب سلبياتها. وقد شهدت منذ التسعينيات انتشارًا متزايدًا بحكم الإعجاب بنجاحات المنظومة الألمانية.
André Blais & Louis Massicotte, "Electoral Systems," in: Lawrance LeDuc, Richard G. Niemi & Pippa Norris (eds.), *Comparing Democracies 2: New Challenges in the Study of Elections and Voting* (Thousand Oaks: Sage, 2002), p. 54.

(50) Susan E. Scarrow, "Germany: The Mixed-Member System as a Political Compromise," in: Matthew Shugart & Martin P. Wattenberg (eds.), *Mixed-Member Electoral Systems: The Best of Both Worlds?* (Oxford: Oxford University Press, 2003), p. 67.

(51) Eckhard Jesse, "Split-voting in the Federal Republic of Germany: An Analysis of the Federal Elections from 1953 to 1987," *Electoral Studies*, vol. 7 (1988), pp. 109-124.

(52) لقد كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي هو الذي دفع نحو هذه المنظومة المختلطة رافضًا بذلك مقترحات الحزب المسيحي الديمقراطي المطالب باعتماد النموذج البريطاني.

(53) من أجل ملخص حول الممكنات الإجرائية للأنظمة الانتخابية المختلطة، يُنظر:
Matthew Soberg Shugart & Martin Wattenberg, "Mixed-Member Electoral Systems: A Definition and Typology," in: Matthew Shugart & Martin Wattenberg (eds.), *Mixed-Member Electoral Systems: The Best of Both Worlds?* (Oxford: Oxford University Press, 2003), p. 2.

(54) لقد حاولت بلدان كثيرة اتباع النموذج الألماني. ولكن مع الأسف، كثيرًا ما تكون نتيجة الأنظمة المختلطة تغذية السلبيات بعضها لبعض. يُنظر:
= Frank C. Thames & Martin S. Edwards, "Differentiating Mixed-member Electoral Systems: Mixed-

يكمن الجواب في خصائص التجربة الديمقراطية الألمانية التي ساهمت في ضمان نجاح هذا النموذج دون أن يكون بالإمكان توفرها لغيرها. فحتى الأحزاب الصغرى نزعت للاعتدال. إذ لم تكن تتحمل أن تتهم يمينيًا بإحياء التجربة النازية، أو يساريًا بالتبعية لموسكو والنظام الشيوعي في ألمانيا الشرقية. وقد تأثرت الأحزاب الكبرى بميل الأحزاب الصغرى إلى الاعتدال. إذ لم يكن المسيحيون الديمقراطيون يمينًا والديمقراطيون الاشتراكيون يسارًا يشعرون بضغط كبير عند أطرافهم. وهو ما مكّنهم من العمل على اكتساح وسط المشهد والسعي إلى التوجه إلى متوسط الناخبين دون كبير مخاوف في ما يخص أصوات قواعدهم الانتخابية.

لقد كان الانضباط الداخلي الذي تميّز به حزبَا المسيحيين الديمقراطيين والاشتراكيين الديمقراطيين علامة على تحررهما إلى حدّ كبير من الغلو الذي لا يخلو منه الأنصار والناشطون في أي جماعة سياسية. هو غلو ساهمت في التقليص منه أيضًا المنظومة الاجتماعية التي يستند إليها نظام الحكم، والتي مثلت عنصرًا آخر من عناصر التوازن فيه. إذ إن النموذج الألماني قد استفاد من العلاقات التفاوضية بين رأس المال والمنظمات العمالية في ظل ازدهار اقتصادي شمل الجميع، بما قلّص من إغراء المواقف الصدامية.

بطريقة أخرى: لقد كان النموذج البرلماني الألماني منسجمًا مع ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية حين كانت إنتاجية الطبقة العمالية في ارتفاع مطرد، بما مكن من الجمع بين ارتفاع الأجور وكرم المنظومة الاجتماعية من جهة، وتراكم رأس المال واحترام الموازنات العامة من جهة أخرى. وقد انعكس هذا على سياسات الحكومات المختلفة. أما المسيحيون الديمقراطيون، تحت إدارة كونراد أديناور بعد الحرب العالمية الثانية وبقيادة هلموت كول بعد 1983، فقد تبنوا ليبرالية مقيدة، وفّرت الأرباح لرأس المال في مقابل منظومات تعليم وتكوين عالية الجودة، سمحت برفع الأجور

member Majoritarian and Mixed-member Proportional Systems and Government Expenditures," = *Comparative Political Studies*, vol. 39, no. 7 (2006), pp. 905, 927.

في ظل إنتاجية متصاعدة. وأما الاشتراكيون الديمقراطيون، الذين حكموا في السبعينيات وفي آخر التسعينيات بقيادة هلموت شميت وغيرهارد شرودر على التوالي، فإنهم تميّزوا بحذر شديد في سياساتهم الاجتماعية، حفاظًا على الميزات التفاضلية للاقتصاد الألماني، وعلى قدراته التنافسية رغم الأجور المرتفعة والتغطية الاجتماعية السخية. بل إن حكومة شرودر الاشتراكية الديمقراطية هي التي بادرت بإصلاح منظومة العمل عام 2003، مما كلّفه وحزبه الانتخابات التالية التي أعادت للواجهة المسيحيين الديمقراطيين بقيادة أنجيلا ميركل. ولكن هذه الإصلاحات هي التي كان لها الفضل، إلى حدّ كبير، في تعطيل نسق هجرة الاستثمارات الصناعية في اتجاه شرق أوروبا وشرق آسيا، بما جعل الاقتصاد الألماني يتميّز عن أغلب الاقتصادات الأخرى المشابهة في أوروبا.

2 - الدمقرطة كوسيلة للابتزاز السياسي

إن أهمية التجربة الألمانية تكمن في أن نجاحها في الحفاظ على توازنها الاقتصادي والاجتماعي في سياق العولمة لم يكن كافيًا لتجنب الضريبة السياسية لظهور فئات متضررة من العولمة. ولئن كانت هذه الضريبة أقلّ حدّة من غيرها، فإنها تكفي لبيان بعض مواطن الضعف في المنظومة الحزبية الألمانية. وقد بدت أماراتها جلية لدى الديمقراطيين الاشتراكيين. إذ إن نجاح هذا الحزب في الائتلاف بوسط المشهد السياسي كان في السابق نتيجة لاعتدال الطبقة العاملة المستفيدة من المنظومة الاقتصادية الألمانية ومن أجورها المرتفعة. أما وقد أذنت العولمة بتراجع استقرار العمل وتقلّص الأجور في القطاع الصناعي، فقد نشأت شريحة اجتماعية تشعر بالغبن، تمامًا كما حصل في أكثر البلدان. إذ إن وجود متضررين من العولمة قاسم مشترك بين مختلف المجتمعات تقريبًا. وردة فعلهم مخالفة لردّات فعل الطبقات الكادحة الكلاسيكية. ومن ذلك أن بحثهم عن عرض سياسي راديكالي، يكون قادرًا على مخاطبة ما يحتمل فيهم من غضب، عادة ما يقودهم إلى أقصى اليمين حيث الحركات العنصرية والقومية المتطرفة.

هكذا، بدأ الضعف يدبّ في المنظومة الألمانية من نقطة قوتها، أي البنية الاقتصادية والبنية الاجتماعية اللتين تعتمد عليهما. إذ إن العولمة قد منحت أسبقية كبيرة لرأس المال على حساب العمال بحكم ما أتاحته من فرص للهجرة إلى المناطق ذات العمالة الأرخص والتنظيمات النقابية الأضعف. وقد جاءت إصلاحات شرودر استجابة لهذا الضغط الجديد. ورغم أنها قد مكنت من تجديد شباب الاقتصاد الألماني، فإنها قد أصابت في مقتل معنويات أنصار الاشتراكيين الديمقراطيين، وخاصة منهم الأكثر تحمسًا للأطروحات اليسارية. وهو ما مهّد لتغيير المعادلة السياسية تدريجيًا.

وكالعادة، جاءت المطالبة بالدمقرطة كردة فعل على اتهام النخب بخيانة الأمانة وبتجاهل مصير الطبقات الشعبية. وقد هيمن على الصيغة الألمانية لموجة الدمقرطة مطلب اعتماد الديمقراطية داخل الأحزاب، خاصة في الحزب الديمقراطي الاشتراكي. وقد بلغ هذا المطلب ذروته خلال السنوات الأخيرة التي اضطر فيها الحزبان الكبيران إلى الحكم في إطار ائتلافي بقيادة أنجيلا ميركل.

تحت ضغط قواعده، التجأ الحزب الاشتراكي إلى دمقرطة قرار الانضمام إلى التحالفات من خلال عرض مشاريعها على قواعده للتصويت. لقد كان في هذه الخطوة من المخاتلة والحسابات السياسية الشيء الكثير. إذ إن قيادات الحزب الاشتراكي قد فقدت خلال السنوات الأخيرة الأمل في تصدر المشهد والحصول على أغلبية مطلقة في المقاعد، وذلك بحكم التراجع العددي للطبقة الكادحة وهيمنة الطبقة الوسطى الأقرب إلى الحزب الديمقراطي المسيحي على المجتمع. وبما أن الحكم الائتلافي يخضع لمنطق التفاوض، سعى الحزب الاشتراكي لتقوية موقعه تحت شعار الدمقرطة. إذ إن حاجته لعرض المشاريع الائتلافية على قواعده يضفي الشرعية على قوة الابتزاز التي تتمتع بها الأحزاب الثانية في الحكومات الائتلافية[55]. هي قوة ابتزاز تنبع مما يقع على الحزب

---

(55) حول منطق التصويت الذي يؤثر في الحكومات الائتلافية عمومًا، يُنظر:
Sara Hobolt & Jeffrey A. Karp, "Voters and Coalition Governments," *Electoral Studies*, vol. 29, no. 3 (2010), pp. 299-307.

الأول من تحديات ومسؤوليات لا يعاني منها الحزب الثاني، خاصة في حالة الفشل في تشكيل الحكومة. ولكنها قوة في تناقض مع الديمقراطية وشرعية الفوز. ولذا، لا يمكن استخدامها بتعسف إلا بغطاء ديمقراطي آخر. في هذه الحالة، اختار الديمقراطيون الاشتراكيون عرض المقترحات على قواعدهم. فإذا لم تكن مغرية، جاء الرفض باسم الديمقراطية، لا بفعل الابتزاز السياسي. وهو ما يحيلنا على منزلق آخر من منزلقات الدمقرطة، ألا وهو إضفاء المشروعية على تعسف الأقليات السياسية لمجرد أنها عاجزة عن الطموح لإدراك موقع الأغلبية.

لقد برز أثر هذا التوجه في ألمانيا في الوقت نفسه الذي برز فيه الأثر السياسي لتراجع جاذبية الحزب الاشتراكي الديمقراطي. إذ إن جزءًا كبيرًا من الطبقات الشعبية قد وجدت في اليمين المتطرف وحزبه البديل من أجل ألمانيا وجهة لأصواتها وتعبيرًا عن غضبها. وقد حصد هذا الحزب، عام 2016، 94 مقعدًا في البرلمان. كما كانت شعبيته تتصاعد في الوقت نفسه الذي كانت فيه الأحزاب الأخرى تتفاوض من أجل تشكيل حكومة تقصيه. ولمّا لم تقدر أنجيلا ميركل على إقناع الليبراليين والخضر بالانضمام إلى تحالفها، لم يبق أمامها إلا الاشتراكيون.

لقد دامت المفاوضات أشهرًا طويلة بما أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي كان يعود إلى قواعده في كل مرة للحسم في المشاركة من عدمها. وقد كادت هذه الممارسة تفسح المجال أمام انتخابات مبكرة، ما كان ليستفيد منها إلا اليمين المتطرف حسب كل استطلاعات الرأي.

ثالثًا: أوروبا الشرقية: من سيادة الشعب إلى شخصنة السلطة

1 – منظومات الهجنة البنيوية

إذا كانت أمريكا اللاتينية قد اقتبست من، أو لعلها قد استنسخت، النموذج الأميركي، مع سعي لدمقرطته وللابتعاد به أقصى ما يمكن عن الثنائية الحزبية وما اعتبر هيمنة للأحزاب الكبيرة، فإن بلدان أوروبا الشرقية قد تأثرت بعد

انتقالها الديمقراطي الذي بدأ عام 1989 بالتجارب الأوروبية، وعلى رأسها التجربة البريطانية والتجربتين الألمانية والفرنسية، مع العمل على انتقاء كل عنصر يساعد على دمقرطة السلطة بإضعافها وتفكيك الأحزاب التي تسعى للحصول عليها[56]. ولئن أخذت جلّها من بريطانيا نظامها البرلماني، فإنها قد تبنت صيغة رخوة لمبدأ سيادة البرلمان على اعتبار أن السلطة التشريعية هي الأقرب للتعبير عن إرادة الشعب دون أن تكون الوحيدة، أو حتى الأكثر مشروعية. كما اقتبس أغلبها من ألمانيا نظامها الانتخابي المختلط، ولكن مع نزوع أكبر إلى النسبية، بل وحتى الاعتماد على القوائم المفتوحة؛ أي أن هندسة الأنظمة الانتخابية قد ذهبت في ابتعادها عن العقلانية إلى حدّ فتح القوائم الحزبية في الانتخابات التشريعية بحيث يمكن الناخبين إعادة ترتيب المرشحين، بما يفسح المجال أمام المغامرات الفردية باسم تجاوز الأحزاب والتفاعل المباشر بين الناخبين وممثليهم. أما فرنسا، فقد صدّرت لأكثر التجارب فكرة التقاء القائد بشعبه، وذلك من خلال انتخاب الرئيس بشكل مباشر، رغم ميل واضح لتجريده من أكثر الصلاحيات التي تمنحها الأنظمة الرئاسية، بل وحتى شبه الرئاسية[57].

لقد جاء هذا الخليط المركّب والمعقّد باسم الدمقرطة وضرورة الاقتراب من إرادة الشعب والاختيار المباشر والتمثيل العادل والمشاغل المحلية. ولكن نتيجته كانت أن شجع السياسيين على تحدي أحزابهم والخروج عنها وعن توجهاتها العامة. فتراجعت تدريجيًا إمكانية العمل الجماعي باسم مسؤولية كل سياسي في الدفاع عن مصالح ناخبيه. فأصبحت المنافسة السياسية طاحنة، يسعى كل طرف فيها لانتزاع المكاسب لجهته دون مراعاة لغيرها أو حذر من تكلفتها. أي أن البرلمانات تحوّلت إلى ساحة يتناهش فيها السياسيون، لا

(56) حول أثر العدوى في انتشار الديمقراطية، يُنظر:

Geoffrey Pridham, "Democratic Transitions in Theory and Practice: Southern European Lessons for Eastern Europe," in: Geoffrey Pridham & Tatu Vanhanen (eds.), *Democratization in Eastern Europe: Domestic and International Perspectives* (London: Routledge, 1994), pp. 15-37.

(57) Paul G. Lewis, "The 'Third Wave' of Democracy in Eastern Europe: Comparative Perspectives on Party Roles and Political Development," *Party Politics*, vol. 7 (2001), p. 553.

يبحثون عن المصلحة العامة أو يسعون للحكم وفق مصالح أكبر عدد ممكن من المواطنين. إذ إن أولوياتهم توشك أن تنحصر في تأمين محتوى انتخابي يقدّمه كل منهم لناخبيه من أجل ضمان أوفر الحظوظ لتجديد الثقة.

إن إضعاف الأحزاب قد يقوّي العلاقة بين النائب وناخبيه، ولكنه يضعف كل العلاقات الأخرى التي يتضمنها العمل النيابي، وعلى رأسها العلاقة بين النائب والمجموعة الوطنية في عمومها. يمكن أن نعبّر عن هذه الخلاصة كما يلي: إن العلاقة التمثيلية، حين تغرق في الجزئية، تنفي دور النائب الأصلي باعتباره ممثلاً للشعب بمعناه الكلي. فينسى النائب أنه يمثل أيضًا أولئك الذين لا يصوتون له في جهته. كما ينسى أن ولايته الوطنية تقتضي أيضًا أنه نائب لجهة هم ليسوا في دائرته الانتخابية أصلاً. فيصبح خادمًا لمصلحته الشخصية باسم تمثيل المصالح الجزئية التي توصله للبرلمان. وتحت ضغط المصالح الضيقة والفئوية المبرقعة بثوب الدمقرطة، تفقد الانتخابات تدريجيًا وظيفتها الأساسية باعتبارها آلية جماعية لمحاسبة أصحاب السلطة.

هكذا، تحت شعار الدمقرطة، وقع إضعاف البرلمانات التي يفترض أنها تعبر على سيادة الشعب. ولقد تسرّبت شخصنة السلطة من هذا الباب. ومن ذلك أن تعززت أدوار الرؤساء المنتخبين، حتى أصبح من العسير جدًّا توصيف أنظمة الحكم في بلدان كبولندا وتشيكيا. هي أنظمة أقرب إلى البرلمانية إذا اعتمدنا على الدساتير وما تنص عليه أحكام تنظيم السلطات فيها. ولكن إلى جانب الدساتير المكتوبة، تطورت في بلدان أوروبا الشرقية ممارسات مغايرة مرتبطة بالسياقات المختلفة. وأبرزها أن ضعف البرلمانات قد ساعد بعض الرؤساء على استغلال شرعية الانتخاب المباشر لتحويل وجهة النظام[58]. فكانت النتيجة ضبابية، يمكن توصيفها كما يلي: حين تكون شخصية الرئيس المنتخب في مثل هذه الأنظمة قوية، يميل النظام إلى أن يكون شبه رئاسي، ولكن برئيس ضعيف لمحدودية صلاحياته الدستورية. أما حين تكون شخصية الرئيس ضعيفة أو تكون التوازنات البرلمانية معقولة، تعود الكفة لصالح نظام

(58) من أجل رؤية إيجابية لمرونة الأنظمة المختلطة، يُنظر:

Gianfranco Pasquino, "The Advantages and Disadvantages of Semipresidentialism," in: Robert Elgie & Sophia Moestrup (eds.), *Semi-Presidentialism Outside Europe* (London: Routlege, 2007), pp. 24-28.

برلماني، ولكنه يكون برئيس قوي باعتباره مدعومًا بشرعية الانتخاب المباشر وبصلاحيات لا تتوفر عادة لرأس الدولة في الأنظمة البرلمانية العادية[59].

إننا إزاء أنظمة هجينة بنيويًا. ويمكن توصيفها بطريقة أخرى كالتالي: هي أنظمة يمكنها أن تكون برلمانية، ولكنها حين تكون كذلك، تكون كذلك برئيس قوي. ولكن، بما أن الرئيس قوي، فإنها أنظمة يمكنها أيضًا أن تقترب من الأنظمة شبه الرئاسية. ولكنها حين تفعل، تصبح أنظمة شبه رئاسية، ولكن برئيس ضعيف[60].

إنها هجنة بنيوية يكاد يستحيل الخروج من شراكها، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار المنطق العام للدمقرطة وما تتمخض عنه من شخصنة للسلطة. إذ يعمل على تقوية مؤسسات الرئاسة باسم المسؤولية الفردية تجاه الناخبين وضد الالتزام الحزبي للسياسيين. ومرة أخرى، تؤدي فكرة آليات الدمقرطة من الأسفل إلى الأعلى لعكس ما يدعيه منظروها. إذ استفادت الشخصيات المتمتعة بالموارد الخاصة، من قبيل الكاريزما الفردية والوجاهة الاجتماعية والمال السياسي والشهرة الإعلامية والعلاقات الشخصية[61]. فانتشرت المقاولات السياسية التي تستثمر في الغضب الشعبي وفقدان الأمل، وذلك من خلال وعود غير واقعية كانت الممهد للشعبوية التي وصلت إلى حد تهديد الديمقراطية في بلدان كالمجر وبولندا وجمهورية تشيكيا[62].

(59) حول التصنيفات الممكنة داخل صنف النظام شبه الرئاسي، يُنظر:

Robert Elgie, "The Politics of Semi-Presidentialism," in: Robert Elgie (ed.), *Semi-Presidentialism in Europe* (Oxford: Oxford University Press, 1999), pp. 1-21.

(60) نقتبس هنا من تصنيف كلاسيكي للأنظمة شبه الرئاسية. فمنها ما تكون حكومته مسؤولة أمام البرلمان فقط. ومنها ما تكون مسؤولة أمام البرلمان والرئيس في الوقت نفسه. يُنظر:

Matthew Shugart & John M. Carey, *Presidents and Assemblies: Constitutional Design and Electoral Dynamics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), pp. 23-24.

(61) عزمي بشارة، "الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية والعلاقات الخليجية - الأميركية موضوعًا"، **سياسات عربية**، العدد 40 (أيلول/ سبتمبر 2019)، ص 14.

(62) Robert Elgie & Sophia Moestrup, "The Impact of Semi-presidentialism on the Performance of Democracy in Central and Eastern Europe," in: Robert Elgie & Sophia Moestrup (eds.), *Semi-Presidentialism in Central and Eastern Europe* (Manchester: Manchester University Press, 2008), pp. 256-257.

2 – المثال المجري ونجاعة الشعبوية المشخصَنة

عادة ما تُقدّم تجارب أوروبا الشرقية على أنها أمثلة لنجاح الانتقال الديمقراطي[63]. إذ لم يؤدِ انهيار دكتاتورياتها الشيوعية بعد 1989 إلى ما أدت إليها نماذج مشابهة من التحول السياسي السريع من احتراب داخلي أو دكتاتوريات ثورية[64]. ومن أسباب ذلك سلمية الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية. ومن أسبابه أيضًا ما وفّره أمل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من محفزات مادية ومعنوية أعطت وجهة واضحة لطبيعة التغييرات المطلوبة[65].

ولكن أثر هذه المحفزات قد تراجع كثيرًا بعد 2004، تاريخ امتداد الاتحاد الأوروبي الذي شمل جلّ الدول المعنية، وخاصة بعد 2008، تاريخ الأزمة الاقتصادية التي أفقدت المنظومة الليبرالية إغراءها في أوروبا الشرقية تحديدًا[66]. وقد كانت هذه الصدمة فرصة لمساءلة كل المسار الديمقراطي منذ 1989، خاصة مع تصاعد نجم قوى قومية جمعت بين الحنين للماضي وتشويه الحاضر والتشكيك في المستقبل. إذ اعتبرت أن المنظومة الرأسمالية لم تأتِ إلا بانفجار التفاوت الاجتماعي لصالح الأقلية على حساب الشعب[67]. أما

(63) Mary Kaldor & Ivan Vejvoda, "Democratization in Central and East European Countries," *International Affairs*, vol. 73, no. 1 (1997), p. 64.

(64) كانت هذه الانحرافات ممكنة. بل لعلها كانت واردة. يُنظر:

Frank Schimmelfennig, "Strategic Calculation and International Socialization: Membership Incentives, Party Constellations, and Sustained Compliance in Central and Eastern Europe," *International Organizations*, vol. 59, no. 4 (2005), p. 828.

(65) Sergiu Gherghina, "The Helping Hand: The Role of the EU in the Democratization of Post-Communist Europe," *Romanian Journal of Political Science*, vol. 9, no. 3-4 (2009), p. 65.

(66) لقد دفعت تجارب أوروبا الشرقية إلى القطع مع تقليد أكاديمي قديم يقلل من شأن العوامل الخارجية في الانتقال الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية. يُنظر على سبيل المثال:

Laurence Whitehead, "International Aspects of Democratization," in: Guillermo A. O'Donnell, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy. Part III: Comparative Perspectives* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986), p. 20.

(67) آدام بسيفورسكي، "الديمقراطية وإعادة التوزيع والمساواة"، ترجمة حسن بحري كامل، **الثقافة العالمية**، العدد 170 (أيار/مايو – حزيران/يونيو 2013)، ص 62.

الليبرالية، فقد أمست تهدد الهويات الثقافية لمجتمعات محافظة يراد لها أن تطبع بخصائص الغرب[68]. ووصل الأمر إلى حدّ التهديد الصريح للديمقراطية قولًا وفعلًا، اقترانًا عن إمكانية الانقلاب عليها كما حدث من قبل مع كثير من تجارب ما يسمى الموجة الثالثة[69]. وفي هذا السياق، لم تكن شخصنة السلطة أحكم الخيارات ديمقراطيًا.

لا بد من الانطلاق من المثال المجري لأنه قد دفع بالشعبوية إلى أقصاها، بل إنه أصبح يمثّل نموذجًا للشعبوية في البلدان المجاورة؛ ذلك رغم أنه شكّل استثناء ملحوظًا بعدم اعتماده على الانتخاب المباشر للرئيس. بهذا المعنى، يقلّل هذا المثال من العلاقة بين شخصنة السلطة ومختلف أنماط الأنظمة الرئاسية. ولكنه لا يلغيها. وبطريقة أخرى: رغم أن الانتخاب المباشر للرئيس يبقى بوضوح أكثر عرضة لانحرافات شخصنة السلطة، فإن المثال المجري يثبت أن الإمعان في إضعاف الأحزاب كافٍ لتمهيد الطريق أمام شخصنة السلطة حتى في إطار نظام برلماني محض[70].

لقد انطلقت التجربة المجرية ظاهريًّا بأوفر حظوظ النجاح بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. ذلك أن قواها اليسارية، على عكس غيرها في بلدان أخرى، لم تكن مدانة بالعمالة للمحتل الروسي. إذ إن جزءًا منها قد مثّل دعامة أساسية للمقاومة من خلال مطالب الاشتراكية ذات الوجه الإنساني. وهو ما مكّن بعد 1989 من إعادة تشكيل المشهد السياسي بتوازن نسبي، تداولت فيه على السلطة قوى وسطية يسارية ويمينية[71]. ولكن هذا التوازن اختفى تدريجيًا.

(68) حول حقيقة المجهود الأوروبي لدعم الديمقراطية في مناطق أخرى من العالم، يُنظر: محمد حمشي، "الاتحاد الأوروبي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: حدود القوة المعيارية"، **سياسات عربية**، العدد 35 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2018)، ص 64–75.

(69) Larry Diamond, "The Global State of Democracy," *Current History*, vol. 99, no. 641 (2000), pp. 413-414.

(70) حول علاقة الأنظمة الانتخابية المختلفة بمستوى شخصنة السلطة، يُنظر:

John Carey & Matthew Shugart, "Incentives to Cultivate a Personal Vote: A Rank Ordering of Electoral Formulas," *Electoral Studies*, vol. 14, no. 4 (1995), pp. 417-439.

(71) Kaldor & Vejvoda, "Democratization in Central and East European Countries," pp. 64-66.

وقد جاءت اللحظة الحاسمة عام 2006 بعد فضيحة تصريحات مسربة لرئيس حكومة الحزب الديمقراطي الاشتراكي الذي أكّد، بعيد تجديد الناخبين ثقتهم في حزبه، أن القوى السياسية لم تفعل شيئًا للشعب غير الكذب والتضليل. وقد جاءت ردة الفعل عنيفة في شكل مظاهرات طالبت باستقالة الحكومة التي استطاعت المقاومة إلى أن جاءت الأزمة الاقتصادية عام 2008. بعدها صعد نجم فيكتور أوربان وغيره من السياسيين المناهضين لمنظومة الحكم. وقد استطاع حزبه الحصول على أغلبية الثلثين التي مكّنته من تغيير نظام الحكم، خاصة بعد وضع دستور جديد تميز بروح معادية لليبرالية. إذ أكّد الطبيعة العضوية للمجتمع وإمكانية تجاوز الحريات كلما تعارضت مع خدمة الشعب أو إرادته.

لقد اعتمد فيكتور أوربان على تأجيج المشاعر السلبية للناخبين من أجل إنشاء كتلة انتخابية كبيرة تقوم أساسًا على معاداة الأقليات العرقية والأجانب الذين صورتهم البروباغندا على إنهم يمثلون، وعملاءهم في الداخل، السبب الأساسي لمشاكل البلاد. بهذه الطريقة، استطاع أوربان توحيد كتلة كافية من الناخبين لإعادة تعريف تجربة الانتقال الديمقراطي التي بدأت منذ عام 1989. ولكن هذا المنطق دفع نحو منزلق تغذّي فيه الشعبوية نفسها بنفسها. ومن ذلك ظهور قوى أشدّ تطرفًا جعلت خطاب فيكتور أوربان يظهر بمظهر المحافظ المعتدل بالمقارنة مع انحرافات شبه نازية خطيرة يعتقد الكثيرون أنها تهدد جديًا مستقبل الديمقراطية في البلد. كما أن حكومة أوربان قد استطاعت وضع يدها على الإعلام والقضاء، بحيث لم تعد المجر تستجيب عمليًا لمعايير الاتحاد الأوروبي الديمقراطية. يحصل كل ذلك والقوى اليسارية وقوى الوسط التي كانت قد قادت المراحل الأولى من الانتقال الديمقراطي تقف عاجزة عن تجاوز خلافاتها الشخصية والأيديولوجية من أجل إيقاف تفكك الأحزاب وتشظيها.

الشاهد من المثال المذكور أن الخطاب السلبي أصبح هو السبيل الأمثل لحشد قدر كاف من الدعم الشعبي لضمان استقرار الحكومات. وكأن الشعبوية السلبية قد جاءت في المجر كحل لمشكل مؤسساتي كان يمكن تجنبه لو أن

هندسة النظام الانتخابي أخذت في الاعتبار حاجة البلاد إلى تعددية حزبية واقعية، لا إلى تفتيت حزبي ممنهج. وقد التقت هذه الدينامية مع كاريزما فيكتور أوربان الذي نجح في شخصنة السلطة، في إطار نظام برلماني. ولعله يقع قريبًا في إغراء تعديل الدستور من أجل تبني نظام رئاسي، كما فعل ذلك من قبله رجب طيب أردوغان في تركيا عام 2015 بعد مسيرة طويلة من شخصنة السلطة على رأس الحكومة[72].

3 - المثال البولندي وشلل الجناح اليساري

من بين المنزلقات الخفيّة لمنطق إضعاف الأحزاب من خلال الهندسة الانتخابية والسياسية، لا بد أيضًا من التركيز على التفاوت في قدرة الأحزاب على مقاومة الديناميات التشتيتية التي تفرضها منظومات الحكم. إذ لا يصيب التشظي كل القوى السياسية بالأثر نفسه. وتبدو الأحزاب اليمينية، محافظة كانت أم قومية أم دينية، أقدر على مقاومة التفكك. ومن ذلك أن اليمين البولندي منقسم إلى حزبين كبيرين، محافظ داعم للوجهة الأوروبية للبلد، تحت اسم المنتدى المدني، وقومي مناهض لأوروبا، وهو حزب الحقوق والعدالة الحاكم. أما أحزاب اليسار، فإنها متشظية بحيث يستحيل تقريبًا تنظيمها في جبهة أو ائتلاف قادر على إحداث التوازن.

هنا لا بد من طرح السؤال: ما الذي يفسر هذا الفرق؟ لا نملك هنا إلا إجابات تأويلية تحتاج لمزيد من الدراسة. وتقوم أساسًا على كيفية تعامل الأطراف السياسية المختلفة مع الإحساس بهيمنة الأيديولوجيا الليبرالية. ويبدو أن هذه القناعة تفرض ضبابية في أولويات القوى التقدمية. فالأحزاب اليسارية دائمًا ما تجد نفسها، في أحسن الأحوال، ممزقة بين ثلاث وجهات متضاربة. فمنها ما يقدّم الليبرالية المجتمعية التي تدعو إلى حريات وحقوق فردية قد لا

(72) من أجل دراسة قديمة بعض الشيء، تؤكد أن الأنظمة البرلمانية لا تقلّ عن الأنظمة الرئاسية تعرضًا للتراجع عن الديمقراطية، يُنظر: Shugart & Carey, pp. 39-42.

تتفق مع أولويات الكثير من المجتمعات المحافظة، بما يتسبب في قطيعة بين هذا النمط من النخب وقواعدها. ومنها ما يقع في محافظة اجتماعية ترفض الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية وتطالب بالدفاع عن طبقات كادحة متناقصة عدديًا وفاقدة لأسس الوعي الطبقي هوويًا، بما يفرض العزلة ويمنع من الاقتراب من الطبقات الوسطى. ومنها ما يعمل على الالتزام بالواقعية التي تفرضها قيم المسؤولية، خاصة حين الوصول للحكم، بما يجعلها عرضة لتهم الانتهازية والاستسلام. هذا يعني أن القوى اليسارية مدفوعة بمنطق الهيمنة الليبرالية إلى المزايدة على بعضها البعض، بما يؤجج المنافسة داخلها، وذلك على حساب إمكانية توحدها من أجل تخفيف الخسائر.

وكأن التاريخ يعيد نفسه. ومثال ذلك أن الحرب الإسبانية في الثلاثينيات قد شهدت مواجهات دموية داخل الأوساط الجمهورية التي انقسمت بين شيوعيين واشتراكيين وتروتسكيين وأناركيين. كانت تلك الصراعات تحصل في الوقت نفسه الذي كان يفترض أن تكون أولوية الجميع مواجهة العدو المشترك الذي تمثله القوى القومية بقيادة فرانكو. ولكن إعطاء الأولوية لغاية على حساب غاية أخرى من الواقعية التي لا تتفق مع الرومانسية المثالية التي تركض إلى حتفها لعجزها على ترتيب أولوياتها. وهو ما حصل في إسبانيا حين كسبت قوات فرانكو المعركة.

في تجارب أوروبا الشرقية المعاصرة ما يشابه هذه الحالة، رغم اختلاف السياقات وسلمية المنافسة. ففي السياق الليبرالي الذي يعيشه العالم اليوم، تبدو النزعات الهووية بمختلف تشكيلاتها، الدينية والقومية والإثنية، أكثر إغراء من المثل اليسارية المشتتة. إذ إنها أقدر على التأقلم مع الحاجة إلى الاكتفاء بخطاب سياسي سلبي يركّز على تحميل المسؤوليات للآخر، بما يمنح قوى اليمين قدرة عالية على إدماج أجزاء متزايدة من بقايا الطبقات الكادحة التي فقدت الأمل في الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية. وذاك شكل من التآلف المحافظ ذي النزعة الأبوية أو التقليدية، على الطريقة البيسماركية.

هذه الحقيقة أوكد في أوروبا الشرقية حيث تتهم القوى اليسارية بالعمالة للاتحاد السوفياتي وبجرائم الدكتاتورية القديمة. ويؤكد أصحاب هذه الأطروحة أن ثورات 1989 إنما جاءت لإنهاء الحقبة الشيوعية بفضل نضال القوميين وتضحيات المحافظين المتدينين، وخاصة كاثوليك بولندا[73]. لا شك أن في هذه السردية تعسفًا على الحقيقة. ولكن بقدر ما تقع الأحزاب اليسارية في فخ المزايدات، تفسح المجال أمام الأحزاب اليمينية لاحتلال وسط المشهد السياسي من جهة، ولإغراء المحبطين من نتائج التجربة الديمقراطية في سياق معولم بالأطروحات المتطرفة من جهة أخرى.

ومهما يكن من أمر، يبدُ التفوّق اليميني واضحًا للعيان في أغلب الحالات. ومن أصول المشكلة أن اليساريين بعد 1989 كثيرًا ما وقعوا في فخ الاستسهال باللّجوء إلى آليات الدمقرطة المختلفة، على اعتبار أنها الأقدر على حماية ما بقي من حضورهم في المشهد السياسي. ومن ذلك ما حدث في بولندا. فحين تأكّد الشيوعيون من ضعف شعبيتهم بعد الانتخابات الأولى، طالبوا بنظام انتخابي نسبي تحت شعار: لا للإقصاء.

لقد استطاعت القوى اليسارية بفضل تحالفها الظرفي في التسعينيات الحفاظ على شيء من التأثير في الحياة السياسية البولندية. ولكن هذا التحالف تفكّك تدريجيًا تحت ضغط المزايدات التي ساهم النظام الانتخابي في تغذيتها، بما أن منطقه النسبي قد شجّع كل حزب على اللعب المنفرد. بل إن العزف السياسي اليساري قد أصبح يميل إلى الفردية، خاصة بعد 2001 حين وقع فتح القوائم الحزبية على إمكانية إعادة تنظيمها من قبل الناخبين. في هذه الظروف، لم تكن التحالفات لتصمد أمام إغراء شخصنة الخطاب السياسي. وكانت النتيجة أن استفادت القوى اليمينية التي كانت أكثر انضباطًا وأوضح وجهة.

---

(73) حول نضال المجتمع المدني في بولندا إبّان الحقبة الشيوعية، يُنظر:
Grzegorz Ekiert, "Rebellious Poles: Political Crises and Popular Protest Under State Socialism, 1945-1989," *East European Politics and Societies*, vol. 11 (Spring 1997), pp. 299-338.

لم تكن الأحزاب اليمينية في بولندا أقلّ تأثرًا بشخصنة السلطة. ولكنها استجابت لإغرائها من خلال إنتاج زعماء كاريزميين نجحوا في الاستفادة من الانتخاب المباشر للرئيس. وكان على رأسهم التوأم كازينسكي، زعيما حزب الحقوق والعدالة. ولم يؤد مقتل أحدهما في حادث طائرة، نسبت المسؤولية عنه للمخابرات الروسية، إلا إلى تقوية الآخر، خاصة في ظل انتشار نظرية المؤامرة التي يسهل على الأحزاب القومية استخدامها للتعبئة.

لقد استطاع هؤلاء الزعماء اليمينيون فرض الانضباط من خلال وسائل الإقناع التي يملكونها والتي تتدعّم بقدر نجاحاتهم الانتخابية المتتالية. وعلى هذا الأساس، يمكن التسليم بالخلاصة التالية: من الواضح أن الأحزاب اليسارية قد أخطأت حين قدّمت رهان الأمد القصير من خلال شعار لا للإقصاء، على العمل من أجل الأمد البعيد من خلال توحيد الصفوف ومكافحة المزايدات الأيديولوجية وإنتاج برامج قابلة للتطبيق خدمة لأوسط الناخبين. فقد اختارت، دون أن تعي، المنظومة التي تضعف المشترك من قيمها بتوسيع الهوة بين مكوّناتها المختلفة دون أي إمكانية واقعية لتوحيدها حزبيًا أو ائتلافيًا[74]. فكانت النتيجة تراجع حضورها تدريجيًا في ظل صعود نجم اليمين الذي استفاد من الإحباط الذي تلا الحماسة العارمة إثر نهاية الحقبة الشيوعية، ثم الانضمام للاتحاد الأوروبي.

4 – المثال التشيكي وكيفية انحراف الدمقرطة إلى البلوتقراطيا

لقد وفّر الغضب الشعبي الذي تصاعد بعد الأزمة الاقتصادية وأزمة الهجرة في أوروبا وقودًا لشعبوية أصبحت تهدّد الديمقراطية في بولندا كما في غيرها من الديمقراطيات، خاصة حين تكون تقاليدها الديمقراطية غير عريقة. ذاك التحدي نفسه الذي تواجهه تجربة جمهورية تشيكيا التي يشترك نظامها السياسي مع النظام البولندي في تأثره العميق بظروف نشأته بعد انهيار المعسكر الشيوعي.

(74) Sarah Birch, *Electoral Systems and Political Transformation in Post-Communist Europe* (New York: Palgrave Macmillan, 2003), p. 121.

فرغم أن واضعي الدستور قد فصلوا النظام البرلماني في بداية التجربة، فإن المنظومة تطورت لتقترب تدريجيًا من نظام شبه رئاسي على الطريقة الفرنسية[75].

لم يكن النظام البرلماني ليتلاءم مع استلام منصب الرئاسة من قبل أب مؤسّس من قبيل فاتسلاف هافل، الذي مكنته رمزيته الأدبية والتاريخية ونضاله ضد الدكتاتورية الشيوعية من أداء دور تجاوز بكثير الصلاحيات الدستورية الشرفية المخصصة لقمة الدولة في النظام البرلماني. وقد جاء النظام الانتخابي لتأكيد هذه الوجهة. إذ إن التشتت النسبي للمشهد الحزبي[76] الذي تمخّض عنه كان كافيًا لمنح موقع الرئاسة دورًا حاسمًا في الوساطة من أجل تشكيل الحكومات، بل وحتى في اختيار رئيس الحكومة، خاصة حين يهيمن الغموض على طبيعة التحالفات الممكنة. ولا شك أن الإغراء الرئاسي للنظام التشيكي قد تعزز بعد 2012 حين أدّى تحوير الدستور إلى الانتخاب المباشر للرئيس. بمعنى أن تشيكيا انتقلت بالفعل من نظام برلماني برئيس قويّ إلى نظام رئاسي برئيس ضعيف. مع التشديد على أن الرئيس الضعيف، على ضعفه، هو في النظام الرئاسي أقوى من الرئيس القوي، رغم قوته، في النظام البرلماني.

إن هذا التوجه يؤكّد فقدان القيمة الاعتبارية للعمل البرلماني باعتباره جوهر الديمقراطية. بل إنه يؤكد تسرّب هذا الداء للبرلمانيين أنفسهم على اعتبار أنه من الواضح إنهم قد وقعوا تحت ضغط الاعتبارات المشككة في تمثيل الأحزاب للإرادة العامة. فإذا هم يتنازلون تدريجيًا عن سلطاتهم في سبيل تقديم الإثباتات التي ترفع الحرج عنهم. وكأنّ وظيفتهم قد أصبحت تهمة لا تنفصل عنهم إلا بتقليصها. وأمارة ذلك في تشيكيا أن مجلس النواب قد تبنى إنشاء مجلس

(75) يمثل المقال التالي الدراسة المؤسسة للبحث الأكاديمي في مسألة الأنظمة شبه الرئاسية:
Maurice Duverger, "A New Political System Model: Semi-Presidential Government," *European Journal of Political Research*, vol. 8 (June 1980), pp. 165-187.

(76) لا بد من الإشارة إلى أن المشهد السياسي الحزبي في تشيكيا كان أقلّ تشتتًا وأكثر استقرارًا من غيرها من تجارب الانتقال الديمقراطي ما بعد 1989. يُنظر:
Vlastimil Havlik, "Stable or Not? Patterns of Party System Dynamics and the Rise of the New Political Parties in the Czech Republic 1," *Romanian Journal of Political Science*, vol. 15, no. 1 (Summer 2015), p. 185.

شيوخ، وذلك في إطار سعي السياسيين لتأكيد إيمانهم بأهمية التوازن بين السلطات وضرورة منع التغول. وكأن الدور المتصاعد للرئاسة وللسلطة القضائية لم يكن ليكفي. فبدا من الديمقراطية بمكان إنشاء غرفة عليا في نظام سياسي لا يحتاجها أصلًا. إذ تغيب في تشيكيا الطبيعة الفدرالية التي تعتبر الأساس المؤسساتي للغرف العليا في الأنظمة الأميركي والألماني والبلجيكي على سبيل الذكر لا الحصر. إذ تمثل هذه الغرف العليا عادة الوحدات التي تكوّن الاجتماع الفدرالي، من مقاطعات وجماعات هويّة وغيرها، في حين تمثّل الغرف الدنيا الشعب برمته. وكأن المشرّع التشيكي لم ينظر إلى تراجع دور مجلس اللوردات في بريطانيا؛ تراجع يفسّر بغياب الجدوى في ظل دولة مركزية لا فدرالية فيها. قد يقال: ليس مجلس اللوردات ديمقراطيًا بحكم غياب الانتخاب في أكثر أعضائه. هذا صحيح. ولكن لو كان النظام البريطاني فدراليًا، لدفعت جدوى مجلس اللوردات في تمثيل الوحدات الفدرالية للحفاظ على صلاحياته، مع تنقيح آليات العضوية فيه استجابة لمتطلبات الديمقراطية. وهذا لم يحصل، رغم ما ذكرنا من تدرج بريطاني نحو شيء من الفدرالية.

المهم أن التجربة التشيكية هي مثال حيّ لتراجع الثقة الديمقراطية في العمل البرلماني، أي في المؤسسة التي وضعت أصلًا لتمثيل الشعب بالمعنى السياسي للكلمة. فقد اقتنع السياسيون بأطروحة أن الشعب لم يعد يقبل باتباع أي شكل من أشكال النخبة السياسية. فانبروا يضعف بعضهم البعض الآخر. ومن ذلك اعتماد القوائم المفتوحة بالإضافة إلى النظام الانتخابي النسبي. وبما أن القوائم المفتوحة تعني أن الأحزاب لم تعد وحدها تتحكّم في المستقبل السياسي للنواب، بما أنها تشترك في ذلك مع الناخبين الذين بإمكانهم تعديل ترتيب المرشحين على القوائم الانتخابية، زادت روافد شخصنة السلطة، خاصة في ظل مناخ إعلامي يسلط الأضواء على كل نائب يتمرّد على حزبه. فاجتمعت المنظومة السياسية مع المشهديّة الإعلاميّة كمصادر تغذي شخصنة العملية السياسية[77].

(77) من أجل أمثلة عديدة في هذا الصدد، يُنظر:
Alan Renwick & Jean-Benoit Pilet, *Faces on the Ballot: The Personalization of Electoral Systems in Europe* (New York: Oxford University Press, 2016), pp. 45-48, 146-47, 536-542.

في مثل هذه الحالات، تكون المفارقة أن تميل الشعوب للتصويت لصالح مرشحين أقرب إلى التهريج أو المقاولة السياسية منهم إلى الجدية والقيمة الاعتبارية. يفعل الناس ذلك في الوقت نفسه الذي يطالبون فيه بخدمة المصلحة العامة. ثم إنهم ينتقدون السياسيين الكلاسيكيين متهمين إياهم بتقديم مصالحهم الحزبية الضيقة. وكأن الحزبي المحكوم بقيم كبرى أو برامج جماعية يصبح أضيق من الشخصي المدعوم بآلة الإعلام حيث يتقاطع التهريج المشهدي مع الارتجال المتسيّب.

مثال ذلك في تشيكيا صعود نجم رجل الأعمال أندريه بابيش الذي أنشأ حزبًا على طريقة المقاولات الكبرى. وانبرى يعد كل سامع بما يريد، أو أنه يكاد. كما أنه، وهو صاحب الشبهة، جعل من مكافحة الفساد شعاره الأساسي. ومرة أخرى، نصل إلى أن الدمقرطة تؤدي إلى عكس ما تدّعي. إذ إنها قد أنتجت في هذه الحالة حزبًا هو عبارة عن امتداد لشخص يموّله فيفعل به ما يشاء، ويستغله لغاياته فيعد بما يشاء. وقد نجح عام 2015 في الحصول على أغلبية نسبية ضمنت له رئاسة الحكومة.

هكذا، لم تؤد الدمقرطة فقط إلى مجرد شخصنة قائمة على كاريزما سياسية في تفاعل مباشر مع المشاعر السلبية للشعب. بل إنها أخرجت شكلًا من أشكال البلوتوقراطيا باعتبار أن توفّر المال يعتبر من أكبر وسائل الإقناع في منظومة تتفكّك فيها الأحزاب تفكك السلطات. وذلك مناخ يلعب لصالح من يقدر على تحمل التكاليف المادية لحملات انتخابية قائمة على الدعاية. بل إنه يكاد يحتاج إلى توجيه سهامها الإعلامية حالة بحالة، وفق رغبات كل طرف ونزواته[78].

خلاصات عامة

إذا كان النموذج السياسي البريطاني عاجزًا عن مقاومة مدّ الدمقرطة وانحرافاتها غير المتوقعة، فإن غيره أعجز. وإذا كانت المنظومتان الاقتصادية

(78) حول أدوار وسائل الإعلام، يُنظر: خالد طحطح، "تاريخ الزمن الراهن: السياق والإشكاليات"، **أسطور**، العدد 2 (حزيران/ يونيو 2015)، ص 9.

والاجتماعية الألمانيتان لم تستطيعا المحافظة على توازنهما إزاء نزعات التطرف السياسي، فغيرهما أولى أن لا يصمد. ذلك أن الديمقراطية البريطانية كانت تاريخيًا الأقدر على الالتزام بالعقلانية ومقاومة الشعبوية. وقد تخطت بنجاح عصر الثورات في أول القرن التاسع عشر، وامتحان تعميم التصويت في آخره، وتحديات أزمة الثلاثينيات في القرن العشرين، علاوة على مخاطر الحربين العالميتين والحرب الباردة. أما ألمانيا، فإنها قد تكبّدت، بسبب هذه التغييرات، أبشع الويلات واستخلصت أقسى الدروس.

ولئن كانت بريطانيا تبقى المرجعية الكبرى لمبدأ الديمقراطية التمثيلية، فإن ألمانيا هي المصدر الأكبر لقواعد المنافسة السياسية. إذ إنها جمعت بين مزايا الأنظمة الانتخابية النسبية من عدالة في التمثيل وتعددية في الأحزاب إلى فضائل الأنظمة الأغلبية من نجاعة في ممارسة السلطة ومحاسبة لأصحابها[79]. ويعود ذلك، بمصطلحات كارل ماركس، للتقارب الشديد بين واقع البنية التحتية اقتصاديًا واجتماعيًا من جهة، وانعكاساتها سياسيًا وحزبيًا من جهة أخرى. إذ إن النموذج الاقتصادي الألماني قد قرّب بين رأس المال والنقابات بفضل آلية المفاوضات المستمرة وإمكانية الاتفاقات التي تخدم مصالح مختلف الأطراف. وقد كان التقارب في وسط المشهد السياسي بين حزب المسيحيين الديمقراطيين وحزب الديمقراطيين الاشتراكيين عبارة عن محاكاة سياسية لعلاقات اقتصادية واجتماعية تنفر من الأطراف.

لقد تغيّرت الأمور حتى في ألمانيا. إذ ظهرت فئات جديدة تشعر بالغبن لأنها لا تجد نفسها في الإصلاحات التي انعطفت بالاقتصاد والمجتمع نحو المزيد من المرونة. فانبرت تبحث عن تعبيرات سياسية تمكّن من إفراغ هذه الشحنة السلبية حتى وإن لم تكن حلولها المقدمة واقعية أو معتدلة.

لا بد من التشديد على التالي: إن المثالين المذكورين يعتبران عن أقصى درجات الصلابة الديمقراطية المتوفرة، ولا يمكن مقارنتهما بالحالات الأخرى.

---

(79) حول عسر الجمع بين هذين البعدين، يُنظر:

Dieter Nohlen, "Two Incompatible Principles of Representation," in: Arend Lijphart & Bernard Grofman (eds.), *Choosing an Electoral System: Issues and Alternatives* (New York: Praeger, 1984).

ولئن يذهب البعض إلى الاطمئنان لهذه الملاحظة، فإن العكس هو الأولى. فما يصيب الديمقراطية البريطانية بخدش، قد يصيب غيرها بقرح. وما قد يفقد توازن منظومة الحكم والاقتصاد الألمانية، حري أن يوقع غيرها. وبطريقة أخرى: إن تسرّب الشعبوية وشخصنة السلطة ومطلب الحلول الراديكالية لأعرق أنظمة الحكم الديمقراطي ولأصلب النماذج البرلمانية لمؤشر خطير على أفول نجم الديمقراطية التمثيلية. ولا أدلّ على ذلك من الانتكاسات المتعددة التي شهدتها ديمقراطيات أوروبا الشرقية، رغم أنها تعتبر نماذج مرجعية في الانتقال الديمقراطي، ورغم أن وجودها في إطار الاتحاد الأوروبي يجعلها، إلى حد كبير، محمية من نفسها وما يعتمل فيها من نزوات الدمقرطة.

ولا شك أن ديمقراطيات أوروبا الشرقية قد شهدت تحولات عميقة بعد عام 2008. إذ إنهكت الأحزاب التقليدية في مختلف البلدان بعد عقدين من التفكك تحت ضغط الدمقرطة وأعراضها الجانبية. أما الشعوب، فقد ضاقت ذرعًا بنخب ساد الاعتقاد بأنها قد تداولت السلطة وتقاسمت مواردها على امتداد عشرين عامًا من دون أن تحقق أحلام 1989. ولئن كانت الأزمة المالية والاقتصادية قد ساهمت بالتأكيد في خلق المناخ الملائم لتغذية المشاعر السلبية، فإن التكنولوجيا، وخاصة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، قد سرّعت في وتيرة التغيير. إذ أتاحت مجالًا جديدًا من الدمقرطة شمل المعلومات وكيفية نشأتها ونسق انتقالها.

لم تكن أكثر الأحزاب التقليدية قد استوعبت أهمية هذا العامل. أو لعلها لم تكن تملك العذرية السياسية لاستغلاله. فاستفادت منه قوى تدعو للتغيير باسم معاداة المنظومات السياسية برمتها، وعلى رأسها الأحزاب التقليدية. ولئن كانت الديمقراطية الشعار المرفوع من الجميع، فإن تسارع وتيرة التقلبات في المشهد السياسي قد أعدم وسيلة العمل على الأمد البعيد، وأوهن قدرة الشعوب على المحاسبة، وأعطى أسبقية حاسمة لخطاب الأمد القصير وكل من يملك وسائل الترويج له[80].

---

(80) Fred W. Riggs, "Presidentialism versus Parliamentarism: Implications for Representativeness and Legitimacy," *International Political Science Review*, vol. 18, no. 3 (1997), p. 258.

يعتبر رئيس الحكومة البريطانية السابق غوردن براون عن السياق الجديد الذي على الحكم الديمقراطي أن يتأقلم معه، فيؤكد أن الناس كانوا في الماضي حين يريدون التغيير، ينتخبون الأحزاب اليسارية والقوى التقدمية. أما الآن، فإنهم حين يريدونه، يريدون أيضًا أن يكونوا هم وسيلته. وفي هذا شيء من الغرابة. وكأن التمثّل العام للسياسة يتطور عكس مجرى التاريخ. فالمجتمعات تتطوّر كل يوم تجاه مزيد من تقسيم العمل. لماذا يؤمن الناس بأن الاختصاص مزية في كل المجالات إلا في السياسة وممارسة السلطة؟

يكمن الجواب في منطق الدمقرطة التي يعتبر دعاتها أن الديمقراطية تعني نظريًا المساواة السياسية بين الجميع. ولئن كان في هذا الموقف ما يبرره ديمقراطيًا[81]، فإن الإصلاحات التي تقوم على مزيد من توزيع السلطة لا تحل المشكل بقدر ما تعقده. بل إنها تؤدي عمليًا إلى احتكار النخب لموارد السلطة. والواقع يثبت أن لا مساواة في القدرة على استخدام وسائل التأثير المباشرة التي تمنحها الديمقراطية، بل أن لا مساواة حتى في الرغبة في الاستفادة منها. وهو ما يعني أن تعقيد المسارات الديمقراطية وزيادة سلطة المواطنين في اتخاذ القرار أو في المحاسبة المباشرة للسياسيين لا يؤديان إلا إلى تعميق تلك الهوة.

لعل أفضل الأمثلة على ذلك فتح قوائم المرشحين لمقاعد السلطة التشريعية بحيث تتسنى إعادة ترتيبها من قبل الناخبين. ولئن أغرى هذا الإجراء بانتصار الأنظمة البرلمانية للشعب ضد الأحزاب، فإنه يؤدي في حقيقة الممارسة إلى انتكاسة السلطة إلى الشخصنة. وليست مثل هذه الإجراءات بأقل خطورة على العمل السياسي الجماعي في الأنظمة البرلمانية المعتمدة على نسبية التمثيل من الانتخابات الأولية التي ذكرنا أثرها في الأنظمة الرئاسية وفي الأنظمة الانتخابية الأغلبية عمومًا. فتلك تمظهرات مختلفة لظاهرة واحدة، هي شخصنة السلطة باسم الدمقرطة. وما يسمى التفاعل المباشر بين السياسي ومن يمثلهم، أو ما يعبّر عنه مخاتلة بالمحاسبة الفردية المباشرة للسياسيين من قبل

(81) Robert Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven: Yale University Press, 1971), pp. 1-3.

ناخبيهم، فتلك عبارات ليست أكثر من سرديّة مغرية لحقيقة منفّرة. أو لعلها لا تعدو أن تكون ذرًّا للرماد في العيون.

وحتى حين لا تؤكد الممارسة الانتخابية استغلال الناخبين بشكل مكثف لممكنات القوائم المفتوحة، فإن وجود هذه الإمكانية يكفي لدفع القيادات الحزبية لتفضيل السياسيين المحبّذين جماهيريًا، حتى حين يكونون غير منضبطين سياسيًا. أي أن الاعتبارات الانتخابية تصبح حائلًا أمام العقلانية السياسية. وتلك من خصائص الشعبوية.

إن القوائم المفتوحة تشجع السياسيين على ربط الأواصر مع ناخبيهم، ولكن على حساب أواصرهم مع الفريق السياسي الذي يفترض أن يكون وسيلة الحكم في الديمقراطية. واضطرار الأحزاب لاعتماد شعبية الناخبين كمعيار للترشيح هو وصفة للتحايل. إذ إن محصّلته العامة تنتهي إلى مجموعة من الوعود، تسمى برنامجًا، دون أن تحتوي على شروط البرامج من حيث واقعيتها وتناغمها وقابليتها للتنفيذ. هي وعود تجمع ما ارتأى المرشحون أن ناخبيهم يريدون سماعه. وحتى إذا كان هؤلاء الناخبون يشتركون في قيم عامة قد تمثل أساسًا ناظمًا للوعود الانتخابية، فإن القيادات تكون فاقدة للقدرة على مصارحة الجماهير بالواقع وما قد يتضمنه من سوء. أو أنها، بعبارة أخرى، عاجزة عن الالتجاء، حتى حين تقتضي الضرورة، لخطاب "العرق والدم والدموع" من أجل الإصلاح الذي عادة ما لا تأتي ثماره إلا بعد حين.



الفصل الثالث

ديمقراطية الطبقة الوسطى: من فضل دمقرطة الليبرالية إلى انحراف دمقرطة الديمقراطية



مدخل

تتجاوز رهانات الدمقرطة بمختلف أشكالها الأطر القطرية لكل الدول، وخاصة منها الديمقراطيات الصغيرة في حجمها الجغرافي أو في وزنها الديموغرافي. بل إن الديمقراطية نفسها قد بدأت منذ عقود تعيش حالة انتقالية بطيئة. فلئن كان ارتباطها بالدولة الأمة، في ماض غير بعيد، شرطًا أساسيًا لترسيخها في البلدان الحديثة العهد بها، وضامنًا رئيسًا لفعاليتها في نماذجها العريقة، فإن ديناميات العولمة تفرض التفكير في استمرار قدرة هذا الإطار على توفير أسبابها[1]. ولا شك أن هذه الفترة الانتقالية ستكون طويلة وعسيرة. إذ يرى الكثيرون أن مجرد التفكير في أي إطار أشمل للديمقراطية هو تهديد لبنيتها المؤسساتية على اعتبار أنه يفترض تجاهل الأسس الأيديولوجية التي قامت عليها الديمقراطية الليبرالية باعتبارها النظام السياسي الأمثل للدولة الأمة[2]. وعليه، يكون تجاوز هذا الإطار، بل وحتى طرح التفكير فيه، تهافتًا فكريًا يقترح مقامرة غير محسوبة العواقب.

مع هذا، لا شك أن العولمة قد بلغت اليوم من النضج ما يفرض التساؤل عن تأثيرها في بعض دعامات الديمقراطية الرئيسة وعواملها المساعدة. ومن أبرزها الطبقة الوسطى. ويتناول هذا المحور تحليلًا كليًا للتحولات التي عرفها

(1) Roland Robertson, *Globalization: Social Theory and Global Culture* (Newbury Park: Sage, 1992).

(2) بالإضافة إلى بعدها الانتخابي، تتضمن الديمقراطية الليبرالية أبعادًا من قبيل علوية القانون ورقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية واستقلال القضاء. يُنظر:

Michael Coppedge et al., "Measuring High Level Democratic Principles Using the V-Dem Data," *International Political Science Review*, vol. 37, no. 5 (November 2016), pp. 580-584.

دور هذه الطبقة في ترسيخ الديمقراطية الليبرالية في البلدان المصنعة منذ القرن التاسع عشر وحتى اليوم. وغايته محاولة التفكير في البنية التحتية التي قامت عليها الديمقراطيات النيابية وتدبر ما اعتراها من تغيّرات من شأنها أن تساعد على فهم ظاهرة الدمقرطة[3].

ولئن كان الجزء الأول من هذا المحور الأخير يتناول بالتحليل التجارب السياسية في البلدان الإسكندنافية تحديدًا، فإنه يقدّمها كنماذج مرجعية لباقي التجارب الديمقراطية التي تأسس استقرارها على جاذبية الطبقة الوسطى ودورها كدعامة للديمقراطية وضامن لتوازنها في وسط المشهد السياسي. أما الجزء الثاني، فإنه يعرض خلاصة تاريخية عن سيرورة دمقرطة الليبرالية من خلال التأثير الاقتصادي والسياسي للطبقة الوسطى. فعلى عكس ما توقع كارل ماركس، لم تؤد الطبقية وهيمنة المسألة الاقتصادية والوعي بها إلى تأجيج الصراع. على العكس تمامًا. إذ أثبت هذا النوع من الشروخ أنه يمكنه أن يتحوّل، في حال توفّر النمو الاقتصادي، إلى عامل استقرار هيكلي[4]. كيف لا، وهو، كما تؤكد التجربة البلجيكية مثلًا، أقرب للتفاوض، وبالتالي أيسر على العلاج السياسي من الشروخ الهوويّة مثلًا.

يواصل الجزء الثالث على النهج التاريخي نفسه، ولكنه يخلص إلى أن دمقرطة الليبرالية قد انقلبت، منذ سبعينيات القرن الماضي، إلى لَبرَلَة تدريجية للديمقراطية في سياقات لم يعد للوعود الديمقراطية فيها قدرة على التحشيد والتعبئة. ومن ثم ظهور المشكلة الهيكلية مع العولمة التي أعادت رسم خطوط الصراع السياسي داخل المجتمعات التي تسود فيها الديمقراطية. ويمكن وصف الانقسام الجديد بأنه يفصل بين مستفيدين من الآفاق الجديدة التي

(3) حول النظريات المتعددة القائلة بتراجع الطبقة الوسطى قبل أزمة 2008، يُنظر:
Steven Pressman, "The Decline of the Middle Class: An International Perspective," *Journal of Economic Issues*, vol. 41, no. 1 (2007), p. 181.

(4) في غياب النمو تتراجع الديمقراطية. يُنظر:
Alexius Amtaika, *The Democratization of Africa: Dynamics and Trends* (Austin: Pan-African University Press, 2017), p. xv.

تتيحها العولمة ومتضررين، بما يفسح المجال أمام موجة الدمقرطة وانحرافاتها الشعبوية التي نقدّم بعض مظاهرها في الجزء الأخير من هذا الفصل.

أولًا: النموذج الإسكندنافي

1 - النمو سر النجاح

ليست الأحزاب ما يخلق الانقسامات. هي فقط ما يعبّر عنها. والأحزاب لا تستمر في الزمن إلا إذا كانت تستند إلى شروخ اجتماعية عميقة تتسبب في انقسامات هيكلية داخل المجتمع[5]. عادة ما تتحول هذه الشروخ إلى أسس لسرديات جزئية داخل السرديّة الوطنية الجامعة. ويساهم تبني هذه السرديات الجزئية في تحديد هويّات الأفراد والجماعات. فيتنظم حولها المجتمع المدني، بجمعياته أو منظماته أو نقاباته أو صحفه أو غيرها من وسائل التعبير[6]. وليس الحزب بالنسبة لكل تلك العناصر إلا الأداة المؤسساتية للفعل السياسي. أي أنه يأتي في أكثر الأحوال متأخرًا عنها في الزمن، مؤكّدًا لها في السياسة. ولئن كان تاريخ الأحزاب شديد التعقيد والخصوصية، فإن القوى التي استمرّت منها إنما استمرت لأنها تستجيب لما يعتري المجتمعات من خلافات وما يخترقها من انقسامات.

وما يميّز الديمقراطيات المستقرة هو أنها قد وجدت مجالات للتوازن، هي عادة ما تكون وسط المشهد السياسي ومتوسط الناخبين[7]. أو بطريقة أخرى: استقرت الديمقراطيات على ضفاف شروخها الاقتصادية والاجتماعية حين توفّرت شروط تقليص الهوة، إما بردم جزء منها أو ببناء جسور تربط بين

---

(5) Bertoa F. Casal, "Party Systems and Cleavage Structures Revisited: A Sociological Explanation of Party System Institutionalization in East Central Europe," *Party Politics*, vol. 20, no. 1 (2014), pp. 16-36.

(6) من الواضح أن ثمة اليوم شبه إجماع على ما خلص إليه توكفيل في القرن التاسع عشر من أهمية المجتمع المدني كأساس للديمقراطية. يُنظر:

Mark E. Warren, *Democracy and Associations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001), p. 3.

(7) Brian D'Agostino, *The Middle Class Fights Back: How Progressive Movements Can Restore Democracy in America* (Santa Barbara: Praeger, 2012), pp. 97-105.

عناصرها. فلم يكن للأحزاب، حتى إن هي أرادت، أن تبتعد عن تلك الضفاف إلا أن تخاطر بالانتهاء إلى التهميش.

لقد بلغ هذا النجاح ذروته في النصف الثاني من القرن العشرين. ولعله أدرك أوج ألقه في البلدان الإسكندنافية التي لا تزال تحافظ على أكثر إنجازات تلك الفترة؛ ذلك رغم أنها اعتمدت منظومات حكم بعيدة عن شروط الديمقراطية الناجعة والبرلمانية الواقعية. ولذا، كان من الأهمية بمكان استيعاب أسباب هذا النجاح. ذلك أن تراجع هذه الأسباب اقتصاديًا واجتماعيًا قد يكشف ثغرات منظومات الحكم سياسيًا. وقد بدأت هذه المخاطر بالفعل تمتد إلى البلدان الإسكندنافية نفسها.

إن من سلبيات المنافسة الديمقراطية على أصوات الناخبين أن منطقها يشجّع على الالتجاء للوعود السخية لفائدة الجميع، بل وعلى المزايدة فيها من قبل الجميع. ولعله يمكن اختصار السياسة في الديمقراطية في المعادلة التالية: أولًا، على السياسي أن يعد الجميع بالمزيد في كل مرة؛ ثم عليه، في حال استلام السلطة، أن يوفي بوعوده للجميع، حتى وإن كان ذلك بصفة جزئية؛ ولكن عليه أن يفعل ذلك من دون أن يوغل في الإضرار بالموازنات العامة للدولة وبقدرة الاقتصاد على التطور.

يمكن التعبير عن هذه المعادلة بطريقة أخرى: تستقر الديمقراطية حين تستجيب لرغبات الفرد وطموح المجموعة مع مراعاة الأمدين القصير والبعيد في الوقت نفسه ومن دون غلو في تقديم بُعد على باقي الأبعاد. هي معادلة، على بساطتها الظاهرة، مستحيلة إلا إذا توفّر شرط اقتصادي أساسي، ألا وهو تطور كمية العمل المتوفرة وارتفاع إنتاجيته بنسق مطرد. ذاك ما يتيح لبعض البلدان في سياقات معيّنة أن تدرك الجمع بين ارتفاع أجور العمال وسخاء المنظومات الاجتماعية والحفاظ على قدرة رأس المال التنافسية ومراعاة الموازنات العامة. حين يوجد هذا الشرط، يسهل الحكم ديمقراطيًا. ولكنه قلّا وجد. ووجوده في البلدان الإسكندنافية هو سرّ جاذبيتها وسعي الكثير من

التجارب لاتباع مثالها، حتى في البلدان الديمقراطية الأكثر عراقة[8]. ولكنه سعى قلما يراعي خصوصيات التجربة الإسكندنافية. فرؤية الظاهر أيسر من معرفة الباطن.

إن النموذج الديمقراطي الإسكندنافي مشهور بطابعه البرلماني مع أنظمة انتخابية نسبية تسمح بالتعددية الحزبية، بل وتفرضها انطلاقًا من مبدأ العدالة في التمثيل النيابي. ولا تتردد الأحزاب الصغرى، في بلدان كفرنسا وبريطانيا، في تقديم النجاحات الاقتصادية والاجتماعية الإسكندنافية كحجج عملية في مطالبتها بالقطع مع الأنظمة الانتخابية ذات الصبغة الأغلبية وما تفرضه من ثنائية حزبية. ذلك أن هذه النجاحات تبدو في ظاهرها الرد الأمثل على حجة الحاجة إلى النجاعة التي تبرر من خلالها الأحزاب الكبرى اجتماعها على الدفاع عن الأنظمة الانتخابية الأغلبية. لكن يبقى السؤال: إلى أي مدى يجوز الارتياح لهذا الرد؟ أو بطريقة أخرى: هل نجحت البلدان الإسكندنافية بسبب تعدديتها الحزبية، أم إنها نجحت رغمًا عنها؟ ثم بماذا يعد المستقبل في هذه البلدان في ظل العولمة وما تتسبب فيه من تطور في بنى هذه البلدان اقتصاديًا واجتماعيًا؟

2 – جاذبية الوسط

ربما كان من المفيد التذكير بأن البلدان الإسكندنافية، باستثناء النرويج، تنتمي رسميًا إلى الاتحاد الأوروبي. وحتى النرويج، فإنها خاضعة للمعايير الأوروبية في إطار المجال الاقتصادي الأوروبي. وهو ما يعني أن كل هذه البلدان هي ليبرالية أساسًا[9]. ذلك أن الليبرالية الاقتصادية هي، تمامًا كالديمقراطية السياسية، شرط من شروط الانتماء إلى الاتحاد الأوروبي.

(8) من أجل مثال يؤكد الإعجاب بهذا النموذج، يُنظر:

Francis Fukuyama, *The Origins of Political Order, vol. I: From Prehuman Times to the French Revolution* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2014), p. 14.

(9) هي كذلك رغم ما تؤديه الدولة من أدوار استراتيجية في مجالات محددة كإدارة الريع النفطي في النرويج مثلًا. يُنظر: فاروق القاسم، **النموذج النرويجي: إدارة المصادر البترولية**، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2010)، ص 370-372.

والمحكمة الأوروبية مخوّلة أن تفرض على هذه البلدان شروط الحرية التجارية، بما يجعلها بعيدة عن التهديدات الحمائية التي تظهر في الخطاب السياسي بين الفينة والأخرى. في هذا المستوى، تكون الدرع الأوروبية الحامية المؤسساتية للديمقراطية الإسكندنافية من خطر المغالاة باسم سيادة الشعب ودمقرطة مسار اتخاذ القرار. وهو ما يفسر نزوع القوى السياسية، خاصة في أقصى اليمين، إلى اتهام الاتحاد الأوروبي بالاعتداء التكنوقراطي على الديمقراطية[10].

هي بلدان ليبرالية بالتأكيد. ولكن كيف يمكن أن نفسّر إذًا نزوع القوى اليسارية في جميع أنحاء العالم لاتخاذها كأمثلة حيّة، لا على إمكانية الجمع بين الحرية السياسية والمساواة الاجتماعية فقط، ولكن أيضًا على غياب الحاجة لمنظومات حزبية ثنائية، وعلى أفضلية الأنظمة الانتخابية النسبية وما تتسبب فيه من تشتت للمشهد السياسي؟ للإجابة عن هذا السؤال، لا بد من تدبّر سياقات تطوّر المنظومات الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان.

بعد الحرب العالمية الثانية، عاشت السويد مثلًا انتعاشة اقتصادية كبرى بفضل صناعتها المتطورة. وكانت الفرص المتاحة للتصدير هائلة، بحيث كان لا بد من تأمين السلم الاجتماعي لاستغلالها. كما كان أرباب العمل يحتاجون لكفاءات تقنية متطورة من أجل إدراك أعلى درجات الإنتاجية الممكنة. وعلى هذا الأساس، لم يكن من العسير عليهم القبول بمطالب النقابات. هكذا اشتركت جميع الأطراف في مصالح متبادلة قلّصت إلى حدّ كبير من التوتر الاجتماعي ومن كل أشكال الغلوّ وإغراءاته[11]. فما دام الطلب في السوق الداخلية والأسواق العالمية كبيرًا على المنتوجات الصناعية العالية الجودة، فالمال كثير، ولا خوف من الفقر. ذلك أن هوامش الأرباح كانت

---

(10) Carrubba Cliff, Matthew Gabel & Charles Hankla, "Judicial Behavior under Political Constraints: Evidence from the European Court of Justice," *American Political Science Review*, vol. 102, no. 4 (2008), pp. 435-452.

(11) Gerhard Lehmbruch, "Concertation and the Structure of Corporatist Networks," in: John Goldthorpe (ed.), *Order and Conflict in Contemporary Capitalism* (Oxford: Oxford University Press, 1984), pp. 65-67.

عالية بحيث تسمح بتقاسم مرض لكل الأطراف. يعني هذا الكلام أن المستهلك في الداخل والخارج كان هو من يدفع فاتورة البحبوحة الاجتماعية. ومن زار السويد، أو أيًا من البلدان الإسكندنافية، يعرف ارتفاع الأسعار فيها.

على هذا الأساس الاقتصادي - الاجتماعي تشكّل العمود الفقري للمنظومات السياسية في هذه البلدان. أي أن التعدديّة الحزبية لم تتسبب في مشاكل سياسية كبرى بحكم قوة جاذبية الوسط وبفضل الهيمنة السوسيولوجية للطبقة الوسطى. وبطريقة أخرى: لم تتحوّل التعددية الحزبية في البلدان الإسكندنافية إلى تناحر حول السياسات. فالاختلافات كانت جزئية، ولم يكن يبررها في أكثر الأحيان سوى انخفاض تكلفة الدخول لمعترك السياسة بفعل نسبية الأنظمة الانتخابية. واحتدام المنافسة أحيانًا بين السياسيين لم يكن ليجد الصدى اللازم عند المكونات الكبرى للمجتمع. وهو ما أضعف جاذبية الأطراف وحرمها من صندوق الصدى السوسيولوجي الذي تحتاجه صرخات السياسيين في السياق الديمقراطي كي تصبح ذات بال.

وكالعادة تغيّرت المعادلة بسبب العولمة. إذ إن بلدانًا كثيرة دخلت تدريجيًا، وبكل قوة، في المنافسة الصناعية. ولئن وفّر قطاع الخدمات خيارًا جديدًا للعمّال، فإن مواطن الشغل المستقرة وذات الأجور المرتفعة لم تعد مضمونة للجميع. صحيح أن الصدمة لم تكن قويّة في إسكندنافيا، وذلك بفضل نجاعة التعليم ومنظومة التكوين المستمر وإصلاح قوانين العمل والبطالة من أجل التوليف بين المرونة والضمان الاجتماعي[12]. ولكن السنوات الأخيرة قد بدأت تكشف حقيقة التوازن السياسي الإسكندنافي وحدوده.

لقد كانت التعددية الحزبية الظاهرة تخفي في الماضي ما يحكم البلدان الإسكندنافية من ثنائية مرنة مشدودة إلى الوسط. هي ثنائية كثيرًا ما برزت من خلال تحالفات سياسية تراوح بين وسط اليمين ووسط اليسار. بل إن هذه

---

(12) Kathleen Thelen, *Varieties of Liberalization and the New Politics of Social Solidarity* (New York: Cambridge University Press, 2014), p. 28.

التحالفات عادة ما تعلن قبل الانتخابات أصلًا. وهو ما يذكّر بالحالة الألمانية، وإن كانت التعددية فيها أقلّ والثنائية أوضح. أي أن توازن المنظومة الاجتماعية ونجاعة الآلة الاقتصادية في البلدان الإسكندنافية قد خففت من وطأة التعددية الحزبية، وما تتسبب فيه عادة من تشتت في المشهد السياسي ومن تفتيت للسلطة وعجز عن الفعل والقيادة. وبطريقة أخرى: أدى النظام الانتخابي النسبي إلى إخراج التحالفات السياسية من داخل الأحزاب إلى خارجها، دون أن تغادر مخرجاتها وسط المشهد السياسي.

لا ينبغي أن ننسى أن الحزب، خاصة حين يكون كبيرًا، ليس مجموعة متجانسة، بقدر ما هو تحالف لتيارات مختلفة، ولكنها تجنح، بالاختيار حينًا وبالاضطرار أحيانًا، للعمل المشترك. في الحالات الإسكندنافية، لم يكن من حاجة لإدراك هذه التحالفات من داخل الأحزاب. فالأنظمة الانتخابية النسبية سمحت بالتعددية الحزبية من خلال تقليص ضريبة الدخول إلى المنافسة السياسية والحصول على المقاعد البرلمانية. كما أن المنظومة الاجتماعية كانت حاسمة القوّة في شدّ الجميع إلى الوسط شدًّا جعل التحالفات الانتخابية واضحة وقريبة من متوسط الناخبين.

3 - عودة الأطراف واختلال التوازن

لقد بدأ هذا النموذج التحالفي لمنظومة الحكم يتفكّك تحت ما ذكرنا من تغيرات فرضتها العولمة وما رافقها من تغيّرات تكنولوجية. ذلك أن جاذبية الأطراف قد بدأت تتعزّز في مقابل تقلص غلبة الوسط. ومن ذلك أن النقابات قد بدأت تفقد قوتها التي كانت مصدر ثقتها بنفسها. فضاع بذلك جزء من قدرتها على المرونة. فمع تراجع عدد المنخرطين فيها بسبب ظهور فئات جديدة من العمال المستقلين، جاءت ردّة الفعل بتصعيد المواقف النقابية حماية لمصالح ما تبقى من أنصار، وحيلولة دون تواصل النزيف[13].

(13) Lucio Baccaro & Chris Howell, *Trajectories of Neoliberal Transformation: European Industrial Relations since the 1970s* (New York: Cambridge University Press, 2017), p. 149.

ولئن كان المستهلك المموّل القديم لسخاء المنظومات الاجتماعية في إسكندنافيا، فإن العاطلين من العمل، الذين ازدادت أعدادهم، قد أصبحوا الخاسرين الجدد من المعادلة. وقد ظهر الانقسام التقليدي بين أصحاب الوظائف المضمونة والمصالح المحمية، في مقابل الأوضاع المهنية الهشّة على اختلافها. وقد انعكس هذا الانقسام على الخطاب السياسي من خلال تبادل الاتهامات بين اليمين واليسار، دون أن يكون لتحميل كل طرف المسؤولية لخصمه السياسي آفاق واقعية من أجل العودة إلى توازن لم يبق منه في الواقع إلا ما يميّز أكثر الفئات الاجتماعية من تقارب نسبي في مستويات الدخل. وذلك أمر ليس بهين. وهو سرّ صلابة المنظومات الإسكندنافية وقدرتها العالية على المقاومة إلى حد الآن.

بطبيعة الحال، لا تزال هذه البلدان الغنية تتمتع بهامش كبير للحركة. ولكن صلابتها الاقتصادية والاجتماعية قد بدأت في مواجهة أول التحديات، خاصة مع ظهور إشكالية الهجرة وما يرتبط بها من ردّات فعل سلبية[14]. إذ إن هذه الظاهرة قد وفّرت كبش فداء مثاليًا استغلته القوى اليمينية لعزف موسيقى القومية ولتوسيع صندوق صداها. ذلك أن اليد العاملة الأجنبية متهمة بالتسبب في ضغط متزايد على الأجور وفي استغلال مجحف لموارد التغطية الاجتماعية. بمعنى أن الهجرة وما ارتبط بها من نتائج اقتصادية واجتماعية قد سرّعت في نسق مساءلة أسس العقد الاجتماعي القديم[15].

لقد ظهرت في مختلف البلدان الإسكندنافية شرائح متزايدة من الناخبين تصوت لأحزاب أقصى اليمين وتتفاعل إيجابيًا مع دعواتها الحمائية وشعاراتها الشعبوية. فهي تعد بالحلول دون بيان لكيفية التمويل. ولكنها تستقطب

(14) المقصود هنا ردّات فعل المجتمع المستضيف. أما عن المهاجرين أنفسهم، وبالتحديد من البلاد العربية، فنقترح المقال التالي: عبدالواحد أكمير، "العرب الأوروبيون: الهوية والتربية والمواطنة"، **المستقبل العربي**، السنة 37، العدد 429 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2014)، ص 85-94.

(15) حول ديناميات الهوية في العلاقة بقضية الهجرة وتحدي استيعاب المهاجرين، يُنظر: بريان باري، **الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية**، ترجمة كمال المصري، سلسلة عالم المعرفة، ج 1 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011)، ص 111-184.

الأنصار من الطبقات الشعبية والوسطى لإنها تؤكد أن لا فرق بين أحزاب وسط اليسار ووسط اليمين، وأن محور الخلاف السياسي قد أصبح بين القوميين الوطنيين والكونيين المعولمين[16]. ذاك شرخ من شأنه أن يخلّ بالتوازن الذي نجحت في الحفاظ عليه منظومات متعددة الأحزاب طالما كانت المصالح المشتركة تفرض فيها الحلول الوسطى على الجميع تقريبًا. أما وقد أصبح للأطراف نصيبها من المشروعية والاغراء، فإن نسبية الأنظمة الانتخابية قد بدأت في إنتاج أعراضها الجانبية من تفتيت للمشهد السياسي، يعقبه تراجع في مستوى القدرة على الإصلاح وتقلّص لنجاعة الفعل السياسي في وقت الحاجة الملحة إليه.

ثمة شبه إجماع على أن الأمثلة الإسكندنافية تعتبر أفضل نماذج الديمقراطية الليبرالية وأصلبها. ولذا، ليس من الغريب اعتمادها كحالات مرجعية تتمثّل مستقبل الديمقراطية، وخاصة منها تلك المعتمدة على منطق برلماني منفلت. هي أنظمة نجحت في ظروف استثنائية، كانت فيها السياسة مرآة لمجتمع هيمنت عليه الطبقة الوسطى وقيمها. ومن ثم أهمية استيعاب المصادر العميقة لهذه القيم، وبيان أبرز تعبيراتها السياسية المختلفة، واستشراف ممكنات تطورها، ومدى قابلية الديمقراطيات التي أقامت توازنها على هدوء الطبقة الوسطى على التأقلم مع انحسارها.

ثانيًا: الطبقة الوسطى ودمقرطة الليبرالية

1 - النمو يجبّ ما سواه

تتموقع الطبقة الوسطى حيث أدركت الديمقراطية الليبرالية توازنها، وحيث وجدت السياسة الحزبية فيها مركز ثقلها، كما يظهر بجلاء من خلال

(16) على المستوى النظري، يظهر هذا الانقسام أيضًا من خلال الصراع بين المتفائلين الليبراليين الذين يحلمون بالامتزاج في سبيل إنشاء مواطنة معولمة، وبين المتشككين الواقعيين الذين يؤكدون استمرار الصراع والتنافر وغياب الأسس المشتركة للامتزاج المأمول ليبراليًا. يُنظر: يورغ سورنسن، **إعادة النظر في النظام الدولي الجديد**، ترجمة أسامة الغزولي، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2020)، ص 29-30.

نجاحات النماذج الإسكندنافية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وهو سرّ خطأ أبرز نبوءات كارل ماركس. ذلك أن نموذجه للثورة على الرأسمالية يشترط، كما هو معلوم، تبسيطًا ثنائيًا متواصلًا لعلاقات الإنتاج، بحيث تنحسر مختلف الطبقات تدريجيًا، أو ينعدم أثرها. فتكون المواجهة بين رأس المال والبروليتاريا من أجل الحسم النهائي. وقد رأى ماركس أن رأس المال محكم السيطرة على وسائل الإنتاج استغلالًا للعمّال. وهو يبرر هيمنته بأيديولوجيات تتفق ومصالحه، فتضمن الحفاظ عليها. أما الطبقات الكادحة، فإن طول استغلالها يجردها تدريجيًا من كل شيء، بما يحوّل العامل فيها إلى إنسان صرف، بحيث يكاد يختفي عنده الأنا الاجتماعي لأن ليس له ما يخسره. وذلك ما يحمّله مسؤولية التغيير بالثورة[17].

لم تأت الثورة الموعودة. لا ينفي ذلك أن فكر ماركس قد اكتشف بالفعل الشرخ الأساسي الذي يشقّ المجتمعات الحديثة. وهو المسألة الاقتصادية[18]. وفي حين اعتبر صاحب **البيان الشيوعي** أن في هذا الشرخ مدعاة لاضطرابات شديدة، كشفت الأيام أن من شأن الازدهار الاقتصادي التخفيف من الأزمات وضمان الاستقرار. إذ يتميّز الاقتصاد بكونه من الرهانات القابلة للقسمة والمشجّعة على التفاوض العقلاني والتنازلات المتبادلة والأرباح المشتركة.

في ظل الازدهار، تؤدي غلبة المسألة الاقتصادية، التي توقّعها كارل ماركس، إلى عكس ما تنبأ به تمامًا. فهي لا تضمن الاستقرار السياسي فحسب[19]. بل إنها تسمح أيضًا بالتغاضي عن الممارسات السياسية غير

---

(17) Stephen Gill, "Constitutionalising Capital: EMU and Disciplinary Neo-Liberalism," in: Andreas Bieler & Adam David Morton (eds.), *Social Forces in the Making of the New Europe: The Restructuring of European Social Relations in the Global Political Economy* (New York: Palgrave, 2001), pp. 47-68.

(18) Minxin Pei, "The Puzzle of East Asian Exceptionalism," in: Larry Diamond & Marc F. Plattner (eds.), *Economic Reform and Democracy* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1995), pp. 114-115.

(19) Juan J. Linz & Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1996), pp. 5, 15.

الديمقراطية. ومن ذلك أن مكافحة الفساد وتأثير المال السياسي لا تلقى رواجًا لدى الناخبين إلا عند الأزمات. ومثال ذلك أن هذه القضايا وما شابهها لم تثر ردّات فعل تذكر في اليابان حتى بداية التسعينيات، أي حتى الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلد عام 1991؛ ذلك رغم الوعي المبثوث بانتشار الفساد وسيادة المال السياسي في ظل هيمنة حزب واحد، هو الحزب الليبرالي الديمقراطي، على الحياة السياسية[20]. هي هيمنة شاركت فيها الإرادة الأميركية حين ساهمت في وضع قواعد اللعبة السياسية في اليابان. إذ إن ممثليها في طوكيو عام 1947 قبلوا بالإبقاء على نظام انتخابي قديم يضمن للأغلبية المحافظة احتكار السلطة تجنبًا للخطر الشيوعي الذي احتلّ طليعة الاهتمامات، خاصة مع بداية الحرب الباردة.

قد يستغرب الكثيرون من اتهام اليابان بانتشار الفساد السياسي في فترة حقق فيها البلد أكبر طفرة اقتصادية في تاريخه. ولكن ليس ثمة تناقض. فقد اعتمدت الديمقراطية اليابانية آنذاك نظامًا انتخابيًا شاذًّا يكون فيه التصويت لشخص واحد، رغم أن الدوائر الانتخابية متعددة المقاعد[21]. وهو ما يضطّر الأحزاب الساعية للفوز إلى تقديم مرشحين متعددين مع حسابات معقدة جدًا. إذ إن عددهم لا ينبغي أن يفوق حدًّا تتفتت معه الأصوات. كما أن شعبية أحدهم لا ينبغي أن تتجاوز حدًّا يحتكر معها أصوات الأنصار. وهو ما يعني أن الحزب يقدّم في الدائرة نفسها مرشحًا يدافع عن مصالح الفلاحين، وآخر يتكلم باسم العمال، وثالثًا يكون قريبًا من رؤوس الأموال[22]. تلك حالة تجعل المنافسة السياسية شديدة التكلفة المالية بما أن كل مرشح يحتاج لتمويلات

(20) Frances McCall Rosenbluth & Michael Thies, *Japan Transformed: Political Change and Economic Restructuring* (Princeton: Princeton University Press, 2010), pp. 53-70.

(21) Haruhiro Fukui & Shigeko Fukai, "Campaigning for the Japanese Diet," in: Bernard Grofman et al. (eds.), *Elections in Japan, Korea, and Taiwan Under the Single Nontransferable Vote* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1999), p. 127.

(22) Steven R. Reed & Michael F. Thies, "The Causes of Electoral Reform in Japan," in: Matthew Shugart & Martin Wattenberg (eds.), *Mixed-Member Electoral Systems: The Best of Both Worlds?* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 155-156.

خاصة على المستوى المحلي. بل إنه كثيرًا ما يكون مطالبًا بتقديم وعود لمصالح اقتصادية محددة في تناقض مع وعود زملائه في الحزب عن الدائرة نفسها، ودون اكتراث لبرنامج الحزب وتوجهاته العامة[23].

وقد كانت النتيجة أن انحسرت المنافسة في داخل الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم الذي كان مرشحوه وحدهم يملكون القدرة على تعبئة الموارد المطلوبة. فضلًا عن أن المنافسة على المستوى المحلي كانت في قطيعة مع المستوى الوطني، إذ إنها كانت قائمة على تمثيل المصالح الضيقة أو باسم الولاءات الشخصية في إطار ما يعرف في الثقافة السياسية اليابانية باسم "الكونكاي"، وهي عبارة عن أشكال من الانتظام الجماهير غير الرسمي دعمًا لمرشح بعينه[24]. وقد وفّر النجاح الاقتصادي الاستثنائي لليابان قبل 1991 من الموارد المالية ما مكّنها من تمويل ما يجوز التعبير عنه بديمقراطية إهدار المال[25]. وضع استمر حتى جاءت أزمة التسعينيات التي اضطرت السياسيين اليابانيين لتعديل نظامهم الانتخابي الشاذ والمؤسس للفساد السياسي، خاصة في ظل تراجع الموارد المالية التي كانوا يحتاجونها في السابق. وقد اعتمدت اليابان منذ 1993 نظامًا مختلطًا مقتبسًا من النموذج الألماني. ورغم صعوبة تغيير الثقافة السياسية[26]، فقد بدأت المنظومة الجديدة تدريجيًا في الوفاء بوعودها بالانتقال من الأحادية الحزبية إلى ثنائية مستقرة، وبالقطع مع شخصنة السلطة والولاءات المحلية تأسيسًا لحياة سياسية قائمة على المبادئ العامة والمشاريع الوطنية[27].

---

(23) John Carey & Matthew Shugart, "Incentives to Cultivate a Personal Vote: A Rank Ordering of Electoral Formulas," *Electoral Studies*, vol. 14, no. 4 (1995), pp. 417-418, 429.

(24) Gerald L. Curtis, *Election Campaigning: Japanese Style* (New York: Columbia University Press, 1971), p. 128.

(25) Hiroshi Mizuguchi, "Political Reform: Much Ado About Nothing?," *Japan Quarterly*, vol. 40, no. 3 (July-September 1993), pp. 246-257.

(26) Phillip Y. Lipsey & Ethan Scheiner, "Japan under the DPJ: The Paradox of Political Change without Policy Change," *Journal of East Asian Studies*, vol. 12, no. 3 (2012), p. 311.

(27) Steven R. Reed, Ethan Scheiner & Michael Thies, "The End of LDP Dominance and the Rise of Party-oriented Politics in Japan," *Journal of Japanese Studies*, vol. 38, no. 2 (Summer 2012), pp. 353-375.

2 – الاستقرار الديمقراطي وهيمنة المطلب الاقتصادي

لقد ابتعد تدريجيًا شبح الثورة التي نظّر لها كتاب **رأس المال**. وسبب ذلك أن علاقات الإنتاج لم تستمر في نزوعها إلى البساطة الثنائية. فبالإضافة إلى الضغط النقابي والسياسي الذي سلّطته الطبقة العاملة على الدولة وعلى رأس المال، أدى التطور التقني والتعقيد الإداري إلى حاجة متزايدة لكفاءات مختصة انضمت تدريجيًا إلى جحافل الطبقة الوسطى التي امتدت بذلك حتى اكتسبت هيمنة عددية في كل البلدان الغربية وغيرها من المجتمعات المصنعة.

ولعل المثال البلجيكي يعتبر بوضوح عن أهمية هذا التطور. وتكمن رمزيته في كثرة الشروخ التي تخترق المجتمع البلجيكي، وعلى رأسها الانقسام الثقافي والجغرافي بين الفرانكوفون في والونيا والفلامون في فلوندرا. إنه انقسام أدى إلى تعقيد تدريجي في المؤسسات البلجيكية التي انتقلت من نظام مركزي عند نشأة الدولة مع دستور 1830 إلى تركيبة فدرالية، تجمع بين مقاطعات وجماعات ثقافية تتمتع كل واحدة منها باستقلالية واسعة مع دستور 1993؛ كل ذلك مع تعددية حزبية لا يدعمها النظام الانتخابي النسبي فحسب، بل تبررها أيضًا التعددية الثقافية والنزعات المحلية التي تخترق البلد.

إن من المفيد في هذا السياق الإشارة إلى أن مثل هذه التعددية الثقافية يمكن أن تتحوّل إلى تعددية حزبية حتى في ظل نظام أغلبي ذي دوائر بمقعد واحد على الطريقة البريطانية، كما يظهر ذلك من خلال تجربة بريطانيا نفسها من خلال الوجود السياسي الفاعل للأحزاب الإسكتلندية والإيرلندية. أما التجربة الكندية، فقد منعتها تعدديتها الثقافية من أن تطوّر نظامًا حزبيًا ثنائيًا على الأمد الطويل، بالرغم من اعتماد نظام انتخابي يقوم على التصويت للأفراد في دوائر ذات مقعد واحد. وإذا كان هذا حال الأنظمة الأغلبية، فأثر التعدد الثقافي لا شك أكبر في حالة الأنظمة الانتخابية النسبية كما في بلجيكا.

وبالفعل، أصبح هذا البلد اليوم أحد أكثر الأنظمة السياسية عرضة للأزمات، بحكم صعوبة تشكيل الحكومات الائتلافية وحدة الخلافات ذات

الطبيعة الهووية التي أدت بالبلد إلى تحقيق الرقم القياسي في طول المفاوضات حول تشكيل الحكومة التي استغرقت ما يفوق العام ونصف العام بعد انتخابات أيار/ مايو 2010. لكن لم يكن هذا هو الحال دائمًا. فعلى غرار الأمثلة الإسكندنافية، كانت بلجيكا قد عرفت استقرارًا سياسيًا متوازنًا خلال عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويعود ذلك بنيويًّا للأسباب نفسها، أي الهيمنة العددية والقيمية التي ميّزت الطبقة الوسطى في ظل ازدهار اقتصادي مشابه.

لقد فرضت هذه الهيمنة على الأحزاب الطامحة للحكم تجنب الصدامات العنيفة حفاظًا على الاستقرار. وهو المطلب الرئيس لطبقة وسطى كانت مستعدة لتناسي باقي الخلافات التاريخية، أو للتقليل من حدتها على الأقل، في سبيل المزيد من الرفاه. وأمّا صراعات اليوم، فدليل على عودتها إلى الواجهة. تلك حقيقة تشمل بلدانًا أخرى مشابهة. ومن بينها هولندا التي أصبح نظامها الانتخابي النسبي المطلق[28] يفرز تعددية حزبية متزايدة، تتسبب بعد كل انتخابات تشريعية في صعوبات بالغة في تشكيل الائتلافات الحكومية، خاصة في ظل تراجع جاذبية الوسط وارتفاع إغراء الخطاب الراديكالي على طرفي المشهد السياسي[29].

إن تعدد هذه الأزمات قد كشف ما كانت تخفيه الهيمنة العددية والقيمية التي تتمتع بها الطبقة الوسطى في المجتمعات الديمقراطية من هشاشة بنيوية. إذ تكمن خاصيتها في جمعها بين نقاط ضعف الطبقة الرأسمالية ونقاط ضعف البروليتاريا. فهي لا تتمتع بحرية الإنسان الصرف، بلغة ماركس. فلأعضائها مصالح تجعلهم، على تفاوتها من حيث الحجم، أكثر عرضة للتردد والمحافظة. أو بطريقة أخرى: يترعرع الحذر السياسي في الطبقة الوسطى لأن لأفرادها

(28) يحيل هذا المصطلح على نسبية غير معدلة. فبالإضافة إلى غياب العتبة الانتخابية، يتكون البلد من دائرة انتخابية واحدة بحيث تقع قسمة عدد الأصوات على عدد المقاعد، وهو 150. بما يعني أن المقعد يساوي ما يقارب 0,67 في المئة من عدد الأصوات. من أجل مثال مفصل، يُنظر:
Galen A. Irwin, Joop van Holsteyn & Josje den Ridder, *Dutch Parliamentary Election Study 2002-2003* (Amsterdam: Rozenberg Publishers, 2005).

(29) Orit Kedar, "When Moderate Voters Prefer Extreme Parties: Policy Balancing in Parliamentary Elections," *American Political Science Review*, vol. 99, no. 2 (2005), pp. 185-199.

دائمًا ما قد يخسرونه[30]. ولكن في المقابل، بما إنهم لا يملكون وسائل الإنتاج، فإنهم مضطرون أيضًا لبيع قوة عملهم، وإن بأفضلية ملموسة في القدرات التفاوضية على ظروف العمل مقارنة بالبروليتاريا. أي إنهم يعملون لقاء أجور تسمح لهم بالاستفادة من ممكنات الاستهلاك المتزايدة، بما يؤدي إلى برجزة البروليتاريا حسب تعبير إنغلز الشهير، أي إلى تهديد القوة الثورية الأساسية باستقطاب جزء منها لخدمة الرأسمالية وحماية مصالحها.

ذلك ما يفسّر جزئيًا مبالغة الماركسيين في العنف تجاه البرجوازية الصغرى في مقابل إعجابهم المعلن بالبرجوازية الكبيرة ودورها الثوري في تغيير معادلة صراع الإنسان مع الطبيعة. وقد ظهر هذا الإعجاب، على سبيل المثال، منذ **البيان الشيوعي** لماركس وإنغلز بتاريخ 1848 حين أقرّا بأن قرنًا من هيمنة البرجوازية قد أحدث تغييرات لم تشهدها الإنسانية منذ بدايتها[31]. ولكنهما اعتبرا أن طموحاتها التراكمية تجعلها تفرض البؤس على ضحايا الاستغلال الرأسمالي. وبالتالي، فإن اجتماع النجاعة والوحشية في هذا النظام هو الضامن لقيام ثورة عمالية ذات مشروع شيوعي عالمي. وعليه، فإن البلدان الغربية الأكثر تطورًا في تجربتها الرأسمالية، وخاصة منها بريطانيا، هي الأقرب إلى إطلاق شرارة هذه الثورة. فهي تجمع، حسب تصور ماركس، أوفر الظروف لتشنيج الوعي الطبقي ولتحفيز العمل السياسي باسمه.

جرت الرياح بما لم يشته صاحب كتاب **رأس المال** وأتباعه. فقد أثبتت هذه البلدان أن منظوماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كانت الأكثر حصانة ضد الإغراءات الثورية. ويعود ذلك إلى خطأ جوهري في التحليل الماركسي، سعى لتداركه لينين من خلال تقليص دور البروليتاريا في تحقيق

(30) ذلك من أبرز الشروط التي كانت تعتمدها القوى المحافظة لتحديد من ينبغي أن يتمتع بحق التصويت. يُنظر على سبيل المثال موقف أحد كبار سياسيي فرنسا في القرن التاسع عشر:
Pierre Rosanvallon, *Le Moment Guizot* (Paris: Gallimard, 1985), pp. 95-102.

(31) Karl Marx, *The Communist Manifesto* (Moscow: Foreign Language Press, 1951); Jeffrey Herf, *Reactionary Modernism: Technology, Culture and Politics in Weimar and the Third Reach* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), pp. 222-223.

الثورة، والعمل على إنشاء نخبة ثورية منضبطة تقود الحراك الثوري باسم العمال[32]. فالطبقة الكادحة مهما بلغت من البؤس عاجزة، حسب رأيه، عن تطوير وعي طبقي محض. وأكثر ما تقدر عليه هو إنتاج وعي نقابي يعتبر عن الرغبة في الانضمام إلى الطبقة البرجوازية والاستفادة من نمط عيشها، أكثر مما يشير إلى إرادة جماعية حقيقية لإنهاء الطبقية.

لقد أصاب لينين حين قدّر أن الطبقة العاملة ليس بوسعها قلب المنظومة الرأسمالية. ولكنه أخطأ حين قلّل من شأن أهمية الوعي المطلبي للطبقات الشعبية. إذ إن هذا الوعي هو أبرز مصادر الضغط التي تدفع الأنظمة للإصلاح الديمقراطي. وقد جاء ذلك وفق ثلاث موجات كبرى. أتت الأولى أساسًا بتعميم حق التصويت. وجاءت الثانية بأمل الرفاه. ووعدت الثالثة بتمكين كل فرد من فرصة لتحقيق الذات. أي أن الأولى أسست للديمقراطية سياسيًا، في حين حاولت الثانية ترسيخها اجتماعيًا، وجهدت الثالثة في إعادة تعريفها مجتمعيًا.

3 – قطع الطريق البرلماني إلى الاشتراكية

لقد أدّى التصنيع المكثّف منذ أواسط القرن التاسع عشر إلى زعزعة التوازنات الطبقية في المجتمعات التجارية الأوروبية التي كانت قد عوّضت تدريجيًا المجتمعات الإقطاعية[33]. ويكمن التغيير الأساسي في أن الرأسمالية قد امتدت من القطاعين المالي والتجاري إلى قطاعي الصناعة والفلاحة، أي إلى مستوى الإنتاج الفعلي بعد أن كانت مقيّدة بالتوزيع والتمويل وتنظيم الإنتاج. فتراجع وزن الفلاحين والحرفيين تدريجيًا. وظهرت محلهم طبقة كادحة عريضة ومتمددة، تعيش ظروفًا اجتماعية صعبة. وهو ما أنتج شعورًا عميقًا بتهديد استقرار مختلف منظومات الحكم في أوروبا.

(32) Anton Pannekoek, *Lenin as Philosopher: A Critical Examination of the Philosophical Basis of Leninism* (Milwaukee: Marquette University Press, 2003).

(33) Stephen R. Epstein, "The Late Medieval Crisis as an Integration Crisis," in: Maarten Prak (ed.), *Early Modern Capitalism: Economic and Social Change in Europe 1400-1800* (London: Routledge, 2001), pp. 25-50.

وقد كانت النتيجة ظهور التيار الإمبريالي الاجتماعي الذي رأى الخلاص في تعبئة الموارد الإمبراطورية لضمان الاستقرار الداخلي[34]. وقد تأسس هذا التيار، في بريطانيا مثلًا، على مبادئ الداروينية الاجتماعية. ولكنه اعتبر أن تأويلها الليبرالي، على طريقة هربرت سبنسر صاحب مبدأ "البقاء للأفضل"[35]، يشكّل تهديدًا حقيقيًا على التوازنات الاجتماعية، بل وعلى مؤسسات الدولة البريطانية نفسها. ومن ثَم اقتراح تأويل الداروينية الاجتماعية من خلال منطق الصراع بين المجموعات البشرية. وعليه، وجب إدماج الطبقة الكادحة من أجل ضمان وفائها للدولة، ومساهمتها في الصراع مع الآخَر. وقد كان هذا مصدرًا من مصادر اليسار في تمظهره البراغماتي، كما تثبت ذلك تجربة جمعية فابيان البريطانية التي كانت عنصرًا فاعلًا في تحويل الحركة العمّالية من مستواها النقابي إلى فعل سياسي أتى أكله مع إنشاء حزب العمال وتطوره التدريجي[36].

في فرنسا، يعتبر جول فيري أحد أبرز رموز هذا التيار. إذ إن جهده من أجل تعميم التعليم منذ سبعينيات القرن التاسع عشر قد كان مشفوعًا بإيمان عميق بدور فرنسا الحضاري الذي عزّزه من خلال الحاجة إلى الاستعمار. ولا تناقض، في الحقيقة، بين هذين البعدين. فقضلًا عن اشتراكهما في الإيمان بالقيمة الأخلاقية لنشر مبادئ التنوير، كان المدّ الاستعماري يرمي لتوفير آفاق جديدة في الخارج تستفيد منها مختلف الشرائح في الداخل. أي أن التعسف الخارجي قد تحوّل إلى وسيلة لتخفيف وطأة الأمراض الاجتماعية المستفحلة في الداخل.

يعني ذلك أن الوعي كان يزداد بأهمية بروز طبقات وسطى جديدة في داخل المجتمعات المصنعة؛ طبقات كان يفترض أن تساهم في تجاوز اختلال

(34) Bernard Semmel, *Imperialism and Social Reform: English Social-Imperial Thought, 1895-1914* (New York: Doubleday, 1968), pp. 89-117.

(35) حول تأثير فلسفة هربرت سبنسر، يُنظر:
Robert A. Peel & Greta Jones, *Herbert Spencer: The Intellectual Legacy* (London: Galton Institute, 2004).

(36) حول تاريخ هذه الجمعية، يُنظر:
Margaret Cole, *The Story of Fabian Socialism* (Stanford: Stanford University Press, 1961), pp. 51-64.

التوازن المذكور، وفي ضمان استقرار المجتمعات وصلابة مؤسساتها السياسية، خاصة في ظل تصاعد مطالب توسيع مجال حق التصويت. ورغم نزوع رأس المال التدريجي نحو مزيد من التركّز، من خلال ابتلاع وحدات الإنتاج الصغرى من قبل المصانع الكبرى، فإن ذلك لم يؤد إلى النتيجة التي تمثّلها كارل ماركس. ذلك أن نجاعة المنظومة الاقتصادية الجديدة وتركيب بنيتها وفّرا الحد الأدنى من الحركية الاجتماعية. ومثال ذلك ما أتاحه ثراء الإنتاج الصناعي من فرص لأشكال جديدة من المبادرتين الصغرى والمتوسطة. إذ ساعد تعقيد مسالك التموين والتوزيع، في إطار اقتصاد ليبرالي شبه معولم[37]، على الحد من احتكار الرأسماليين والصناعيين الكبار لقطاع الأعمال. فقد برزت على هامش أنشطتهم مجموعات من التجار الصغار والمتوسطين الذين نجحوا في إيجاد موطئ قدم لهم ضمن المنظومة الرأسمالية الصناعية ذات البعد الإمبراطوري، وذلك خاصة من خلال تسويق منتوجاتها في الداخل والخارج.

كما أدى التطور العلمي والتقني والإداري والسياسي إلى بروز الحاجة إلى كفاءات جديدة، خاصة في مجالات القانون والطب والتعليم والبحث العلمي. وهي أنشطة اقتصادية جعلت أصحابها يستفيدون من منجزات الثورة الصناعية التي شجّعتهم تدريجيًا على تبنّي قيمها. ولكنهم كانوا يشعرون أيضًا بهشاشة وضعهم. ومن ثم مراوحتهم بين تقدمية ديمقراطية ومحافظة سياسية. بل إنهم كثيرًا ما راوحوا بين الشعور بوحدة المصير مع الطبقة الكادحة، وبين التخوف من طموحاتها الثورية. ثم إن بعضهم كانوا ممزّقين بين الحنق على الرأسماليين الكبار ونزعاتهم الاحتكارية من جهة، وبين تبعية أنشطتهم الاقتصادية، جزئيًا أو كليًا، لمصالح هؤلاء الرأسماليين من جهة أخرى[38].

كما تعزّزت صفوف الطبقات الوسطى بنوع آخر من الوافدين. فقد استطاع جزء من الطبقة الكادحة أن يرتقي السلم الاجتماعي. ومن أبرز عوامل ذلك

---

(37) Rebecca Berens Matzke, *Deterrence through Strength: British Naval Power and Foreign Policy under Pax Britannica* (Lincoln: University of Nebraska Press, 2011).

(38) Richard F. Hamilton, *The Bourgeois Epoch* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1991).

انتشار التعليم وتوفر التغطية الصحية. وقد ساهم هذا الأمل في دعم البراغماتية لدى قطاعات واسعة من البروليتاريا، فتجاوزت الأطروحات الثورية لتعتنق الديمقراطية. وهو ما فرض على النقابات وباقي الهيئات الممثلة لها، وخاصة منها الأحزاب الاشتراكية، اتباع نهج الإصلاح والعمل في سياق الليبرالية. ثم إن ذلك قلّص تدريجيًا من حدّة الصراع الطبقي، وسمح بفرض تنازلات سياسية واقتصادية على الطبقة الرأسمالية.

وبالتالي، تكون الديمقراطية كما عاشتها أغلب البلدان المصنعة انعكاسًا لتمثل الطبقات الرئيسة لقدراتها على الاستفادة من المنظومة الرأسمالية في الداخل وفي الخارج. فقد اعتبرت الطبقات المهيمنة أن من مصلحتها الحدّ من سلطات الدولة والحفاظ على اقتصاد السوق والاحتكام إلى دولة القانون والاعتماد على المد الاستعماري لفتح الآفاق الجديدة. في حين رأت الطبقات الوسطى الناشئة في الديمقراطية أنجع سبيل لتحقيق التوازن بين طموح رأس المال في احتكار موارد السلطة من جهة، وبين نزعات التمرد التي كانت تخترق البروليتاريا من جهة أخرى. أما العمّال، فقد تبنوا منطق المساواة، وطالبوا على أساسه بتعميم حق التصويت.

لقد اضطرت القوى المحافظة في بلجيكا مثلًا إلى مرافقة تعميم هذا الحق بفرض النسبية كمبدأ أساسي لتنظيم المنافسة على السلطة. ذلك أن القوى الكاثوليكية والمصالح الليبرالية قد تجاوزت، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، جزءًا من خلافاتها الأيديولوجية لتتفق على ضرورة التصدّي للخطر العمّالي الداهم. ومن ثم أهمية مبدأ النسبية والتعددية الحزبية التي فرضت تحالفات واسعة قائمة على البراغماتية السياسية[39]. وكانت التوجهات العامة شبيهة بباقي البلدان الأوروبية. إذ تولّت الأحزاب اليسارية المعتدلة دورًا رئيسًا في سياسات الإصلاح التي ضمنت تدريجيًا التأمين الصحي والتغطية الاجتماعية والأجور العالية والحماية القانونية لعقود الشغل. في المقابل،

(39) Andrew McLaren Carstairs, *A Short History of Electoral Systems in Western Europe*, (New York: Routledge, 2012), p. 53.

استبشر أرباب العمل بقبول النقابات بالتنظيم العملي للعمل، وبالسعي إلى الحفاظ على السلم الاجتماعي وما رافقه من ازدهار اقتصادي سمح بإرضاء أغلب الأطراف[40].

هذا مثال يبيّن كيفية تأقلم الديمقراطيات مع الفاعلين السياسيين الجدد. فرغم تردد القوى المحافظة في تعميم حقّ التصويت، فإنها اضطرت للتنازل في أواخر القرن التاسع عشر، ولكن مع تبني أكثرها لأنظمة انتخابية نسبية قطعت على القوى اليسارية الطريق البرلماني للاشتراكية، أي إمكانية تحقيق الاشتراكية من داخل الديمقراطية. لكن تنازل القوى المحافظة بتعميم حق التصويت لم يأت استجابة لتبعات منطق المساواة أمام القانون فحسب. بل إنه جاء أيضًا لتحقيق الفصل بين المطلبية السياسية والمطلبية الاقتصادية لدى الطبقة الكادحة. أي أن حصول أفرادها على حق التصويت قد أفقدهم آليًا المبرّر الديمقراطي للطموح الثوري. هنالك أتمت الليبرالية اكتساب شرعيتها الديمقراطية من خلال تحقيق حد أدنى من الانسجام بين قيم الحرية والمساواة من جهة، والإجراءات العملية لضمان إمكانية تحقيق هذه القيم في إطار الليبرالية من جهة أخرى[41].

4 – دور الوسيط وشرعنة الليبرالية سياسيًا

لقد أدّت الطبقات الوسطى في البلدان المصنعة دورًا حاسمًا في هيكلة المشهد السياسي سوسيولوجيًا. فقد أنتجت تقارب جناحها المحافظ مع القوى الرأسمالية القاعدة الاجتماعية للأحزاب ذات النزعة اليمينية المحافظة، على غرار الأحزاب المسيحية الديمقراطية في أوروبا. في حين خرج من رحم تحالف

---

(40) Philippe Schmitter, "Interest Intermediation and Regime Governability in Advanced Industrial/ Capitalist Polities," in: Suzanne Berger (ed.), *Organizing Interests in Western Europe: Pluralism, Corporatism, and the Transformation of Politics* (New York: Cambridge University Press, 1981), pp. 294-297.

(41) حول حدود منجزات الثورة الأميركية في مسألة المساواة السياسية، يُنظر:
Alexander Keyssar, *The Right to Vote: The Contested History of Democracy in America* (New York: Basic Books, 2000), pp. 15-25.

تياراتها التقدّمية مع الطبقات الكادحة القاعدة التي انبنى عليها اليسار الإصلاحي، الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية، بل وحتى التيار الليبرالي الاجتماعي. أما يمينًا، فقد كان من مصلحة الجميع التقليل من شأن الصراع الطبقي من خلال تقارب الفئات المختلفة في إطار قوميّ يضمن إدماج الجميع. وأما يسارًا، فقد أدّى ظهور الديمقراطية الاشتراكية إلى عزل التيارات الثورية الراديكالية. وقد أفرزت الإصلاحات الاجتماعية التي دفع إليها هذا التيار لترسيخ الديمقراطية ومنحها الشرعية السياسية التي كانت تنقصها بعد ضمان شرعيتها الإجرائية بتعميم حق التصويت. بمعنى أن هذه الأحزاب قد نجحت بالفعل في تمثيل مصالح الطبقات الشعبية والدفاع عنها في البرلمانات، ثم في الحكومات.

لقد كان هذا التيار النتيجة السياسية لتقارب ما بين القوى التقدمية من الطبقة الوسطى وجزء متزايد من الطبقات الكادحة. وكانت الأحزاب اليسارية، التي تمايزت عن الأحزاب الشيوعية الثورية، الإطار المؤسساتي الذي تقدّم من خلاله جزء من البرجوازية الصغيرة لقيادة الدعوة إلى إصلاح المنظومة الليبرالية تجاوزًا لصراع الطبقات وتجنبًا لخطر الثورة[42]. وهو ما لقي قبولًا حسنًا، حتى لدى رأس المال الكبير الذي كان قد بدأ يفقد جزءًا من عنجهيته إثر صدمات القرن العشرين المتتالية، ومن أبرزها الحربان العالميتان والثورة البلشفية وخطر امتدادها غربًا.

بهذه المعاني تكون الطبقة الوسطى قد أدّت دور وسيط فعّال بين طرفي المشهد السوسيولوجي. بل إن تحالفها مع البروليتاريا كان الوجه الآخر لتقاربها التدريجي مع رأس المال الذي قد أدرك أهميتها باعتبارها تشكل قوة الاستهلاك الرئيسة. وهي بذلك صمّام الأمان ضدّ مخاطر التضخم في الإنتاج. أي أن الطبقة الوسطى كانت تساند رأس المال، ليس من خلال تعزيز شرعية الديمقراطية الليبرالية فحسب، ولكن أيضًا بضمان استمرار النموذج الاقتصادي الليبرالي وتوازن المنظومة الرأسمالية. وفي الوقت نفسه، كانت مصالح المنتمين إلى

(42) Alexander Hicks, *Social Democracy and Welfare Capitalism: A Century of Income Security Politics* (Ithaca: Cornell University Press, 1999), pp. 42-74.

الطبقة الوسطى تحفّز مختلف الأحزاب السياسية نحو تقديم البرامج من أجل الإصلاح، دفعًا نحو حماية الأفراد وشطر المزيد من العدالة في توزيع الثروة[43].

وقد وجد هذا التقارب بين مختلف الطبقات صياغته النظرية من خلال أعمال الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز، خاصة بعد أزمة الثلاثينيات. ثم إنه أخذ بعدًا عمليًا محسوسًا بفضل سياسات الاقتصاد المختلط التي تبنتها مختلف البلدان الديمقراطية في مواجهة الأزمة وبعد الحرب العالمية الثانية[44]. وقد رأى الكثيرون أن تبني هذه السياسات قد أعلن بلوغ الرأسمالية مرحلة النضج بضمان النمو وتجاوز فخ الأزمات الدورية[45]. إذ تميّزت هذه الفترة بامتداد عددي غير مسبوق للطبقات الوسطى. بل إن الانتماء إليها قد اكتسب قيمة إستتيقية منافسة للقيمة الثورية التي كان يعتبر عنها الانتماء للطبقة الكادحة. فقد انتقل تمثّل الحرية من مفهومها السالب، أي رفع القيود، إلى مستويات موجبة تقول بأن لا معنى للحقوق القانونية والسياسية إن لم يتوفر للجميع الحدّ الأدنى من القدرة على الاستفادة منها. وهو أساس مبدأ التساوي في الفرص الذي كان حلًا وسطًا ما بين التساوي الشكلي أمام القانون لدى الليبراليين من جهة، والمساواة الاقتصادية المطلقة لدى الشيوعيين من جهة أخرى.

ثالثًا: لَبرَلة الديمقراطية

1 – دمقرطة الملكية أو طريق المحافظة

يمكن تأويل فشل الماركسية في البلدان الديمقراطية بنجاح الطبقة الوسطى التي ضمنت استقرار الديمقراطية الليبرالية. ولم يقف هذا النجاح عند

(43) Claus Offe & John Keane, *Disorganized Capitalism: Contemporary Transformations of Work and Politics* (Cambridge, MA: MIT Press, 1985).

(44) لقد عادت هذه السياسات بقوة، وإن فترة محدودة، بعد أزمة 2008. يُنظر: مارك بليث، **التقشف: تاريخ فكرة خطرة**، ترجمة عبد الرحمن أياس، سلسلة عالم المعرفة 434 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016)، ص 85–86.

(45) John Kenneth Galbraith, *The Affluent Society* (Boston: Houghton, 1958).

المستويات الاقتصادية والاجتماعية. بل إنه تعدّاها ليشمل دواليب السلطة. فقد ساهم تطور طبيعة الملكية في تمكين العناصر المرقّهة في الطبقة الوسطى من الاستثمار في الشركات خفية الاسم. فأصبحوا شركاء مع الطبقة الرأسمالية في امتلاك وسائل الإنتاج[46].

ولكن التغيير الحاسم قد حصل بسبب ما سمّاه جيمس بيرنهام ثورة الإدارة. إذ إن تعاظم حجم الشركات وتعقيد إجراءاتها وتراكم الترسانة القانونية التي تحكم أنشطتها قد أدّى إلى حرمان كبار ملّاك الأسهم من جزء كبير من قدرتهم على التأثير. ذلك أن هذه الرهانات تحتاج إلى قدرات إدارية ومعارف تقنية عالية. فالتجأوا تدريجيًا للتخلي عن التسيير المباشر. واكتفوا بأدوار الرقابة والقرارات الاستراتيجية. في حين تولى المديرون العامون التسيير الفعلي، فاحتكروا الجزء الأكبر من القرار العملي[47].

ذاك مظهر آخر من مظاهر تعقيد علاقات الإنتاج. فقد نزعت الطبقة الرأسمالية، ولو نسبيًا، إلى تبني نمط حياة قريب من النموذج الأرستقراطي القديم، ولكن مع الحفاظ على العقلانية التي تحكم المنطق الرأسمالي[48]. أما الطبقة الوسطى، فقد أفرزت أصحاب قرار شديد الأهمية والتأثير في مسارات العمل، ولكن دون أن يكون لهم بالضرورة ملكية وسائل الإنتاج، أو على الأقل الجزء الأهم منها. وهو ما يعني الفصل الجزئي بين الملكية والسياسات.

وقد أدّى هذا التطور إلى تكريس الأسس السوسيولوجية لتيار ليبرالي صريح في أوساط اليسار؛ تيار عزّزته خيبة الأمل أمام تجربة ملكية الدولة لوسائل الإنتاج في البلدان الاشتراكية. وهو ما دفع المفكرين اليساريين إلى ابتداع نماذج بديلة من الملكية الجماعية. فرأوا أن استثمار العمّال في أسهم المؤسسات التي يعملون فيها يشكل فرصة لتحقيق حلم دمقرطة ملكية وسائل

---

(46) Adolf A. Berle & Gardiner C. Means, *The Modern Corporation and Private Property* (Buffalo: Hein, 1982).

(47) James Burnham, *The Managerial Revolution* (New York: Day, 1941).

(48) Gianfranco Poggi, "Max Weber's Conceptual Portrait of Feudalism," *British Journal of Sociology*, vol. 39 (1988), pp. 211-227.

الإنتاج، مع الحفاظ على النجاعة وتجنب الوقوع في الثقل البيروقراطي[49]. وقد تبنت البلدان الإسكندنافية بقوة هذه الفكرة التي عبرت عنها سياسيًا الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية. وحققت بفضلها نجاحات اقتصادية واجتماعية لا تزال، كما ذكرنا، مستمرة حتى اليوم من خلال نموذج يتفق أكثر المحللين على أنه قد استطاع الجمع بين العدالة والنجاعة[50].

ولكن هذه التحولات لم تمسّ من الأسس الرأسمالية لمنظومة الإنتاج. فرغم أن التراكم التقني والإداري قد عزّز حضور التكنوقراط والبيروقراط في اتخاذ القرار، فإن تأثير الطبقة الوسطى ظل حبيس الأطر الرأسمالية التقليدية، وذلك رغم التطورات التي أحدثتها إصلاحات دولة الرفاه في أغلب البلدان المتطورة. فمساهمات العمّال والموظفين في رأسمال الشركات بقيت هامشية، خاصة في ظل الفوارق في الدخل بينهم وبين المديرين في أعلى هرم التسيير. وقد كان هؤلاء يتحيّنون الفرص لاشتراء الأسهم المملوكة للعمّال. وهو ما أعاد تركّز الملكية، وأبعد كبار الإداريين عن الطبقة الوسطى.

أما المهندسون وأصحاب الكفاءات التقنية العالية، فإن أولويتهم كانت الاستفادة من قدراتهم التفاوضية على الأجور للانتزاع أكبر قدر ممكن من المصالح. وارتباط هذه القدرة التفاوضية بسلاسة تجربتهم المهنية وبتطورها المستمر فرض عليهم شيئًا من التبعية لمشيئة كبار الإداريين وأعضاء مجالس الإدارة. ثم إنهم، حتى حين يقدرون على اكتساب درجة عالية من التأثير، فإن ذلك كثيرًا ما يبقى مرتهنًا بمجال كفاءاتهم. أي أن قدرتهم على التأثير قلما وصلت حدًّا استراتيجيًا يسمح لهم بتغيير مسار المنظومة. وحتى إن وصل تأثيرهم إلى هذا المستوى، فإن من شأن تمتعهم برغد عيش الطبقة المرفّهة أن يجعلهم أقرب إلى المحافظة وأحرص على استمرار المنظومة[51].

(49) Louis Kelso & Mortimer J. Adler, *The Capitalist Manifesto* (New York: Random House, 1958).

(50) Eric S. Einhorn & John Logue, *Modern Welfare States: Scandinavian Politics and Policy in the Global Age* (Westport: Praeger, 2003).

(51) C. Wright Mills, *The Power Elite* (New York: Oxford University Press, 1956).

يظهر انعكاس هذه الطبيعة المحافظة سياسيًا من خلال ما تثبته تجارب ديمقراطيات كسويسرا وفنلندا وإيسلندا، بالإضافة طبعًا إلى البلدان الإسكندنافية. إذ إن دمقرطة الإجراءات لم تؤدِ، في ظل الازدهار الاقتصادي وهيمنة الطبقة الوسطى، إلى راديكالية تذكر. ومثال ذلك أن الناخبين السويسريين، الذين يدعون للاستفتاء بشكل دوري، ملتزمون في مجملهم بالدفاع عن منظومة ليبرالية يستفيد منها رأس المال من خلال نجاعة مناخ الأعمال، كما يستفيد منها العمّال بفضل أجورهم المرتفعة التي تعكس إنتاجية عالية، هي نتاج منظومة تعليم وتكوين متميزة. فقد رفض الناخبون السويسريون إجراءات اجتماعية كثيرة حين دعوا للاستفتاء عليها، رافضوها رغم سخائها أو بالأحرى لعلهم رفضوها بسبب ذاك السخاء. ومن بينها الترفيع في أسابيع العطل المدفوعة الأجر أو الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة من أجل تحسين ظروف المتقاعدين أو مبدأ الدخل الأساسي العام. وخلاصة هذه التجارب أن الرخاء الاقتصادي يدفع نحو المحافظة السياسية بحيث يستحيل الخروج عن وسط المشهد السياسي حيث الليبرالية المعدلة التي تستجيب لطموح الطبقة الوسطى بقدر ما تدفع عنها مخاطر الاضطرابات الاجتماعية[52].

قد يقال: إن سويسرا حالة استثنائية. وهي بالتأكيد كذلك. ولكن الوجهة العامة نفسها تظهر في تجارب بلدان أخرى حاولت استخدام آليات الدمقرطة المختلفة للاستقطاب الناخبين. وأبرزها فتح القوائم الانتخابية أمام الناخبين لإعادة ترتيبها عند التصويت. ومنذ أوائل التسعينيات تبنّت بلدان النمسا وهولندا وبلجيكا، على سبيل الذكر لا الحصر، تغييرات في هذا الاتجاه. جاءت هذه التحويرات تحت ضغط الأحزاب الصغيرة التي كثيرًا ما تستغلّ حاجة الأحزاب الكبيرة لدعمها في سبيل تشكيل الحكومات الائتلافية، فتدفعها نحو وجهات تضرّ بمصالحها على الأمد الطويل. والأحزاب الكبرى لا تحب فتح

(52) حول منظومات التأمين الاجتماعي في سويسرا، يُنظر المقال التالي المترجم إلى اللغة العربية: فيليب بورتفيتش، "نظام التأمين الاجتماعي في سويسرا: الأمن الاجتماعي عبر بوابة ديمقراطية الاستفتاءات"، ترجمة محمد علي ثابت، **الثقافة العالمية**، العدد 170 (2013)، ص 126-146.

قواتهم لأنها الطريق الأسرع لافتقادها انسجامها التنظيمي وتناسقها البرمجي، بل ولتفتيت التحالفات الداخلية التي تحتويها.

هذه المخاوف مبررة بالتأكيد. ولكنها لم تبرز للعيان في البلدان المذكورة إلا بعد تصاعد إغراء الأطراف، خاصة مع التراجع التدريجي لقدرة الأحزاب وسط اليسار على الإيفاء بوعودها في الجمع بين ضمان الشغل وحماية العمّال وارتفاع الأجور. عندها فقط أصبح الناخبون يبحثون عن حلول تتنافر وطبيعة الوسط. وعندها ظهرت المشاكل السياسية المرتبطة بالدمقرطة. وهو ما يعني أن الاطمئنان للدمقرطة وآلياتها كان في الحقيقة نابعًا من الاطمئنان لهيمنة الطبقة الوسطى عدديًا وقيميًا. أي أنه من إفرازات قناعة مفادها أن الديمقراطية الليبرالية قد بلغت مرحلة النضج. ولا حاجة بعد ذلك للسياسة تقريبًا، إلا أن تكون صراعًا على الهوامش.

كل هذا يؤدّي إلى الخلاصة التالية: إن أهمية الطبقة الوسطى عدديًا وقيميًا هي التي حجبت عن الكثير من الديمقراطيات المعتمدة على الأنظمة الانتخابية النسبية والتعددية الحزبية المنفلتة والقوائم الانتخابية المفتوحة وغيرها من ملامح الدمقرطة، ما في هذه الإجراءات من انعكاسات سلبية على منظومة الحكم. ويبقى السؤال عن مستقبل هذه الطبقة، خاصة في ظل ما يميّز موجة الدمقرطة من إلحاح يزداد بقدر ما يزداد الناخبون نفورًا من السياسة. وهو ما يضع هذه الديمقراطية بين مطرقة الحاجة إلى تحفيز الناخبين ضمانًا للشرعية، وسندان إضعاف الأحزاب في منظومة قد تفقد توازنها تحت ضغط الشعبوية التي قد تعوّض العقلانية، والحماسة الجماهيرية التي قد تخلف الاعتدال الوسطي.

2 - بين رأس المال المادي والرمزي

لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين مزيدًا من تمتين العلاقة بين مصالح أصحاب رأس المال المادي وأصحاب رأس المال المعنوي بلغة بورديو. فقد منحت منظومة الإنتاج أصحاب الكفاءات العلمية والأكاديمية من مختلف الاختصاصات فرصًا للاستثمار المادي في رأسمالهم الرمزي، خاصة

حين تكون كفاءاتهم الأكاديمية يسيرة الملاءمة وأولويات رأس المال المادي[53]. فقد استفادوا، على سبيل المثال، من تعاظم الأهمية الاقتصادية لنشاط البحث والتطوير لدى الشركات الكبرى. فانخرط الكثير منهم في مشاريعها. وقد نتج من ذلك مثلًا تقريب العلوم الأساسية التي كانت الجامعات مجالها الأبرز من التطبيقات التكنولوجية التي تبدعها الشركات بفضل التجديد. فكانت المحصلة منافع استفاد منها طرفا المعادلة على حدّ سواء.

ولئن أدّى اقتراب الكفاءات العلمية من مسار الإنتاج أحيانًا إلى تراجع وجاهتهم الاعتبارية، فإنهم قد عوّضوا عن تلك الخسارة بمنافع اقتصادية جمّة. فبالإضافة إلى استفادتهم المادية من ريع إنتاجهم العلمي، استطاعوا الحصول على ظروف متميّزة للبحث والتطوير. أما الشركات، فقد استغلت هذا الجهد العلمي لدعم الإنتاجية وتحقيق المزيد من المكاسب.

وبالتالي، فإن ولوج أصحاب رأس المال الرمزي معترك الإنتاج لم يغيّر من طبيعته. بل إن طبيعة كفاءاتهم وأولوياتهم جعلتهم أقل قدرة من كبار الإداريين والمسيّرين على احتلال المواقع المفصلية في القرار والتأثير. وهو ما يعني أن الكفاءات العلمية والتقنية قد تمكّن أصحابها من إدراك مستويات متقدمة في سلّم القرار. ولكنها لا تكفي عادة لإدراك أعلى هرمه.

وعليه، فإن أصحاب الكفاءات العلمية قد زادوا من صلابة الرأسمالية دون أن يكون لهم طموح السيطرة على دواليبها. ثم إنهم مكّنوا منظومة الإنتاج من إدراك مستوى أعلى من العقلانية والنجاعة والتنظيم العلمي. أي إنهم قد طبعوا ببصمتهم تطور الرأسمالية خلال النصف الثاني من القرن العشرين. فقد أخذت بفضلهم المعرفة موقعًا محوريًا في عمليات التخطيط والتنفيذ والإدارة والتسويق والتقييم. كما دعم تأثيرهم البعد التكنوقراطي في مسار اتخاذ القرار الاستراتيجي[54]. ولكن أكثرهم ظلوا يؤدّون في هذا المسار دورًا أقرب إلى

(53) Thorstein Veblen, *The Engineers and the Price System* (New York: Viking, 1963).

(54) Anthony Giddens, *The Class Structure of the Advanced Societies* (New York: Harper & Row, 1973).

الاستشارة منه إلى الاختيار الفعلي للسياسات. بل إن إدماجهم في هرم المؤسسات الكبرى قد زاد في تبعية الطبقة الوسطى للمنظومة الرأسمالية. إذ إن وضعهم الاقتصادي وقدرتهم على الاستفادة من مجتمع الاستهلاك رهينة باستمرارية تجربتهم المهنية. أي أن وضعهم كأصحاب أجور يجعلهم أقلّ استقلالية من صغار رجال الأعمال والمقاولين، في ما يتعلّق بالمستوى الاقتصادي على أقل تقدير.

تلك خاصية تزداد وضوحًا كلما تدنى المستوى العلمي والتقني. ذلك أن الازدياد العددي للطبقة الوسطى مرتبط ارتباطًا وثيقًا بتحسّن الأجور. فقد مكّن الضغط النقابي من توسيع دائرة الاستفادة الفعلية من مكتسبات الرأسمالية. أما أبناء الطبقة الكادحة، فقد أصبح الانضمام إلى صفوف الطبقة الوسطى، خاصة بفضل الجدارة في العلم والعمل، طموحهم الطبيعي، مدعومًا بشرعية الميريتوقراطيا، المبرر العملي لقاعدة المساواة في الفرص[55]. ولقد تميّز إدماج هذه العناصر الجديدة بسرعة استثنائية. ولكنه غيّر جذريًا من طبيعة الطبقة الوسطى وخصائصها.

3 - خطر التدجين التكنوقراطي

لقد وفّرت تجربة الاقتصاد المختلط دفعة حقيقية لديناميكية امتداد الطبقة الوسطى. إذ دعمت شروط انضمام عناصر من الطبقة الكادحة في الطبقات الوسطى. ولم يكن ذلك فقط نتيجة توفير الخدمات التربوية والصحية وباقي شروط دولة الرفاه. بل إنه كان أيضًا نتيجة طبيعية للحاجات التي تولّدت عن مسؤوليات الدولة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة. أي أن الطبقة الوسطى تمددت من خلال فتح جهاز الدولة لمجالات وظيفية جديدة. أما القطاع الخاص، فبقدر ما تراجعت حاجته إلى العمال، بقدر ما ازداد طلبه على الكفاءات المتوسطة في قطاع الخدمات.

(55) Michael Young, *The Rise of the Meritocracy 1870-2033: An Essay on Education and Equality* (London: Penguin Books, 1961), pp. 152-157.

يعني هذا أن التركيبة السوسيولوجية للطبقات الوسطى بعد منتصف القرن العشرين تختلف كثيرًا عن سالفاتها. فكثير من الوافدين الجدد عليها ليسوا مرتبطين اقتصاديًا بهوامش النشاط الاقتصادي للطبقة الرأسمالية فحسب، كما كان الحال مع صغار التجار ورجال الأعمال قبل الحرب العالمية الثانية. بل إنهم مرتبطون أيضًا بأنشطة أجزاء أخرى من الطبقة الوسطى. فالحاجة المتزايدة إلى التعليم والرعاية الصحية وحضانة الأطفال ومرافقة الشيوخ وغيرها من الخدمات قد ساهمت في ازدهار أصناف كثيرة من المهن.

وكانت المحصلة ظهور نمط جديد من الطبقات الوسطى، يختلف في طبيعته وفي خصائصه عن البرجوازية الصغيرة التي كانت قد حافظت على جانب من استقلالية وضعها الاقتصادي، وذلك رغم خضوعها الهيكلي لمنظومة الإنتاج الرأسمالي. ولئن امتدت هذه البرجوازية عدديًا في مختلف البلدان الديمقراطية، فإن وزنها قد تراجع نسبيًا أمام انتشار طبقة وسطى تعتمد الأجور كمصدر أساسي للعيش. وهي بالتالي حبيسة السلطة البيروقراطية، بما يجعلها أكثر حذرًا وأشد احترامًا لأصحاب القرار. وقد رأى بعض المفكرين في هذا التطور خطرًا على الديمقراطية الليبرالية، خاصة في بعدها البرلماني[56]. أي إنهم رأوا أن النمط الجديد من الطبقة الوسطى ملائم لتحقيق نبوءة ماكس فيبر الذي توقّع، منذ أوائل القرن العشرين، أن الديمقراطية ستنحرف إلى هيمنة النخب البيروقراطية، بحيث تصبح النجاعة والفعالية مطية لتدجين الأفراد ولإفقاد المواطنة دورها في المجال العام[57]. وهي إشكالية توضّح أهمية البرلمانية الواقعية التي وحدها قادرة على الحفاظ على الحد الأدنى من الفعالية في مواجهة المد التكنوقراطي والبيروقراطي الذي هو متأصل في الديمقراطية القائمة على الطبقة الوسطى، والذي ازداد قوّة بسبب نسق التغيير التكنولوجي غير المسبوق.

(56) C. Wright Mills, *White Collar: The American Middle Classes* (New York: Oxford University Press, 1951).

(57) Max Weber, *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism* (New York: Charles Scribners Sons, 1930), pp. 180-182; Max Weber, *Essays in Sociology*, Hans Gerth & C. Wright Mills (eds.) (New York: Oxford University Press, 1958), p. 139.

وبما أن الديمقراطية اليوم لم تعد تملك الوقت لردة الفعل في الوقت المناسب وللتأقلم مع وتيرة تغيرات دائمة وشديدة السرعة، فقد ارتفع إغراء السلطوية التكنولوجية بما تعد به من نجاعة وفعالية. ولئن كانت الدمقرطة تعد بتجاوز هذا التحدّي[58]، فإنها تؤدي إلى التسريع بالوقوع في فخه. ذلك أن آلياتها من الروافد الإضافية التي تضعف نجاعة الفعل البرلماني. فتكون المحصّلة تعميق الاختلال في التوازن بين السلطتين البيروقراطية والتكنوقراطية من جهة، وبين السلطة الديمقراطية من جهة أخرى. وهو ما يزيد في خطورة التهديدات الجديدة التي على الديمقراطية مواجهتها إنقاذًا للسياسة من أن تلتهمها الشعبوية عن يسارها والتكنوقراطيا عن يمينها.

رغم الشعور السائد، الذي فرضته خلال العقود الماضية هيمنة قيم الطبقة الوسطى، تحتاج الإنسانية للسياسة. فإذا أدت التكنولوجيا لتكريس الاعتقاد بإمكانية تجاوز هذه الحاجة، فإن السياسة لن تكون في الموعد حين يحتاج إليها. ولعل وتيرة التغيير التكنولوجي تعني في ما تعني أن الحاجة إلى السياسة قد تكون في السنوات القادمة أكبر من أي وقت مضى، إلا أن تهيمن الشعبوية مدفوعة بموجة دمقرطة الديمقراطية ووعودها المخاتلة.

من المفارقات أن دور التعليم في دعم الديمقراطية قد أصبح يعتريه شيء من اللبس بحكم أن الامتداد العددي للشريحة المتعلمة قد تزامن مع نفور من السياسة، بل وتدن لقيمة الديمقراطية والمواطنة، في مقابل انفجار مطلب الاستهلاك وإشباع الرغبات[59]. وهو ما عبّر عنه هبرماس بانحسار قيمة الحياة العامة. ولئن كان التعليم ضروريًا للديمقراطية، فإن المبالغة في إخضاعه إلى متطلبات سوق الشغل، أي لحاجات المنظومة الرأسمالية، قد يجعله مسخّرًا

(58) من الطريف أن يقترح بعض المفكرين إجراءات أعقد ونقاشًا أشمل من أجل علاج ما يقدّرون أنه ضعف نجاعة الديمقراطية وقلة جاذبيتها اليوم في مقابل نماذج سلطوية تتميز بالفعالية والقدرة على الإنجاز السريع، تحتل الصين موقع الصدارة بينها. يُنظر مثلًا:

James Fishkin, "Democracy When the People Are Thinking: Deliberation and Democratic Renewal," *Proceedings of the American Philosophical Society,* vol. 163, no. 2 (Jun 2019), p. 108.

(59) Herbert Marcuse, *One-Dimensional Man* (Boston: Beacon Press, 1964).

لإنتاج كفاءات تقنية ومهنية، على حساب وظيفة أخرى له لا تقلّ عنها أهمية في الديمقراطية، ألا وهي تكريس قيم المواطنة لدى الأجيال الصاعدة.

4 - الجرعة النيوليبرالية

يفرض هذا التطوّر إعادة النظر في تقييم الفترة التي عاشتها الرأسمالية منذ الحرب العالمية الثانية. فالنضج الذي اطمأنت إليه أكثر النخب قد انتهى إلى أزمة لم تتوقف عند تمظهراتها الاقتصادية والسياسية في السبعينيات. بل إنها شملت مختلف الأبعاد القيمية والمجتمعية. فبالتوازي مع تراجع دور الطبقة الوسطى كهمزة وصل بين الفئات الاجتماعية الأخرى، شهدت الديمقراطيات خلال العقود الأخيرة تقلّصًا عدديًا لطبقة العمّال، سرعان ما انعكس على المشهد السياسي والمشهدين الاقتصادي والاجتماعي. فقد انتشرت الليبرالية الاقتصادية في الأوساط اليسارية التي اعتمدت في سعيها وراء أصوات الطبقات الوسطى حجج الواقعية والبراغماتية. وقد ساهم ذلك في عودة الرأسمالية المتحررة إلى سالف عنجهيتها الأيديولوجية، خاصة في ظل تضاؤل الخطر الثوري بعد ما بدا من عورات التجارب الشيوعية[60].

هكذا، حرم امتداد الطبقة الوسطى القوى اليسارية من أقوى أوراقها. وقد كان ذلك سببًا رئيسًا في ظهور النيوليبرالية التي عبرت عن نفسها سياسيًا من خلال تجربة اليمين الجديد. وهو تيّار يميني محافظ نجح، منذ أواسط سبعينيات القرن العشرين، في استغلال حدود التجربة الكينيزية وبروز عيوب الاقتصاد المختلط[61]. فتحول إلى قوة سياسية ضاربة سرعان ما أدركت سدة الحكم في معظم البلدان الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية إبان تجربة رونالد ريغان، وفي بريطانيا تحت لواء حزب المحافظين بقيادة مارغريت ثاتشر[62].

(60) Johanna Bockman, *Markets in the Name of Socialism: The Left-Wing Origins of Neoliberalism* (Stanford: Stanford University Press, 2011), pp. 189-196.

(61) Eric J. Evans, *Thatcher and Thatcherism* (London: Routledge, 2004), pp. 1-12.

(62) سورنسن، **إعادة النظر في النظام الدولي الجديد**، ص 72.

في المقابل، لا بد من التنبيه إلى أن الوجهة النيوليبرالية لم تكن حكرًا على قوى اليمين الجديد. إذ مثّلت وجهة عامة لم تستثنِ قوى اليسار. وانقلاب فرانسوا ميتران على وعوده الاشتراكية مشهور في ما يسمى في الأدبيات السياسية الفرنسية انعطافة الصرامة عام 1983. ولكن تبقى التجربة النيوزيلندية أفضل الأمثلة التي تؤكد أن التحوّل النيوليبرالي في منتصف الثمانينيات لم يكن مرتبطًا باللون السياسي للحزب الحاكم، بل بالبنية التحتية الاقتصادية والبنية التحتية الاجتماعية اللتين تأسست عليهما الديمقراطيات، واللتين تؤدي فيهما قيم الطبقة الوسطى ومصالحها أدوارًا حاسمة. إذ إن نيوزيلندا كانت تحت حكومة اشتراكية في نظام أغلبي على الطريقة البريطانية[63]. أي أن حكوماتها في الثمانينيات لم تكن تعاني حينها من ضغط الأحزاب الصغرى ولا من إكراهات التعايش الحزبي، كما كان الحال في فرنسا[64].

رغم كل ذلك، لم يجد الحزب الاشتراكي الحاكم وقتها بدًّا من أن يتولّى بنفسه فرض الإصلاحات النيوليبرالية من تحرير للاقتصاد وتقليص للمعايير وتراجع عن التأميم وتحرير لسوق الشغل وغيرها من التحويرات التي نقل بموجبها البلد من منظومة حمائية تؤدّي فيها الدولة دورًا اقتصاديًا كبيرًا مع تغطية اجتماعية سخية، إلى اقتصاد سوق فاق أغلب التجارب الديمقراطية الأخرى من حيث تحريره وتراجعه عن القيود والمعايير[65]. هي إصلاحات مؤلمة. وأسوأ ما فيها أن انعكاساتها الإيجابية تأخرت، ولم تظهر إلا في

(63) لقد كانت نيوزيلندا تعتبر الحالة النموذجية للنظام البرلماني على الطريقة البريطانية، وذلك أكثر من بريطانيا نفسها.

Arend Lijphart, *Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-one Countries* (New Haven: Yale University Press, 1984), p. 16.

(64) لقد كانت الانتخابات في نيوزيلندا تؤدي آليًا إلى ظهور حزب مهيمن يتمتع بأغلبية برلمانية تتجاوز أحيانًا بكثير أغلبيته الشعبية. يُنظر:

Alan McRobie, "New Zealand's First MMP Election," *Agenda*, vol. 4 (1997), p. 331 ; Richard Mulgan, "Political Culture," in: Gary R. Hawke (ed.), *Changing Politics? The Electoral Referendum 1993* (Wellington: Institute of Policy Studies, 1993), p. 62.

(65) Jack Vowles, "The Politics of Electoral Reform in New Zealand," *International Political Science Review*, vol. 16 (1995), p. 97.

التسعينيات[66]. وهو ما أدّى إلى خسائر سياسية تفوق تلك التي تكبّدتها المنظومة البريطانية مثلًا. إذ إن تولي حزب المحافظين في المملكة المتحدة قيادة الإصلاحات أبقى على حلم العودة إلى المجد الضائع عند تأرجح كفة السياسة لصالح العمّال.

لقد كان هذا الاعتقاد وهمًا بكل المقاييس، خاصة أن الإصلاحات النيوليبرالية قد بدأت قبل وصول مارغريت ثاتشر للحكم؛ بدأت بعد اضطرار بريطانيا إلى الالتجاء لصندوق النقد الدولي عام 1976 إبّان حكومة جيمس كالاغان من حزب العمّال. هو السراب السياسي بالتأكيد. ولكنه ساهم في حماية النظام الانتخابي البريطاني بما أن مناهضي النيوليبرالية كانوا في مجملهم يعلمون أن حزب العمّال سينتهي إلى الحصول على الأغلبية إن عاجلًا أو آجلًا. أما في نيوزيلندا، فحتى الوهم كان مستحيلًا. إذ إن حزب العمّال النيوزيلندي كان هو الممسك بدفّة القيادة نحو وجهة نيوليبرالية صريحة. ويعني ذلك سياسيًا أن الناخبين كانوا مخيرين بينه وبين من هم أشدّ تحمسًا للنيوليبرالية[67]. فكانت النتيجة ضغوطًا متزايدة من أجل التخلي عن النظام الأغلبي ذي الدورة الواحدة على الطريقة البريطانية.

لقد اعتبرت القوى اليسارية في نيوزيلندا أن الأحزاب الكبيرة قد أصبحت في قطيعة مع الطبقات الشعبية التي تكون بهذا المعنى قد فقدت التمثيل في البرلمان[68]. ويحقّ لها على هذا الأساس المطالبة بتعديل القانون الانتخابي لضمان حضورها من خلال أحزاب جديدة[69]. وبعد مقاومة مترددة، اضطر

(66) من أجل تقييم مبكر للانعطافة النيوليبرالية في نيوزيلندا، يُنظر:
Jonathan Boston & Paul Dalziel, *The Decent Society? Essays in Response to National's Economic and Social Policies* (Auckland: Oxford University Press, 1992).

(67) James W. Lamare & Jack Vowles, "Party Interests, Public Opinion and Institutional Preferences: Electoral System Change in New Zealand," *Australian Journal of Political Science*, vol. 31 (1996), pp. 336-338.

(68) لطالما أدّى حزب العمال هذا الدور، يُنظر:
David Denemark, "New Zealand: The 1987 Campaign," in: Shaun Bowler & David Farrell (eds.), *Electoral Strategies and Political Marketing* (London: Macmillan, 1992), p. 163.

(69) Stephen Levine & Nigel S. Roberts, "The Last Hurrah: The New Zealand General Election of 1993: What Happened and Why," in: Jack Vowles & Petter Aimer (eds.), *Double Decision: The 1993 Election and Referendum in New Zealand* (Wellington: Victoria University, 1994), pp. 151-152.

حزب العمّال إلى إطلاق مبادرة لتغيير النظام الانتخابي، انتهت عام 1992 باستفتاء حسم الموقف لصالح نظام مختلط على الطريقة الألمانية. وكانت النتيجة أن تعددت الحكومات الائتلافية وتراجعت قدرة الجميع على الإصلاح، مع ظهور أحزاب على الأطراف تدعو لحمائية اقتصادية في بلد صغير يحتاج اقتصاده، أكثر من البلدان الكبرى، للانفتاح على العالم.

إن من أبرز العوامل التي أدت إلى نجاح النيوليبرالية هو دعم الطبقة الوسطى التي قد نزعت شرائح واسعة منها إلى المحافظة اليمينية، واقتنعت بأن مكاسبها تتعرض للتهديد بحكم تراجع النمو وانتشار التضخم[70]. كما اتّضح أن جزءًا من تمدد الطبقة الوسطى، خاصة في إطار جهاز الدولة، لم يكن يتفق وحاجات الاقتصاد في ظل انتشار المنافسة عبر العالم. بل إن الطبقة الوسطى قد فقدت شيئًا من قيمتها الاستيتيقية، خاصة مع انتشار نظريات جديدة تتهم عناصرها بالخضوع لإرادات خفية، تفرض العبودية من حيث توهم بالحرية. ومن أبرزها ثقافة الاستهلاك[71]. ولم يستثن مد التشكيك في مكاسب دولة الرفاه. فأصبحت متّهمة بالتحريض على التواكل وبتحجيم المبادرة الفردية. بل إن فريدريش هايك، في كتابه **الطريق إلى العبودية**، قد اعتبر أن تعاظم دور الدول اقتصاديًا واجتماعيًا إنما يمثّل تهديدًا حقيقيًا على الحريات[72].

الشاهد من الكلام، أن تأثير الطبقة الوسطى قد تراجع بالتوازي مع تمددها عدديًا وازدياد نجاحاتها اقتصاديًا واجتماعيًا. وقد تقلّص وضوح حدودها من كلا طرفيها. كما ازداد تنوعها إلى درجة أخذت معها هيكلتها الداخلية تركيبة ثلاثية تكاد تعيد صياغة التركيبة الثلاثية العامة. أي أن تخفيف حدة الصراع الطبقي جعله ينتقل، لا إلى وسط المشهد السياسي فحسب، ولكن إلى وسط الهرم الاجتماعي أيضًا. وبما أن الأجزاء الدنيا من الطبقة

(70) Edward Nelson & Kalin Nikolov, "Monetary Policy and Stagflation in the UK," *Journal of Money, Credit and Banking*, vol. 36, no. 3 (2004), p. 293.

(71) James Whitman, "Consumerism versus Producerism: A Study in Comparative Law," *The Yale Law Journal*, vol. 117, no. 3 (2007), p. 340.

(72) Friedrich A. Hayek, *The Road to Serfdom* (Chicago: University of Chicago Press, 1994).

الوسطى أفضل حالًا من الطبقة الكادحة، فإن ضغطها كان أقلّ حدة. في حين أن أجزاءها المتوسطة والعليا كانت أقلّ استعدادًا لتقديم التنازلات. وذلك لسببين: أولهما إحساسها بهشاشة وضعها الاقتصادي نسبيًا، بما يجعلها شديدة الحساسية لاستهدافها بآليات توزيع الثروة كالضرائب التصاعدية والضريبة على الثروة والضريبة على الميراث؛ وثانيهما طموحها لمزيد من الارتقاء في السلم الاجتماعي، وإيمانها بأحقيتها بذلك لأن نجاحاتها إنما هي انعكاس للجدارة، لا تكريس لفوارق الماضي.

وبالتالي، فإن الطبقة الوسطى قد ساهمت في إعادة لَبرَلة الديمقراطية بعد أن كانت قد نجحت في دمقرطة الليبرالية. وقد تمظهر ذلك من خلال التأثير المتصاعد لتيار الليبرالية الجديدة منذ سبعينيات القرن العشرين.

رابعًا: العولمة وإعادة تعريف الشروخ

1 - صراع الكادحين مع الكادحين

يعود التراجع العددي للطبقة الكادحة إلى التطوّر التكنولوجي الذي شهدته مختلف القطاعات الاقتصادية في البلدان المصنعة. فبعد مكننة الفلاحة والصناعة، جاءت صناعة الذكاء لتقلّص من حاجة رأس المال لليد العاملة حتى في قطاع الخدمات. وهو ما يعني تهديدًا للمكاسب الاجتماعية التي حققتها أجزاء عريضة من الطبقة الوسطى.

ولكن هذه العناصر لا تكفي وحدها لتفسير تراجع وزن الطبقة العاملة وتأثيرها. إذ ينبغي إضافة عامل جوهري آخر، ألا وهو العولمة. فبعد نهاية الحرب الباردة، وانهيار المعسكر الشيوعي، ودخول الصين إلى منظومة الاقتصاد العالمي تضاعفت قوة العمل المتاحة لرأس المال وباقي أصحاب القرار الاقتصادي بما لا يقلّ عن ثلاث مرات. كما قلّصت ثورة المعلومات والاتصالات بشكل كبير الحواجز الطبيعية التي كانت تحول دون الاستغلال الناجع للمنافسة بين الطبقات الكادحة عبر العالم. وهو ما شجّع الشركات

الكبرى على تحويل مواقع إنتاجها إلى خارج البلدان ذات الأجور العالية والتنظيمات النقابية القوية[73]. أي أن المنافسة على مواطن الشغل لم تعد منحصرة بين الأفراد في البلد الواحد، أو حتى في الأقاليم الجغرافية المتقاربة من حيث مؤشرات التنمية البشرية. بل إنها قد أمست ضاربة بين مختلف شعوب العالم، وخاصة طبقاته الأقلّ حظًّا. بما يعني أن الصراع قد انتقل من بُعد عمودي بسيط إلى أبعاد أفقية مركّبة[74].

لقد تطورت المعادلة الطبقية في أغلب البلدان المصنعة بشكل عميق. إذ تهيأت الظروف أمام رأس المال للتأثر من قرن من التأثير المتزايد لباقي الطبقات في البلدان المصنعة، وذلك بعولمة نشاطه. ومن تبعات ذلك دعم حركة التصنيع في البلدان الأخرى ذات العمالة الوفيرة والرخيصة. وهو ما أفقد البلدان المصنعة العريقة جزءًا من ميزاتها التفاضلية التي كانت الأساس الاقتصادي لديمقراطية الطبقة الوسطى. ومن دونها أصبح من العسير الحفاظ على الأجور المرتفعة ومواطن العمل الوفيرة والحماية القانونية للعمال.

وقد كانت الطبقة العاملة غير الكفوء أوّل ضحايا هذا التطور. فبعد عقود من الحركية الاجتماعية الصاعدة، انقلبت الوجهة بخسارة الملايين من مواطن الشغل خسارة نهائية. فظهرت بطالة هيكلية أصبحت تمثّل تحديًا أساسيًا لكل صنّاع القرار. وبدا أن الحلّ في تأهيل اليد العاملة بحيث تستطيع أن تطوّر من كفاءاتها بما يمكنها من الحفاظ على قدراتها التنافسية ومن تجديد طموح الارتقاء في السلم الاجتماعي. ولكن هذا الحل، على جاذبيته الظاهرة، يعني عمليًا خلق فجوة اجتماعية تزيد من بعد الطبقة الوسطى عن الطبقة الدنيا التي لم يعد من الدقيق وصفها بالكادحة لأن جزءًا منها أصبح يعاني البطالة إما جزئيًا

(73) Menno Vellinga, "The Dialectics of Globalization: Internationalization, Regionalization, and Sub-Regional Response," in: Menno Vellinga (ed.), *The Dialectics of Globalization: Regional Responses to World Economic Processes: Asia, Europe, and Latin America in Comparative Perspective* (Boulder: Westview Press, 2000), pp. 3-15.

(74) حول دور الممارسات الاقتصادية الجديد في تعزيز رفض السلطة بأشكالها العمودية، يُنظر: Paul Mason, *Why It's Kicking Off Everywhere: The New Global Revolutions* (London: Verso, 2012), p. 80.

وإما كليًا. والسواد الأعظم منها لا يملك من المؤهلات الأساسية ما يمكّنه من الارتقاء في مستوى الكفاءة. وكأن الخيار السوسيولوجي قد أصبح بين الحصول على عمل مضمون وذي قيمة مضافة عالية، أو البطالة الطويلة الأمد.

وقد زاد ذلك في إضعاف طبقة العمّال سياسيًا، خاصة مع الانقسام الذي أصاب البروليتاريا ككتلة انتخابية. فقد انتاب الفئات الشعبية شعور بالإقصاء. فانقلب جزء من جماهيرها على الأحزاب اليسارية المعتدلة التي استنكرت دفاعها المستميت عن مكاسب الطبقة الوسطى وقيمها. وبما إنها اعتبرت أنها لم تعد تمثّل مصالحها، فإنها قد نزعت إلى منح أصواتها لأحزاب أكثر راديكالية، ولكنها تبقى عمومًا ضعيفة التأثير سياسيًا.

ولم يكن من السهل على هؤلاء المتمردين اختيار وجهتهم الانتخابية الجديدة. إذ لم تتوفّر وجهة طبيعية يولّون وجوههم شطرها. وهو ما يعني إنهم في تمردهم على الأحزاب اليسارية التقليدية منقسمون بين من يعتقد بأن الصراع الطبقي يبقى أصل المعركة، ومن ثم وجوب التصويت لأحزاب أقصى اليسار[75]، ومن يظنّ أن طبيعة المعركة قد تغيّرت، وأن الأولوية تكمن في الصراع مع المنافسة الخارجية، وبالتالي وجب الالتجاء إلى القوى القومية، بل وحتى إلى أحزاب اليمين المتطرف أحيانًا[76]. أي أن الفئات الشعبية في الديمقراطيات ممزقة اليوم بين ثلاث نزعات: نزعة واقعية تدفع إلى التصويت لصالح أحزاب الحكم اليسارية، ونزعة راديكالية تشجّع على مساندة أحزاب أقصى اليسار، ونزعة قومية استفادت منها في العقود الأخيرة الأحزاب اليمينية المتطرفة. فإذا ذكرنا مع كل ذلك التراجع العددي للطبقة الكادحة، فإنه يسهل تمثل حجم تراجع قيمتها الانتخابية[77].

---

(75) Amir Abedi, *Anti-Political-Establishment Parties: A Comparative Analysis* (New York: Routledge, 2004).

(76) Alexandre Deze, "Between Adaptation, Differentiation and Distinction: Extreme Right-wing Parties within Democratic Political Systems," in: Roger Eatwell & Cas Mudde (ed.), *Western Democracies and the New Extreme Right Challenge* (New York: Routledge, 2004), pp. 19-39.

(77) لقد انعكس هذا التململ على المشهد الحزبي في كثير من الدول من خلال ظهور أحزاب جديدة تسعى إلى توفير العرض السياسي المناسب للمواطنين الغاضبين من الأحزاب التقليدية. من أجل محاولة =

ومن نتائج ذلك دعم موقف اليمين المحافظ. وهو ما يضرّ بمصالح بعض الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى التي استفادت تاريخيًا من الضغط اليساري على المنظومة الرأسمالية من أجل المزيد من العدالة في توزيع الثروة. ولئن كان خطأ كارل ماركس يكمن في عدم توقعه لأثر الضغط الشعبي من أجل الإصلاح، فإن انحسار هذا الضغط قد أحيا هوس مراكمة الثروات لدى الطبقات الرأسمالية، حتى ولو كان ذلك على حساب باقي الشرائح الاجتماعية.

2 - بين المستفيدين من العولمة والمتضررين منها

لقد أعلنت العولمة النهاية الحقيقية للإمبريالية الاجتماعية. إذ إنها وضعت حدًّا للربح الذي استفاد منه الغرب على حساب باقي العالم خلال الفترة الاستعمارية وما بعدها[78]. فمن معاني العولمة عودة كثير من الشعوب والدول، وعلى رأسها الصين والهند والبلدان المصنعة الجديدة، إلى معترك المنافسة العالمية. ورغم أن الغرب قد يبدو أكثر حرصًا على العولمة والليبرالية من غيره، فإن طبقاته الوسطى ممزّقة بين جاذبية الحريات الجديدة التي رافقت اتساع أفقها من جهة، وبين مخاطر التحديات الناجمة عن التراجع النسبي للمركزية الغربية في العلاقات الدولية من جهة أخرى.

ولا ينبغي أبدًا التقليل من شأن مساهمة الطبقات الوسطى كشريك محوري في هيمنة الغرب خلال القرنين الماضيين على مقدرات العالم. ومثال ذلك الطبقات الوسطى الأميركية التي تعتبر، منذ عقود طويلة، أكبر الشرائح الاجتماعية استهلاكًا لخيرات العالم، في حين أنها لا تمثل أكثر من 3 في المئة من مجموع سكانه. وأهم ما في الأمر أنها تبدو عصيّة على التأثر بالسلبيات النظرية المرتبطة بالتفاوت ما بين الإنتاج والاستهلاك. ومن بين هذه السلبيات التضخّم

= لتصنيف هذه الأحزاب في علاقة بما يحدث داخل الأوساط الشعبية وتطور السياقات الديمقراطية عمومًا، يُنظر:

Paul Lucardie, "Prophets, Purifiers and Prolocutors: Towards a Theory on the Emergence of New Parties," *Party Politics*, vol. 6, no. 2 (2000), pp. 175-185.

(78) Zaki Laïdi, *La grande perturbation* (Paris: Flammarion, 2004).

المالي وفقدان قيمة العملة. إذ إن المنظومة المالية العالمية تمنح الولايات المتحدة حماية استثنائية من هذه الأخطار بحكم دور ميزان المدفوعات الأميركي في تغطية جزء كبير من العجز التجاري الأميركي، وخاصة من خلال مراكمة الديون الخارجية. أي أن الطبقات الوسطى تتنعّم بفوائد مزدوجة. فهي تستهلك جزءًا كبيرًا من إنتاج العالم. ولكنها تستفيد أيضًا من تمويلات باقي الشعوب في شكل استثمارات، خاصة من طريق اقتناء رقاع الخزينة الأميركية. وهو وضع، على اختلاله البيّن، مغرٍ إغراء جعل المستهلك الأميركي يعتقد في أحقيته باستمرار المنظومة. ومن ثَم نزوع الطبقة الوسطى نحو المحافظة السياسية، بل ونحو شيء من التعصب في الدفاع عن المكاسب الأميركية.

لم يسلم جزء كبير من هذه الطبقات من دينامية الحركية الاجتماعية السلبية. فقد تضاءلت نسبيًا الفرص التي كانت المنظومة الرأسمالية قد أتاحتها لضمان الحركية الاجتماعية الإيجابية. ويعود ذلك للهيمنة المتزايدة لكبرى الشركات على مسالك التوزيع، بما عقّد تحديات المنافسة على صغار المبادرين. فأصبح ثمن مقاومتهم باهظًا. وهو ما يجعلهم أكثر وعيًا بالمخاطر التي تحدق بمصالحهم.

وفي المقابل، توفرت فرص جديدة لنوع آخر من المبادرين، خاصة في مجالات التطوير التكنولوجي. وهو ما أعطى للمهندسين وأصحاب الكفاءات العلمية والتقنية فرصة لدخول عالم الأعمال وللإفلات من التبعية للأجور[79]. ولكن ذلك يعني أن عالم الأعمال قد انطبع بهيكلة المنظومات البيروقراطية، أي أنه قد ازداد تأثرًا بمستوى الكفاءة الأكاديمية والتقنية لأصحابه. وإذا علمنا أن هذا المستوى ما فتئ يزداد ارتباطًا بظروف النشأة اقتصاديًا واجتماعيًا، فإن ذلك يعني انحسارًا لواحد من أبرز مجالات الحركية الاجتماعية الصاعدة.

(79) Philip E. Auerswald & Lewis M. Branscomb, "Start-ups and Spin-offs: Collective Entrepreneurship between Invention and Innovation," in: David M. Hart (ed.), *The Emergence of Entrepreneurship Policy: Governance, Start-Ups, and Growth in the U.S. Knowledge Economy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), pp. 61-90.

وعليه، فإن المشهد العام يحكي انقسامًا في تركيبة الطبقة الوسطى لا يؤدّي فيه الدخل إلا دورًا جزئيًا. ذلك أن الشرخ الأساسي فيه يكمن في الكفاءة وفي تبعاتها من قدرة على التأقلم وعلى تحمّل أعباء المنافسة الشرسة وعلى التجديد وعلى الاستفادة من الآفاق الجديدة. أي أن الطبقة الوسطى، على غرار غيرها من الطبقات، تتكوّن اليوم من فئتين متناقضتين من حيث المصالح. وهما فريق المستفيدين من العولمة وفريق المتضررين منها. أما المستفيدون، فإنهم أقرب إلى تبني الليبرالية بشقيها الاقتصادي والثقافي، بحيث يلتقون في وسط المشهد السياسي، وإن انقسموا بين يسار معتدل مطالب بمزيد من الحريات الفردية، ويمين إصلاحي ساع إلى تحرير المبادرة الاقتصادية وتقليص الضوابط القانونية التي تقيدها. وتكمن قوة هذا الفريق أساسًا في قدرة جناحيه على الالتقاء في وسط المشهد السياسي، كما أثبتت ذلك تجربة إيمانويل ماكرون وحزب الجمهورية إلى الأمام في الانتخابات الفرنسية الرئاسية والتشريعية لعام 2017. ولكن هذا التقارب كثيرًا ما يؤوّل على أنه ممارسات أوليغارشية تهدد الديمقراطية بحصر مبدأ التداول على السلطة في الأحزاب والسياسيين دون السياسات والاختيارات.

أما المتضررون من العولمة، فإنهم أميل إلى الراديكالية بصنفيها الاجتماعي والقومي. هناك على أطراف المشهد السياسي، حيث تختفي جاذبية الوسط أو تكاد، يسود الاعتقاد باستحالة إقامة التحالفات السياسية بين التيارات السياسية الممثلة لأقصى اليمين ولأقصى اليسار بسبب عمق الخلاف الأيديولوجي وتراكم الأحقاد التاريخية بين القيادات والتكالب الانتخابي في سبيل أصوات الطبقة الكادحة. ولئن كان من العسير فعلًا تجاوز هذه العقبات، فإن الاطمئنان لهذه الحصانة لا يكفي لتأمين حماية حقيقية للمنظومات الديمقراطية، خاصة في ظل تشابه القوى الشعبوية يمينًا ويسارًا[80]، وتقارب برامجها الانتخابية المناهضة للعولمة والليبرالية، والمطالبة بالحماية الاقتصادية

(80) حول مرونة الشعبوية وقدرتها على التأقلم مع مختلف التوجهات السياسية، يُنظر:
Michael Kazin, *The Populist Persuasion: An American History* (Ithaca: Cornell University Press, 1998), pp. 1-7.

والاجتماعية. ويثبت المثال اليوناني بعد انتخابات 2015 والمثال الإيطالي بعد انتخابات 2018 أن لا شيء يمنع اجتماع الأضداد على هذه الأسس. إذ في كلتا الحالتين تشكلت حكومات ائتلافية جمعت بين أقصى اليمين وما يفترض إنهم خصومه الألدّ.

3 - التوجه إلى الأطراف

إن تجربة إيطاليا في التقاء الأضداد السياسيين طويلة. إذ بدأت مع موسوليني والحركة الفاشية التي جمعت بين قومية متشددة واشتراكية وطنية. ويذهب هايك إلى حدّ التأكيد أن الشيوعية والفاشية تتقاسمان الأسس الاشتراكية، وإن اختلفتا في مجال تنزيلها. فالشيوعية تطمح للكونية، في حين تنطوي القوى الفاشية على مجالاتها القومية.

لقد تأسست الجمهورية الإيطالية في سياق ردة فعل ضد الفاشية التي فرضها موسوليني بعد أن اعتمدت إيطاليا، تحت ضغطه وأنصاره، نظامًا انتخابيًا يمنح أغلبية 66 في المئة للحزب الأول في حال حصوله على 25 في المئة من الأصوات. وبما أن أولوية المؤسسين من بعده قد كانت تجنب تركّز السلطة، فإنهم لم يكتفوا بتبني النسبية في النظام الانتخابي. إذ عززوها عام 1948 باعتماد نظام برلماني يتكون من غرفتين، تتمتع كل واحدة منهما بصلاحيات متكافئة. فكانت النتيجة حياة سياسية متقلبة بالكاد يتجاوز فيها متوسط عمر الحكومات منذ 1948 العام الواحد.

رغم هذا التقلّب المزمن، عاشت إيطاليا كغيرها استقرارًا في السياسات تحت قيادة الحزب المسيحي الديمقراطي بين عامي 1948 و1992، هي فترة أحيانًا ما يعبّر عنها بالمرحلة الأولى من الجمهورية، بل وحتى بالجمهورية الأولى. وقد تميّزت كغيرها من الديمقراطيات بجاذبية الوسط.

انتهت تلك المرحلة من تاريخ الجمهورية الإيطالية حين كشفت مجموعة من الفضائح السياسية للعيان مدى تغلغل مجموعات الضغط في الحياة السياسية الإيطالية. فتغيّرت الأمور بعد ذلك تدريجيًا. وأمارة ذلك أن إيطاليا

لم تفتأ منذ عام 1992 تحاول إصلاح نظامها الانتخابي بإدخال جرعات متفاوتة من الآليات الأغلبية عليه. هي إجراءات ترمي لمقاومة الأزمات المؤسساتية المتكررة التي وصلت إلى حدّ التساؤل عن قابلية إيطاليا للحكم. أي أن الظاهرة نفسها، التي لم تكن تتسبب في أزمات عميقة في الفترة الأولى، قد أصبحت وطأتها شديدة منذ التسعينيات في ظل تراجع مستويات النمو وظهور قوى سياسية جديدة نزعت تدريجيًا إلى كسر الإجماع الوسطي في الشأنين الاقتصادي والاجتماعي. كان ذلك رغم المحاولات العديدة لإصلاح المنظومة السياسية. وقد جاءت آخر المحاولات عام 2017 بتبني نظام مختلط على الطريقة الألمانية. ويتمثّل في إسناد ثلث المقاعد للأفراد، على أن يبقى الثلثان الآخران للقوائم.

لم يكن هذا الحل ليكفي في ظل صعود الشعبوية ممثلة في حزبي حركة الخمس نجوم وحزب العصبة من أقصى اليمين. إذ تصدّرت حركة الخمس نجوم المشهد السياسي بعد انتخابات 2018 بما يقارب ثلث الأصوات. تلك نتيجة استثنائية لحزب لم يكن قد بلغ العشر سنوات من العمر، خاصة إذا ذكرنا أنه قدّم في حملته الانتخابية برنامجًا معاديًا للعولمة وللنخب وللاتحاد الأوروبي. وحين حاول الاقتراب من الحزب الديمقراطي في وسط اليسار، بدا التآلف بينهما مستحيلًا. فتوجّه يمينًا حيث وجد ضالته في أقصاه. إذ تحالف مع ماتيو سالفيني زعيم حزب العصبة الفائز بحوالى 18 في المئة من الأصوات.

بعد تشكيل حكومة جمعت جناحي الشعبوية المتنافرين، استفاد سالفيني من حضوره الكاريزمي ومن موقعه كوزير للداخلية ومن جرأة مواقفه المثيرة للجدل لاستقطاب الأضواء. وقد شعر في صيف 2019 أنه قد أصبح الطرف الأقوى في المعادلة. فكسر تحالفه مع حركة الخمس نجوم على أمل فرض انتخابات سابقة لأوانها. وأمام صعود نجمه حسب استطلاعات الرأي، تحالف خصومه لمنعه من قطف ثمار نجاحاته السياسية. وهو ما يذكّر بتحالف أنجيلا ميركل في ألمانيا مع الديمقراطيين الاشتراكيين لتجنب انتخابات مبكرة، لم يكن ليستفيد منها إلا اليمين المتطرف.

لا بد من التأكيد أن الأنظمة الديمقراطية العريقة أشدّ صلابة في مقاومة الانحراف نحو التطرف. إذ إن جزءًا كبيرًا من الناخبين فيها يقبل بضرورة تقديم التنازلات في وسط المشهد السياسي من أجل تجنب دخول أحزاب أقصى اليمين إلى السلطة التنفيذية. ومن ذلك أن قيادات الحزب الاشتراكي الفرنسي قد أكّدوا عشية مرور جان ماري لوبان للدور الثاني من الانتخابات الرئاسية عام 2002 على حساب مرشحهم ليونيل جوسبان، دعمهم الكامل لمرشح وسط اليمين المحافظ جاك شيراك قائلين: إن شيراك منافس في الديمقراطية؛ أما لوبان، فإنه خطر عليها. في مثل هذه الحالات، يتفهم ناخبوهم، وإن كان جزءًا منهم قد بدأ يتململ على اعتبار أن في مثل هذه المواقف نزوعًا إلى الإقصاء والهيمنة الثقافية. والتحدي أكبر بكثير في البلدان الحديثة العهد بالديمقراطية حيث يرى الكثيرون أن لا مانع من المغامرة بإعطاء فرصة للمتطرف، كما هو الحال في المجر منذ سنوات عدة.

الشاهد من كل هذا أن الحياة السياسية في إيطاليا خصوصًا، وفي الديمقراطيات عمومًا، قد بدأت تفقد توازنها. بل إنها توشك أن تفقد ثوابتها في ظل الدور الحاسم الذي أصبح اليمين المتطرف يؤدّيه في تحديد المواقف السياسية. وقد وصل الأمر إلى حدّ أصبحت معه الحكومات المعتدلة تتشكل أساسًا لمنع قوّاه الصاعدة من تصدر المشهد. وهو سلاح ذو حدّين. إذ يؤوّل لدى الناخبين، وخاصة أنصار المواقف الراديكالية، على أنه يؤكد مؤامرة النخب ضد إرادة الشعب. كما يسهّل على القوى الشعبوية صياغة خطاب سياسي يقوم على المطالبة بإعادة تعريف النخب على أسس جديدة.

4 - النخبة: من الهيمنة الاقتصادية إلى الهيمنة الثقافية

إن التقسيم المذكور بين المستفيدين من العولمة والمتضررين منها يغيّر جذريًا طبيعة الهرمية السوسيولوجية التي حكمت المجتمعات الديمقراطية منذ عقود طويلة. إذ يفقد بموجبه مفهوم الطبقة جزءًا كبيرًا من قيمته كمحدد لماهية الهرمية وللمتلازمات المحيطة بها. ولعل ذلك من أسباب الصعوبات المتزايدة التي تواجهها أحزاب اليسار في كل البلدان تقريبًا، وهي التي تعودت

اعتماد الانتماءات الطبقية كمحدد أساسي لا للخطاب السياسي فقط، بل حتى لمبادئ التفكير[81].

من تبعات التطوّر الجاري تغيير عميق في مفهوم النخبة. ودليل ذلك أن دونالد ترامب قد استطاع الوصول إلى البيت الأبيض بفضل خطاب معاد للنخبة. ويكفي التذكير بأنّه من كبار الأثرياء، وبأن أبرز مساعديه ينتمون إلى أوليغارشية المال والأعمال في الولايات المتحدة، لاستيعاب عمق المفارقة ولفهم ضرورة تفكيك عناصرها[82].

لقد لقي وعد ترامب بإعادة المجد للولايات المتحدة قبولًا لدى شرائح واسعة من المجتمع، وخاصة من فئة الطبقات الشعبية والمتوسطة من البيض. ذلك أن هذا الشعار أحال مخيلتهم إلى عهد جيل سابق كان فيه آباؤهم يؤمنون بأن أبناءهم سيعيشون عيشة أفضل من عيشتهم. وهو ما لم يتحقق، حسب اعتقادهم. ولئن كان هذا الاعتقاد مجانبًا للصواب في كثير من أسسه، فإن له ما يؤيده في الواقع. ذلك أن مستوى متوسط الدخل في الولايات المتحدة لم يرتفع منذ عشرات السنين[83]. كما أن فئات البيض من قليلي الدخل ومتوسطيه قد أصبحت بمختلف الأمراض الاجتماعية التي كانت الأقليات تعاني منها، ومن أبرزها انتشار إدمان المخدرات والكحول وظاهرة الأمهات العزباوات. وتلك شرائح تعتبر أن الحزب الديمقراطي، الذي يفترض نظريًّا أن يكون المدافع عنها، قد قصّر في حقّها بسبب تحالف قائم بين نخبه التقدّمية ذات الهوس التحرري من جهة، والأقليات العرقية والثقافية التي تستغل سذاجة تلك النخب من جهة أخرى.

---

(81) Francis Fukuyama, "The Future of History: Can Liberal Democracy Survive the Decline of the Middle Class?," *Foreign Affairs*, vol. 91, no. 1 (2012), p. 53.

(82) هناك نظرية قديمة تساعد على فهم هذه المفارقة. ومفادها أن الشعبوية ليست من فعل الأغلبية ضد الأقلية بقدر ما هي استخدام أقلية ما للأغلبية ضد أقلية أخرى. يُنظر:
Edmund Morgan, *Inventing the People: The Rise of Popular Sovereignty in England and America* (New York: W. W. Norton, 1988), p. 169.

(83) حول تصاعد التفاوت الاجتماعي في الولايات المتحدة على الرغم من التوسع الاقتصادي، يُنظر: نورينا هيرس، **السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية**، ترجمة صدقي حطاب، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007)، ص 56-57.

إن المثال الأميركي يعتبر عن تطوّر العلاقة بين البُعد السوسيولوجي والبعد الحزبي للسياسة في الديمقراطيات. فالطالما أدّى الانتماء الطبقي دورًا جوهريًا في إضفاء المعنى على فحوى الخطاب السياسي في الديمقراطيات. وقد كانت تيّارات اليسار مطمئنة لشرعية تمثيلها لعموم الشعب، وخاصة لطبقاته الكادحة. وبالتالي، لم تكن ترى أي غضاضة في رفع شعارات مناهضة للنخبة بالمعنى الاقتصادي للكلمة. فالنخبة، حسب هذا التصور، فئة مميّزة يدافع عن مصالحها اليمين، على اعتبار أن الانتماء إليها رهين بالوجاهة الاجتماعية والثراء المادي والتأثير السياسي. أي أن معنى الالتزام السياسي يكمن في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية، وذلك بتوسيع مجال مسؤوليات الدولة من خلال المطالبة بتقييد آليات السوق، أو بفرض العدالة في توزيع الثروة، أو حتى بالدعوة إلى إسقاط الرأسمالية.

ولكن هذه التيارات وجدت نفسها ضحية نجاحاتها التي توالت منذ الخمسينيات. فقد أرهقت الدول تحت عبء مسؤولياتها الجديدة. ثم إن كثرة الاستخدام الأيديولوجي للعنصر الطبقي، خاصة في ظل التعقيد المتزايد لعلاقات الإنتاج، قد أفقد مفهوم الصراع الطبقي كل قيمة واقعية. كما أضعف انتشار الفردانية وثقافة الاستهلاك كثيرًا من الروابط الطبقية، وفسح المجال أمام عناصر أخرى اكتسبت أهمية أكبر في تحديد المواقف السياسية[84].

في هذا السياق، فقد اليسار زمام المبادرة، خاصة مع ظهور تصوّر جديد للنخبة يقوم أساسًا على الهيمنة الثقافية من خلال الإعلام والمؤسسات الجامعية ومراكز الدراسات وغيرها. أي أن تمثّل قطاعات واسعة لدى الرأي العام الديمقراطي لإنتاج الأفكار المهيمنة لم يعد رهنًا بالواقع المادي، بقدر ما أصبح انعكاسًا لمنظومة ثقافية مقتنعة بعلويتها القيمية والأخلاقية[85].

(84) حول مسألة الفردانية، يُنظر: محمد أبي سمرا، "الفردية والإسلاموية والديمقراطية: قراءة سوسيولوجية للتحولات في العالم العربي"، **عمران**، العدد 24 (ربيع 2018)، ص 146.

(85) حول إحراجات الهيمنة الثقافية بالنسبة للفئات المحافظة، يُنظر:

Megan McArdle, "Dancing without a Partner: Why Conservatives Feel Threatened by the Illiberal Left," *Pittsburgh Post-Gazette*, 15/9/2019.

بانتقال أسّ الانتماء إلى النخبة تدريجيًا من التموقع الطبقي إلى المرجعية القيمية، شهدت المجتمعات الديمقراطية تغييرات عميقة، يرى فيها مناهضوها اختراقًا أيديولوجيًا خطيرًا. إذ إنها قد جلبت المخاوف والإحباط بقدر ما قلّصت، كما يقول مناصروها، من القيود على حريّات الأفراد. فقد أنهت استقرار التمثّلات الهووية للأفراد والجماعات. بل إنها زعزعت مبدأ التوقعية المشروعة في مختلف المنظومات الاجتماعية. فخلقت مستفيدين، كما خلقت متضررين. وهم مبثوثون في كل الانتماءات الطبقية والفئوية والهووية.

هكذا، يكون إضعاف القاعدة السوسيولوجية لثنائية اليمين واليسار قد تزامن مع اهتزاز أسسها الفكرية والأيديولوجية. فبالإضافة إلى اضطرار اليسار لاعتناق اقتصاد السوق والليبرالية الاقتصادية، وجد اليمين المحافظ نفسه مجبرًا على تبني الليبرالية الثقافية. ومثال ذلك أن الحزب المحافظ في بريطانيا هو الذي عدّل قوانين الزواج لفتح بابه أمام المثليين. وقد رأى معارضو هذه اللبرلة الثقافية أنها سرّها يكمن في سيطرة تيّار فكري مهيمن على وسائل السلطة الناعمة تعليمًا وثقافة وإعلامًا. ورغم أن القيمة الاعتبارية والرمزية لهذه النخبة تبقى رهينة بمصالح رأس المال، فإن اضطلاعها بدور جوهري في صناعة الرأي العام يجعلها، في نظر الكثيرين، مسؤولة أخلاقيًا عن إضعاف قيم أصيلة أصبحت متهمة بالرجعية. أي أنها قد فرضت شكلًا جديدًا من الهيمنة الثقافية جعلها تمثل النخبة الفعلية التي تنبغي مقاومتها.

خلاصات عامة

لقد كانت الطبقة الوسطى سوسيولوجيًا الدعامة التاريخية لأغلب الديمقراطيات. فنتاجة المنظومة الاقتصادية الرأسمالية قد مكّنت من تجاوز مطلب المساواة الاقتصادية المطلقة إلى الاكتفاء بإمكانية التساوي في الحركية الاجتماعية الصاعدة. وتعتبر الاستفادة الواضحة للفئات الشعبية من الامتداد العددي للطبقة الوسطى مؤشرًا على وجود حدّ أدنى من التوازن بين مختلف الأطراف المشكّلة لمعادلة الديمقراطية الليبرالية في البلدان المتطورة.

ولكن مقومات هذه المعادلة تشكو اليوم اضطرابًا عميقًا لم يصل على الأرجح بعد إلى أقصى درجاته. إذ يتمتع رأس المال العالمي، مقارنة مع باقي الشرائح، بأسبقية فائقة في القدرة على استغلال ممكنات العولمة. وهو سرّ اختلال التوازن الذي أصبح يحكم العلاقة، لا بين رؤوس الأموال الكبرى وباقي الفئات الاجتماعية، بل أيضًا بينها وبين الدول. إذ تفرض العولمة وانفتاح الأسواق معادلة صفرية تضطّر الدول إلى استرضاء قوى الاستثمار. فخلاف ذلك قد يعرّض سلامة اقتصادها للخطر. وفي المقابل، يعني تحرر رأس المال العالمي من الضغوط تراجع إمكانات إعادة توزيع الثروة بما يفسّر الاتساع المطرد للفوارق الاجتماعية في أغلب البلدان الديمقراطية.

لا يقف الأمر عند هذا الحد. إذ إن التنوع الكبير الذي يميّز الطبقات الوسطى يجعلها ضعيفة التأثير في اتجاه الأحداث. ومن ذلك ضعف التواصل بين المستفيدين من العولمة والمتضررين منها. ولا يبدو أن هناك فئة اجتماعية قادرة على الاضطلاع بدور الوسيط بين المتحمسين للمزيد من الليبرالية والمطالبين بالحماية. ويظهر ذلك من خلال انتشار رفض السياسة والسياسيين، إما سلبًا بتراجع التزام المواطنة، وإما إيجابًا بالتعبئة السياسية لفائدة القوى الشعبوية.

هكذا تكون أكثر الديمقراطيات قد بدأت بالفعل تفقد توازنها بفقدان العمود الذي قامت عليه سياسات الليبرالية الاجتماعية أو ما يعبر عنه بمنظومات دولة الرفاه. لقد كان ذلك العمود، على جاذبيته، شديد الهشاشة بما جعل الديمقراطية أشبه بعملاق يقف على ساق من طين. ففي حين يذهب الاعتقاد الحدسي إلى الإيمان بأن التوازن الديمقراطي قد كان سرّ النجاح الاقتصادي، يبدو أن العكس هو الأقرب للصواب، خاصة في ظل استقرار جيو – سياسي نسبي بعد 1945. أي أن التطوّر الاقتصادي الاستثنائي الذي عرفته الديمقراطيات في ظل منافسة محدودة من باقي العالم هو الذي سمح بالإيفاء بوعود الديمقراطية وبأن يحصل الجميع على وضع أفضل بشكل مستمر ومتواصل. فاجتمعت الأجور العالية والتنافسية التجارية والأرباح المطردة. في

سياق كهذا، كان من اليسير نسبيًا أن تتولى الديمقراطية الاشتراكية أو الليبرالية الاجتماعية الوساطة السياسية للتوفيق بين رأسمال يبحث عن رفع الإنتاجية ونقابات تقبل بالتنظيم العلمي للعمل.

إنها جنّة سياسية حقّ معها تمثل نهاية للتاريخ، بل ونهاية للسياسة في ظل غياب التشنج الأيديولوجي والصراعات الداخلية الحادة. وقد أعطى انهيار الاتحاد السوفياتي لهذه النهاية بعدًا كونيًا عبّر عنه كتاب فرانسيس فوكوياما المشهور تحت عنوان: **نهاية التاريخ والرجل الأخير**[86]. ولكن الأزمات الاقتصادية المتتالية قد كشفت هشاشة منظومات قامت على توافقات بين قوى اجتماعية منظمة وممأسسة حزبيًا أو نقابيًا. تلك التوافقات كانت مقبولة ما دامت قادرة على إدماج أغلبية متزايدة من الناس. ومن ثم أهمية الطبقة الوسطى وهيمنة قيمها[87].

ولكن العولمة قد غيرت المعادلة. ولا بد من فهمها على أنها نهاية احتكار الغرب للتطور الاقتصادي. أو بطريقة أخرى: تباطؤ الغرب وصعود الآخرين. ومع تصاعد المنافسة، ظهرت في الديمقراطيات شرائح اجتماعية تعتبر أن مصعدها الاجتماعي قد تعطّل؛ بل إنه قد بدأ بالنزول فعلًا. ذلك أن قدرة المنظومتين الاقتصادية والاجتماعية على مزيد الإدماج قد تراجعت في الوقت نفسه الذي انخفض ضغط الشرائح الشعبية لتفكك جبهاتها الحزبية والنقابية ولتراجع حاجة الفئات المرفّهة لتقديم التنازلات. ولم تتراجع، بطبيعة الحال، انتظارات الجميع ورغباتهم. وهو ما أضعف جاذبية الوسط السياسي وعزّز إغراء الأطراف. ولعل التركيبة السوسيولوجية الجديدة تدفع ببطء، ولكن بقوة لا تقاوم، متوسط المواطنين نحو ما كان يمثله الأطراف في الماضي القريب، بحيث تحلّ الشعبوية محلّ الاعتدال، ويستعيد التطرف ما كان قد فقد من جاذبيته.

---

(86) Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Free Press, 1992).

(87) حول تكرر فكرة نهاية التاريخ لدى المفكرين كلما وصلت مجتمعاتهم إلى حالة من الاستقرار، يُنظر: عزمي بشارة، **في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 156.

في هذه السياقات الجديدة، تدور رحى الدمقرطة، فتخلق دوّامة من التوتّر والحماسة. وهي تسرّع من نسق الابتعاد عن الوسط. إذ إنها تزيد من الحضور السياسي للشعبوية من خلال إجراءات تضعف الأحزاب القوية القادرة على المقاومة. فتتعدد الفقاقيع السياسية في شكل أحزاب صغيرة أو قيادات مشهدية. وكالفقاقيع، لا تقدّم هذه الظواهر عادة ولا تؤخر في ما يخصّ المشاكل الحقيقية التي أدّت إلى بروزها. ولكنها تنفجر بعد أن تفجّر. وقد فجّرت بالفعل أحزاب اليسار التي فقدت أكثرها كل أمل في إعادة صياغة برامج قابلة للتحقيق. وأمام تفتّت هذا الجناح السياسي، تفرّق ناخبوه في كل حدب سياسي وصوب، حتى أن بعضهم قد انتهى إلى الهجرة إلى أقصى اليمين حيث التطرّف والإقصاء.

خاتمة

1 – الديمقراطية والحاجة إلى تعليق الشك

لا شك أن لكل منظومات الحكم الديمقراطي إيجابيات وسلبيات. ولا شك أن لكل سياق قدرات متفاوتة على تثمين الإيجابيات واحتواء السلبيات. لكن، لا يمنع هذا من استخلاص بعض الدروس، ولا حتى من إمكانية التعميم. إذ إن سلبيات الأنظمة السياسية مختلفة وانعكاسات الأنظمة الانتخابية المتعددة متفاوتة في حجمها وفي أثرها. أي أن المساوئ فيها غير متساوية. وتقتضي الحكمة معرفتها من أجل اختيار أدناها. ولا يؤدي الهوس بتجاوزها إلا لاتباع أخفاها.

ولئن جرت عادة العلوم السياسية على التقييم من خلال معايير تحقق تمثيل إرادة الشعب من جهة، والحفاظ على نجاعة السلطة من جهة أخرى، فإن ما تقدّم يثبت أن معايير التقييم يتعين أن تراعي، أولًا، التشجيع على السياسة البرمجية وتوفير إمكانية محاسبة أصحاب السلطة وفق أسس مضمونية، وثانيًا، منع شَخصَنة السلطة وخطاب الهوية.

على هذا الأساس تكون الخلاصة الأساسية أن الديمقراطيات تدفع اليوم ثمن اختياراتها الخاطئة باسم الدمقرطة. صحيح أن البنية التحتية التي كانت في السابق قد أدّت إلى توازن الديمقراطيات قد اختلّت. ولكن هل كان من الحكمة تسريع نسق اختلالها بالدفع نحو شكلانية إجرائية لا تدعم العمل الجماعي من أجل الوصول للسلطة، ولا تحفّز على المنافسة وفق البرامج، ولا تسمح

بممارسة السلطة بفعالية، ولا تمكّن من إقصاء أصحابها بوضوح في حالة الفشل؟ إذا كانت كل منظومات الحكم، باعتبارها منجزًا إنسانيًا، تفترض بالضرورة عيوبًا، فهل كان من الضروري توريط القيم الديمقراطية في منزلق تفتيت الأحزاب وشخصنة السلطة وترذيل السياسة كلما استندت إلى العمل الجماعي في إطاره الطبيعي الذي تمثله الأحزاب؟ هل كان من الإنصاف أو الواقعية التركيز على تمثيل الناخبين وإرادة الشعب واعتباره غاية في حدّ ذاته، مع تجاهل فحوى السياسة ومبدأ خدمة الصالح العام؟

ولكن كيف حدث ذلك؟ لماذا وقعت الديمقراطيات، حتى العريقة منها والقوية، في هذه الفخاخ؟ هناك مستويان للجواب: أولهما أيديولوجي، وثانيهما بنيوي. ولا مجال للفصل بينهما في الواقع. إذ يغذّي كل منهما الآخر.

أما أيديولوجيًّا، فإن الديمقراطيات تشهد اليوم النتائج العكسية لهيمنة الديمقراطية كقيمة يفترض لها تعويض كل الأيديولوجيات باعتبارها ممثلًا للخير، بمعنى الحرية والعدالة والمساواة وكل المبادئ الإنسانية ذات المشروعية. لفهم ذلك لا بد من الانتباه إلى أن الأيديولوجيات التي تعد بالخير، إنما تعد أيضًا بالسعادة. وهي عادة ما تؤجّل هذا الوعد، أو لحياة أخرى في حالة الدين، أو لتحقق شروطها، في حالة العقائد القائمة على الخلاص التاريخي، كالماركسية مثلًا. مشكلة الديمقراطية أنها لا تستطيع أن تفعل ذلك. ولذا، فإن وعد السعادة عندها وعد سالب أساسًا. ويتمثل في حماية المجتمع من جنون باقي الأنظمة[1].

يكون هذا الوعد مقنعًا في وجود نظام غير ديمقراطي. ذلك أن الأنظمة الأخرى، حين تكون قائمة، تعطي أمثلة حيّة على ما تحويه من سلبيات. ولكن غيابها يغيّب سلبياتها. أي أن الديمقراطية حين تقول إنها تحمي من جنون الأنظمة الأخرى، فإنها تكون أشبه بالأب الذي يهدد أبناءه بالغول. قد يخافونه مرة أو مرات؛ يخافون منه ما دام تمثلهم للغول يحيلهم على الخوف.

(1) Elisha P. Douglass, *Rebels and Democrats: The Struggle for Equal Political Rights and Majority Rule during the American Revolution* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1955), p. 172.

ولكنهم سرعان ما يتجاوزون تلك الصورة وتلك الإحالة. فلا يبقى أمام ذلك الأب الغاضب إلا أن يعتمد على نفسه في إثارة الخوف، وعلى ما يملكه من هيبة وقوة.

لا تعدم الديمقراطية وسيلة لإثارة شيء من الخوف. ولكنها لا تقدر أن تفعل ذلك بنجاعة إلا من خلال القانون. وذاك غير كاف إذا كان المقصود هو إقناع الناس بمبدأ السعادة السالبة القائمة على الحماية من جنون الأنظمة الأخرى. فكيف يمكن الناس أن يحافظوا على تمثّل أنظمة سياسية لا يعرفونها حق اليقين؟

أمام هذا التحدي، كان من الضروري أن تطوّر الديمقراطية بعض الوعود الموجبة. وقد جاءت على ثلاث مراحل. قامت أولاها على المساواة في القيمة السياسية. وكان أكثر ما وعدت به، أو وصلت إليه هو، تعميم حق التصويت وفق مبدأ "صوت واحد لكل شخص واحد". أما المرحلة الثانية، فقد وعدت بالرفاه للجميع. ولكنها سرعان ما تراجعت عنه لصالح مبدأ التكافؤ في الفرص. أما المرحلة الثالثة، فقامت على أمل إدماج الجميع. وحين اصطدمت بما قد يحويه هذا المبدأ من تناقضات، التجأت إلى الدعوة لمكافحة التمييز على مختلف أسس الهوية.

ليس من العسير فهم حدود هذه الوعود الموجبة. ولا أحد منها يقدر بذاته على الصمود أمام النقد والمساءلة على أسس ديمقراطية محض. فما معنى اختصار المساواة في القيمة السياسية في تعميم حق التصويت؟ هل يستوي الغني والفقير في التأثير السياسي؟ هل يعدل من لا يملك إلا صوته الانتخابي، من يتحكم في الإعلام والصحافة مثلاً؟ ثم ما المقصود بالرفاه؟ هل يمكن تحقيقه في ظل التفاوت الاجتماعي؟ وهل تكفي المساواة في الفرص، على فرض وجودها وتوفّر إمكانية قياسها، من أجل الاقتراب من المساواة؟ وأخيراً: ما المقصود بالإدماج؟ وأين تنتهي الحاجة إلى مقاومة التمييز؟ أليس التمييز مطلب الكثيرين؟ وهل يمكن التوليف بين التمييز الإيجابي والتكافؤ في الفرص؟

تحتاج الديمقراطية، كغيرها من العقائد، إلى تعليق الشك. أو بطريقة أخرى: لكي تستقر الديمقراطية لا بد من تجنب طرح هذه الأسئلة قدر الإمكان. لا بأس طبعًا في التفكير فيها. ولكن إذا كان المقصود إثارتها لإثبات أن الديمقراطية لا تفي بوعودها الموجبة، فذاك أمر يسير، على دعاة الدمقرطة أمر عسير.

إن تعليق الشك ممكن حين تكون الديمقراطية قادرة على تحقيق ما يكفي من النمو الاقتصادي وما يجري من العدالة التوزيعية كي تشعر كل الفئات أن يومها خير من أمسها، وأن غدها خير من يومها. ولعل أكثر الأسئلة إلحاحًا اليوم هو: كيف يمكن أن تستمر الديمقراطية وأن تتحقق السعادة من دون نمو؟ وحتى إذا توفر النمو، فإن إمكانياته وآثاره تتراجع بقدر تحققها. ومثال ذلك أن من لا يملك سيارة يشعر بفرق كبير في حياته اليومية حين حصوله على أول سيارة. ولكنه سرعان ما ينسى ذلك التطور. إذ يتعوّد بوجود السيارة في حياته، حتى لا يكاد يتمثّلها من دونها. ولكنه يدرك أن وجودها لا يحقق ما تتطلّع له نفسه من تميز اجتماعي. فإذا هو لا يرى إلا السيارات التي تفوق سيارته من حيث الجودة والتكلفة والإبهار وتحقيق السمعة الاجتماعية. أي أنه ينسى المهم، ويتذكر الباقي.

هذا بالتحديد ما يحصل مع مواطني الديمقراطيات. إذ يؤدّي استقرارها إلى تراجع الوعي بأهمية ما توفّره. وهو ما يفسّر التركيز على الدمقرطة. وتقوم على رفض لتعليق الشك، ومطالبة بإثبات الديمقراطية لنفسها. وبطريقة أخرى: كل نظام هو اليوم متهم بالسلطوية حتى يثبت ديمقراطيته. وكلما أثبتها في مستوى، ارتفعت معايير إثباتها إلى مستويات أخرى.

نحن هنا إزاء حلقة مفرغة لا تنتهي. فسعيد هو من يقدر أن يثبت أن ممارسة السلطة ليس فيها سلطوية. ولا تقف الاستحالة عند بعدها العملي أو السياسي. إذ يتضمن التحدي استحالة منطقية. إذ من المعلوم أن إثبات الغياب مستحيل تجريبيًا. الجميع يعلم أن الغول غير موجود. ولكن لا أحد يعرف لإثبات ذلك سبيلًا. أي أن إثبات الغياب لا يمكن أن يكون إلا قائمًا على القناعة. والقناعة قوية بتعليق الشك، ضعيفة باتباعه. ولئن كان الشكّ حليف

الديمقراطية تاريخيًا في صراعها ضدّ الأنظمة القائمة على سرديات عقدية، فإنه قد انقلب عليها حين أدّت نجاحاتها إلى مراكمة خصائص العقيدة.

إن دعاة دمقرطة الديمقراطية لا يقيّمون أنظمة الحكم على أنها أنظمة. هم يكتفون باتهام الديمقراطية، ويأتون بالحجج في شكل عناصر جزئية منفصلة، ويقولون إنها لا تتفق وبعض قيم الديمقراطية أو إحداها. ومن ثم يطالبون بإصلاحها من دون مراعاة لانعكاسات ما يقترحون على المنظومة ككل أو على بعض عناصرها الأخرى. أي أن الدمقرطة تقوم على خلط أساسي بين الجزئي والكلي، بين الإجراءات ونتائجها[2].

إن هذا الخطأ متأصّل في الديمقراطية، لا يكاد يغادرها. وتلك من أكبر نقاط ضعفها مع الأسف. إذ إن رؤية المخرجات والمسارات أيسر بكثير من فهم المنطق الذي يحكمها والعلاقات التي تربطها. وقياس ذلك أن لا يحتاج أحد لكبير معرفة ميكانيكية لفهم ماهية السيّارة ولاستيعاب كيفية قيادتها، بل وحتى لإدراك عيوبها بالمقارنة مع غيرها. أما أن يفهم النظريات الفيزيائية التي بنيت عليها والحلول الهندسية التي صممت لصناعتها، فذاك رهان آخر.

إن أكثر المتكلمين في السياسة، بل وحتى الفاعلين فيها، أقرب إلى الرؤية منهم إلى الفهم. فمن اليسير التركيز على الظاهر من السياسة وتحليله وفق النقد الأخلاقي على أساس أنه لا يستجيب للديمقراطية. وذاك كلام في أحسن الأحوال غير مفيد، كأكثر الخطب الوعظية ذات الطبيعة الأخلاقوية. المفيد، في الحقيقة، هو فهم العلاقة بين نتائج السياسة وأسبابها. ومثال ذلك أن نتائج الانتخابات ليست انعكاسًا لإرادة الشعب بقدر ما هي نتيجة لخوارزمية اسمها النظام الانتخابي المعتمد. فكثيرًا ما يتسبّب تغييره في تغييرها.

---

(2) من الأسس الفلسفية لهذا الخلط التسليم الساذج بأن الديمقراطية ينبغي أن تتضمن نقاشًا عقلانيًا تتحدد فيه المواقف بحسب قوة الحجة. يُنظر على سبيل المثال:

Jürgen Habermas, *The Theory of Communicative Action*, Thomas McCarthy (trans.) (Cambridge: Polity, 1984), p. 24; Joshua Cohen & Joel Rogers, "Power and Reason," in: Archon Fung & Erik Olin Wright (eds.), *Deepening Democracy: Institutional Innovations in Empowered Participatory Governance* (London: Verso, 2003), p. 249.

ولكن دراسة ذلك وفهم تبعاته وما قد تؤدّي إليه محاولة تجنب بعضها من نتائج عكسية، عسيرة ومضنية؛ فضلًا عن أن شعبيته لدى الجمهور ضعيفة لأنه يتعامل مع الظاهرة السياسية وفق منطق الهندسة لا على أساس الميتافيزيقا. ولا يسهّل الأمور أن تكون نتائج هذه الهندسة بالتحديد غير ثابتة. فهي محكومة بالعنصر البشري. وهو ما يزيدها صعوبة، بما يزيد في ترجيح كفّة المنهج الأخلاقوي غير المفيد في أحسن الأحوال، والمضر في أكثرها.

2 – الغبن الاجتماعي: عدو الديمقراطية وحليف الدمقرطة

كانت هذه هي الفخاخ الأيديولوجية التي تدفع نحو الدمقرطة. فماذا عن البعد البنيوي الذي يزيدها إغراء بقدر ما تزيده عمقًا؟ يمكن اختصاره في بضع كلمات. تعرف الديمقراطيات اليوم تراجعًا لجاذبية الوسط وتصاعدًا لإغراء شعبوية الأطراف. وهو ما يجعل السياسة فيها فاقدة لتوازنها القديم، بل ومراجعة لقيمها الأساسية.

إن هذا التطوّر البنيوي خارج في حقيقة الأمر عن إرادة السياسيين. فهو من انعكاسات عالم يتغيّر تحت تأثير التكنولوجيا. هو عالم بقيت فيه السياسة محلية، في حين أصبح الاقتصاد عالميًّا، بما يعني أن كل الدول الديمقراطية قد فقدت جزءًا كبيرًا من قدرتها على الفعل الاقتصادي والاجتماعي، بل وحتى القانوني، داخل مجالها الجغرافي. صحيح أن الدول الأضعف والأصغر أكثر تأثّرًا بهذا التطور. ولكن الدول الأكبر ليست بمعزل عنه أيضًا.

يمثّل العمل واستقراره وتكلفته وإنتاجيته أبرز الرهانات. إذ إن العولمة والتكنولوجيا الحديثة قد أصبحت تهدّد العقد الاجتماعي الذي قرّب خلال النصف الثاني من القرن الماضي بين رؤوس الأموال والعمّال من خلال قيم الطبقة الوسطى، فحصر التداول بين السياسات والسياسيين في وسط المشهد. ومن ذلك انتشار مبدأ المرونة في سوق الشغل الذي يشعر الأجراء بإنهم قد حرموا من جزء من المكاسب التي ذهب في اعتقادهم أنها أصبحت من البديهيات. ولم تزد أزمة 2008 شعور الغبن إلا تشنجًا. فبعد سنوات من إثراء

الأثرياء وركود دخل البقيّة، جاءت الصدمة لتفقد الملايين مدّخراتهم، بل ومساكنهم. وفي حين انتظروا المساعدة في وقت الحاجة، إذا بالدول تهرع لنجدة البنوك التي يعتبرون أنها سبب مآسيهم.

لقد فاقم انتشار الغبن من إحباط الناس تجاه السياسة. كما تسبّب في تغذية أطراف المشهد السياسي على حساب الوسط. فكانت النتيجة إضعاف الأحزاب من أجنحتها الأكثر تشنجًا، بما مهّد الطريق لعودة قوى أقصى اليمين وقوى أقصى اليسار كبدائل تحظى بالمشروعية لسياسة توصف بالعقم، ولسياسيين يتهمون بالفشل في أحسن الأحوال، وبالخيانة في أسوئها. ومن ثم الاعتقاد بضرورة إعادة الكلمة باسم الديمقراطية لأصحابها، أي للشعب[3]. ولكن التجربة العملية تثبت أنه حلٌ لا يقلّ سوءًا عن المشكل. لا بل يزيد. إذ إنه يفرز العطالة السياسية، بما يغذي بدوره الغبن.

تعكس هذه المفارقة ما ميّز السياق الجديد من ظهور شرخ في المجتمعات الديمقراطية يفصل بين المستفيدين من العولمة والمتضررين. وقد تسبب في صدام خفيّ المعالم بين من يريد الاستثمار قدر الإمكان في الآفاق العالمية الجديدة، ومن يرى ضرورة الانطواء على الذات. هو صدام نصفه بالخفي لأن معالمه غامضة ورؤيته يلفها الضباب، وذلك لسببين أساسيين: أولهما أن الانعزاليين لا يترددون في الاستفادة من الفرص الجديدة. هم فقط ممتعضون لما يعتقدون إنهم قد تكبّدوه من خسائر. وثانيهما أن المنفتحين لم يستطيعوا صياغة فكر سياسي يتفق مع تبعات الانفتاح ويقدر على مقاومة مشاعر الغبن التي تنتج عن بعض تمظهراته. وهو ما يجعلهم غير قادرين حتى على ضبط حدوده، بما من شأنه إثارة مخاوف مشروعة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

هذا التغيير البنيوي يتجاوز السياسة. فعلى عكس ما يعتقد الكثيرون، ليست العولمة في جوهرها قرارًا سياسيًا، بل إنها إمكانية تكنولوجية. لقهم

(3) Jack Nagel, "Social Choice in a Pluralitarian Democracy: The Politics of Market Liberalization in New Zealand," *British Journal of Political Science*, vol. 28 (1998), pp. 223-267.

ذلك، إليك المثال التالي. تخيل أنك تعيش عام 1900، وتريد أن تعقد اجتماعًا يضم شخصًا في القاهرة، وآخر في طوكيو، وثالثًا في المكسيك، ورابعًا في سيدني، وخامسًا في برلين. كان هذا مستحيلًا. بل إن طلبه كان ضربًا من الجنون. وبالتالي، لا مجال للاجتماع إلا بسفر لا تقدر عليه إلا صفوة الصفوة من أصحاب السلطة في الإمبراطوريات. تخيّل الآن أن شخصًا آخر يريد الشيء نفسه، ولكن عام 1970. لقد أصبحت العملية ممكنة الآن. ولكن تكلفة الاجتماع ستبلغ، على أقل تقدير، آلاف الدولارات. وهو ما يعني أن القادرين عليه هم أقلية صغيرة. ولكنها أقلية ممتدة. فإلى جانب أصحاب السلطة السياسية، قد انضافت مجموعات محدودة من أصحاب رؤوس الأموال التي تؤثر في المسائل العابرة للحدود.

الآن، ما يهم هو أن نتحدّث عن المثال نفسه عام 2020. اليوم يمكن أي شخص أن ينجز هذا الاجتماع الافتراضي مجانًا. يعني هذا الكلام أن الحواجز الطبيعية التي كانت تفرضها الجغرافيا قد انزاحت، أو أنها تكاد. ولا يمكن فرضها بالسياسة إلا أن تكون قائمة على القوة وانعدام الحرية. وهو ما يتناقض مع الديمقراطية.

هنا، نحن إزاء مشكلة اقتصادية واجتماعية أساسًا. ولا يمكن حلّها بتغيير الإجراءات الديمقراطية. ولعل الرهان يتجاوز السياسة وقدرتها على الفعل أصلًا. إذ إن آليات توزيع الثروة والسياسات الاجتماعية التي استنبطتها الديمقراطيات من أجل التقليص من أثر الشروخ الاجتماعية القديمة لم تبد نجاعة حقيقية في رأب الصدع الجديد الذي أصبح اليوم يفصل بين المستفيدين والمتضررين من اتساع الآفاق. والسؤال: ما علاقة ذلك بالمطالبة بالمزيد من الديمقراطية داخل الأحزاب والمحاسبة المباشرة للنواب وغيرها من آليات الدمقرطة؟

لقد أدّت العولمة والتغييرات التكنولوجية العميقة إلى حاجة ملحّة لحلول سياسية. وربما أن الرهان كان يتجاوز في مجاله وحجمه قدرة السياسيين وأدوات الفعل السياسي لديهم، فإنه أعطى الأسبقية للسياسيين الذين يتهمون كل من

يملك السلطة بتحمّل المسؤولية. هي تهمة عامة وشاملة، أي أنها تستهدف كل من يحاول أن يقدّم حلولاً، بما أنها لا يمكن أن تكون إلا منقوصة.

ذاك ما أعطى المزيد من الشرعية لمطلب الدمقرطة الذي يمثّل للإجراءات الديمقراطية ما تمثّله الشعبوية للمضامين السياسية. إذ إن هذا المطلب أوحى أنه قد جاء استجابة للتطور الحاصل وتوقيًا من انحرافاته. وهذا غير صحيح. لقد أتى هذا الطلب كردة فعل سياسية إزاء الشعور بالغبن الذي تسبب فيه التطور الحاصل. والفرق بين الأمرين شاسع. ودليل ذلك أن ردّ الفعل لم يأتِ بعلاج للمشكل، وإنما اقترح مسكّنًا لأعراضه. بل إنه مسكّن لغير أعراضه. فالدمقرطة في أكثر الديمقراطيات أقرب لإصلاح ما هو غير معطّل، كالظفر الذي يجهد في حكّ جلد لا يحك.

الأكيد أن تسكين الألم جزء من العلاج. ولكن بشروط، لعل أوّلها أن لا تتسبب وسيلة التسكين في تعميق المرض، وخاصة أن لا يكون أثرها السلبيّ أكثر ضررًا من المرض الأصلي. وذلك بالتحديد ما يميّز الدمقرطة التي أصبحت تشكّل تهديدًا حقيقيًا لمستقبل الديمقراطية.

3 – انتصارًا لأحزاب قوية وكبيرة ومحدودة العدد

لقد انتشرت خلال السنوات والعقود الأخيرة ظاهرة ليست بجديدة، يعبّر عنها عمومًا بترذيل الأحزاب. ذلك أن المؤسسة الحزبية متهمة باستخدام أصوات الناس من أجل الوصول إلى السلطة، ومن ثم استغلال مواقعها لخدمة مصالحها والمصالح الضيّقة الداعمة لها. هي تهم صحيحة، ولا مجال لتفنيدها مبدئيًا. ولعل من أسباب ضعف الأحزاب في الديمقراطيات أن ممثليها، ربما لعقدة ذنب لديهم هي مرتبطة لا ريب بطلبهم لسلطة في عصر ديمقراطي يرفض التمايز ويقدّس المساواة، كثيرًا ما يتخدعون بفخاخ هذه التهمة، فيسعون لدفعها وإثبات تهافتها. وحين لا يجدون إلى ذلك سبيلاً، يكونون قد بدأوا بالفعل رحلة الانجراف إلى دوامة الدمقرطة. فهي الطريق الوحيد لإثبات حسن نواياهم وعدم رغبتهم في تجريد المواطنين من كلمتهم.

ولكن ما سرّ الخوف من هذه التهمة؟ يكمن الجواب في ما في الديمقراطية من مجانية لقيمها المعلنة. ومجانيتها واقعًا لا ريب فيه. ولكن الغريب هو أن تكون الديمقراطية نظام الحكم الوحيد المطالب دائمًا بأن يكون وفيًّا لمبادئه؛ ذلك رغم أنه لا شك أن عموم الديمقراطيات أكثر وفاء من كل الأنظمة الأخرى لمبادئها[4]. وأبرز مثال نملكه على ذلك التناقض الصارخ الذي وقعت فيه الأنظمة الاشتراكية مع ذاتها في إطار ما يسمى مجازًا "الديمقراطية الشعبية"[5].

وعلى كل حال، لم ينجح متهمو الأحزاب في بيان تبعات التهمة. هل المطلوب الامتناع عن طلب السلطة؟ سيقولون كلّا، لإنهم يعلمون أن الامتناع عن طلبها يعني العودة إلى احتكارها. واحتكارها مناقض للديمقراطية أكثر من أي نقيصة أخرى.

إن من العجيب أن المتهمين ومتهميهم لا يدرون تبعات هذا الاعتراف بضرورة طلب السلطة. إنه اعتراف يفنّد كل العناصر الأخرى المتضمنة في التهمة. فإذا كان طلب السلطة محبَّذًا، وطلبها من الأحزاب هو المرفوض تحديدًا، فمن هو الذي يطلبها؟ ذاك مربط الفرس الذي لا ينتبه إليه الكثيرون، فيقعون في نقاش باقي العناصر، من قبيل ضرورة أن لا يكون طلب السلطة غاية في حد ذاته، بل وسيلة لخدمة الصالح العام. أو أن لا تستخدم السلطة لخدمة المصالح الضيقة على حساب المصالح العامة. كلام جميل، لا يختلف فيه اثنان؛ ولكن ما فائدته؟ لماذا يفترض الناس أن الأحزاب أقلّ قدرة على تجنّب هذه المنزلقات من غيرها؟

لإثبات عبثية هذا الاعتقاد، نحتاج إلى النظر إلى الاحتمالات الأخرى المتاحة. ذلك أن مجرّد الاعتراف بضرورة طلب السلطة في الديمقراطية كسرًا

(4) حتى أن بعض دعاة دمقرطة الديمقراطية يقرّون بالتناقض الجوهري ما بين الحرية والمساواة، بما يعني استحالة إدراك حلمهم في ديمقراطية راديكالية، وبما يفقد جدوى نقدهم للديمقراطية الليبرالية. يُنظر على سبيل المثال:

Ernesto Laclau, "Democracy and the Question of Power," *Constellations*, vol. 8, no. 1 (2001), p. 4.

(5) عبد الفتاح حسنين العدوي، **الديمقراطية وفكرة الدولة** (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1964)، ص 16.

لاحتكارها الطبيعي، يفتح الباب أمام شرعية طلبها. وأمام هذه الخلاصة المنطقية البسيطة، ما العمل؟ إذا كانت الأحزاب ليست أفضل الاحتمالات، فليقترح متهموها البدائل. وهم في العادة لا يفعلون. إذ يتوقّفون عند مبادئ عامة، يؤدي تطبيقها إلى خياناتها، كما يحصل مع كل المبادئ. هم لا يقدّمون البدائل لأن البدائل معروفة. وهي في الحقيقة ثلاثة. فإما أن يطلب السلطة الأشخاص أو مجموعات الضغط أو الجميع.

قد يقال: إن المساواة تفترض أن يطلبها الجميع. ولكن هذا الكلام مبدأ عام، يضيع بمجرد محاولة تطبيقه. إذ لا يحظى الجميع، في أي سياق واقعي، بوسائل متكافئة لطلب السلطة. كما لا يملك الناس رغبات متعادلة في الحصول على مواردها. وحتى لو تحقق هذا وذاك، ولن يتحقق، فإن السلطة عصية على أن تكون مطلب الجميع. فمنطقها يقوم على ما يعرف عند علماء الاقتصاد بالاحتكار الطبيعي. ويعتبر عنه الناس، كما ذكرنا في بداية المحور الأول، بصورة تلك السفينة التي تحتاج إلى ربّان واحد كي يتسنّى لها أمل النجاة؛ فإن تعددت قياداتها، فلا أمل. وهي مشكلة الديمقراطية التي لا بد لها أن تحافظ على شيء من احتكار السلطة مع فتح الباب لإمكانية تعدد طالبيها. ولذا، فلا بدّ أن يكون عددهم محدودًا كي يتسنى الحسم بينهم دون إضرار بها أو قضاء على ممكناتها.

هذه الحجج تكفي لبيان تهافت الفكرة القائلة بأن يكون الجميع طالبين متكافئين للسلطة. فذلك مخالف للواقع بقدر مخالفته للمبادئ التي قامت عليها الديمقراطية باعتبارها نظامًا في الحكم. ماذا يبقى بعد ذلك؟ تبقى شخصنة السلطة، وهيمنة مجموعات الضغط.

ولعل مجموعات الضغط تتميّز عن الأحزاب بأنها لا تدّعي صراحة أنها ترغب في الوصول إلى المناصب. ولكن هذا لا يعني أنها لا تسعى لامتلاك السلطة بحيث توجّهها حيث ترى مصالحها. ولا نحسب أن المدافعين عن الديمقراطية أو المطالبين بدمقرطتها يفرحون لهذه المخاتلة. فهي تعني أن مجموعات الضغط تحوي كل مساوئ الأحزاب وتزيد عليها، من دون أن توازن تلك المساوئ بأي مزايا تستحق الذكر. إذ تحرّكها بوضوح إرادة فرض

مصالحها وما تملكه من وسائل في سبيل هذه الغاية. ولا تتناقض هذه الرغبة مع الديمقراطية من حيث المبدأ. فمن طبيعة الديمقراطية أن تحقق التفاعل الإيجابي بين السلطة ومجموعات الضغط، بما أنها تقرّ بحقّ الناس في التنظّم الجماعي من أجل الدفاع عن مصالحهم أو قيمهم. ولكن هذا التفاعل له تكلفة. ولذا، من الضروري أن لا تأتي الاستجابة لبعض المصالح الضيقة على حساب مصالح أشمل لمجرد أن أصحابها ينتمون إلى الأغلبية الصامتة.

بطريقة أخرى: يؤدي امتلاك بعض المصالح الضيقة لقدرات استثنائية في فرض اختياراتها إلى منظومة لا تعبر عن عموم الشعب أو متوسط الناخبين. من ثم أهمية الأحزاب الكبرى والقوية. إذ إنها تتوجّه في خطابها لقواعد عريضة، وبالتالي ليس من مصلحتها أن تكون رهينة المصالح الضيقة. ثم إن رغبتها في الاستمرار على الأمد الطويل يجعلها أقلّ ارتهانًا للأمد القصير[6].

هذا لا يعني أن هذه الأحزاب لا تتأثر بمجموعات الضغط. فهي تتأثر، بل إنها قد تتأثر إلى درجة تجعلها أحيانًا سجينة هذه المجموعات. المقصود هنا أن الأحزاب بقدر ما تكون قوية وكبيرة، توفّر شروطًا أنجع للمقاومة. وإذا لم توفّر هي هذه الشروط، تهيمن مجموعات الضغط. وفي ذلك تمهيد لشخصنة السلطة التي قد تمثّل في نظر الناس الأمل الأخير لتجاوز هيمنة هذه المجموعات. ولكنه أمل من دون أي ضمانات[7].

ليس ثمة ضمانات مطلقة في الديمقراطية. ولكن ثمة ضمانات أفضل من أخرى وأدوم. ولئن كانت شخصنة السلطة الأقلّ قدرة على تقديم هذه الضمانات باعتبار ارتباطها بشخص صاحب السلطة ورغباته وإرادته ومصالحه،

---

(6) تكون المنافسة الديمقراطية صحية حين يتضمن كل خطاب سياسي إمكانية إدماج الآخر.

Nancy Rosenblum, *On the Side of the Angels: An Appreciation of Parties and Partisanship* (Princeton: Princeton University Press, 2008), pp. 362-363.

(7) حول أمثلة مهمة من السياق الأفريقي، يُنظر:

Kwasi H. Prempeh, "Presidents Untamed," in: Larry Diamond & Marc F. Plattner (eds.), *Democracy in Africa: Progress and Retreat* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2010), pp. 19-21.

فإن الأحزاب الضعيفة قد لا تقلّ سوءًا في نزوعها إلى ارتهان مصير الصالح العام لمن يملكون وسائل فرض إرادتهم.

ليست الأحزاب هي مشكلة الديمقراطية. المشكلة هي تلك الأحزاب الضعيفة التي لا تملك القدرة على فرض السياسات الإيجابية. المشكلة أيضًا أن الناس، حين تظهر عورات الأحزاب الضعيفة، لا يدعون إلى تقويتها، بل إلى ما يزيد في ضعفها. وتلك هي الحلقة المفرغة التي تؤدي إليها الدمقرطة. ودعاتها مذنبون بقدر خلطهم ما بين مخرجات الأحزاب الضعيفة تحديدًا، ومخرجات المنظومات الحزبية عمومًا.

يحقّ للجميع اتهام الأحزاب وتحميلها المسؤولية عن مساوئ السياق الحالي وما تسببت فيه من شعور بالغبن. فقضلًا عن أن الاتهام السياسي هو من حرية التعبير المضمونة ديمقراطيًا، فإن هذه التهم تحديدًا كثيرًا ما تعبّر عن الواقع. المطلوب فقط هو أن يعي الجميع بضرورة الأحزاب، وبحاجة الديمقراطية إلى أن تكون الأحزاب فيها قوية وكبيرة ومحدودة في العدد، على أن لا يكون عددها بطبيعة الحال أقلّ من اثنين. والمبالغة في إضعاف الأحزاب تزعزع كل هذه الشروط. بل إنها قد تمهّد الطريق أمام الأحادية الحزبية التي قد تأتي من طريقين مختلفين: طريق الهيمنة أو طريق الشخصنة.

أما الهيمنة، فإنها تتحقق إذا استطاع حزب ما أن يحافظ على وحدته إزاء موجة التفتيت، وعلى قوته رغم محاولات الإضعاف. هما شرطان عسيران. ولكن وجودهما يمنح الحزب المعني فرصة تحويل ميزاته التفاضلية إلى ميزات مطلقة. أو بطريقة أوضح: في ظل ضعف الأحزاب وتشظيها، يكفي وجود حزب قوي وموحّد نسبيًا لتمهيد الطريق أمام الأحادية الحزبية. ولذا، فإن من مصلحة الأحزاب الصغيرة والضعيفة أن تعمل على أن تكون المنظومة السياسية والانتخابية محفّزة على الاجتماع والانضباط. فهي تحتاجه أكثر من غيرها. ولكن إغراء الأمد القصير يدفعها إلى تفضيل العكس على أمل أن تؤدي المنظومة إلى المساواة بإضعاف الجميع. وحين يكون حزبك تافهًا، من الغريزي أن تتقّه أحزاب الآخرين.

أما الشخصنة، فإنها تؤدي إلى النتيجة نفسها بسبب حاجة القائد لمأسسة ذاته. ورغم ادعاء بعض السياسيين بتشبثهم بالاستقلالية عن الأحزاب، فإن ممارسة السلطة تكشف لهم بسرعة حدود المغامرات الفردية للوصول إليها. فتجدهم مضطرين إلى إنشاء أحزاب يرون فيها امتدادًا لأشخاصهم. وإذا هم ينتهون إلى استخدامها كوسيلة لفرض إرادة فردية في لعبة جماعية.

4 – لكنّ الثنائية أحسن

إن أثر الأنظمة الانتخابية في تحديد المشهد السياسي هيكلي. ولذا، فإن تفضيل واحد على آخر مرتبط أساسًا بتعريف كل عنصر سياسي لنفسه وللطموح الذي يحرّكه. ويتفق الجميع تقريبًا على أن الأحزاب الصغرى تفضّل مبدئيًا اعتماد النسبية[4]، في حين تفضّل الأحزاب الكبرى مبدأ الأغلبية. مشكلة هذا التعميم أن شكله يخفي مضمونه. ولذا، ربما كان من الأفضل صياغته بطريقة تكشف ما يعبّر عنه من قيم ديمقراطية. والصياغة التي نفضّل هي التالية: تدافع الأحزاب الصغرى عن قيمة التمثيل النيابي، في حين تنتصر الأحزاب الكبرى لمبدأ المحاسبة السياسية.

إن الصياغة الثانية تتميز عن الصياغة الأولى بأنها لا تقدّم الأحزاب الصغرى في ثوب المحتكر للدفاع عن قيم الديمقراطية. فلا فضل في الديمقراطية للتمثيل النيابي على المحاسبة. ولعل المحاسبة أولى، رغم أن الأنظمة الانتخابية النسبية قد تبدو في الوهلة الأولى أقرب للديمقراطية لأنها أقرب للعدالة في التمثيل السياسي. وهذا غير صحيح. إن عدالة الأنظمة النسبية تقف عند التمثيل النيابي. أي أنها لا تشمل التمثيل الحكومي. ذلك أنها تعطي الأحزاب الصغرى التي تحتاجها الأحزاب الكبرى لتشكيل

(4) من الأمثلة على ذلك في ألمانيا، يُنظر:

Susan Scarrow, "Political Parties and the Changing Framework of German Electoral Competition," in: Christopher Anderson & Carsten Zelle (eds.), *Stability and Change in German Elections: How Electorates Merge, Converge, or Collide* (Westport: Praeger, 1998), pp. 301-322.

الحكومات تأثيرًا يتجاوز حجمها. وأين العدالة إذا كان على الحزب المنتصر في الانتخابات، لمجرد أنه انتصر، أن يتحمّل ابتزاز قوى تعتبر أن مسؤولية الحكم لا تقع على عاتقها[9]؟.

في هذا المستوى تظهر الثغرات الخفية للأنظمة الانتخابية النسبية. إذ إنها تغيّب المسؤولية، بحيث لا يملك الناخب أن يختار أو أن يعاقب. فهو قبل الانتخابات لا يعلم التحالفات الممكنة، وبعد انقضاء العهدة النيابية لا يعرف من المسؤول عن ماذا. تلك عناصر تخدم القوى الأكثر تطرفًا. إذ إنها لا تملك أي محفّز للاعتدال. على العكس تمامًا. فكل القوى المتنافسة رهينة بقواعدها، لا تملك إلا إرضاءها، ولو كان على حساب مصالح أولى أو أدوم أو أوسع أو أعمق[10].

على هذا الأساس تبدو الخلاصة واضحة: إذا كانت التعددية قيمة، فهي ليست مطلقة، بل مقيدة. وتؤدي المبالغة في طلبها والحثّ عليها إلى إطاحتها. ويمكن المغامرة بالقول: إن أحسن مستوياتها ديمقراطيًا وأكثرها تحقيقًا للتوازن بين مبدأي المحاسبة والعدالة في التمثيل يتوفّر في الثنائية الحزبية. ففي هذه الحالة، تكون المنافسة مسؤولة لأن غايتها الحكم ووسيلتها إقناع أكبر عدد ممكن من الناخبين، بما يدفع نحو الوسط.

لا بد من أن لا ننسى أن الأحزاب الكبيرة ليست إلا مجموعة من التحالفات بين تيارات مختلفة. بهذا المعنى، تكون التحالفات سابقة للانتخابات محددة لنتائجها، لا متخلّفة عنها ومرتبطة بإكراهات مخرجاتها[11]. ثم إن فهم الأحزاب على أنها تحالفات مُمأسَسة يرفع الحرج المتعلّق بمبدأ التمثيل النيابي. إذ إن

(9) كأن الفوز في الانتخابات أصبح يعني الإقصاء، كما يحيل على ذلك عنوان المقال التالي:
Tim Haughton, Teresa Novotna & Keven Deegan-Krause, "The 2010 Czech and Slovak Parliamentary Elections: Red Cards to the 'Winners'," *West European Politics*, vol. 34, no. 2 (2011), pp. 394-402.

(10) Giovanni Sartori, *Parties and Party Systems: A Farmwork of Analysis* (Cambridge: Cambridge University Press, 1976), p. 131.

(11) John D. Huber & G. B. Powell, "Congruence between Citizens and Policymakers in Two Visions of Liberal Democracy," *World Politics*, vol. 46 (1994), pp. 291-326.

التعددية متوفّرة من داخل الثنائية، بما يضمن الاقتراب من العدالة في التمثيل، وإن كان لا يحققها على إطلاقها.

في المقابل، تمثّل التعددية الداخلية تحدّيًا للأحزاب التي يمكن أن تكون كبيرة دون أن تكون قوية. وهو ما يفتح ثغرة سرعان ما تندفع لاستغلالها مجموعات الضغط المنظمة. ولذا، فإن كل التقنيات التي تؤدي إلى تأجيج المنافسة الحزبية الداخلية مضرة بالديمقراطية واستقرارها. إذ تشجّع أسوأ ما في العمل الحزبي، وتحدّ من أحسن ما فيه. ومن أبرزها الانتخابات الأولية في الدوائر ذات المرشح الواحد، أو فتح القوائم الانتخابية لترتيبها من قبل الناخبين في حال وجود أكثر من مرشح.

إن اعتماد مثل هذه الآليات يعد بالمزيد من الديمقراطية. لكن التجارب العملية تثبت العكس. فهي تشجّع على الفساد لأنها تجعل طلب المناصب أقرب إلى المغامرة الفردية منها إلى العمل الجماعي. وفي هذه الحالة، يكون المرشح الأقرب إلى الفوز هو ذلك الذي يملك بصورة شخصية الموارد التي تمكّنه من الحسم. ومن أبرزها المال والعلاقات الشخصية والقدرة على مقايضة الامتيازات والمكاسب. وليس من الغريب أن تؤدّي شخصنة السلطة إلى تحويل المناصب إلى ما يشبه غنائم حرب. والخيار الأقرب للقيم الديمقراطية واضح. فمن يضحّي بالعلاقات السياسية القائمة على الانتماءات الحزبية، يرث الولاءات الشخصية والمصالح الآنية.

إن الأحزاب هي مركز العملية الديمقراطية في كل الديمقراطيات بلا استثناء. ولن يتغيّر ذلك إلا أن تنتهي الديمقراطية كنظام حكم يقترب من القيم الديمقراطية وإن كان، كغيره من المنجزات الإنسانية، لا يحققها على إطلاقها. وعلى هذا الأساس، لا بد لهندسة المنافسة السياسية أن تدفع الأحزاب نحو ما يخدم الناس، لا نحو التشبث بشكلانية إجرائية لا تسمن ولا تغني من جوع. وهي أوهن من أن تحقّق أبسط ما تدّعيه، بل من أن تتجنّب الانقلاب إلى عكس ما تدّعيه. ثم لا يبقى بعد ذلك إلا الخطاب الأخلاقوي الذي يقرّع السياسيين، ويذهب بالجهد إلى أقصاه لإثبات ما هو بديهي من أن المصالح هي التي

تحركهم. وإذا كان إثبات ما هو بديهي إضاعة للوقت، فالأفضل طرح السؤال التالي: كيف يمكن وضع هندسة انتخابية وسياسية تقرِّب مصالح السياسيين من مصالح الناس؟

5 – دفاعًا عن الانضباط ومبدأ الوكالة

إن خدمة الناس تفترض أن تشتغل الأحزاب بوضع البرامج التي تستجيب لانتظارات أكبر قدر ممكن منهم مع عدم تعسف الأمد القصير على الأمد الطويل، وأن لا تنشغل عن ذلك بمنافسة سياسية داخلية لا قيود عليها. ولذا، لا تدار الأحزاب بالديمقراطية، بل بالانضباط[12]. قد يصدم مثل هذا الكلام على اعتبار أنه يبدو غير ديمقراطي. وذاك مجانب للصواب. فلماذا يفترض أن تكون الديمقراطية خيرًا مطلقًا؟ وإذا كانت كذلك، هل يقبل أحباء "ريال مدريد" أو "نادي برشلونة" مثلًا أن يقع اختيار تشكيلة فريقهم ديمقراطيًا؟ على كل حال، إذا كان الخيار لي، فأنا أفضِّل أن يعتمد الفريق الخصم هذا الأسلوب، وأن يحافظ فريقي على المدرب الذي يتحمل مسؤولية اختياراته. فيجازى أو يحاسب على أساس ما يتمخض عنها من نتائج. وبطريقة أخرى: فلينعم الخصوم بشرف الديمقراطية، ولنفرح نحن بالانتصارات. فإذا كانت الأحزاب، فإنا نعلم على الأقل من نحاسب. ومن الحسن أن يكون للفريق جمهور. وأحسن منه أن يكون للجمهور فريق.

إن الانضباط شرط من شروط العمل الجماعي. وهو ليس مخالفًا للديمقراطية. هو فقط يقوم على تطبيق فعّال لمبدأ الوكالة، بمعنى الالتزام باستخدام السلطة من أجل حفظ الصالح العام[13]. إذ إن القيادة الحزبية تحصل

(12) Christopher Kam, *Party Discipline and Parliamentary Politics* (New York: Cambridge University Press, 2009), pp. 155-162.

(13) من أجل مفهوم مختلف وأقلّ مرونة لمبدإ الوكالة، يقوم على ضرورة الالتزام بالبرنامج الانتخابي، يُنظر:

Nagel, "Social Choice in a Pluralitarian Democracy: The Politics of Market Liberalization in New Zealand," p. 251.

وفق إجراءات داخلية معلومة مسبقًا على وكالة من الأعضاء. وهي تحاسب عليها، كما يحاسب كل وكيل، أي بعد استيفاء شروطها من وقت ومجال للفعل. أليس كذلك يحاسب مدربو الفرق الرياضية؟ أليست وكالتهم نابعة من اختيار الإدارة؟ أليست وكالة الإدارة نفسها نابعة من اختيار المحبين؟ أليس إرضاء المحبين، على الأمدين القصير والطويل، هو الغاية التي يحاسب على أساسها كل طرف؟ أليس من الأفضل إرضاء المحبين بتحقيق أفضل نتائج ممكنة دون الإقدام على ما قد يلحق الضرر بمستقبل النادي ونتائجه الآجلة؟ أم أن الأولى هو الاستجابة لنزوات الأنصار الأكثر حماسة والأقلّ حكمة؟ إذا كان هذا الاحتمال الأخير النتيجة المرجّحة لآليات الدمقرطة لو أنها طبّقت في الرياضة، فلماذا يراد تطبيقها في السياسة؟ ولماذا يتوقع دعاة الدمقرطة أن نتائجها في هذا المجال ستكون أفضل؟ أيحسب هؤلاء أن الناس أعلم بالسياسة والاقتصاد والقانون والعلاقات الدولية من جماهير الكرة بالكرة؟

في الأحزاب تحديدًا، لا بد من الحذر لأن قيادة الحزب تحمل وكالة مضاعفة. إذ لا ينبغي أن يخفي دورها في خدمة من انتخبها دورها في خدمة الدولة وعموم الناس، خاصة إذا كانت في الحكم. ولذا، لا بد أن تكون الرابط قويًّا بين قيادات الصف الأول وباقي العناصر الحزبية. فذاك هو الطريق الوحيد للمحاسبة بصنفيها الداخلي والخارجي.

أمّا خارجيًا، فتقوم الوكالة في الديمقراطية على اختيار الشعب لأصحاب القرار وفق قواعد معلومة مسبقًا. ثم إنه يؤكد الوكالة في الانتخابات التالية في حال الرضى، أو أنه يسحبها[14]. والأفضل أن ينتج من سحبه وكالة منح وكالة أخرى لفريق جديد[15]. وكل ما يعطل ذلك، يضرّ بالوكالة والموكّل. ومن بينها فكرة سحب الوكالة من النوّاب باعتبارهم أفرادًا. يرى البعض في هذه الآلية عصًا

---

(14) من أجل موقف مخالف، يُنظر:

Manuel Castells, *Networks of Outrage and Hope: Social Movements in The Internet Age* (London: Polity, 2012), p. 225.

(15) David Denemark, "Political Accountability and Electoral Reform in New Zealand," *Australian Quarterly*, vol. 68 (1996), pp. 96-97.

سحرية لربط مصلحة النائب بالناخبين. وهو حلّ يعد بما لا يملك، كغيره من آليات الدمقرطة. ومن جزئه يعلم أنه لا يؤدي في الحقيقة إلا إلى كسر وحدة الفريق، وقطع الصلة بين مختلف مستويات القيادة الحزبية، فضلاً عن تأجيج المنافسة بين المرشحين، وجعلها لا تنقطع. وهو ما يعوق كل عمل بنّاء أو تنسيق جماعي.

أمّا داخليًا، فإن ما تتمتع به قيادات الصف الأول من سلطة نابع من اختيار قيادات الصفّ الثاني لها، وقبولها بها. وكما لا يمكن جمهور فريق ما أن يفرض مدربًا على لاعبين يرفضونه أو لا تثق به، لا يعقل أن تعمل القواعد الحزبية على انتزاع سلطة اختيار القيادة. وأي إجراء في هذا الاتجاه، لا يخدم الديمقراطية، ويضرّ بالانضباط وبالوكالة والموكل. وبطبيعة الحال، لا بد من وجود مراحل دورية يمكن قيادات الصفّ الثاني أن تسحب فيها الوكالة من قيادات الصف الأول. وأنسبها ديمقراطيًا الهزائم الانتخابية. ذلك أن في سحب الوكالة في تلك اللحظة بالذات عدالة مزدوجة. إذ إن قيادات الصفّ الأول تكون قد فشلت في خدمة الحزب، بما يستدعي تراجعها. كما أن في فرض قيادات الصفّ الثاني لهذا التغيير ما يحافظ على سمعة الحزب باعتباره يكون قد أرسل رسالة مفادها أنه يسمع للناخبين، وأنه سيعمل على التطور.

قد تبدو دمقرطة الأحزاب داخليًا مسألة بديهية باعتبارها استمرارًا طبيعيًا للديمقراطية. كما أن لها إيجابيات لا نقاش فيها. ومن أبرزها تعبئة الدعم الشعبي وتحفيز الناس على المشاركة في الحياة السياسية. ولكن ماذا عن التكلفة؟ لماذا يتجاهلها الجميع؟ هل يعقل أن تكون قيادات الصفّ الأول ممثلة للقواعد أو مرتهنة لإرادتها؟ أليس من حقّ قيادات الصفّ الثاني أن يكون لها الكلمة الفصل في اختيار واضعي البرنامج العام الذي سيدافعون عنه ويترشحون لتمثيله؟ كيف يمكن مرشحًا أن يدافع عن برنامج هو في قطيعة معه أو أن يخوض حملة انتخابية خلف قيادة لا يثق بها؟ وإذا غابت الثقة، فعلى أي أساس يفترض لقيادات الصفّ الثاني أن تتبع القيادة سواء في الحكم أم في المعارضة؟

تؤدي دمقرطة اختيار مسار المرشحين عادة إلى إفراز قيادة تحظى بأكبر قدر ممكن من الدعم داخل القواعد الحزبية، ولكنها تتمتع بأقلّ ما يمكن منه خارجها. وتلك وصفة للعطالة السياسية لم يكن ليتوقعها دعاة الدمقرطة. وهو ما يؤكّد أن حلولهم لا تكتفي بمجانبة المشكل. بل إنها تتسبب في مشكل جديد. إذ تستفيد منها العناصر الأكثر حماسة وتطرفًا. ولا تتضرر عمومًا المصالح التي يراد تحييدها. ومن ذلك أن مقاومة تأثير المال السياسي تفشل بقدر ما تتعقّد إجراءات المنافسة السياسية، وبقدر ما تكثر مراحلها. فتلك عناصر تزيد من تكلفة الحملات الانتخابية بما يمنح الأسبقية لأصحاب المال. فإما أن يتقدموا المشهد بأنفسهم، وإما أن يهيمنوا بتمويل السياسيين. بل إنهم أحيانًا ما يدعمون كل المنافسين بحيث تكون مصالحهم محفوظة في كل الأحوال.

إن ما يحرّك دعاة الدمقرطة هو خطر حقيقي. ورغم أننا نؤكّد أن دواءهم أخطر من الداء نفسه، فلا بأس من ذكره بوضوح. ويمكن اختصاره في السؤال التالي: ماذا لو خرج الوكيل عن مبدأ خدمة الموكل؟ نعترف أن ليس لهذا السؤال جواب شاف. بل نذهب إلى حدّ الاعتراف بغياب التماهي بين مصالح الموكّل والوكيل. وبالتالي، فلا يمكن تجنب الخطر على إطلاقه. وواهم من يدّعي غير ذلك. وعلى كل من أراد تجاوز الخطاب الوعظي، الذي يثير الغبن دون أن يقدّم الإضافة، أن يفكّر في الآليات التي تساعد على تجنب الأسوأ وتقريب الأفضل.

كل ما تقدر الهندسة السياسية عليه هو وضع المحفّزات السليمة لتحقيق المنشود. وأول خطوة في الطريق الصحيح هي أن لا يغيب عن الأذهان أن الديمقراطية تقترح بالتحديد ربط المصير السياسي لأصحاب السلطة بمدى نجاحهم في خدمة مصالح الناخبين. تفعل ذلك، ولكنها مضطرة أن تضبطه في الأمد المتوسط وفق روزنامة انتخابية معلومة مسبقًا. وبالتالي، فأي إجراء يقلّص من أثر المحاسبة أو يضفي الغموض على مخرجاتها، مخالف للمنشود.

إن الخلط بين الأبعاد المضمونية والأبعاد الإجرائية لا يؤدي إلا إلى زيادة الغبن. فالبعد الإجرائي وحده لا يحلّ المشكل. واستتثاره بالتركيز المطلق خيانة للسياسة وللديمقراطية على حدّ سواء. وكذلك انتقاله من الوسيلة إلى الغاية.

إشارة أخيرة

ليس من العسير على المتابع للشأن السياسي التونسي أن يرى أن التجربة التونسية، بعد ما يقارب عشر سنوات من الانتقال الديمقراطي، تبدو فريسة لأغلب فخاخ الدمقرطة. طبيعي أن يكون هذا هو الحال في سياق الانتقال. ولكن السؤال الذي يبدو غائبًا عن الأذهان: ماذا عن تجاوز الانتقال؟ أو بعبارة أخرى: كيف السبيل إلى الخروج من الانتقال الديمقراطي إلى ترسيخ الديمقراطية؟

ليس ثمة في سبيل ذلك وصفة سحرية. ولكن لا مندوحة من الانطلاق من السياق الموجود. فما دون ذلك، تعسف على الواقع، قد يفوق ضرره المحتمل كل منافعه المأمولة. فقط لا بد من الانتباه إلى أن عود الديمقراطية التونسية طري. ولا بد من تجنب تحميله ما لا يتحمل. ولعله قد حمّل أصلًا ما لا يتحمّل. ولا يبقى بعد ذلك إلا التشخيص الصحيح الذي لا يدفع صوب الاتجاه الخطأ. والسعيد من اعتبر بغيره.

وختامًا، لا ينبغي أبدًا أن نفكّر في الديمقراطية بمعزل عن فكرة أنها أقلّ الأنظمة سوءًا. أي أن السعي إليها والدفاع عنها لا يعني أنها خير مطلق أو أنها صالحة لإدارة كل شيء. وليتذكّر كل من يطلب الإصلاح أنه لا يفصله عن الإفساد إلا خيط رفيع. وليتذكّر أيضًا أن تجنّب الخطأ أيسر من إصلاحه بعد ارتكابه، وأقلّ ثمنًا. بل إن إصلاح الأخطاء حين تكون قائمة على وعد ديمقراطي يكاد يكون أمرًا مستحيلًا. والشقي من اعتبر بنفسه.



المراجع

1- العربية

أبو الخير، طه. "الديمقراطية المباشرة". **دراسات قانونية**. العدد 8 (1979).

أبي سمرا، محمد. "الفردية والإسلاموية والديمقراطية: قراءة سوسيولوجية للتحولات في العالم العربي". **عمران**. العدد 24 (ربيع 2018).

أسعد، أحمد عز الدين. "مراجعة كتاب **الجهاد في الغرب: صعود السلفية المقاتلة**". **عمران**. العدد 25 (صيف 2018).

أكمير، عبد الواحد. "العرب الأوروبيون: الهوية والتربية والمواطنة". **المستقبل العربي**. السنة 37، العدد 429 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2014).

إيغرتون، فرايزر. **الجهاد في الغرب: صعود السلفية المقاتلة**. ترجمة فادي ملحم. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

باري، بريان. **الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية**. ترجمة كمال المصري. سلسلة عالم المعرفة. ج 1. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011.

بسيفورسكي، أدام. "الديمقراطية وإعادة التوزيع". ترجمة حسن بحري كامل. **الثقافة العالمية**. العدد 170 (أيار/ مايو – حزيران/ يونيو 2013).

بشارة، عزمي. **في الثورة والقابلية للثورة**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

______. "صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات إلى الداخل: حينما تتجنب الديمقراطية نقائض الليبرالية". **سياسات عربية**. العدد 23 (كانون الثاني/ يناير 2017).

______. "في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا إيرلندا ولبنان". **سياسات عربية**. العدد 30 (كانون الثاني/ يناير 2018).

______. "الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية والعلاقات الخليجية - الأميركية موضوعًا". **سياسات عربية**. العدد 40 (أيلول/ سبتمبر 2019).

______. **في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟** الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

______. **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

بغورة، الزواوي. "الديمقراطية الليبرالية وموقف نظرية الاعتراف". **يتفكرون**. العدد 10 (2017).

بليث، مارك. **التقشف: تاريخ فكرة خطرة**. ترجمة عبد الرحمن أياس. سلسلة عالم المعرفة 434. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016.

بورتفيتش، فيليب. "نظام التأمين الاجتماعي في سويسرا: الأمن الاجتماعي عبر بوابة ديمقراطية الاستفتاءات". ترجمة محمد علي ثابت. **الثقافة العالمية**. العدد 170 (2013).

حمشي، محمد. "الاتحاد الأوروبي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: حدود القوة المعيارية". **سياسات عربية**. العدد 35 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2018).

سعد الدين، إبراهيم (وآخرون). **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة، 1983.

سورنسن، يورغ. **إعادة النظر في النظام الدولي الجديد**. ترجمة أسامة الغزولي. سلسلة عالم المعرفة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2020.

شمبس، علي. "الديمقراطية: دراسة مقارنة". **دراسات قانونية**. العدد 8 (1979).

شميت، كارل. **أزمة البرلمانات**. ترجمة فاضل جتكر. بيروت: **معهد دراسات عراقية**، 2008.

طحطح، خالد. "تاريخ الزمن الراهن: السياق والإشكاليات". **أسطور**. العدد 2 (حزيران/ يونيو 2015).

______. "الإستغرافيا الألمانية وعقدة النازية". **أسطور**. العدد 4 (تموز/ يوليو 2016).

طرشونة، لطفي. "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/ يناير"، في: **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

العدوي، عبد الفتاح حسنين. **الديمقراطية وفكرة الدولة**. القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1964.

فتحي، شادية. "الديمقراطية: منظومة قيمية ونظام للحكم". **مجلة الديمقراطية**. مج 14، العدد 55 (2014).

الفلاحي، حسن علي إبراهيم. "الديمقراطية والإعلام والاتصال: دراسة في العلاقة بين الديمقراطية والإعلام وطبيعة الإعلام الديمقراطي ووظائفه". رسالة دكتوراه. كلية الإعلام، الجامعة العراقية، بغداد، 2014.

فوكوياما، فرانسيس. **أصول النظام السياسي: من عصور ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية**. ترجمة مجاب الإمام ومعين الإمام. الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016.

________. **النظام السياسي والانحطاط السياسي: من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية**. ترجمة مجاب الإمام ومعين الإمام. الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016.

القاسم، فاروق. **النموذج النرويجي: إدارة المصادر البترولية**. سلسلة عالم المعرفة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2010.

قبلان، مروان. "عصر التحولات الكبرى: قراءة في تقرير 'اتجاهات عالمية: مفارقات التقدم الإنساني'". **استشراف**. العدد 2 (2017).

القيار، عادل محمد. **الانتخابات لماذا؟**. سلسلة الثقافة الديمقراطية. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2005.

كاستلز، مانويل. **شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت**. ترجمة هايدي عبد اللطيف. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

مالكي، محمد. "الأسس الدستورية للجمهورية التونسية الثانية"، في: **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات** (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

المتديين، عبد اللطيف. "تناغر النفط والديمقراطية، مراجعة كتاب: **ديمقراطية الكربون: السلطة السياسية في عصر النفط**". **استشراف**. العدد 3 (2018).

هلال، علي الدين. "مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث"، في: إبراهيم سعد الدين (وآخرون)، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984).

هيرس، نورينا. **السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية**. ترجمة صدقي حطاب. سلسلة عالم المعرفة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007.

وايت، هايدن. "قيمة السردية في تمثيل الواقع". ترجمة ثائر ديب. **أسطور**. العدد 11 (كانون الثاني/ يناير 2020).

2 – الأجنبية

Abedi, Amir. *Anti-Political-Establishment Parties: A Comparative Analysis*. New York: Routledge, 2004.

Ackerman, Bruce. *We the People, 1: Foundations*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991.

_______. "The New Separation of Powers." *Harvard Law Review*. vol. 113 (2000).

_______ & James S. Fishkin. *Deliberation Day*. New Haven: Yale University Press, 2004.

Adams, James. "A Theory of Spatial Competition with Biased Voters: Party Policies Viewed Temporally and Comparatively." *British Journal of Political Science*. vol. 31, no. 1 (2001).

Allen, Steven. "'We Have Lost the South for a Generation': What Lyndon Johnson Said, or Would Have Said if Only He Had Said It." *Capital Research Center* (2014). at: https://bit.ly/3JSVZYL

Amtaika, Alexius. *The Democratization of Africa: Dynamics and Trends*. Austin: Pan-African University Press, 2017.

Arditi, Benjamin. *Politics on the Edges of Liberalism: Difference, Populism, Revolution, Agitation*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2007.

Atkinson, Michael M. "What Kind of Democracy Do Canadian Want?." *Canadian Journal of Political Science*. vol. 27, no. 4 (1994).

Auerswald, Philip E. & Lewis M. Branscomb. "Start-ups and Spin-offs: Collective Entrepreneurship between Invention and Innovation," in: David M. Hart (ed.), *The Emergence of Entrepreneurship Policy: Governance, Start-Ups, and Growth in the U.S. Knowledge Economy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

Avritzer, Leonardo. *The Two Faces of Institutional Innovation: Promises and Limits of Democratic Participation in Latin America*. Northampton/ Chelthenham: Edward Elgar Publishing, 2017.

_______. *Democracy and the Public Space in Latin America*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002.

Baccaro, Lucio & Chris Howell. *Trajectories of Neoliberal Transformation: European Industrial Relations since the 1970s*. New York: Cambridge University Press, 2017.

Bagehot, William. *The English Constitution*. London: Chapman & Hall, 1867.

Baiocchi, Gianpaolo. *Radicals in Power: The Workers' Party (PT) and Experiments in Urban Democracy in Brazil*. London: Zed Books, 2003.

_______, Patrick Heller & Marcelo Silva. *Bootstrapping Democracy: Transforming Local Governance and Civil Society*. Stanford: Stanford University Press, 2011.

Barro, Robert J. "Determinants of Democracy." *Journal of Political Economy*. vol. 107, no. 6 (1999).

Bauer, Paul et al. "Is the Left-right Scale a Valid Measure of Ideology?: Individual-level Variation in Associations with 'Left' and 'Right' and Left-right Self-placement." *Political Behavior*. vol. 39, no. 3 (2017).

Bauman, Zygmunt. *Collateral Damage: Social Inequalities in a Global Age*. London: Polity, 2011.

Bawn, Kathleen. "The Logic of Institutional Preferences: German Electoral Law as a Social Choice Outcome." *American Journal of Political Science*. vol. 37, no. 4 (1993).

Berle, Adolf A. & Gardiner C. Means. *The Modern Corporation and Private Property*. Buffalo: Hein, 1982.

Birch, Sarah. *Electoral Systems and Political Transformation in Post-Communist Europe*. New York: Palgrave Macmillan, 2003.

Blais, André & Louis Massicotte. "Electoral Systems," in: Lawrance LeDuc, Richard Niemi & Pippa Norris (eds.), *Comparing Democracies 2: New Challenges in the Study of Elections and Voting* (Thousand Oaks: Sage, 2002).

Blumenthal, David & James Morone. *The Heart of Power: Health and Politics in the Oval Office*. Berkeley: University of California Press, 2009.

Boatwright, Robert G. *Getting Primaried: The Changing Politics of Congressional Primary Challenges*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 2014.

Bockman, Johanna. *Markets in the Name of Socialism: The Left-Wing Origins of Neoliberalism*. Stanford: Stanford University Press, 2011.

Boston, Jonathan & Paul Dalziel. *The Decent Society? Essays in Response to National's Economic and Social Policies*. Auckland: Oxford University Press, 1992.

Brady, David, Hahrie Hann & Jeremy Pope. "Primary Elections and Candidate Ideology: Out of Step with the Primary Electorate?." *Legislative Studies Quarterly*. vol. 32, no. 1 (2007).

Bratton, Michael. "Deciphering Africa's Divergent Transitions." *Political Science Quarterly*. vol. 112 (1997).

Brettschneider, Corey. "Popular Constitutionalism Contra Populism." *Constitutional Commentary*. vol. 30, no. 1 (2015).

Burden, Barry C. "Candidate Positioning in US Congressional Election." *British Journal of Political Science.* vol. 34, no. 2 (April 2004).

Burke, Amy D. "Party Decline: A Primer." *The American Prospect*. vol. 38 (1998).

Burnham, James. *The Managerial Revolution*. New York: Day, 1941.

Byrne, Liam. "Powered by Politics: Reforming Politics from the Inside." *Parliamentary Affairs.* vol. 58, no. 3 (2005).

Cain, Bruce, John Ferejohn & Morris Fiorina. *The Personal Vote: Constituency Service and Electoral Independence*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1987.

Carey, John & Matthew Shugart. "Incentives to Cultivate a Personal Vote: A Rank Ordering of Electoral Formulas." *Electoral Studies.* vol. 14, no. 4 (1995).

Carstairs, Andrew McLaren. *A Short History of Electoral Systems in Western Europe*. New York: Routledge, 2012.

Casal, Bertoa F. "Party Systems and Cleavage Structures Revisited: A Sociological Explanation of Party System Institutionalization in East Central Europe." *Party Politics*. vol. 20, no. 1 (2014).

Castells, Manuel. *Networks of Outrage and Hope: Social Movements in The Internet Age*. London: Polity, 2012.

Cheibub, José Antonio. "Making Presidential and Semi-Presidential Constitutions Work." *Texas Law Review.* vol. 87, no. 7 (2009).

Cleveland, Les. "The Mass Media," in: Howard R. Penniman (ed.), *New Zealand at the Polls: The General Election of 1978* (Washington, DC: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1980).

Cliff, Carrubba, Matthew Gabel & Charles Hankla. "Judicial Behavior under Political Constraints: Evidence from the European Court of Justice." *American Political Science Review.* vol. 102, no. 4 (2008).

Cohen, Joshua & Joel Rogers. "Power and Reason," in: Archon Fung & Erik Olin Wright (eds.), *Deepening Democracy: Institutional Innovations in Empowered Participatory Governance* (London: Verso, 2003).

Cole, Margaret. *The Story of Fabian Socialism*. Stanford: Stanford University Press, 1961.

Coleman, James. "The Slow, Just, Unfinished Demise of the Buckley Compromise: Randall V. Sorrell." *Harvard Journal of Law & Public Policy.* vol. 30, no. 1 (2006).

Colley, Linda. *In Defiance of Oligarchy: The Tory Party, 1714-1760.* Cambridge: Cambridge University Press, 1982.

Colomer, Josep M. *The Handbook of Electoral System Choice*. London: Palgrave Macmillan, 2004.

Cook, Fred J. *Barry Goldwater: Extremist of the Right*. New York: Grove Press, 1964.

Coppedge, Michael. "Prospects for Democratic Governability in Venezuela." *Journal of Interamerican Studies and World Affairs*. vol. 36, no. 2 (Summer 1994).

_______ et al. "Measuring High Level Democratic Principles Using the V-Dem Data." *International Political Science Review*. vol. 37, no. 5 (November 2016).

Cox, Gary W. *The Efficient Secret: The Cabinet and the Development of Political Parties in Victorian England*. Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

_______. "Centripetal and Centrifugal Incentives in Electoral Systems." *American Journal of Political Science*. vol. 34, no. 4 (1990).

Curtis, Gerald L. *Election Campaigning: Japanese Style*. New York: Columbia University Press, 1971.

D'Agostino, Brian. *The Middle Class Fights Back: How Progressive Movements Can Restore Democracy in America*. Santa Barbara: Praeger, 2012.

Dahl, Robert A. "Decision-Making in a Democracy: The Supreme Court as a National Policy-Maker." *Journal of Public Law*. no. 6 (1957).

_______. *Polyarchy: Participation and Opposition*. New Haven: Yale University Press, 1971.

_______. "What Political Institutions Does Large-Scale Democracy Require?." *Political Science Quarterly*. vol. 120, no. 2 (2005).

Dahlberg, Lincoln. "Radical Democracy," in: Benjamin Isakhan & Stephen Stockwell (eds.), *The Edinburgh Companion to the History of Democracy: From Pre-history to Futur Possibilities* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2012).

Delgado, Jose L. "Venezuela, a 'Black Swan' Hot Spot: Is a Potential Operation in Venezuela Comparable to Operation Just Cause in Panama?." *Military Review*. vol. 99, no. 1 (2019).

Demsetz, Harold. "Amenity Potential, Indivisibilities, and Political Competition," in: James E. Alt & Kenneth A. Shepsle (eds.), *Perspectives on Positive Political Economy*, *Perspectives on Positive Political Economy* (New York: Cambridge University Press, 1990).

Denemark, David. "New Zealand: The 1987 Campaign," in: Shaun Bowler & David Farrell (eds.), *Electoral Strategies and Political Marketing* (London: Macmillan, 1992).

_______. "Political Accountability and Electoral Reform in New Zealand." *Australian Quarterly*. vol. 68 (1996).

Derrida, Jacques. *Rogues: Two Essays on Reason*. Stanford: Stanford University Press, 2005.

Deze, Alexandre. "Between Adaptation, Differentiation and Distinction: Extreme Right-wing Parties within Democratic Political Systems," in: Roger Eatwell & Cas Mudde (eds.), *Western Democracies and the New Extreme Right Challenge* (New York: Routledge, 2004).

Diamond, Larry. "The Global State of Democracy." *Current History.* vol. 99, no. 641 (2000).

_______. "Thinking about Hybrid Regimes." *Journal of Democracy.* vol. 13, no. 2 (2002).

_______, Juan Linz & Seymour Martin Lipset. *Politics in Developing Countries: Comparing Experiences with Democracy.* Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1990.

_______ & Marc F. Plattner (eds.). *Democratization in Africa.* Baltimore & London: Johns Hopkins University Press, 1999.

Doh Chull Shin. "On the Third Wave of Democratization, a Synthesis and Evaluation of Recent Theory and Research." *World Politics*. vol. 47 (1994).

Donofrio, Nicholas & Kate Whitefoot. *Making Value for America.* Washington, DC: National Academy of Engineering, 2015.

Doron, Gideon & Michael Harris. *Term Limits.* Lanham: Lexington Books, 2001.

Douglass, Elisha P. *Rebels and Democrats: The Struggle for Equal Political Rights and Majority Rule during the American Revolution.* Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1955.

Downs, Anthony. *An Economic Theory of Democracy*. New York: Harper Collins Publishers, 1957.

Dryzek, John S. *Deliberative Democracy and Beyond: Liberals, Critics, Contestations*. Oxford: Oxford University Press, 2002.

_______ & Patrick Dunleavy. *Theories of the Democratic State*. London: Palgrave Macmillan, 2009.

Duverger, Maurice. *Political Parties: Their Organization and Activity in the Moderne State*. New York: Wiley, 1954.

_______. *La Monarchie républicaine*. Paris: Robert Laffont, 1974.

_______. "A New Political System Model: Semi-Presidential Government." *European Journal of Political Research.* vol. 8 (June 1980).

Einhorn, Eric S. & John Logue. *Modern Welfare States: Scandinavian Politics and Policy in the Global Age*. Westport: Praeger, 2003.

Ekiert, Grzegorz. "Rebellious Poles: Political Crises and Popular Protest Under State Socialism, 1945-1989." *Eastern European Politics and Societies*. vol. 11 (Spring 1997).

Elgie, Robert. "The Politics of Semi-Presidentialism," in: Robert Elgie (ed.), *Semi-Presidentialism in Europe* (Oxford: Oxford University Press, 1999).

_______ & Iain McMenamin. "Semi-presidentialism and Democratic Performance." *Japanese Journal of Political Science*. vol. 9 (2008).

_______ & Sophia Moestrup. "The Impact of Semi-presidentialism on the Performance of Democracy in Central and Eastern Europe," in: Robert Elgie & Sophia Moestrup (eds.), *Semi-Presidentialism in Central and Eastern Europe* (Manchester: Manchester University Press, 2008).

Elovitz, Paul. "Messianic Hopes, Anger, Fantasy, Fear, and Disappointment in Obama's Presidency." *The Journal of Psychohistory*. vol. 38, no. 2 (2010).

Epstein, Stephan R. "The Late Medieval Crisis as an Integration Crisis," in: Maarten Prak (ed.), *Early Modern Capitalism: Economic and Social Change in Europe 1400-1800* (London: Routledge, 2001).

Evans, Eric J. *Thatcher and Thatcherism*. London: Routledge, 2004.

Éwangé-Épée, Félix Boggio. "22 janvier 2012 - François Hollande désigne la finance comme son ennemi," in: Laurent de Sutter (dir.), *Le livre des trahisons* (Paris: Presses universitaires de France, 2016).

Fiorina, Morris P. *Retrospective Voting in American National Elections*. New Haven: Yale University Press, 1981.

Fishkin, James. "Democracy When the People Are Thinking: Deliberation and Democratic Renewal." *Proceedings of the American Philosophical Society*. vol. 163, no. 2 (June 2019).

Foord, Archibald S. "The Waning of the Influence of the Crown." *English Historical Review*. vol. 62, no. 245 (1947).

_______. *His Majesty's Opposition, 1714-1830*. London: Clarendon, 1964.

Formisano, Ronald. *For the People: American Populist Movements from the Revolution to the 1850s*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2008.

Friedrich, Carl. "The New French Constitution in Political and Historical Perspective." *Harvard Law Review*. vol. 72, no. 5 (1959).

Fukui, Haruhiro & Shigeko Fukai. "Campaigning for the Japanese Diet," in: Bernard Grofman et al. (eds). *Elections in Japan, Korea, and Taiwan Under the Single Nontransferable Vote* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1999).

Fukuyama, Francis. *The End of History and the Last Man*. New York: Free Press, 1992.

_______. "The Future of History: Can Liberal Democracy Survive the Decline of the Middle Class?." *Foreign Affairs*. vol. 91, no. 1 (2012).

_______. *The Origins of Political Order, vol. 1: From Prehuman Times to the French Revolution*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2014.

_______. "American Political Decay or Renewal? The Meaning of the 2016 Election." *Foreign Affairs*. vol. 95, no. 4 (July-August 2016).

Fung, Archon & Erik Olin Wright (eds.). *Deepening Democracy: Institutional Innovations in Empowered Participatory Governance*. London: Verso, 2003.

Galbraith, John Kenneth. *The Affluent Society*. Boston: Houghton, 1958.

Gazibo, Mamoudou. "Can Neopatrimonialism Dissolve into Democracy?," in: Daniel D. Bach & Mamoudou Gazibo (eds.), *Neopatrimonialism in Africa and Beyond* (London: Routledge, 2012).

Gherghina, Sergiu. "The Helping Hand: The Role of the EU in the Democratization of Post-Communist Europe." *Romanian Journal of Political Science*. vol. 9, no. 3-4 (2009).

Giddens, Anthony. *The Class Structure of the Advanced Societies*. New York: Harper & Row, 1973.

Gill, Stephen. "Constitutionalising Capital: EMU and Disciplinary Neo-Liberalism," in: Andreas Bieler & Adam David Morton (eds.), *Social Forces in the Making of the New Europe: The Restructuring of European Social Relations in the Global Political Economy* (New York: Palgrave, 2001).

Goldey, David & Philip Williams. "France," in: Vernon Bogdanor & David Butler (eds.), *Democracy and Elections: Electoral Systems and Their Political Consequences* (New York: Cambridge University Press, 1983).

Goldfield, David. *America Aflame: How the Civil War Created a Nation*. New York: Bloomsbury, 2011.

Golosov, Grigorii V. "The Case for Mixed Single Vote Electoral Systems." *The Journal of Social, Political and Economic Studies*. vol. 38, no. 3 (2013).

Goodyear-Grant, Elizabeth. "Voter Choice and Accountability: A Case for Caution about Electoral Reform," in: Andrew Potter, Daniel Weinstock & Peter Loewen (eds.), *Should We Change How We Vote? Evaluating Canada's Electoral System* (Montreal: McGill Queens University Press, 2017).

Graber, Mark A. "The Nonmajoritarian Difficulty: Legislative Deference to the Judiciary." *Studies in American Political Development*. vol. 7, no. 1 (1993).

Grampp, William. "How Britain Turned to Free Trade." *The Business History Review*. vol. 61, no. 1 (1987).

Habermas, Jürgen. *The Theory of Communicative Action*. Thomas McCarthy (trans). Cambridge: Polity, 1984.

Hahn, Steven. *The Roots of Southern Populism: Yeoman Farmers and the Transformation of the Georgia Upcountry, 1850-1890*. New York: Oxford University Press, 1984.

Hamilton, Alexander, James Madison & John Jay. *The Federalist Papers*. New Haven: Yale University Press, 2009.

Hamilton, Marci A. "Political Responses to Supreme Court Decisions." *Harvard Journal of Law & Public Policy.* vol. 32, no. 1 (Winter 2009).

Hamilton, Richard F. *The Bourgeois Epoch.* Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1991.

Hansen, Kasper Møller. *Deliberative Democracy and Opinion Formation.* Odense: University Press of Southern Denmark, 2004.

Harris, Lee. "The Tea Party vs. the Intellectuals." *Policy Review.* vol. 161 (2010).

Haughton, Tim, Teresa Novotna & Keven Deegan-Krause. "The 2010 Czech and Slovak Parliamentary Elections: Red Cards to the 'Winners'." *West European Politics.* vol. 34, no. 2 (2011).

Havlík, Vlastimil. "The Economic Crisis in the Shadow of Political Crisis: The Rise of Party Populism in the Czech Republic," in: Hanspeter Kriesi & Takis S. Pappas (eds.), *Populism in the Shadow of the Great Recession* (Colchester: ECPR Press, 2015).

_______. "Stable or Not? Patterns of Party System Dynamics and the Rise of the New Political Parties in the Czech Republic 1." *Romanian Journal of Political Science.* vol. 15, no. 1 (Summer 2015).

Hayek, Friedrich A. *The Road to Serfdom.* Chicago: University of Chicago Press, 1994.

Herf, Jeffrey. *Reactionary Modernism: Technology, Culture and Politics in Weimar and the Third Reach.* Cambridge: Cambridge University Press, 1984.

Herz, John H. *Political Realism and Political Idealism.* Chicago: University of Chicago Press, 1951.

Hicks, Alexander. *Social Democracy and Welfare Capitalism: A Century of Income Security Politics.* Ithaca: Cornell University Press, 1999.

Hoholt, Sara & Jeffrey A. Karp. "Voters and Coalition Governments." *Electoral Studies.* vol. 29, no. 3 (2010).

Hoover, Steve & Lawrence Lee. "Democratization and Disintermediation: Disruptive Technologies and the Future of Making Things." *Research-Technology Management.* vol. 58, no. 6 (2015).

Huber, John D. "The Vote of Confidence in Parliamentary Democracies." *American Political Science Review.* vol. 90, no. 2 (1996).

_______ & G. B. Powell. "Congruence between Citizens and Policymakers in Two Visions of Liberal Democracy." *World Politics.* vol. 46 (1994).

Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies.* New Haven: Yale University Press, 1968.

_______. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century.* Norman: University of Oklahoma Press, 1991.

_______. "Democracy's Third Wave." *Journal of Democracy.* vol. 2, no. 2 (1991).

Irwin, Galen A., Joop van Holsteyn & Josje den Ridder. *Dutch Parliamentary Election Study 2002-2003.* Amsterdam: Rozenberg Publishers, 2005.

Isakhan, Benjamin & Stephen Stockwell (eds.). *The Edinburgh Companion to the History of Democracy.* Edinburgh: Edinburgh University Press, 2012.

Iversen, Torben. "The Logics of Electoral Politics: Spatial, Directional, and Mobilizational Effects." *Comparative Political Studies.* vol, 27, no. 2 (1994).

Jackson, Keith & Alan McRobie. *New Zealand Adopts Proportional Representation: Accident? Design? Evolution?.* Christchurch: Hazard Press, 1998.

Jacobson, Gary C. "It's Nothing Personal: The Decline of the Incumbency Advantage in US House Elections." *Journal of Politics.* vol. 77, no. 3 (July 2015).

Janis, Irving L. "Groupthink among Policy Makers," in: Nevitt Sanford & Craig Comstock (eds.), *Sanctions for Evil* (San Francisco: Jossey-Bass, 1971).

Jennings, Ivor. *The British Constitution.* London: Cambridge University Press, 1941.

Jesse, Eckhard. "Split-voting in the Federal Republic of Germany: An Analysis of the Federal Elections from 1953 to 1987." *Electoral Studies.* vol. 7 (1988).

Kaldor, Mary & Ivan Vejvoda. "Democratization in Central and East European Countries." *International Affairs.* vol. 73, no. 1 (1997).

Kam, Christopher. *Party Discipline and Parliamentary Politics.* New York: Cambridge University Press, 2009.

Karl, Terry. "Dilemmas of Democratization in Latin America." *Comparative Politics.* vol. 23 (1990).

Katznelson, Ira. *Fear Itself: The New Deal and the Origins of Our Time.* New York: Norton, 2016.

Kazin, Michael. *The Populist Persuasion: An American History.* Ithaca: Cornell University Press, 1998.

Kedar, Orit. "When Moderate Voters Prefer Extreme Parties: Policy Balancing in Parliamentary Elections." *American Political Science Review.* vol. 99, no. 2 (2005).

Keller, Morton. *America's Three Regimes: A New Political History.* New York: Oxford University Press, 2007.

Kelso, Louis & Mortimer J. Adler. *The Capitalist Manifesto.* New York: Random House, 1958.

Kendall, Willmoore. "The 'Intensity' Problem and Democratic Theory," in: Nellie D. Kendall (ed.), *Willmoore Kendall Contra Mundum* (New Rochelle: Arlington House, 1971).

Keyssar, Alexander. *The Right to Vote: The Contested History of Democracy in America.* New York: Basic Books, 2000.

King, Anthony. *The British Constitution*. New York: Oxford University Press, 2007.

Kitschelt, Herbert. "The Internal Politics of Parties: The Law of Curvilinear Disparity Revisited." *Political Studies*. vol. 37, no. 3 (1989).

Knopff, Rainer. "Populism and the Politics of Rights: The Dual Attack on Representative Democracy." *Canadian Journal of Political Science*. vol. 31 (1998).

Kolakowski, Leszek. *Main Currents of Marxism*. Oxford: Clarendon Press, 1978.

Kouvelakis, Stathis. "Introduction: The End of Europeanism," in: *Crisis in the Eurozone*, Costas Lapavitsas (ed.) (London: Verso, 2012).

Laclau, Ernesto. "Democracy and the Question of Power." *Constellations*. vol. 8, no. 1 (2001).

_______. "Glimpsing the Future," in: Simon Critchley & Oliver Marchart (eds.), *Laclau: A Critical Reader* (London: Routledge, 2004).

_______.*On Populist Reason*. Brooklyn: Verso, 2005.

Laïdi, Zaki. *La grande perturbation*. Paris: Flammarion, 2004.

Lamare, James W. & Jack Vowles. "Party Interests, Public Opinion and Institutional Preferences: Electoral System Change in New Zealand." *Australian Journal of Political Science*. vol. 31 (1996).

Lasswell, Harold D. & Abraham Kaplan. *Power and Society: A Framework for Political Inquiry*. New Haven: Yale University Press, 1950.

Lefort, Claude. *The Political Forms of Modern Society: Bureaucracy, Democracy, Totalitarianism*. Cambridge, MA: MIT Press, Polity, 1986.

Lehmbruch, Gerhard. "Concertation and the Structure of Corporatist Networks," in: John Goldthorpe (ed.), *Order and Conflict in Contemporary Capitalism* (Oxford: Oxford University Press, 1984).

Levine, Stephen & Nigel S. Roberts. "The Last Hurrah: The New Zealand General Election of 1993: What Happened and Why," in: Jack Vowles & Petter Aimer (eds.), *Double Decision: The 1993 Election and Referendum in New Zealand* (Wellington: Victoria University, 1994).

Levy, Frank & Richard C. Michel. *The Way We'll Be in 1984: Recent Changes in the Level and Distribution of Disposable Income*. working paper. Washington, DC: Urban Institute, 1983.

Lewis, Paul G. "The 'Third Wave' of Democracy in Eastern Europe: Comparative Perspectives on Party Roles and Political Development." *Party Politics*. vol. 7 (2001).

Lijphart, Arend. *Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-one Countries*. New Haven: Yale University Press, 1985.

_______. "Presidentialism and Majoritarian Democracy: Theoretical Observations," in: Juan J. Linz & Arturo Valenzuela (eds.), *The Failure of Presidential Democracy* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1994).

_______. *Patterns of Democracy: Government Forms and Performance in Thirty-Six Countries*. New Haven & London: Yale Universisty Press, 1999.

Linz, Juan J. "The Perils of Presidentialism." *Journal of Democracy,* vol. 1, no. 1 (1990).

_______. "The Perils of Presidentialism," in: Arend Lijphart (ed.), *Parliamentary versus Presidential Government* (Oxford: Oxford University Press, 1992).

_______. "Presidential or Parliamentary Democracy: Does It Make a Difference?," in: Juan J. Linz & Arturo Valenzuela (eds.), *The Failure of Presidential Democracy* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1994).

_______ & Alfred Stepan (eds.). *The Breakdown of Democratic Regimes.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978.

_______ & _______. *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe.* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1996.

_______ & _______. "Toward Consolidated Democracy," in: Takashi Inoguchi, Edward Newman & John Keane (eds.), *The Changing Nature of Democracy* (Tokyo: United Nations University Press, 1998).

Lipscy, Phillip Y. & Ethan Scheiner. "Japan under the DPJ: The Paradox of Political Change without Policy Change." *Journal of East Asian Studies.* vol. 12, no. 3 (2012).

Lipset, Seymour-Martin. *Political Man: The Social Bases of Politics*. New York: Doubleday, 1960.

Longford, Graham & Steve Patten. "Democracy in the Age of the Internet." *University of New Brunswick Law Journal*. vol. 56 (2007).

Lucardie, Paul. "Prophets, Purifiers and Prolocutors: Towards a Theory on the Emergence of New Parties." *Party Politics.* vol. 6, no. 2 (2000).

Luong, Pauline. "After the Break-up: Institutional Design in Transitional States." *Comparative Political Studies.* vol. 33, no. 5 (2000).

Lynn Barry C. & Phillip Longman. "Populism with a Brain: Ten Old/New Ideas to Give Power Back to the People." *The Washington Monthly.* vol. 48, no. 6-8 (June/ July/ August 2016).

Maciver, Robert Morrison. *The Web of Government.* New York: Macmillan, 1947.

Main, Jackson Turner. *The Anti-Federalists: Critics of the Constitution, 1781–1788.* Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1961.

Mainwarning, Scott & Timothy Scully. "Parties and Demcoracy in Latin America: Different Patterns Common Challenges," in: Scott Mainwaring & Timothy Scully (eds.), *Building Democratic Institutions: Party Systems in Latin America* (Stanford: Stanford University Press, 1995).

Mann, Thomas E. "Polarizing the House of Representatives: How Much Does Gerrymandering Matter?," in: Pietro S. Nivola & David W. Brady (eds.), *Red and Blue Nation? Characteristics and Causes of America's Polarized Politics*, vol. 1 (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2006).

Mannheim, Karl. *Ideology and Utopia*. London: Routledge & Kegan Paul, 1936.

Marcuse, Herbert. *One-Dimensional Man*. Boston: Beacon Press, 1964.

Martin, John Levi. *Social Structures*. Princeton: Princeton University Press, 2009.

Marx, Karl. *The Communist Manifesto*. Moscow: Foreign Language Press, 1951.

Mason, Paul. *Why It's Kicking Off Everywhere: The New Global Revolutions*. London: Verso, 2012.

Massicotte, Louis & André Blais. "Mixed Electoral Systems: A Conceptual and Empirical Survey." *Electoral Studies*. vol. 18 (1999).

Matzke, Rebecca Berens. *Deterrence through Strength: British Naval Power and Foreign Policy under Pax Britannica*. Lincoln: University of Nebraska Press, 2011.

Mavrozacharakis, Emmanouil & Dimari Georgia. "On Democratic Disconnection." *IUP Journal of International Relations*. vol. 11, no. 4 (2017).

Mayhew, David R. *Congress: The Electoral Connection*. New Haven: Yale University Press, 1974.

_______. *Divided We Govern: Party, Control, Lawmaking, and Investigations, 1946-1990*. New Haven: Yale University Press, 1991.

McDonald, Forrest. *The American Presidency: An Intellectual History*. Lawrence: University Press of Kansas, 1994.

McKenzie, Robert Trelford. *British Political Parties: The Distribution of Power within the Conservative and Labour Parties*. New York: St. Martin's, 1955.

_______. "Power in British Political Parties." *British Journal of Sociology*. vol. 6, no. 2 (1955).

McMahon, Kevin J. *Reconsidering Roosevelt on Race: How the Presidency Paved the Road to Brown*. Chicago: University of Chicago Press, 2004.

McRobie, Alan. "New Zealand's First MMP Election." *Agenda*. vol. 4 (1997).

Medeiros, Mike & Alain Noël. "The Forgotten Side of Partisanship: Negative Party Identification in Four Anglo-American Democracies." *Comparative Political Studies*. vol. 47, no. 7 (2014).

Michels, Robert. *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy*. Seymour Martin Lipset (ed.). Eden & Cedar Paul (trans.). New York: Routledge, 2017.
Mills, C. Wright. *White Collar: The American Middle Classes*. New York: Oxford University Press, 1951.
_______. *The Power Elite*. New York: Oxford University Press, 1956.
Mizuguchi, Hiroshi. "Political Reform: Much Ado About Nothing?." *Japan Quarterly.* vol. 40, no. 3 (July-September 1993).
Montero, Alfred. "Review Essay: Assessing the Third Wave Democracies." *Journal of Inter-American Studies and World Affairs.* vol. 40, no. 2 (1998).
Morgan, Edmund. *Inventing the People: The Rise of Popular Sovereignty in England and America*. New York: W. W. Norton, 1988.
Morgenthau, Hans J. *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*. 7th ed. Boston: McGraw Hill Higher Education, 2006.
Mouffe, Chantal. "Radical Democracy: Modern or Postmodern?." Paul Holdengraber (trans.). *Social Text.* vol. 21 (1989).
_______. "For an Agonistic Public Sphere," in: Lasse Thomassen & Lars Tønder (eds), *Radical Democracy: Politics between Abundance and Lack* (Manchester: Manchester University Press, 2005).
_______. *On the Political*. London: Routledge, 2005.
Mulgan, Richard. "Political Culture," in: Gary R. Hawke (ed.), *Changing Politics? The Electoral Referendum 1993* (Wellington: Institute of Policy Studies, 1993).
Myunghee, Kim. "Cross-national Analyses of Satisfaction with Democracy and Ideological Congruence." *Journal of Elections, Public Opinion and Parties.* vol. 19, no. 1 (2009).
Nagel, Jack. "Social Choice in a Pluralitarian Democracy: The Politics of Market Liberalization in New Zealand." *British Journal of Political Science.* vol. 28 (1998).
Nelson, Dana. *Bad for Democracy: How the Presidency Undermines the Power of the People*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 2008.
_______ & Tyler Curtain. "The Symbolics of Presidentialism," in: Lauren Berlant & Lisa Duggan (eds.), *Our Monica, Ourselves: The Clinton Affair and the National Interest* (New York: New York University Press, 2001).
Nelson, Edward & Kalin Nikolov. "Monetary Policy and Stagflation in the UK." *Journal of Money, Credit and Banking.* vol. 36, no. 3 (2004).
Nino, Carlos Santiago. "Hyperpresidentialism and Constitutional Reform in Argentina," in Arend Lijphart & Carlos H. Waisman (eds.), *Institutional Design in New Democracies: Eastern Europe and Latin America* (Boulder: Westview Press, 1996).

Nohlen, Dieter. "Two Incompatible Principles of Representation," in: Arend Lijphart & Bernard Grofman (eds.), *Choosing an Electoral System: Issues and Alternatives* (New York: Praeger, 1984).

Offe, Claus & John Keane. *Disorganized Capitalism: Contemporary Transformations of Work and Politics*. Cambridge, MA: MIT Press, 1985.

Palfrey, Thomas. "A Mathematical Proof of Duverger's Law," in: Peter C. Ordeshook (ed.), *Models of Strategic Choice in Politics* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1989).

Pannekoek, Anton. *Lenin as Philosopher: A Critical Examination of the Philosophical Basis of Leninism*. Milwaukee: Marquette University Press, 2003.

Parry-Giles, Trevor. "Presidentialism, Political Fiction, and the Complex Presidencies of Fox's 24." *Presidential Studies Quarterly*. vol. 44, no. 2 (2014).

Pasquino, Gianfranco. "The Advantages and Disadvantages of Semipresidentialism," in: Robert Elgie & Sophia Moestrup (eds.), *Semi-Presidentialism Outside Europe* (London: Routlege, 2007).

Pateman, Carole. *Participation and Democratic Theory*. London: Cambridge University Press, 1970.

Peel, Robert A. & Greta Jones. *Herbert Spencer: The Intellectual Legacy*. London: Galton Institute, 2004.

Pei, Minxin. "The Puzzle of East Asian Exceptionalism," in: Larry Diamond & Marc F. Plattner (eds.), *Economic Reform and Democracy* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1995).

Peruzzotti, Enrique. "Populism as Democratization's Nemesis: The Politics of Regime Hybridization." *Chinese Political Science Review*. no. 2 (2017).

Pickerill, Mitchell & Cornell W. Clayton. "The Roberts Court and Economic Issues in an Era of Polarization." *Case Western Reserve Law Review*. vol. 67, no. 3 (2017).

Piketty, Thomas. *Le Capital au XXIe siècle*. Coll. les livres du monde. Paris: Seuil, 2013.

Poggi, Gianfranco. "Max Weber's Conceptual Portrait of Feudalism." *British Journal of Sociology*. vol. 39 (1988).

Porritt, Edward. "Political Corruption in England." *North American Review*. vol. 183, no. 603 (1906).

Posner, Richard A. *Law and Legal Theory in England and America*. London: Clarendon Press, 1996.

Powell, Eleanor & Joshua Tucker. "Revisiting Electoral Volatility in Post-Communist Countries: New Data, New Results, and New Approaches." *British Journal of Political Science*. vol. 44, no. 1 (2014).

Prempeh, Kwasi H. "Presidents Untamed," in: Larry Diamond & Marc F. Plattner (eds.), *Democracy in Africa: Progress and Retreat* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2010).

Pressman, Steven. "The Decline of the Middle Class: An International Perspective." *Journal of Economic Issues*. vol. 41, no. 1 (2007).

Pridham, Geoffrey. "International Influences in Democratic Transition: Problems of Theory and Practice in Linkage Politics," in: Geoffrey Pridham (ed.), *Encouraging Democracy: The International Context of Regime Transition in Southern Europe* (New York: St. Martin's Press, 1991).

_______. "Democratic Transitions in Theory and Practice: Southern European Lessons for Eastern Europe," in: Geoffrey Pridham & Tatu Vanhanen (eds.), *Democratization in Eastern Europe: Domestic and International Perspectives* (London: Routledge, 1994).

Przeworski, Adam et al. "What Makes Democracies Endure?." *Journal of Democracy*. vol. 7, no. 1 (1996).

Ranney, Austin. *Curing the Mischiefs of Faction: Party Reform in America*. Berkeley: University of California Press, 1975.

Reed, Steven R. & Michael F. Thies. "The Causes of Electoral Reform in Japan," in: Matthew Shugart & Martin Wattenberg (eds.), *Mixed-Member Electoral Systems: The Best of Both Worlds?* (Oxford: Oxford University Press, 2003).

_______, Ethan Scheiner & Michael Thies. "The End of LDP Dominance and the Rise of Party-oriented Politics in Japan." *Journal of Japanese Studies*. vol. 38, no. 2 (Summer 2012).

Renwick, Alan & Jean-Benoit Pilet. *Faces on the Ballot: The Personalization of Electoral Systems in Europe*. New York: Oxford University Press, 2016.

Riggs, Fred W. "Presidentialism: A Problematic Regime Type," in: Arend Lijphart (ed.), *Parliamentary versus Presidential Government* (Oxford: Oxford University Press, 1992).

_______. "Presidentialism versus Parliamentarism: Implications for Representativeness and Legitimacy." *International Political Science Review*. vol. 18, no. 3 (1997).

Riker, William H. *Liberalism against Populism: A Confrontation between the Theory of Democracy and the Theory of Social Choice*. San Francisco: W. H. Freeman, 1982.

_______. "The Two-party System and Duverger's Law: An Essay on the History of Political Science." *American Political Science Review*. vol. 76, no. 4 (1982).

Robertson, Roland .*Globalization: Social Theory and Global Culture*. Newbury Park: Sage, 1992.

Rodriquez, Christina & Vernon Bogdanor. *The British and American Constitutions*. Gresham College. 16 April 2008. Transcript. at: https://bit.ly/3s0BGm4

Rogers, Daniel E. *Politics After Hitler: The Western Allies and the German Party System*. London: Macmillan, 1995.

Rosanvallon, Pierre. *Le Moment Guizot*. Paris: Gallimard, 1985.

Rosenblum, Nancy. *On the Side of the Angels: An Appreciation of Parties and Partisanship*. Princeton: Princeton University Press, 2008.

Rosenbluth, Frances McCall & Michael Thies. *Japan Transformed: Political Change and Economic Restructuring*. Princeton: Princeton University Press, 2010.

_______ & Ian Shapiro. *Responsible Parties: Saving Democracy from Itself*. New Haven: Yale University Press, 2018.

Rousseau, Jean-Jacques. *Du contrat social ou principes du droit politique*, *Œuvres complètes*. vol. 3. Marcel Raymond & Bernard Gagnebin (dir.). Paris: Gallimard, 1964.

Rubin, Edward L. "Getting Past Democracy." *University of Pennsylvania Law Review*. vol. 149, no. 30 (2001).

Russell, Meg. "Corbyn as an Organizational Phenomenon: A Response to Steve Richards." *Political Quarterly*. vol. 87, no. 1 (January-March 2016).

Sartori, Giovanni. *Parties and Party Systems: A Farmwork of Analysis*. Cambridge: Cambridge University Press, 1976.

_______. "Neither Presidentialism nor Parliamentarism," in: Juan J. Linz & Arturo Valenzuela (eds.), *The Failure of Presidential Democracy* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1994).

_______. *Comparative Constitutional Engineering: An Inquiry into Structures, Incentives and Outcomes*. London: Macmillan, 1997.

Sanchez, Jaime. "Revisiting McGovern-Fraser: Party Nationalization and the Rhetoric of Reform." *Journal of Policy History*. vol. 32, no. 1 (2020).

Sanchez, Rafael. *Dancing Jacobins: A Venezuelan Genealogy of Latin American Populism*. New York: Fordham University Press, 2016.

Scarrow, Susan. "Political Parties and the Changing Framework of German Electoral Competition," in: Christopher Anderson & Carsten Zelle (eds.), *Stability and Change in German Elections: How Electorates Merge, Converge, or Collide* (Westport: Praeger, 1998).

_______. "Germany: The Mixed-Member System as a Political Compromise," in: Matthew Shugart & Martin P. Wattenberg (eds.), *Mixed-Member Electoral Systems: The Best of Both Worlds?* (Oxford: Oxford University Press, 2003).

Schedler, Andreas. "What is Democratic Consolidation?." *Journal of Democracy*. vol. 9 (1998).

_______. "The Menu of Manipulation." *Journal of Democracy*. vol. 13 (2002).

Schiffrin, Anya. "Disinformation and Democracy: The Internet Transformed Protest but Did Not Improve Democracy." *Journal of International Affairs*. vol. 71, no. 1 (2017).

Schimmelfennig, Frank. "Strategic Calculation and International Socialization: Membership Incentives, Party Constellations, and Sustained Compliance in Central and Eastern Europe." *International Organizations*. vol. 59, no. 4 (2005).

Schmitter, Philippe. "Interest Intermediation and Regime Governability in Advanced Industrial/Capitalist Polities," in: Suzanne Berger (ed.), *Organizing Interests in Western Europe: Pluralism, Corporatism, and the Transformation of Politics* (New York: Cambridge University Press, 1981).

Schumpeter, Joseph. *Capitalism, Socialism, and Democracy*. 5th ed. New York: George Allen & Unwin, 1976.

Schwarz, Bill. "Boris Johnson's Conservatism: An Insurrection against Political Reason?." *Soundings a Journal of Politics and Culture*. vol. 73 (Winter 2019).

Semeraro, Steven. "Partisan Gerrymandering: Is There No Shame in It or Have Politicians Become Shameless?." *The University of Memphis Law Review*. vol. 48, no. 1 (2017).

Semmel, Bernard. *Imperialism and Social Reform: English Social-Imperial Thought, 1895-1914*. New York: Doubleday, 1968.

Shane, Peter M. *Madison's Nightmare: How Executive Power Threatens American Democracy*. Chicago: University of Chicago Press, 2009.

Shapiro, Ian. *Politics against Domination*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2016.

Shepsle, Kenneth A. "Institutional Equilibrium and Equilibrium Institutions," in: Herbert Weisberg (ed.), *Political Science: The Science of Politics* (New York: Agathon Press, INC, 1986).

Shively, W. Phillips. *Power and Choice: An Introduction to Political Science*. New York: McGraw-Hill, 1997.

Shugart, Matthew & John M. Carey. *Presidents and Assemblies: Constitutional Design and Electoral Dynamics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1992.

_______ & Martin Wattenberg. "Mixed-Member Electoral Systems: A Definition and Typology," in: Matthew Shugart & Martin Wattenberg (eds.), *Mixed-Member Electoral Systems: The Best of Both Worlds?* (Oxford: Oxford University Press, 2003).

Skach, Cindy. *Borrowing Constitutional Designs: Constitutional Law in Weimar Germany and the French Fifth Republic*. Princeton: Princeton University Press, 2005.

Solonenko, Iryna. "External Democracy Promotion in Ukraine: The Role of the European Union." *Democratization*. vol. 16, no. 4 (2009).

Sousa, Boaventura Santos de (ed.). *Democratizing Democracy: Beyond the Liberal Democratic Canon*. London: Verso, 2005.

Spektorowski, Alberto. "The Ideological Origins of Right and Left Nationalism in Argentina, 1930-43." *Journal of Contemporary History*. vol. 29 (1994).

Stepan, Alfred & Cindy Skach. "Constitutional Frameworks and Democratic Consolidation: Parliamentarism versus Presidentialism." *World Politics*. vol. 46, no. 1 (1993).

Suleiman, Ezra N. "Presidentialism and Political Stability in France," in: Juan J. Linz & Arturo Valenzuela (eds.), *The Failure of Presidential Democracy* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1994).

Sunstein, Cass R. *Republic: Divided Democracy in the Age of Social Media*. Princeton & Oxford: Princeton University Press, 2017.

Taleb, Nassim Nicholas. *The Black Swan: The Impact of the Highly Improbable*. London: Penguin, 2010.

Thames, Frank C. & Martin S. Edwards. "Differentiating Mixed-member Electoral Systems: Mixed-member Majoritarian and Mixed-member Proportional Systems and Government Expenditures." *Comparative Political Studies*. vol. 39, no. 7 (2006).

Thelen, Kathleen. *Varieties of Liberalization and the New Politics of Social Solidarity*. New York: Cambridge University Press, 2014.

Tocqueville, Alexis de. *Democracy in America*. vol. 1. New York: Doubleday, 1969.

Urbinati, Nadia. *Democracy Disfigured: Opinion, Truth and the People*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2014.

Van Biezen, Ingrid, Peter Mair & Thomas Poguntke. "Going, Going,… Gone? The Decline of Party Membership in Contemporary Europe." *European Journal of Political Research*. vol. 51, no. 1 (2012).

Veblen, Thorstein. *The Engineers and the Price System*. New York: Viking, 1963.

Vellinga, Menno. "The Dialectics of Globalization: Internationalization, Regionalization, and Sub-Regional Response," in: Menno Vellinga (ed.), *The Dialectics of Globalization: Regional Responses to World Economic Processes: Asia, Europe, and Latin America in Comparative Perspective* (Boulder: Westview Press, 2000).

Vowles, Jack. "The Politics of Electoral Reform in New Zealand." *International Political Science Review*. vol. 16 (1995).

Warren, Mark E. *Democracy and Associations*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001.

Weber, Max. *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*. New York: Charles Scribners Sons, 1930.

_______. *Essays in Sociology.* Hans Gerth & C. Wright Mills (eds.). New York: Oxford University Press, 1958.

Whitehead, Laurence. "International Aspects of Democratization," in: Guillermo A. O'Donnell, Philippe Schmitter & Laurence Whitehead (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy, Part III: Comparative Perspectives* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986).

Whitman, James. "Consumerism versus Producerism: A Study in Comparative Law." *The Yale Law Journal.* vol. 117, no. 3 (2007).

Young, Michael. *The Rise of the Meritocracy 1870-2033: An Essay on Education and Equality*. London: Penguin Books, 1961.

فهرس عام

—— أ ——

الآباء المؤسسون: 48–51، 58، 79، 112

آلية 49–3 (المقصلة): 85

الاتحاد الأوروبي: 128، 133–143، 160، 162، 166، 171، 181–182، 219

الاتحاد الجمركي: 138

أتلي، كليمنت: 144

الأجسام الوسطى: 34، 102–103، 105

احتكار السلطة/موارد السلطة: 104، 115، 132، 172، 188، 196، 237

الاحتكار الطبيعي: 43، 237

أحزاب القضية الواحدة: 123

أدامز، جون: 51

الإرادة العامة: 104، 112، 167

الأرجنتين: 90، 96–103، 111

أردوغان، رجب طيب: 34، 163

أرسطو: 14

أريزونا: 54

ازدواجية الغرف: 60

الأزمة الاقتصادية (1929): 55

الأزمة الاقتصادية (2008): 15، 18، 24، 148، 160، 162، 232

أزمة الثلاثينيات: 25، 141، 170، 199

إسبانيا: 164

أستراليا: 13

استطلاعات الرأي: 82، 137، 156، 219

الاستفتاء: 14، 33، 91، 104، 128–129، 136–143، 150، 202، 211

استهلاك المخدرات: 123، 221

اسكتلندا: 129

الاشتراكية: 97، 101، 112، 116، 144–145، 148، 154، 161، 193، 197، 209، 218

الاشتراكيون الديمقراطيون: 80، 153–156، 170، 219

الاشتراكيون الليبراليون: 80

الاعتدال: 28، 153–154، 203، 225، 241

الاقتصاد الحقيقي: 25
الاقتصاد المختلط: 199، 205، 208
أوكرانيا: 76
ألمانيا الشرقية (الفدرالية): 17، 38، 60، 98، 109، 116، 141، 150-151، 153، 156-157، 170، 219
أمازون (شركة): 26-27
الإمبريالية: 97، 102، 106-107، 215
أميركا الجنوبية/ جنوب أميركا: 90، 105
أميركا اللاتينية: 45، 48، 90-93، 98، 102، 104-106، 111، 117، 156
أمون، بينوا: 84
الأناركيون: 164
الإنتاجية: 26، 100، 182، 204، 225
الانتخابات الأولية: 33، 64-68، 72، 74-75، 83-84، 88-89، 104، 172، 242
الإنترنت: 19، 171
الانتقال الديمقراطي: 13، 17، 33، 36-37، 92، 99، 160، 162، 171، 247
الانعزالية: 20، 55
إنغلز، فريدريك: 192
أوباما، باراك: 56، 60-62، 77، 109
أوربان، فيكتور: 34، 162-163
أوروبا: 101، 116، 154، 163، 166، 197، 193
أوروبا الشرقية/ شرق أوروبا: 116، 148، 154، 156، 158، 160، 164-165، 171
أوليس: 23، 136
الأوليغارشيا: 52-53، 65، 221
إيرلندا: 129
أيزنهاور، دوايت: 61

ب

بابيش، أندريه: 169
باغوت، والتر: 127-128
بايدن، جو: 76
بايرو، فرانسوا: 82
البرازيل: 90، 92-97، 102-103، 111
البراغماتية: 128، 196، 208
البرامج الانتخابية: 29-31، 44
براون، غوردن: 20، 172
برلين: 234
بروكسل: 136
البروليتاريا: 187، 191-192، 196، 198، 214
بريطانيا/ المملكة المتحدة: 17، 38، 60، 109، 116-121، 125، 128-133، 137-139، 141-144، 148، 150، 157، 168، 170، 181، 190، 192، 194، 208، 210، 223
البطالة: 24، 101، 145، 183، 213-214

البقاء للأفضل (مبدأ): 194
بلاد الغال: 129
بلجيكا: 38، 190–191، 196، 202
البلدان الإسكندنافية: 178، 180–181، 183–185، 201–202
البلدان المصنعة: 46، 178، 196–197، 212–213، 215
البلوتقراطيا: 166، 169
بلير، توني: 128، 132–133، 147–148
البنية التحتية: 26، 170، 178، 209، 227
بنييرا، سباستيان: 106
بوتين، فلاديمير: 34
بولسونارو، جايير: 93
بولندا: 117، 158–159، 165–166
بوليفيا: 105
البيان الشيوعي: 187، 192
البيت الأبيض: 44، 49، 57، 62، 66–67، 70، 76–77، 221
بيرنهام، جيمس: 200
بيرون، خوان :97، 100
بيكون، فرانسيس: 51
بيكيتي، توما: 24
بيلوسي، نانسي: 76–77

—— ت ——

تأميم الإنتاج/ وسائل الإنتاج: 101، 148
التأمين الصحي: 61، 196
التجارة الحرة: 73، 103
ترامب، دونالد: 44، 49–50، 62، 65، 69–72، 74، 76–77، 93، 109، 142، 221
تركيا: 34، 163
التروتسكيون: 164
ترومان، هاري: 61
التشاركية: 20، 33، 104، 126، 129
تشافيز، هوغو: 100–101، 112
تشيكيا: 117، 158–159، 166–169
تشيلي: 106
التضخُّم/ المالي: 101، 198، 211، 215–216
التعددية/ الحزبية/ الثقافية: 14، 21، 29–30، 38، 103، 121، 126، 150–151، 160، 163، 170، 181، 183–184، 190–191، 196، 203، 241–242
التعليم المجاني: 26
التغطية الاجتماعية: 144، 154، 185، 196
التغطية الصحية: 26، 55، 60–62، 196
التفاوت الطبقي: 46
تقسيم السلطات: 33، 37–38، 43، 45–46، 49، 54، 60، 110
التكنولوجيا: 15، 25، 171، 207، 232
التمثيل البرلماني: 45
التمثيل الشكلاني: 67–69

التمييز الإيجابي: 69، 229
التوازن والرقابة: 76، 92
التواصل الاجتماعي: 19، 171
توزيع الثروة: 98-99، 101، 108، 199، 212، 215، 222، 224، 234
تونس: 13
التيار الشعبوي: 58

ث

ثاتشر، مارغريت: 132-133، 143-144، 146، 208، 210
الثنائية الحزبية: 45، 50، 60، 122، 156، 241
الثورة البوليفارية: 99، 101، 112
الثورة الجزائرية: 79

ج

جمعية فابيان (البريطانية): 194
الجمهورية الثالثة (الفرنسية): 89
الجمهورية الخامسة (الفرنسية): 78-80، 84-85
الجمهورية الرابعة (الفرنسية): 79، 89
الجمهورية الرومانية: 51
جمهورية فايمار: 150-151
جنوب أفريقيا: 135
جوبيه، ألان: 84
جورج الثالث (الملك): 108
جوسبان، ليونيل: 82، 220
جونسون، ليندون: 53-54، 66
جيفرسون، توماس: 50-52

ح

حالة الطوارئ: 91
الحرب الإسبانية: 164
الحرب الأهلية: 79، 101
الحرب الأهلية الأميركية: 53
الحرب الأهلية في بريطانيا: 117
الحرب العالمية الثانية (1939-1945): 24، 55، 61، 79، 97، 99، 144، 151، 153، 182، 187، 191، 199، 206، 208
حرب فيتنام: 66
حركات التحرر النسوي: 68
حركة الخمس نجوم (إيطاليا): 219
الحزب الاشتراكي الديمقراطي (ألمانيا): 155-156، 170
الحزب الاشتراكي (فرنسا): 82-84، 86، 88، 220
الحزب الاشتراكي (نيوزيلندا): 209
حزب الجبهة الوطنية (فرنسا): 86
الحزب الجمهوري (الأميركي): 53-54، 62، 64-65، 69-70، 73، 93
حزب الجمهورية إلى الأمام (فرنسا): 217
حزب الخضر (الألماني): 152، 156
حزب الخضر (الفرنسي): 87
الحزب الديمقراطي الاشتراكي (المجر): 162

الحزب الديمقراطي (الأميركي): 53-54، 61، 64، 66-69، 72-74، 221
الحزب الديمقراطي (إيطاليا): 219
الحزب الديمقراطي المسيحي (ألمانيا): 155، 170
حزب الشاي: 74
حزب العصبة (إيطاليا): 219
حزب العمّال (بريطانيا): 20، 132-133، 143-150، 194، 210
حزب العمّال (نيوزيلندا): 210-211
حزب فرنسا الأبيّة: 88
الحزب الليبرالي الديمقراطي (اليابان): 188-189
حزب الليبراليين الديمقراطيين (بريطانيا): 133
الحزب النازي/ النازية/ الحركة: 79، 132، 141-142، 150، 153
حق النقض: 55، 58
حقوق الإنسان: 128-129، 133، 136-137
الحقوق المدنية: 53-54
حماية البيئة: 123

خ

خيمينيز، ماركوس بيريز: 99

د

داروين، تشارلز: 14
الداروينية الاجتماعية: 194
الدائرة الانتخابية/ الدوائر الانتخابية: 38، 59، 74، 121-122، 152، 188
الدستور الألماني: 132
الدستور الأميركي: 50، 52، 60، 112، 129، 131، 136
الدستور البريطاني: 128، 131، 133، 137
الدستور الفرنسي: 78، 85
دمقرطة الأحزاب: 14، 62، 67، 70، 77، 83، 89، 245
دمقرطة الدكتاتوريات: 17
دمقرطة الديمقراطية/ الديمقراطيات: 14، 17-18، 21-22، 27-28، 30-31، 35، 39، 119، 129، 207، 231
دمقرطة السلطة: 157
دمقرطة الشغل: 101
دمقرطة الليبرالية: 178، 186، 212
دوفرجيه، موريس: 59
دولة الرفاه: 144-145، 201، 205، 211، 224
ديترويت: 64
ديغول، شارل: 78-79، 83-85، 89، 107
الديمقراطية الاجتماعية: 72
الديمقراطية الاشتراكية: 198، 201، 225
الديمقراطية التمثيلية: 14، 21، 29، 31، 36، 128، 137، 170-171

الديمقراطية الشعبية: 236
الديمقراطية الليبرالية: 21، 177–178، 186، 198–199، 203، 206، 223، 225
الديمقراطية المباشرة: 14، 20، 29، 31، 36، 137، 143
الديمقراطية المحلية: 33، 73

—— ر ——

الرأسمالية/ المنظومة/ الهيمنة: 46، 97، 102، 106، 148، 160، 187، 191–193، 195–196، 198–200، 204–208، 215–216، 222–223
الرقابة/ المتبادلة: 45، 47، 49، 55، 58، 76، 92، 128، 200
روسيا: 34
روسيف، ديلما: 94
الريع: 99، 101، 215
ريغان، رونالد: 208

—— ز ——

الزبونية: 30

—— س ——

سالفيني، ماتيو: 219
ساندرز، بيرني: 68، 72
سبنسر، هربرت: 194
السلطة التشريعية: 49، 59–60، 78، 87، 90–91، 101، 110، 125، 131، 136، 151، 157، 172
السلطة التنفيذية: 45، 60، 78، 85–87، 90، 117، 125، 151، 220
السلطوية/ النزعات: 18، 22، 32–34، 91، 207، 230
السلم الاجتماعي: 145–146، 182، 195، 197، 212–213
السوق الأوروبية المشتركة: 138
السويد: 182–183
سويسرا: 202
سيادة البرلمان/ السيادة البرلمانية: 48، 115–116، 118، 120، 127–137، 143، 157
السياسات الحمائية: 120
السياسة الخارجية: 49، 55
سيدني: 234

—— ش ——

شتاء الغضب (بريطانيا، 1979): 146
شخصنة السلطة: 22، 29–30، 32، 43، 45، 91، 93، 107، 109، 115، 142، 156، 158–159، 161، 163، 166، 168، 171–172، 189، 227–228، 237–238، 242
شرودر، غيرهارد: 154–155
الشعبوية: 27، 34، 45، 56–58، 74، 83–84، 92–93، 96، 98–100، 102–103، 105، 108، 112، 142، 159–162، 166، 170–171، 173، 203، 207، 219، 225–226، 232، 235

شميت، هلموت: 154
شيراك، جاك: 82، 86، 220
شيكاغو: 66
الشيوعية/الحقبة: 34، 116، 148، 165–166، 218

ـــــ ص ـــــ

الصالح العام: 23، 69، 108، 228، 236، 239، 243
الصين: 212، 215
الصين الهندية: 79

ـــــ ط ـــــ

طالب، نسيم: 13، 140
الطبقة الكادحة/العاملة/العمالية: 74، 144، 147، 153–155، 190، 193–195، 197، 199، 205، 208، 212–214، 217
الطبقة الوسطى: 24، 37، 147، 155، 177–178، 183، 186، 190–191، 198–203، 205–209، 211–217، 223، 225، 232
طغيان الأغلبية: 125
طوكيو: 188، 234

ـــــ ع ـــــ

العبودية: 47، 50، 52–53، 55، 211
العتبة الانتخابية: 92، 152
العدالة/العدالة الاجتماعية: 24، 29، 45–46، 76، 131، 201، 222، 228، 241، 245
عدالة التمثيل/النيابي/السياسي: 104، 126، 170، 181، 240–242
العدالة في توزيع الثروة/العدالة التوزيعية: 199، 215، 222، 230
عصبة الأمم: 55
العطالة البنيوية: 44
عطالة السلطة: 55
العطالة السياسية: 233، 246
العقد الاجتماعي: 51، 185، 232
العهد الأوروبي لحقوق الإنسان: 133
العولمة: 15–16، 24، 63–64، 154–155، 177–179، 181، 183–184، 212، 215، 217، 219–220، 224–225، 232–234

ـــــ غ ـــــ

غاليلي، غاليليو: 22
غولدووتر، باري: 54

ـــــ ف ـــــ

الفاشية/الحركة/الحركات الفاشية: 34، 97، 141، 218
فالس، إيمانويل: 83
الفدرالية/ الأنظمة: 129–130، 132، 168، 190
فراج، نايجل: 142
فرانكو، فرانشيسكو: 164
فرنسا: 17، 38، 44، 60، 77–80، 83، 85، 88، 90، 98، 101، 107، 110–111، 157، 181، 194، 209

الفصل العنصري: 53
فلوندرا: 190
فنزويلا: 34، 90، 98–101، 103
فوكوياما، فرانسيس: 77، 225
فيبر، ماكس: 206
الفيتوقراطيا: 45، 77
فيري، جول: 194
فيون، فرانسوا: 84

ق

القاهرة: 234
قسم أبقراط: 50
قصر الإليزيه: 82، 85، 88
القطاع البنكي: 24–25
القوائم الانتخابية: 38، 168، 202، 242
القوائم الانتخابية المفتوحة: 94–95، 104، 203
القيمة المضافة: 24، 202

ك

كاراكاس: 101
كارولينا الجنوبية: 63
الكاريزما: 33، 159، 163، 169
كازينسكي، ليخ: 166
كازينسكي، ياروسلاف: 166
كالديرا، رافائيل: 100
كاليفورنيا: 63–64
كاميرون، ديفيد: 143
الكرملين: 54
كليتون، بيل: 61
كليتون، هيلاري: 65، 68، 72
كوربين، جيرمي: 150
كوستاريكا: 100
كول، هلموت: 153
الكونغرس: 49–50، 53، 56–58، 60–62، 64، 70، 75–77، 91
كونيتيكت: 61
كيرشنر، كريستينا: 98
كيرشنر، نيستور: 98
كينز، جون مينارد: 199
كينيدي، جون: 53، 61، 66
كييف: 76

ل

اللامركزية: 20، 129
لجنة ماكغفرن وفراسير: 67–68
لندن: 52، 78، 129، 136
لوبان، جان ماري: 82، 220
لوبان، مارين: 82–83، 86
اللوبيات: 53، 56، 64
لوك، جون: 51
ليبرمان، جوزف: 61
لينكولن، أبراهام: 54
لينين، فلاديمير إيليتش: 192–193

م

ماديسون، جيمس: 129
ماركس، كارل: 170، 178، 187، 191–192، 195، 215

الماركسية: 199، 228
ماكرون، إيمانويل: 82-85، 88، 217
ماكميلان، هارولد: 145
المال السياسي: 22، 32-33، 70، 159، 188، 246
مبدأ النسبية: 35، 196
متوسط الناخبين: 67، 71، 74، 105، 144، 146-147، 149، 153، 179، 238
المثالية الدستورية: 128
المجر: 34، 117، 159، 162، 220
مجلس اللوردات (بريطانيا): 168
المحكمة الأوروبية: 182
المحكمة العليا (الأميركية): 56-58، 71، 128، 131
المساواة/ الاجتماعية/ الاقتصادية/ السياسية/ في الفرص: 46، 53، 172، 182، 196-197، 199، 205، 222-223، 228-229، 235، 237، 239
المسيحيون الديمقراطيون: 153-154، 170
مكارثي، أوجين: 66
مكافحة الفساد: 31، 123، 169، 188
المكسيك: 100، 234
الملكية الوراثية: 48، 109
الموجة الثالثة: 32، 161
مورالس، إيفو: 105
موسوليني، بينيتو: 97، 151، 218
مونتسكيو، شارل لوي دو سيكوندا: 43
ميتران، فرانسوا: 86، 89، 209
ميركل، أنجيلا: 154-156، 219
ميشيغن: 64
ميشيلز، روبرت: 62-63
ميلونشون، جان لوك: 83، 88، 101

ـــــ ن ـــــ

النازية: 79، 132، 141-142، 153
النرويج: 181
النظام الانتخابي الأمريكي: 59-60، 77، 92
النظام الانتخابي البريطاني: 147-149، 210
النظام الانتخابي الفرنسي: 78
النظام الرئاسي: 45، 50، 76-77، 79-80، 82-83، 91، 93، 107-109، 111-112، 167
نظرية المؤامرة: 23، 166
النقابات: 24، 103، 145-146، 149، 170، 179، 182، 184، 196-197، 225
النمسا: 202
نيكسون، ريتشارد: 61، 67
نيوتن، إسحاق: 51
نيويورك: 64

ـــــ هـ ـــــ

هافل، فاتسلاف: 167
هاميلتون، ألكسندر: 50-52

هايك، فريدريش: 211
هبرماس، يورغن: 207
همفري، هيوبرت: 66
هوبز، توماس: 43
هولاند، فرانسوا: 87–88
هولندا: 191، 202

—— و ——

وادي السيليكون: 64، 73
واشنطن: 52، 55، 64، 75
واشنطن، جورج: 50–51
والونيا: 190
وسط اليسار: 80، 82–83، 183، 186، 203، 219
وسط اليمين: 80، 82–83، 86، 183، 186، 220
الولايات المتحدة الأميركية: 17، 38، 44–53، 55–58، 63–64، 72، 75، 77، 79، 90–93، 107، 110–112، 142، 208، 216، 221
ويكيليكس: 19
ويلسون، وودرو: 55

—— ي ——

اليسار التروتسكي: 81
اليمين الجديد: 208–209
اليمين المتطرف: 81، 86، 142، 156، 214، 219–220
يوليوس قيصر: 51